بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم يا سالك مسالك محامدك ويا ساميا الحامد سابل حامدك اهدنا الصراط المستقيم

هداية كافية لتسهيل حل مشكلات مناهج صراط الذين انعمت عليهم لتبديل كل الاشيا بفضله لاشيا

وصل على افضلهم صلوة وافية لشكر ما انعم علينا في اصلاح ما لاشيا وعلى آله المفضلين علينا

بكمال ما سابقت لتحصيل كمال الاشيا وصحبه المتحلين الينا بمنصل آثار النبوة لتحفظوا عن الخطا

في معالم الانبيا **وبعد** فيقول العبد المفتقر الى الله الغني عن العالمين ابراهيم بن محمد بن عربشاه

الاسفرايني عصام الدين هذه حواشي كالشمس لنجومه درر الزبر حواشي مما فيه فوايد لطيف

واش لا يوجد من مدحه محاسن ولا شوم في حقه ذام لعمري انها لا ورد ناظر كل ما عن نكار

لكثرة ما فيه من الابداع ولا يوده شاعر فاخر بالاطلاع على حواشيه الا بمحاسن الاختراع

من لم يعارق ربقة التقليد لتشقوه بما شانا فلبس منه الفراغ ومن لبس له غاية التجويد

لنظم السديد فليتنزه عنه فانه ير بحثه الا الوداع انتبها اهل السعادة بانتفاع به

اردع اصحاب الشقاوة عن الانتفاع انه حسبنا في الزينة الى نفاع العلم الذي هو

غاية الارتفاع **قوله** الحمد هو الوصف بالجميل على الجميل الاختياري من انعام او غيره وبالوقوع

على غير الاختياري لحمد الله تعالى على صفات فلتنزيله منزلة الاختياري واما الاسماء الذات فيه

واما باعتبار كونها مبادي افعال اختيارية فهو ليس بحمد حقيقة واستعمال الحمد فيه مجاز

المحمود عليه ليس بمورد على حقيقة بل هل محمود [illegible] او المحمود على حقيقة امر آخر **قوله** له

في الصحاح الولي ضد العدو وكل من ولي امر احد فهو وليه هذا وكلا المعنيين صالح الحمل

على الاول فالمعنى ان الحمد لمحبه [illegible] وهو الله تعالى لا يجب كل احد لرجوعه اليه واما غيره فله

نحب الاحد او الحمد من نحبه تعالى على الثاني فالمعنى ان كل حمد لمن ولي امر كل من خلق ما يحمد عليه

ومن وخلق استعداد الحمد ايضا في الحامد وجملة الحمد له الحق به والحمد بعد ان كان سببا

للتأمل فكل حمد متعلق بوليه وان كمن يعد المعمول اي كل الحمد له ما هو به تعالى ومن الافاضل من ترك

جانب اللفظ لرعاية ما هو الاصلح نظرا الى المعنى فجعل الحمد مبتدا فيه في كلام مصنفه بعد كتاب

تكلفا داده كما يطلق على نفس الحمد لكن اللفظ يفيد الثبوت كان صيغة الحمد لله وغيره دون غيره

[illegible] (margin note, right page, vertical)

السعادات م (margin note)

غيره فيعرفه الحمد درجة الكمال ولكن ان يحمل الحمد سببا للفاعل باياه انه دون غيره يقتضي ايهام

انه دون غيره ويريد بالحمد بعرفه المقام حمدا ثم يكون المعنى الحامدية انه يختصه تعالى لا ياتي

من غيره ثم يكون حمد الاشياء لها راجع عن الحمد كانه قال لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك

ولا يخفى ان هذا الحمد اعلى واجل افراد الحمد ولهذا اختاره نبينا صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج حين لا يدريه

ولا يخفى ما في جمع الولي والنبي من تقديم الولي على النبي من حسن الاشارة دفعه الى المنافي المشهور

من ان الولاية افضل من النبوة **قوله** والصلوة على نبيه النبي انسان بعثه الله تعالى الى الخلق

لتبليغ احكامه والرسول اخص منه وهو انسان كذلك يكون ذو كتاب وشريعة والاصل في الاضافة

ينصرف الى نبينا صلى الله عليه وسلم وقد يخص الاستعمال فيكون الحمد والصلوة على كل نبي لكن توجه خطابا

على الرسول اما بحسب اللفظ او ما نية الجمع واما بحسب المعنى فعلى التلفظ لاشتمال على الاول

على انه صلى الله عليه وسلم يستحق الصلوة بمرتبة النبوة وبعلم منه استحقاقه بمرتبة الرسالة بالطريق الاولى **قوله** وعلى

آله واصحابه الماديين بآداب العزم اهل السنة ادخال على على الآل ردا على الشيعة فانهم يمنعوا

ذكر على بين النبي وآله وينقلون في ذلك حديثا في الصحاح آل الرجل اهله وعياله وآله ايضا

اتباعه هذا او لو حمل على الاتباع يكون ذكر الاصحاب تخصيصا بعد التعميم وللمنتها اقوال في تعيين

آل الرسول والمقام لا يسعه في الصحاح الادب ادب النفس ادب الدرس ولا يخفى

ان آله واصحابه متادبون بآداب نفسه وآداب درسه وهو تبليغ الاحكام وفي ذكر

الادب براعة الاستهلال لان النحو من قسم الادب **قوله** هذه اي هذه الامور الحاضرة

في العقل المستحضرة المعاني التي سيذكرها في كتابه على وجه الاجمال او اورد اسم الاشارة لبيانها

واسماء الاشارة وضعها لتستعمل الامور المعقول وان كان وضعها لامور المبصرة الحاضرة

في موقع الخطاب لكن لا بد من نكتة والنكتة ههنا الاشارة الى انها من هذه المعاني صارت

لفطانة الطالب الى ان يبلغها صارت المعقول كالمبصرات عنده واستحق ان يشار اليها

بالمنقول بالاشارة الحسية وبعد ذلك مبالغة في حث الطالب لتحصيل المعاني **قوله** فوايد جمع

فايدة هي ما استفيد من علم او مال او جاه فائدة له المال يفيد اي ثبت له المال فالمال يفيد

الفوايد الثواب ببعض هذه امور ثابتة بعيدة عن البطلان **قوله** وافية اي كثيرة تامة

هذه الاصل م (margin note)

الكتاب م (margin note)

ما يصلح بالاشارة عنده ونعدي على الاشارة اليها او الى الاشارة الى الكمال م (margin note)

[illegible] الى مرتبة الولاية لم الى مرتبة النبوة م (margin note)

تعالى وفي البيت ونياط متعول اي كثر وتم متولا يعمل بسلو به انه على تضمين معنى التسلي وكذا
ان يحمل الواقية من وفي تمهد اي لم يتشدد متولا يعمل بسلو بالفوائد لكن الاول الخ وام بين
الفوائد اسم لكتاب المتن والوافية اسم للمتوسط والمشارق كتاب الحديث وفي درج اسماء
الكتب بلا ثانية تكلف مزيد حسن للكلام البليغ قوله على مشكلات الكافية للعلامة
المشهور المشارق والمغارب [illegible] الاول ان قوله للعلامة [illegible] المعنى
يكون بتقدير الكافية للعلامة [illegible] الاشهاد [illegible] اليه المحققون في [illegible]
المعنى لانه اتم وان [illegible] اللفظ [illegible] ان الحال لا بد ان يكون عن الفاعل او
المفعول والكافية مضاف اليه للمشكلات التي هي مفعول يحمل بحسب المعنى وليس بفاعل
ولا مفعول والجواب عنه انه يصح ايراد الحال عما اضيف اليه الفاعل او المفعول اذا صح حذف
المضاف والاكتفاء بالمضاف اليه ومنه قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا فانه يصح ان يقال اتبع
ابراهيم حنيفا وما نحن فيه من هذا القبيل فانه يصح ان يقول هذه فوائد تحمل الكافية [illegible] واليه ٣
ان يقول للعلامة المشهور فان الاسناد الى ضمير المؤنث اللفظي يوجب تانيث المسند
الا انه اعتبر جانب المعنى لانه اراد العلامة مذكر وكذلك الاخبار [illegible] النوذكر والتانيث
اذا كان اللفظ مذكرا والمعنى مؤنثا او بالعكس [illegible] وصف ابن الحاجب بالعلامة نظر
لان هذا اللفظ انما يناسب فيما بين العلماء لمن جمع اقسام العلوم كما هو [illegible] من المعقولة
والنقلية وليس ابن الحاجب الا من العلماء في العلوم النقلية ولذا اختص من بين العلماء قطب الملة
والدين الشيرازي بالعلامة [illegible] العلماء كلهم في جمع اقسام العلوم [illegible] الاولى
او حذف [illegible] مقصد الاولى [illegible] المعنى وكانه بنى اطلاق العلامة على عدم الاعتداد
بالعلوم الفلسفية [illegible] اعتدادا [illegible] الاشهاد اغناء [illegible] الفضايل
تفصيله لاشتهاره واعتدادا [illegible] اعراضه عن الاطراء في المدح الخامس [illegible] المرتفي
والمغرب لانه لم يرد [illegible] الذي [illegible] الجمع اراد
البلاد المشرقية والمغربية جمعهما [illegible] قوله الشيخ ابن الحاجب [illegible] الشيخ والشيخ من
استبانت فيه السن او من خمسين واحدى وخمسين الى اخر عمره او الى الثمانين وقد يطلق

الشيخ على من اسلم عند السن للتبجيل ومنه قال شيخنا [illegible] في الصحاح اي وصفته بالشيخ للتبجيل
وهو المراد هنا اذ المشهور ان الشيخ ابن الحاجب قتل شابا قوله تغمده الله بغفرانه في الصحاح
تغمده الله برحمته غمره بها [illegible] ماخوذ من غمد السيف جعله في غلافه والغمد
غلافه [illegible] السيف [illegible] الشيخ [illegible] حده [illegible] قوله و
اسكنه [illegible] اي وسط جنانه [illegible] الجيم جمع جنة [illegible] والجنة الحديقة ذات
النخل والشجر قوله نظمها [illegible] اللؤلؤ اي جمعه في السلك والسلك الخيط والتبر [illegible]
[illegible] في [illegible] على الاوراد والحمل [illegible] في مدح الكتاب والسمط السلك [illegible] الجرف
والانفس [illegible] وفي اضافة السمط الى البحر اشارة الى ان [illegible]
الفوائد [illegible] قوله للولد العزيز [illegible] عند اهل الذكاء [illegible] الذكاء [illegible]
[illegible] وصفه بالذكاء والفضل قوله [illegible] الالفاظ المراد [illegible]
[illegible] عند البلغاء قوله وسميته بالفوائد الضيائية فان [illegible]
[illegible] ان النسبة الى ابن الزبير [illegible] النسبة الى ضياء الدين [illegible]
[illegible] النسبة في التركيب الاضافي [illegible] مقصود في التركيب الاضافي وان لم يكن
[illegible] النسبة الى الجزء الاول المقصود في ضياء الدين الجزء الاول [illegible] ضياء الدين والمقصود
[illegible] ابن الزبير [illegible] النسبة [illegible] المقصود اظهار كالد
[illegible] العبد [illegible] اسم العبد [illegible]
[illegible] ان النسبة [illegible] المنسوب اليه [illegible] ولا [illegible]
[illegible] الى الضياء [illegible] اصل المعنى
[illegible] الطلوب [illegible] قوله لانه لهذا الجمع والتاليف الاول
ترك الجمع [illegible] اخراج التعريف عن المساواة قوله كالعلة الغائية العلة الغائية
ما تقدم في التصور وتاخر في الوجود [illegible] في التصور لكن لم يتاخر في الوجود
والعلة الغائية [illegible] العلة الغائية [illegible] والنفع وكونه في التشبيه الثاني
قوله [illegible] الباقي [illegible] العرفي [illegible]

واستعماله في كلام المصنفين بمعنى الحمد فيه بحث وقد استعمل الكشاف في هذا المقام بمعنى الحمد
القول بانه من عاب عيب فاكتابه ونحا بمعنى الحمد انسب للدعوة لانه يشكر الدعاء في حقه ترك
من اصحاب التحصيل بسند للمبتدى لانه ربما كثر من اصحاب الصنائع قوله وما توفيقي الا
التوفيق جعل الاسباب متوافقة للمسببات وقيل لا بد من تقييد التعريف بما يخص التوفيق
بالخير اولا استعمال التوفيق في اسباب الشر لا يخفى ان الفاعل للتوفيق هو الله سبحانه
استبعد اهل اللسان نسبة الفعل الى الفاعل بالباء لانه دخل الآلة فلا يقال ضرب زيد
الضارب زيد وانما يقال ضرب من زيد ما لعرف وما توفيقي الا من الله وتوجيهه على ما
ستفاد من الكشاف في سورة هود انه بتقدير مضاف حيث قال اي وما كوني موفقا الا
بمعونته وتوفيقه قوله وهو حسبي ونعم الوكيل فيه بحث يجده في الحواشي المطول قوله تخيل
ان كتابه يعني تخيل نفسه نقصان كتابه بهذا الترك والتخيل ما يسنده النفس نقصا
او بسطا و بناء الشعر عليه ولهذا سمي الاقيسة المركبة من القضايا المخيلة شعرية والتخيل كما
يكون قوليا وهو المشهور فيما بين ارباب الصناعة يكون فعليا بان يفعل فعل يورث شاهده
تاثير القول كما يحق فيه ونحو النفس مما في ما يكادان توقعه في الاعجاب كتصنيف مثل
ذلك الكتاب من اهم المهمات ويعلم منه ترك كتابة الصلوة ايضا قوله ولا يلزم من ذلك
عدم الابتداء به مطلقا اعلم ان اصل هذا الوجه لترك الحمد للمحقق المدقق الفاضل الهندي
لكنه اورد على وجه يتوجه عليه اعتراض قوي فالشارح حفظ من كلامه ما يمكن اصلاحه
وحذف منه ما ظن انه لا يمكن اصلاحه قال الفاضل اما الحمد فلان النفس تخيل ان كتابه
هذا من حيث انه كتاب ليس ككتب السلف يكون على سننهم ولا اذا بال لا يكون بترك الحمد
اقطع ولا يخفى انه يرد عليه انه لا يجب ترك الابتداء بالسلف وترك ما ورد به السنة لاجل
هذه النكتة وهل هذا الا مثل ان يترك الصلوة والصوم ظنا للنفس تخيل انه ليس في عداد العقلاء
المكلفين فاصلح الشارح ترك الابتداء بالسلف بحمله على ترك كتابة الحمد وحمل جزء الكتاب
ولما لم يكن لترك الحمد العمل بالسنة وجه ايثل به واعرض عنه ويمكن ان يقال ترك الحمد اقتصارا
على ما يتضمنه التسمية من اظهار صفات الكمال الذي هو الحمد حسما لروم الاحتصار الذي هو المط

المط في هذا التاليف قوله وبدأ بتعريف الكلمة والكلام لانه بحث في هذا الكتاب عن احوالها
كان دأب المصنفين ان يذكروا قبل الشروع في المقصود من النحو الكلمة والكلام لانها موضوع علم
وتعريف النحو لكون الطالب على بصيرة في طلبه ويكون بحيث يميز هذا التعريف عنده ما يرد عليه من
مسائل الفن فيطلبه وما يرد عليه مما ليس من مسائله فيعرض عنه ولا يبعد عن مطلوبه بالاشتغال
وان يذكروا الغرض من النحو ليزداد رغبة الطالب في تحصيله ولا يعد عبثا بغرض من مشقة
التحصيل والمصنف ذكر الكلمة والكلام لانه لا بد منهما ليمكن الشروع في الفن واعرض عن الآخرين لان
كتابه للصبي الذي لا يمكن تحصيله الا قريبا مما يتصرف في التحصيل البصيرة ولا ما يوجب الرغبة بل
غاية امره ان يشرع المعلم في حفظ ما في الكتاب وهو لا يستدعي معرفة مفهوم العلم ولا الغرض منه
قوله يعني لم يعرفا هو من التعريف او المعرفة وعلى التقدير يحتمل البيان على دعوى ان معرفتهما على
وجه يستند عليها معرفة الاحوال موقوفة على تعريفهما فان تمت والا فلا قوله وقدم الكلمة لكون
اراد اه هذا وجه التقديم توقف تحقق المفهوم على تحقق المفهوم وتوقف تحقق معرفة المفهوم
معرفة المفهوم وتوقف تحقق الفرد على تحقق الفرد وتوقف تحقق معرفة الفرد على معرفة الفرد فتدبر
قوله قيل هي والكلام مشتقان من الكلم الاشتقاق رد كلمة الى الاخرى لتناسبهما في اللفظ و
والمشهور في المناسبة المعنوية ان يدخل معنى المشتق منه في المشتق ويعلم من هذا الكلام انه
في الاشتقاق معنى المشتق منه لا زائدا على المشتق وقد استقصينا في تحقيقه في شرح الرسالة العضدية
قوله من الكلم هو الجرح بفتح الجيم مصدر جرحه واما الجرح بالضم فهو اسم قوله لتاثيرهما
في النفوس كالجرح انما اكتفى بمطلق التاثير لتشبيه الجرح بكونه جاريا في الالفاظ باعتبار تاثيرهما
الحسنة والسيئة لكن قوله وقد عبر اه يدل على انه اراد التاثير باحداث الالم وفي تفسير
البيضاوي في قوله تعالى فتلقى ادم من ربه كلمات اصل الكلم الكلم وهو التاثير المدرك باحدى الحاستين
والبصر كالكلام والجراحة قوله بعض الشعراء قال الشارح الكازروني قائله امير المؤمنين علي بن ابي
طالب ولم يبلغ ذلك الشارح ولو بلغه لم يرض ان يعبر عنه ببعض الشعراء قوله ما جرح اللسان
اللسان يكون بمعنى اللغة والجارحة وهذه العبارة يحتملها قوله والكلم بكسر اللام هذا بمعنى اللفظ
لا اللفظ الكلم او يناسب لهذا المقام لان معرفة معنى الثاني في الكلم انما هو تحقيق الكلم اذ يعرف ان

التاء للفرق بين الجمع والواحد او للفرق بين الجنس والواحد قوله معنى لا جمع كتمر وتمرة والفرق
وبين التمر بانه يطلق على الاثنين والثلث بخلاف التمرات من الاستعمال حيث عرض الكلم من التخصيص
والتمر باق على وضعه قوله والكلم الطيب نزل ببعض الكلم هذا النظر وان بعيد عن مظان الاستعمال
جدا وليس من دأب الفضلاء ان تعالى في مقام ارادة الحكم على الكلم الطيب بعض الكلم الطيب ليفيد البعض
بالطيب او لكن ارادة البعض لان الطيب من الكلم بعض الكلم مكانه لهذا ارجح القول الاول ويكون
شاهد الجنس من غيرها حد الى النظر ولا يسمى مثل هذا النظر ولما ان تعالى قد صرح علماء التفسير والا
والنحو بان لام التعريف يبطل معنى الجمعية فما سبق لها معنى الجمعية ثبوت نعتيه وكيف لا يكون معنى
الجمعية هنا متروكا ولو كانت باقية لزم ان لا يصعد الكلم الطيبة الواحدة ما لم يصر جامعا من
الكلم قوله واللام فيها للجنس لام التعريف معناه الاشارة الى ما يعرفه المخاطب فاما ان يشار بها الى
مفهوم اللفظ الذي دخلت عليه فهي لام الجنس واما ان يقصد الى الجنس باعتبار نفسه كما في الانسان
حيوان ناطق فهي لام الحقيقة من حيث هي هي واما ان يقصد الى باعتبار فرد ما فهي لام العهد
الذهني كما في ادخل السوق واما ان يقصد الى باعتبار كل فرد فهي لام الاستغراق كما في قوله ان
الانسان لفي خسر الا الذين امنوا وعملوا الصالحات الاية واما ان يشار بها الى قسم من مفهوم
اللفظ معهود بينك وبين مخاطبك بسبق ذكره او حضوره فهو لام العهد الخارجي نحو انا
ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ثم الجنس لا يجامعه كثرة وبعض الاعتبار
يتوهم التنافي لفظ الكلم بين التاء لانه للوحدة فاشار الى دفعه بقوله ولا منافاة بينهما اى بين
اللام والتاء او بين الجنس والوحدة ولا يخفى ان توهم المنافاة بعد دخول اللام لا يقال من
ضيق العطن وان دفع ذلك الى الان لم يخف من ذوى الفطن لان المنافاة بين صيغة الكلم
والتاء لازمة ودفعه بان الجنس يتصف بالوحدة ولا يخفى ان دفع المنافاة بين المنافاة
بين الجنس والوحدة جواب جدلي الرأي لا يخفى اذ المحقق ان التاء ليس للوحدة حتى
اشار اليه اللام بل يحمل افراد هذا الجنس مشروطة بالوحدة في كونها افرادا له لا يصح حمل
معارضة هذا المفهوم وهذا الاينافي الكثرة التي يستدعيها الجنس قوله ويمكن جعلها للعهد
الخارجي بارادة الكلم المذكورة على السنة النحاة اشار بايراد الامكان الى ضعفه اما اولا فلان

كون اللام الداخلة المعرفات لعهد الجنس خروج عن جادة التعريف واما ثانيا فلان لام العهد
الى قسم من مفهوم مدخولها والكلم المعهودة على السنة النحاة ليس قسما من مفهوم الكلم بل عين مفهومها
وحمل الكلم بما ولى ما يطلق عليه الكلم حتى يصير الكلم النحوية بعض منه تكلف لا يرتكب الا عند
تامل قوله اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اى رميتها والاصح بنواه
ورميتها دفعا لان يتوهم ان المقصود رميها من الفم ولهذا يصير شاهدا على انه بمعنى الرمي مطلقا فان قلت
علم انه لم يقصد الرمي قلت لانه يقال ذلك فيما اذا ادى النواة لان الفم بل اخرجت من الفم قبل
ان تدخل في الفم فان قلت قد جاء في اللغة اللفظ بمعنى النطق ولا يخفى ان مناسبته للفظ
به اشد لم يجعله اصلا للمعنى الاصطلاحي قلت لانه لا بد وان يتعدى بالباء فالقاموس
بداى نطق فالمناسب للمعنى الاصطلاحي هو اللفظ بالشئ لا اللفظ دون الصلح صفة المتكلم
دون الكلمة فانه للفظ بمعنى الرمي منه او يقدر فيه نظر لانه يحكم النقل المطلق فيصح نقل اسم
صفة المتكلم الى اللفظ والاول وان كان اقرب لانه صفة اللفظ لكن الثاني اقرب لانه بعض
ولان اللفظ في عرف اللغة كالكلام ما يتلفظ به قليلا او كثيرا فالاولى ان يحمل العرف
لهذا الاصطلاح ويمكن ان يقال المعنى النحوي اعم من المعنى العرفي في اللغة لشموله ما يتلفظ به حكما
ولم يعهد نقلا بين ارباب الاصطلاح النقل من المعنى الاخص الى ما هو اعم واما العادة هو
العكس فلهذا حمل الاصطلاح ما هو بمعنى الرمي قوله ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله
بمعنى الملفوظ انما اعتبر جعله بمعنى الملفوظ ليكون من قبيل نقل العام الى الخاص لان مناسبة
العام الى الخاص اشد من المناسبة المعتبرة من النقل ابتداء فان قلت حمل اللفظ بمعنى
الملفوظ قد ارتكب فيما ارتكب نقل اللفظ ابتداء الى ما يتلفظ به الانسان قلت
بين حمل اللفظ بمعنى الملفوظ وبين جعله بمعنى ما يتلفظ فان الاول نقل المصدر المطلق الى
مفعوله مطلقا والثاني نقل المصدر المطلق الى قسم من اقسام مفعوله ومناسبة الاول اتم
كما لا يخفى ويتجه هناك وجه آخر وهو ان يحمل اللفظ بمعنى رمي اللفظ من الفم ابتداء ليكون
من قبيل نقل العام الى الخاص ثم يحمل الى ما يتلفظ به فيكون نقله لاسم المطلق الخاص الى المطلق
الخاص قوله مهملا كان او موضوعا المشهور في كلام النحاة مهملا كان او مستعملا واما

هذا لان المهمل لم يوضع وهو من الموضوع لا المستعمل وكانهم قصدوا بالمستعمل ما يمكن
استعماله وبالمهمل ما لم يمكن استعماله وهذا ما ذكره اولى لان المتبادر من المستعمل المستعمل
بالفعل قوله واللفظ المحتسب لا يخفى انه اذا وضع اللفظ لما يتلفظ به الانسان حقيقة او
حكما فالمستكن ايضا لفظ حقيقة فاتضح فيها الملفوظ به المحتسب قوله ولم يوضع اللفظ للفظ
اضرب الا الفاعل المعقول من غير ان يكون فاعل الملفوظ واكتفى بفهمه من غير لفظ على
فاتم معنى اللفظ في اعتبار جزء الكلام الملفوظ ايضا لجملة جزء الكلام المعقول هو ليس بمقول
بعينه بل بارادة تكون واحد وارادة يمكنا جعلها او عرضا وارادة تكون من مقول الصوت اذا دخل
الى الصوت مقول ليس من مقول الحرف والصوت اصلا ليس ما يخفى ما حفظ
غيره هـ قال بعض الفضلاء لا ادري من اي مقول هو ظنيت قولي بلغته قوله والدوال الاربع
وكذا اسما لا مثل ضرب النقادة الدالة على كوب السلطان والنصب نصبه وهي ما وضع
لمعرفة الطريق لانه لم يقصد الوحدة لان قصد الوحدة غير صحيح والا لم يصح قصدها
الكلم بل لانه لا يحتاج الى قصدها فيها لصدقها بدون القصد على الكلم الواحدة بخلاف
لكن الكلم الواحدة واللفظ الواحد عند المصنف ما وضع لمعنى مفرد مناط الوحدة عنده الا
بخلاف صاحب المفصل فانه جعل مناط الوحدة ان لا يصح اللفظ بها من حيث
الاحيان بعبد الله عنده ليس كلا لا لكان اللفظ بها من حيث باعتبار معنى الاضافة قوله والمطا
عنده لانه بل عند غيره لان المصدر لا يحتمل التانيث والتثنية والجمع وان اريد به معنى
صح به في الكشاف في تفسير قوله تعالى يكون حرضا او يكون من الهالكين واما ما يجعل لانه المطا
بادني ما يكفي قوله في كون اللفظ اخصر وما يستتبعه ايضا اخصر ما يستتبعه اللفظ ويكثر
المزيد بمعناه لاحتماله لرفع مذهب مشتق كل مذهب ممكن قوله الوضع تخصيص شيء الا
تعيين شيء بشيء ليظهر تعلق المعنى بقوله وضع لمكنه انه اريد تخصيص شيء بشيء بمعنى خصوصا
بالموضوع يخرج اللفظ المرادف وان اريد بجعل اللفظ مخصوصا بالمعنى يخرج وضع المشترك قوله
بحيث متى اطلق اي اللفظ او احس كما في الدوال الاربع والمراد بالحس ابصر بحس يقابله
مع اطلق لانعلم تعالى احساسا اذا ابصرت او علمت على ما في القاموس الاولى لم يرد حسن

حس مما لم يشبع احسن اذا السماع كما لاحساس فعل المستند فعله منه الا طلاق فيما يفعل العبد
انه اراد ان يصرف الاطلاق الى معناه العرفي ولو بمعنى السماع عرف ما عرفه قوله بل اذا اطلق مع
صحة الاولى لان اطلق مع صحته قوله واجيب بان المراد بعد اطلاق الاطلاق صحيحا ولذا لم يكتف
بالحس وكذا الحال في الوجه الثاني قوله ولا يبعد ان يقال الخ ويمكن ان يقال يعتبر الحيثية الاولى ايضا فتدبر
زائدا لان المتبادر من الاطلاق كما الكتب به ويرد على الوجهين نقض المجازي بالمعنى
لانه متى اطلق اطلاقا صحيحا او اطلقه اهل اللسان اي اللغة وعرفوا انه يفهم منه المعنى
المجازي لان شأن هذا الاطلاق ان لا يكون بدون القرينة مع ان نقص المجازي
من افراد الوضع فهذا المعنى هو المعنى الاخص للوضع وان كان من افراد الوضع بالمعنى
الاعم وهو تعيين اللفظ للمعنى مطلقا سواء كان بنفسه او بمشاركة غيره والصواب
ان يقال المراد بفهم المعنى عند اطلاقه في الموضوع او احساسه اعم من الفهم اجمالا
او تفصيلا وعند سماع الحرف يفهم منه اجمالا والدلالة على معنى في غيره عبارة
عن الدلالة على المعنى الذي يفهم من سماع اللفظ تفصيله من غير ضميمة فله اشكال و
اصله ولنا قول اخر نحو ان اوردت الى شرح الرسالة الوضعية وكنت
من الرجال اعرضنا عنه في هذا المقام لانه على وفق ذائقة الاطفال
ومن الله التوفيق وعليه التكلان وعنه يسأل تعرف حقيقة الحال وصدق
المقال قوله المعنى ما يقصد بشيء اي اصطلاحا وقد يكتفى فيه بمجرد القصد
فهو اما مفعول اسم مكان بمعنى المقصد اي لغة ويرد عليه ان مكان الحدث يباين مفعوله فليس بمقصد
باللفظ بل المقصد يصح اطلاقه فرد عليه والجواب عنه ان بين المفعول والظرف مناسبة
يصح ان يستعمل اسم احدهما على الاخر فتقصر هذا انه لا وجه له فقصاره على اسم المكان بل يصح ان يكون
اسم زمان فاحفظ قوله او مصدر ميمي بمعنى المفعول اي لغة واما اصطلاحا فهو اخص من
المعنى بمعنى المفعول لان المصدر المذكور بمعنى المقصود سواء قصد به او لا والمصطلح هو المقصود
بانه نقل المعنى الى هذا من العام الى الخاص ولكن ان يجعل منقولا الى المعنى الاصطلاحي ابتداء
من غير جعله بمعنى المفعول كما تسمية اللفظ فالفرق بين اللفظ والمعنى مما لا يخفى على البصير قوله او

محصف في اسم مفعول حصف بحذف احدى اليائين وتبديل الكسرة بالفتحة التي هي اخت
الياء الاخرى الفا وهذا اقرب الوجوه في ابعدها لانظام انه لا يوجد له نظير في كلام العرب
قوله لما كان المعنى ماخوذا في الوضع فان قلت كما ان المعنى ماخوذ في الوضع كذلك الدال ماخوذ
فيه وهو اللفظ الاول فلا بد من تجريد الوضع عنه ايضا لصح اسناد الوضع الى ضمير اللفظ فله
لا اقتصار على بيان التجريد عن الوضع قلت لم يقصد الى بيان التجريد لذاته مما يعرفه كل ناظر
فاضل او قاصر بل قصد اليه ليتوصل الى ما يريد بعدا اجماع الناظرين على ماله فيه
وهو حمل المعنى تبدا نحو ما الا بما قلوا والتجريد عن الشيء الاول لا مدخل له فيه فان قلت اى فائدة
في تجريد الوضع عن المعنى واستعماله في جزء معناه مجازا او ذكر المعنى مع انه لا يناسب مقام التعريف
ومنصب الاختصار قلت فائدته الاحتياج الى تقييد المعنى بالافراد الا انه هذا يستعيب
كون المفرد قيد اللفظ قوله فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع الدال ان دل لعلة
لا ذية لنفس الدال فالدلالة عقلية كدلالة اللفظ على وجود اللافظ فان العقل يحكم بكونه دالا
بملاحظة حال اللفظ في نفسه والا فان كان العلة تكون الطبيعة مقتضية لاحداث
الدال عند وجود المعنى فطبيعية كدلالة اح اح على وجع الصدر فان نفس اللفظ وتحقق
حاله لا يقتضي ذلك بل ملاحظة حال الطبيعة وانها مقتضية لاحداث اللفظ عند حدوث المعنى
والا فان كان الدلالة لاجل طائفة على كون الدال علة للمعنى فالدلالة وضعية فان قلت لم
لم يذكر الالفاظ الدالة بالعقل ايضا قلت لان الدلالة بالعقل ليست الا المهملات و
الدوال بالطبع والدوال بالوضع والثالثة لا يخرج بقيد الوضع بقي انه لا حاجة الى ذكر
الالفاظ الدالة بالطبع لانها داخلة المهملات الا ان يقال اصرح بها لمزيد الاهتمام
ببيان خروجها لان فيه مزيد الشارح الكلام والمراد بقوله خرجت المهملات
المهملات الكلية بجزئيته وبقيت حروف الهجاء لان حروف الهجاء ايضا مهملات والهجاء
تقطيع اللفظ بحروفها وحروف الهجاء حروف تقطيع اللفظ بها اى حروف ركب منها اللفظ
بقي انه اذا جرد الوضع من المعنى لا يخرج به مثل جسق وديز لانه يعين للتلفظ قوله وخرجت بقوله
المعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فيه نظر لان كثيرا من حروف الهجاء وضع لمعنى كالهمزة

قوله فالصحيح ان الهجاء التقديم الحروف بسائر مهملة ككونك الفا هذا فان ما في اضافة المتعلق الى المتعلق اللام لانه

كهمزة الاستفهام ولام الجر وجواب القسم والعاطفة من حروف المعاني الى غير ذلك ولا يخرج بقوله
لمعنى فلا يصح الحكم بخروج جميع حروف الهجاء بهذا القيد الا ان يقال قوله الموضوع لغرض التركيب
لا بازاء المعنى لتقييد حروف الهجاء وليست صفة مساوية لحروف الهجاء فلم يحكم الا باخراج
المعنى بعض حروف الهجاء لا سائر حروف الهجاء من حيث انها حروف الهجاء لم توضع لمعنى
ان يخرج من التعريف كلها لا بعضها لانا نقول نعم لكنه لا يخرج الموضوع لمعنى منها بقوله لمعنى كما
لا يخرج الدوال بالعقل من الالفاظ الموضوعة لمعنى من حيث انها دوال بالعقل بقيد وضع ل
خروج جميع تلك الامور باعتبار قيد الحيثية في التعريف قوله فان قلت قد وضع بعض
الالفاظ بازاء بعض آخر الاولى قد وضع بعض الكلمات بازاء بعض آخر لتستقيم فساد التعريف
لعدم صدقه عليه قوله فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى اقول انه لو قال المصنف لمفرد
لكان التعريف اخصر واسلم الا انه ادرج المعنى لفائدة ستعرفه فان قلت شد تعريف المعنى
بالمقصد يشكل فيه هذا السؤال قلت لما تقرر عند السائل شدته وجهه في ان المعنى لا يكون
لفظا لكثرة استعمال اللفظ في مقابلة المعنى حقق كلامه في تعريف المعنى بما سوى اللفظ و
كلاما في التعريفات سنة مؤكدة قوله فلما المعنى ما تعلق به القصد فيه انه ان اراد ان
المعنى مفهوم ما تعلق به القصد بعينه فظاهر البطلان لان المعنى ما يقصد بشيء وهو اخص ما تعلق
به القصد وان اراد صدق ما تعلق به القصد على المعنى صدق الاعم على الاخص لا يلزم من كونه
اعم من اللفظ كون المعنى اعم الا ترى ان الحيوان صادق على الانسان ولا يلزم من كونه اعم من
الفرس كون الانسان اعم منه ويمكن ان يقال اراد الاول واللام في القصد للعهد الخارجي
فيؤول الى المقصد بشيء نعم لو قال ما يقصد بشيء لكان اوضح واخصر قوله وهو اعم من ان يكون لفظا
او غيره لا يخفى ان هذه القضية طبيعية والطبيعية لا تنتج في كبرى الشكل الاول الا ان يقال
الطبيعية في كبرى الشكل الاول لا تنتج كلية الانتاج اذ المعتبر عند الميزانيين الامور الكلية والا
في هذا المقام بين كما في قولنا الانسان حيوان ناطق والحيوان الناطق كلي قوله بعض الكلام المفرد
لا فائدة في الوصف قوله فكيف يكون موضوعا للمفرد ولم يتعلق المعنى بمفرد ليلزم توهم ان الاستئنام
باعتبار قيد المعنى ويتفرع انه باعتبار قيد المفرد ولا يخفى ان هذا السؤال انما يتجه على تقدير كون المفرد

زحيث عدم كون المعرف جامعا لانه انما يصدق على ... النكرة فل

صفة للمعنى ولو كان صفة اللفظ لم يصح قوله فلما هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها
الحاصل انها معان مفردة هو الالفاظ مركبة منقول ادراج المعنى في تعريف الكلمة للتنبيه على انه يصح
ان يكون معنى الكلمة من حيث انه معنى مفرد وان كان لا من حيث انه معنى مركبا فاحفظ الفائدة الموعودة
قوله وقد اجيب عن الاشكال بانه ليس ههنا اي فيما بين كل الالفاظ المستعملة مقام الحكم على اللفظ
قبل مقام نقض تعريف الكلمة قوله ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض لا انه بنى على احد ان
الجواب عن الاشكال بان المنع اي لا نم وجود مادة نقض التعريف لغة العرب في شيء من
الاشكال لكن الا انه ذكر المنع في صورة الدعوى مبالغة في وروده فمقابلته بالنقض خارجة
عن قانون المناظرة وانا اللد بقي اثبات المقدمة الممنوعة بامثال الضمائر الراجعة الا ان
يقال المراد بهذا الحكم الحكم بان كل ما يستعمل في مقام افادة اللفظ موضوع لمفهوم كلي فذكر سند المنع
ان يكون فيها لفظ موضوع للفظ فان قلت يكفي لسند المنع احتمال ان يكون موضوعا لمفهوم كلي
ولا يجب الجزم به فلو حمل الحكم الكلي على الاحتمال لم يوجب النقض فلسقط الكلام الحكم الجازم
دون مجرد الاحتمال يجري على النظر واورد النقض عليه فلو صرف عن النظر بصريح ذكره للنقض
مبينا للمقدمة الممنوعة فصرف الكلام عن النظر لا يدفع مادة الشبهة ولله نفع نفعا سندا به
والمراد بامثال الضمائر الاسم الموصول الذي اريد به لفظ مفرد او مركب نحو الذي قلت
فيما اذا قلت هذا او زيد قائم واسماء حروف التهجي واسماء السور والكتب وبقي اسم
الاشارة المشار به الى لفظ مفرد او مركب من حق التمثيل لان وضع اسم الاشارة للمبصر
فما يستعمل له المجازية كلا او مركب لا يصح مادة النقض فان الوضع منها وان كان عاما
وان كان عاما اشارة الى ان ليس الوضع فيها عاما فانه اولى بهذا التمثيل اسماء حروف التهجي
السور والكتب قوله فليس هناك مفهوم كلي اي في مقام وضع امثال الضمائر وقيل في مقام
رجع الضمير الى اللفظ المخصوص ولا يخفى انه لا يتم في مثل الضمير فافهم قوله هو الموضوع له
الحقيقة عند الموضوع له قوله في الحقيقة لانه هناك مفهوم كلي يجعلونه الموضوع له مجازا فنقول
ضمير الغائب موضوع لما تقدم ذكره فيجعلون مفهوم ما تقدم ذكره موضوعا له مجازا والمراد
انه موضوع لجزئيات هذا المفهوم قوله وهو انما يرد على انه صفة للمعنى لا مثال الايراد الا انتصارها

قوله

على مفرد لمامر قوله ومنافع بالايراد اجزاء اللفظ على اجزاء هذا ينبغي ان لا يكون الافراد صفة للمدلول
بالدوال الاربع والظاهر انه كذلك كما لم يوضع ولم يسمع وصف الدوال الاربع ولا معانيها بالافراد
التركيب بل الافراد والتركيب مخصوصان بالالفاظ الموضوعة ولم يوصف اللفظ الدال بالطبع
او العقل بشيء منهما فاطلاق التعريف بنى على الاعمال ايضا على الاختلاف ان التعريف الصحيح بالا
يدل اجزاء اللفظ الموضوع على جزء قوله ومنه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد
بناء على انه اذا علق فعل او ما يشبهه بصفة يستفاد منه علية ما هو حقيقة التركيب ان يتعلق
ذلك المعلق كان متصفا بمفهوم الصفة مثل تعلق هذا المعلق ولا يستفاد وما فيه ذلك الا
بضرب من التجوز واما في الافادة الحقيقية انما بالصفة المتعلقة ولا الصفة الدلالة
لا استفادة المعنى التام ما بالمعنى الاول وقيل كذلك من صفة الدلالة لظهورها بارادة التجوز
عن المقام ولا يخفى عليك ان مثل هذا الايهام لازم من تعليق الوضع بالمعنى لانه يوجب ان يكون
الوضع للمتصف بالمقصود بتوضيح ان المقصود به بعد الوضع او بعد الاستعمال فيه وكان
لم يتعرض له لانه بصدد توجيه جعل المفرد صفة للمعنى بوجه يناسب ذلك لان يتعلق عن المعنى
وجعل صفة للفظ ولا يستبعد هذا التوجيه سيما اذا ثبت في قال الشيخ الرضي ان الافراد
صفة المعنى عند النحاة واما هو صفة اللفظ عند المنطقيين ولا مدخل للتوجيه بالتوجه على
تعليق الوضع بالمعنى في ذلك الغرض قوله كما يتكلف مثل قبل مثاله في قوله من قبل مثاله
قوله ولا يحتاج من بيان نكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية لان المتكلم يبلغ لا يتعلق بان يعلو
اختياره هذه الخصوصية عن نكتة قوله والاخر مفرد الا يخفى لطف هذا البيان قوله وكان النكتة
فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد مجوز باستعمال المالك في تقدم الوضع على الافراد بالتبعية
ولا يخفى انه في غاية البعد لا يكاد يستفاد من العبارة والاولى ان يقال ان الاصل في العمل
الفعل فلما كان لوصف الوضع معمولا احتاج الى صيغة الفعل والاصل في الصفة الافراد فلما
لم يحتج لم يعمل له الافراد واما قدم الصفة الاولى لانه لو قدم الثانية لاوهم تقدم الافراد
على الوضع كما يوهم جعله صفة للمعنى ولانه اراد ذكر المفرد على وجه يحتمل ان يكون صفة للمعنى وان يكون
صفة اللفظ ليذهب نفس الناظر في تعريفه كل مذهب ممكن ولانه لو قدم لكان فصلا من

ذكر الوضع لاستلزام الافراد الوضع من غير عكس ع من قال يقدم الوضع ايضا للتنبيه على تقدمه
تقدم في مقام الذروة مما لا ينبغي الا عدم الفائدة **قوله** او من الحذف ولم يقدم عليه مع انه يكون
لانه لا يتقدم الحال على ذي الحال المجرور **قوله** وهذا التقدير كان لصحة الحالية لا دخل له في الذاتية
في الحالية ولا يتفاوت بها الحال كما يوهم قوله وهذا التقدير كان لصحة الحالية **قوله** مثل الرجل
وكذا مثل رجل لان التنوين كاللام كلمة من رجل كلما ان عد ا كلمة واحدة لشدة الامتزاج وهذه قرينة
بلا مرية لان الاعراب جرى على الرجل مثل التنوين فله وجه لجعلهما كلمة واحدة **قوله** واعرب
باعراب واحد الانسان يحمل واحد منها فانه لا اعراب لاصغر وان يدعو اليه بعلة
من توهم انه يعرب باعرابين ويكن الجواب انه اعرب مجموع اللفظ باعراب لفظ واحد وبعد
انه نعم لما قال انه مستفاد من العبارة ان حق ما هو مثله ان يعرب باعرابين الا انه تنزل
اعرب بواحد وليس كذلك كما ذا ان الثاني مبني الاصل ويجاب بان المراد باعرب باعراب
واحد كيف بكيفية واحدة مع ان كونهما كلمة يستدعي كونهما بكيفتين بكيفيتين قيل ان
ما ذكره انما يظهر في نحو بصري وحبلى وحمراء دون الرجل والمثنى والجمع بالواو والنون
المعرب في الاول ليس الا الجزء الثاني في الاخير من الجزء الاول فان علامة التثنية والجمع
بينهما اعراب الحقيقة ومنه نظر لان المثنى والجمع اعرابا بجعل الحرف الاخير الصالح لان يعمل
اعرابا اعرابا بنفسه فيهما ان المجموع اعرب باعراب لفظ واحد واما الرجل وان صح ان يعمل المعرب
به المعرف دون المجموع لكنه الحق بمصرفه وما فيه لا شتراك شدة الامتزاج لم يرضوا بجزم
ما هو شدة الامتزاج وليس هذا اول كسر فتح لها الزجاج هو بكون ذا ابتدا الناظر فيه الاحلج
قوله ولا يخفى على الفطن العارف بالعرض في الناموس يعد فيه علم وعرف بذهنه اقربه **قوله**
مثل عبد الله خرج عنه فانه لا ينال له لفظ واحد وجه ذلك بان اللفظ فانه لا يصح ان يتكلم به
موتين باعتبارنا ويصح ان يتكلم بعبد الله مرتين باعتبار وصفه الاصناف ومنه ما ذكره العلامة
التا المحقق التفتازاني في شرح الشرح المختصر الاصول للعضد ان عبد الله اسم ما تقال بمعناه
وكل اسم كذلك ونحن نظن ان اخراج عبد الله من تعريف المفصل وقد بلاه موجب كيف وقد قال
في المفصل بعد تعريف الكلمة هذا المعرف وهي جنس تحته ثلاثة انواع الاسم والفعل والحرف

الحرف ثم قال ومن اصناف الاسم العلم وما علق على شئ بعينه غير متناول ما اشبهه
ينقسم الى مفرد ومركب ومنقول ومرتجل فالمفرد نحو زيد وعمرو والمركب اما جملة واما غير
جملة اسمان جعلا اسما واحدا نحو معدي كرب وبعلبك او مضاف ومضاف اليه كعبد مناف
امرئ القيس والكنى ثم انه خرج من تعريف الكلمة بعلبك مع انه يناسب ان يدخل في تعريف الكلمة
لكونه معربا باعراب واحد على ان غرض النحوي ليس بيان حال اجزاء الكلمة مطلقا بل على وجه تمييز
حالها باعتبار كونها كلمة حقيقية فاوهمها لها باعتبار الاصل وعلى وجه تميزنا موهما لها باعتبار كونها
كلمة حقيقية وما يوهمها لها باعتبار كونها كلمة واحدة وذلك يقتضي كون عبد الله داخلا في حد
ليتبين على ان اجزاء بعض ضرب من المسامحة اجراء مجرى الكلمة ولو لم يخرجه بترك لكان
انسب وكما ان قول المراد بالمفرد اعم من المفرد حقيقة او حكما كون الشئ بحيث يفهم منه شئ اخر
فان كان مفهوم تلك الحيثية حصل الى الاول بازاء الثاني فالدلالة وضعية وان كان لغير الثاني
الاول بمقتضى الطبع فعند عروض الثاني له فطبيعية والا فعقلية فبعد ذكر الوضع لاحاجة
الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب فانه بعد جعل الوضع في التعريف يحيث يتناول
الجهات العادية من الدلالة لا يصح ان ذكر الوضع يغني عن ذكر الدلالة الا ان قال المصنف ذكر الوضع
في التعريف لمجرد قوله وضع للقول وضع لمعنى ولا يخفى ان هذا المجموع يستلزم اعتبار حقيقة الوضع
في التعريف ومثل لفظ دير المسموع من وراء الجدار اختيار لفظ اسمه للتمثيل وقيده
بالسماع من وراء الجدار ليتمحض فهم الله فظ لسماع دير ودلالة اللفظ لكنها لدلول العقل
ليظهر الدلالة العقلية كمال الظهور بحاله فيما كان اللفظ يحتمل لوح للفظ ولا لتان فله يظهر
ما قصد بالتمثيل كل ظهوره ولو كان الله لفظ مرئيا لم يظهر ان فهم المعنى للمشاهدة او للدلالة اللفظ
وبعد تقدم الدلالة انها منه نظر لانه يجوز ان يذكر بعد ذكر الدلالة لما يستلزم الوضع
فيستغني به عن ذكر الوضع كما في تعريف المفصل فان وصف المعنى بالمفرد يستلزم الوضع لان
الافراد فرعه فلا حاجة الى ذكر الوضع كما في المفصل فيه لطافة لان تعريف المفصل مفصل
لهذا التعريف اي منقسمة اشار الى ان هذا الخبر لم يقصد به تكميل تعريف الكلمة
ثانيا بضم قيود اليها فحصل بلاحظة تفصيل الاقسام فان ما ذكر في قوة وهي كلمة دلت

تنبيه

بيان حكم للتكميل بقصد

كذلك وكلام ذو الكذلك وليس بقسم الى الآخر فيقود اليه تعدد القيود مفهومات شتى
بالنسبة الى هذا الشئ ويسمى اقساما ويسمى هذا الشئ بالنسبة اليها مقسما ويسمى كل
قسم بالنسبة الى قسم آخر قسيما والغالب في التقسيم تصدى حصر المقسم فيما
يذكر من الاقسام وقد يخرج عنه فلذا تخرج فيها والحصر المقصود به ان حكم بنفس
مفهوم التقسيم من ضميمة النعات الى ما هو خارج عنه فهو عقلي والا فهو استقرائي
هذا هو المشهور لكنه كثيرا ما يوجد حصر لم يكتف فيه مفهوم التقسيم ولا
تعلق له بالاستقراء بل يستعان فيه بتنبيه او برهان فيقال هناك قسم
ثالث حقيق بان يسمى حصرا قطعيا والحصر المراد هنا قيل عقلي وقيل انه
استقرائي وقد بيناه في شرح الكافية في هذا المقام ثم قول المص لانها تتعلق بما سبب
الجار من الاختصار ويكفي هذا القدر للظرف عند بعض النحاة من غير حاجة الى اعتبار
لفظ في نظم الكلام ويشعر بهذا سوق كلام الشارح وبعض النحاة تقدر دون عامل الظرف
هكذا انحصرت لانها اي الكلمة لما كانت الظرف بمعنى اذ ولزم بعدها الماضي لفظا
او معنى وجوابه ايضا كذلك وجملة اسمية تعرف بادة المفاجاة وان تم فلما كتب عليهم القتال
اذا فريق منهم او مع الفاء وربما كان مع الفاء وقد يكون مضارعا هذا الكلام الرضي
فقوله فهي الجملة اسمية مع الفاء جواب لما باعتبار اشكال ولا يدخل الفاء على ما هو جوابها فاعله
وجه لقوله فهي الا ان يقال الجواب محذوف اي اعتبر الدلالة وقوله فهي تفريع وفيه بعد لا يخفى
اما من صنفتها عدل عن التقدير المشهور من حذف المضاف من اسم ان اي لان دلالتها
مع ان فيه تقليل حذف وقد احسن لانه يحوج الى صرف قوله الا الحرف واخويه عن الظاهر
المتبادر ولكن فيه ان الظاهر اسقاط كلمة من المستدعية لتقدير متعلق مع انه يقدر بوجود صنفها
على ان يكون مبتدأ خبره ان يدل على عنه ومنهم من قال ادراج كلمة من لان حصر الصنفة في الدلالة
وعن بهابط لوجود صفات لا تحصى للكلمة وسهى لان حصر بعض الصفة اضافيها باطل لان
كل صفة من الصفات التي لا تحصى يصدق عليها انها من صفة الكلمة على ان معنى حصر المقسم ليس الا
ان ليس المقسم خارجا عما ذكر في التقسيم وليس المعنى على انه ليس له امر آخر وراء ما ذكر في التقسيم الا

الا يرى ان معنى قولنا الانسان اما عالم او ليس بعالم ليس الا ان الانسان لا يخرج منهما لا انه
لا يكون غيرهما والظهور ان لصفات لا تحصى وهناك تقدير آخر اختيار ذات ان تدل
ثم تأويل اخف وهو جعل ان تدل بمعنى الدلالة تركها الكوفيين مستفيض مشهور فما كتبنا
بالتنبيه على ما قصد بذكره التنبيه على قصور بيان غيره هناك كتحقيق ذكره السيد المحقق
وهو انه لا حاجة الى تقدير الفرق بحسب المعنى بين صريح المصدر والفعل المأول به بدخول كلمة
ان او أنّ لان من رجع الى المعنى يعرف ان الاول لا يرتبط بالذات من غيره ويل والثاني يرتبط
به من غير حاجة الى شئ منهما حيث تعالى عده في الكلام الاولى حيث لا يدل على معنى في
نفسه بجاه فيها في الفهم عنها لابد التحقيق هي يكن المصادر افعالا الماضي والحال
الاستقبال الحال ما انت فيه في زمان التكلم الدال على الزمان والماضي ما تقدم عليه والا
ما تأخر عنه ما خوذ من السمو هذا ما جرى عليه البصريون والاخذ من الوسم سمة
الكوفيين وشواهد كل من الفريقين في الكتب المبسوطة ولا يخفى ان المتبادر من كلامهم هذا
ان النحويين اخذوا الاسم لهذا القسم من السمو او الوسم والظاهر انهم نقلوه من معناه اللغوي
الى المعنى المصطلح فانه في اللغة بمعنى اللفظ الدال على الشئ كما في قوله تعالى وعلم آدم الاسماء وفي القاموس
أسم الشئ بالضم والكسر وسمه وسماه مثلثين علامته واللفظ الموضوع على الجوهر والعرض
للتميز نعم لو كان الاختلاف في مأخذ الاسم اللغوي لم يكن بعيدا فتأمل لتضمنه الفعل وكذلك
تقول المسافة الفعل لانه مصدر الا للفعل وذلك لانه قد علم به اي بوجه الحصر الاول
لانه قد علم بوجه الحصر والفعل كلمة دلت على معنى لكنه الاولى تركه لكنه فالكلمة مشترك لا
دفعا هو بصدده من انه علم به لكل واحدة حد بمعنى المعرف الجامع المانع لانه لا يتوقف على الاشتراك
المعرف قد يشترك على تحقيق حد الجميع الا انه اراد تحقيق المعرف لكل وتوضيحه ايضا وليس المراد
بالحد هنا الا المعرف الجامع المانع بمعنى هذا الاد باعتبار الحد ذلك كما صرح به المص في المختصر الاصول
فلا يرد منع ان ما علم حد لجواز ان يكون المميز امرا مشتركا خارجا عن حقيقة هذه الاقسام ولا حاجة
الى الدفع بان حقيقة الامور الاصطلاحية الاعتبارية ترجع باعتبار المصطلح في مفهومها وجمع
ما ذكرها داخل في مفهوم هذه الاقسام فيكون ما علم من المعرفات حدودا لها والله در المص حيث

قال ٣
اي ما الخلاف مما لكل العذر ونحوه
اي تعريف الذات والداخل حده

يمنع بها بكثرة الخير وعمته [illegible] في بحث التمييز المراد هنا هو دون المحصل شفقة على المتعلم حيث
لم يحصل له التعلم ما سبب الذكي ولا الغبي ولا المتوسط بينهما والمقصود بينه بيان ما بين قوله
وقد علم [illegible] الكلام في اللغة ما يتكلم به قليلا او كثيرا لا يظهر وجه الى ترك بيان معنى اللغوي للكلم
وهو اللفظ وتخصيص المعنى اللغوي للكلام بالبيان ولا يخفى ان الكلم انسب معنا الا الاصطلاح
من الكلام لشمول الكلام الكثير دون الكلم وان الكلم لا يناسب المعنى الاصطلاحي للكلام تخصيص
كل من اللفظين بما خصا به اصطلاحا ما الفرق بين التمييز بينهما في الاسم ومن المعنى اللغوي للكلام بالكثير
بكثيا [illegible] في اداء المرام على ما في القاموس ولا يخفى انه اشد مناسبة بما اصطلح عليه الا ان
ان يجعل التسلط عليه فالمتضمن اسم فاعل اما عقب المتضمن بقوله اسم فاعل مع انه لا يمكن الا
ان يكون اسم فاعل لخصيصه الصورة الخطية باسم الفاعل بحذف اعجامه الاعجام بصيغة الذي [illegible]
ما حفظه ولا تعمل عنه في نظايره وعدى من هدايا يا واجمع عشايره فلم يلزم اتحادهما
اى اتحاد المتضمن والمتضمن لان تضمن كل ما الكل جز ومن قال المعنى فلم يلزم اتحادهما في الكلام الثنائي
منه صبيح على نفسه المركب ولو جعل الهيئة جزء الكلام كان لتضمن الكلام للكلم معنى
واضحا غير محتاج الى هذا التدقيق لكنه لم يلتفت اليه لاحتياجه الى تعميم كون الهيئة
المه ليست لمنظر جزء اللفظ ومن قال ان المتضمن مجموع الكلمتين والاسناد سواء اراد بالا سناد
نسبة احد الامرين الى الآخر او ضم كل الى الاخرى فقد سهى لان شيئا منهما ليس جزء الكلام بل
مدلول له او صفة لاجزائه تامل اى نصا ما صله سببا اسناد الى سببية الاسناد
باعتبار ان الاسناد صادرا ما يجمع الكلم وتضمن اللفظ لهما على قبل لله اسناد ولكان ان قوله
خرجت المهملات اى الصرفة لكن يخرج ديز قايم حينئذ ان المجموع يصدق عليه الحد وفيه انه فليكن
كلاما مشتملا على حشو وان اجيب ما جعل كلا ما عبارة عن لفظ موضوع بقرينة ان البحث عن
عن الالفاظ الموضوعة وبينهما اسناد بين المخاطب الا الاولى نسبته بعد ذلك دخل
هذا التعريف مثل زيد ابوه قائم او قائم ابوه وسل نسبي المصنف بعضهم ان يراه فان الاجناد
فيقال انها مركبات تكون الخبر في زيد قائم ابوه مركبا فقط لان الخبر عندهم قائم وما علا خارج
عن الخبر ولا يذهب عليك ان الامثلة المذكورة داخلة في تعريف الكلام مع قطع النظر من جعل

حمل الكلم اعم من الكلم حقيقة او حكما فانه في حكم هذا اللفظ ولذلك اعرب باعراب الاسم
ويجعل مسندا اليه وصح قوله ولا يتاتى الا في اسمين المرادان المراد بالاسم اعم من الاسم الحقيقي والحكمي
وبحث كون الاسناد اليه من خواص الاسم انه من خواص الاسم الحقيقي او الحكمي ولا يذهب عليك ان
ادخال زيد مقلوب زيد في التعريف ما يحتاج الى تعميم الكلم بحمل قوله بالاسناد على ما جعل الاسناد
عليه حتى لو كان المعنى ما تضمن كلمتين الاسناد لم يصح لانه تضمن كلمتين هو مقلوب زيد مع الا
ثم انما يحتاج الى التعميم لادخال مثل قيل جسق اعلم ان كلام المصنف ظاهر في ان نحو ضربت زيدا
قائما مجموعه كلام اما قالوا لجواز ان يراد به ما تضمن كلمتين فقط مثل لا يخفى انه يلزم عليه ارتكاب
تحقق الافراد من الكلام في هذا التركيب قلت تحقق افراد من الكلام في هذا التركيب تحقق الافراد
منه في ضربت قوم رجاله ضرب وهو قائم على تعريف المفصل ايضا ولا يذهب عليك ان خبر المبتدا
في قولنا زيد ضربته او في داره مجموع ما ذكر لا مجرد ضربت وقد اتفقوا على ان خبر المبتدا
هنا جملة فالكلام الذي هو مرادف عند صاحب المفصل يجب ان يكون مجموع ما جعل خبرا وهكذا
في الحال والصفة اذ كما جملة فيصح ان يجعل عند المصنف ولا من عنده تعريفه لا عدو لا
عن مذهبه على الجمل الخبرية الاولى على الجمل الواقعة من غير قيد الخبرية وكانه قيدا
لها لان الانشائية عنده لا تقع خبرا او الواقعة خبرا مثل زيد اضربه ما ويل زيد
في حقه اضربه وبعد يجب ان مادة افتراق الجمل من الكلام لا تقتصر على الجمل الخبرية كما
يوهمه البيان بل من مادة الافتراق اضربه في زيد اضربه سواء كان خبرا او متعلق
الخبر وقوله احبارا او اوصافا يرد عليه او احوالا او جملة قسمية او شرطها فان
الحكم في الجزاء عند المص والا لم يصح قوله ولا يتاتى ذلك الا في اسمين ولا يكون تعريفه
جامعا وفي بعض الحواشي اعتذر بكلام يسمع انه خلاف ضبط العبارة هذا الان مثله لا يرتكب
من غير داع فاحتمل انه يلتقط من كلام المص ما دل على ان المذهب عنده هذا او نحو يتوقف
عنده ما يدل على ان الكلام كالجملة ويكذب ما في الحواشي انه قال المص في بحث حرف الاستفهام
ان لها صدر الكلام لانه يتضح كون اقام في قولنا ابوك في زيد اقام ابوه كلاما
والا لا يصح قوله ولها صدر الكلام ولا يتاتى ذلك اى الكلام هذا التفسير

المناسب للمقام وحمله على التضمن او الاستلزام يبعده عن المرام الا في ضمن اسمين اى لا يتحقق
هذا العام الا في ضمن هذين الخاصين وله يلزم اتحاد الظرف والمظروف ولا الاظهر الا
فهم المتعلم ان يحمل على معنى من لكن ينبغي ان يعلم انه لا يتاتى من فعل واسم فتأمل ثم يتاتى من اسم و فعل
اى فعل كان على ما ذهب اليه المص من جعل اسماء الافعال الناقصة فواعل لها لكن المحقق انه
لا يتاتى من فعل واسم اى فعل كان لان التركيب الثنائي العقلي منه ان حصر التركيب
الثنائي في ستة وابطال ما عدا الاثنين لا يوجب الانحصار للكلام الثنائي في اسمين والمدعى حصر
مطلق الكلام فالاولى ان يقتصر على ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا
يحصل بدون مسند اليه والمسند اليه لا يكون الا اسما ومسند لا يكون الا اسما او فعلا
ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم كما ذهب اليه المبرد
ولذا اصح المص في تقسيم الكلام دون الكلمة لان تعريف الكلام يرشد الى اقسام
ستة في بادى الرأي بخلاف تعريف الكلمة على معنى كائن في نفسه صفة
معنى لا متعلقا بدل اى دل بنفسه ولا حالا عن ضميره اى دل كائنا في نفسه اى معتبرا
في حد ذاته ليكون متصل من معنى وصفته اى الغير مقترن بما ليس صفته لانه وان كان
لكن كون الفاصل صفة اعذب ومن الفهم اقرب اى نفس ما دل لا نفس الاسم
والا لتوقف معرفة المعرف على معرفة المعرف ولزم الدور فتذكير الضمير بناء
على لفظ الموصول لا على ان كل ما عبارة عما يكون الكلمة عبارة عنه لا عن لفظ الكلمة وتأنيث
مفهوم الكلمة ليس لذاته كتأنيث معنى هند بل لتأنيث الضمير الراجع اليه فيكون ذلك
التأنيث لرعاية لفظ الكلمة فتذكير الضمير الراجع الى ما دل ليس لمجرد رعاية اللفظ بل لرعاية
اللفظ والمعنى ولذلك جعل اى لجعل ادات الظرف بمعنى اعتبار مدخولها لا بمعنى افادة
الدال اياه كما هو الشائع في نسبة المعنى الى الشيء يقال هذا المعنى في هذا اللفظ بمعنى يفهم
منه مثل الحرف ما دل على معنى في غيره وله يحتمل ان ما دل على معنى يكون ذلك المعنى فيه لا في غيره
او لا بمعنى يكون المعنى في الشيء الا لكونه مدلولا له ولا يحتمل ايضا ان يتديه نفسه في تعريف
ما يقابل الحرف لتوهم التركيب الغريب ما دل على معنى لا في نفسه كما يقال الدار في نفسها كذا

كل اسمين لانه لا يتاتى من اسمي الفعل ولا
من فعل واسم اى اسم كان لانه لا اسناد فيه

المصرح

ولا يقال الدار في غيرها كذا الا ان النحاة اجمعوا على وضع ما يوافق لا في نفسه في المعنى موضع
وصار عرفا فيما بينهم وله الباس في ذلك ههنا ولا وصمة في التعريف به ومحصول ما ذكره بعض
المحققين يعني السيد الشريف قدس سره كما نراه الشارح التنبيه على ان هذا التحقيق ليس من السيد
قدس سره كما هو المشهور بل اخذ من كلام المص وليس كما ظنه لان الناظر في كلام الايضاح يعرف
ان المص بعيد عن هذا التحقيق وان كان عبارته المجملة المنقولة وقعت انما يحتمل التفصيل
لهذا التحقيق كيف وقد ذكر ان الفرق بين الاسماء اللازمة الاضافة والحروف ان الواضع
شرط في دلالة الحرف على معناه ذكر المتعلق ولم يشترط ذلك في الاسماء اللازمة الاضافة
واما التزام الاضافة فلغرض آخر غير كون دلالتها مشروطة بذكر المضاف اليه ولا اخفاء في انه
بعد الوضع لا دخل للواضع في الدلالة حتى يكون الدلالة بشرطه موقوفا على ذكر المتعلق فلو كان
صاحب هذا التحقيق لم يصدر منه مثل هذا الكلام بل المص ايضا يسعى ان يقال في حقه ما قاله
السيد المحقق في حق نجم الائمة حيث قال في حواشيه على شرح الكافية في هذا المقام يعرب
من تحقيق معنى الحرف تارة ويبعد عنه بمراحل تارة اخرى كما ان في الخارج موجود اما
بذاته وموجود اما بغيره لو قيل كان في الخارج موجود اما بذاته هو موجود في ذاته
وموجود اما بغيره هو موجود في غيره لكان فائدة في ايضاح معنى الحرف وما نقلنا
تنبيه ما لاستعمال في في الحدود الثلاثة في قولهم السواد في زيد ليس كما في قولهم الماء في
الكوز بل بمعنى الاعتبار ولا دلالة له على ان وجود السواد ليس الا باعتبار المحل كان معنى
في نفسه انه موجود من حيث اعتبار غيره وبما ذكرنا اتضح ان قولنا السواد في زيد وقولنا
الدار لا في نفسها من واد واحد فمن قال يظهر من هذا التشبيه وجه آخر لاستعمال
لفظة في وهو انه لما شابه المعنى الحرفي التابع لامر العرض التابع للجوهر صح ان ينسب
الى ذلك الغير بفي كما ينسب العرض الى محله بفي والمعنى المستقل لما شابه الجوهر صح
ان يقال انه كائن في نفسه بمعنى انه لم يكن في غيره كما يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم
بغيره فلم يتدبر فتدبر كون ذلك في الذهن معقول الاول معلوم ولا يذهب عليك التفاوت
بين المشبه والمشبه به فان القائم بذاته لا يتصف بما بغيره والقائم بغيره لا يتصف بما بذاته

فله فيه المدرك قصدا او المدرك تبعا فربما يقصد الى المدرك تبعا فيصير مدركا قصدا
وبالعكس فيصلح لان يكون محكوما عليه وبه الاولى يصلح لان يكون مسندا اليه ومسندا
لكن وجها بتخصيص الاسناد بالاسم والفعل ولا يخفى انه كما لا يصلح الملحوظ تبعا لان يكون
طرفا للحكم لا يصلح ان يكون طرفا للنسبة التامة بل لا يصح ان يكون طرفا للنسبة اضافية كانت او
تعليقية فالاولى ان يوسع الدائرة بحيث يستفاد منها اختصاص الموصوفية وكون الشيء
صفة وكون الشيء مضافا او مضافا اليه وكونه مفعولا وبالجملة ما سوى الحرف ثم نقول
يستفاد من كلام اهل هذا التحقيق المشهور بكمال الفكر العميق ان عدم كون الحرف محكوما
عليه ومحكوما به لكون معناه غير معقول الا تبعا وآلة لملاحظة غيره وان الملحوظ تبعا لا يصلح
لشيء منهما وان الغير الذي يذكر الملحوظ بتبعيته ويجعل آلة لملاحظته لا بد ان يذكر
وينضم معه حتى يفهم الملحوظ تبعا من لفظه وكلا الامرين باطلان فان كل رجل مفهوم
ملحوظ ابدا تبعا لملاحظة افراد الرجل وآلة لتعرفها ولملاحظتها مع ان كل رجل يصير محكوما
عليه ولا يلزم ذكر الغير الذي هو آلة لملاحظته معه لفهم معناه فالتحقيق ان الملحوظ تبعا لا يصلح
ان يكون محكوما عليه اذا لم يكن آلة لملاحظة ما حكم عليه او وسيلة الى احضاره واما توقف فهمه
من لفظه على ذكر متعلقه اذا لم يحضر المتعلق بحيث ذكره فان قلت اذا كان كل موضوعا
لمعنى هو آلة لملاحظة غيره فكيف يكون اسما قلت حين الاضافة هو ملحوظ بالذات
ليصح نقل النسبة الاضافية عنه وبين ما اضيف اليه وبعد تحصيل المفهوم المركب الاضافي
يجعل المجموع ملحوظا لا تبعا وآلة لملاحظة الافراد فان قلت فلم يتم ما سبق ان الملحوظ تبعا
لا يصلح ان يكون طرفا للنسبة قلت لا يصلح ان يكون طرفا لنسبة مقصودة بالاحداث وبعد
احداث النسبة يصح جعل المجموع ملحوظا لا تبعا فما لا يكون مدلولا ملحوظا قصدا لا يصلح
ان يصير طرف نسبة ما وانما اجملنا الكلام اولا على طبق اجمالهم في المحكوم عليه وبه
فالابتداء مثله اذا لاحظه العقل فان قلت يفهم من هذا الكلام انه لا فرق بين مفهوم
الابتداء ومفهوم من الا ان ملاحظة الاول قصدا والثاني تبعا وكيف وقد قال فيما بعد
اذا لاحظه العقل من حيث هو هو لا يجعل الضمير راجعا الى ما جعل مدلول الابتداء اه

ذكره

ان مدلول الابتداء كلي ومدلول من جزئي قلت من مدلول الابتداء من حيث اضيف الى السير
والبصرة وليس افراد الابتداء الا حصصا وليس له افراد حقيقية كان معنى مستقلا مفهوما
ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول
لفظ الابتداء فقط لا يكون بهذا الاعتبار ان يكون مدلول من لكن يصح ان يكون مدلول لفظ الا
ملحوظا تبعا كان يقول كل ابتداء وقوله لا حاجة يعني لا حاجة لفظ الابتداء في الدلالة عليه
من حيث نفي الحاجة من الكل احتاج الى ان يشير قوله في الدلالة عليه حتى ولعله كذا لكن
عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وارجاع الضمير الى المعنى لعدم سبق ما يشار اليه
ان الظاهر من سياق العبارة المعنى الاخير ولا يبعد الى المعنى الاول الا لداع وكان وجهه بعد
مرجع الضمير وسبق معنى الاخير فالاولى ما كتب التسهيل اذا دار الضمير بين الاقرب والا
بعد فهو للاقرب ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني دلالة اللفظ
على معنى لانه وضع له مطابقة ولانه جزء ما وضع له تضمن ولانه لازم ما وضع له التزام والمعنى التضمني
هو جزء المعنى الموضوع له فقد حمل المعنى في التعريف على اعم من المعنى المطابقي على ما هو المتبادر
او المتبادر من المعنى عند الاطلاق المعنى المطابقي صرح به بعض المحققين في شرح الرسالة الشمسية
مع انه لا يحمل اللفظ في التعريفات على ما هو غير المتبادر الا لصارف ههنا كصارف وهو
ان المعنى المذكور في تقسيم الكلمة هو المعنى الاعم بقرينة وصفه بالاقتران بالزمان في الفعل
ولا اقتران لتمام معنى الفعل اذ لا يوصف الكل بعدا لعرف بالاقتران بالجزء فلو قال اقترن
زيد بيده ولولا ان المراد بالمعنى ما هو اعم من المطابقي لما احتاج التعريف الى قيد غير مقترن
لخروج الفعل بقيد الدلالة على معنى في نفسه لانه لا يدل على المعنى المطابقي في نفسه بناء على
زعمهم ان الفعل موضوع للحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين لا يمكن ان يفهم النسبة
فلا يمكن فهم المعنى المطابقي بدون ذكر الفاعل لامتناع فهم الكل بدون الجزء فدلالة الفعل
بنفسه ليس الا على الحدث على ما قالوا او الزمان ايضا على ما هو الظاهر واورد عليه انه بعد
توقف الدلالة المطابقية على التضمنية لا معنى للدلالة التضمنية بنفس اللفظ كيف وقد جنت
ان التضمن لا يوجد بدون المطابقة ونحن نقول كون الدلالة التضمنية بنفس اللفظ لا يقتضي

وجوده بدون المطابقة الموقوف على التضمن لأن معنى الدلالة بنفسه استقلاله بالمدلول
بالمفهومية والحدث معنى مستقل بالمفهومية وأما توقف فهمه على التضمن بواسطة عدم
استقلاله فهو شرط فهمه بالمفهومية على المطابقة لا شك أنه يفهم عند سماع لفظ ضرب
الحدث والزمان مع أنه لم يفهم المعنى المطابقي فكيف يتم ما اتفقوا عليه أن التضمن لا يوجد بدون
المطابقة وهذا مما تحير فيه العقلاء قرنا بعد قرن وقد بذل فيه جهده المطف بن الله وعون
في شرح الرسالة الوضعية إلا أنه لم يبلغ الكلام فيه مرتبة الكمال لان الامور مرهونة باوقاتها
ولما ظهر ينبوع المياه الصافية في هذا المقام صرفنا لذي الأكباد العطشى وإن كان من طعن الحاسد
لعدم سعة ساحة هذا الكتاب لبحث وبالله التوفيق لا خفاء في أن اللفظ لا يدل على المعنى إلا ومعول م
لتذكر الوضع وفهم المعنى من اللفظ ودلالته عليه متأخر عن تذكر الوضع فإذا سمع العالم بالوضع لفظ
زيد مثلا تذكر لوضعه له فيحضر معناه عنده في ضمن تذكر الوضع بدون حضوره فيه
فليس العلم بالمعنى عند سماع اللفظ في ضمن تذكر الوضع دلالة اللفظ لأن المفروض أن تلك الدلالة
متأخرة عنه بل لا بد للدلالة من أمر آخر يتسبب من اللفظ وهو التفات النفس إليه من حيث
انه مراد الله فقط والذي دعاه إلى التلفظ به فيقول لما سمع العالم بوضع ضرب على الوجه العام
لفظه تذكر وضعه بهذا الوجه وحضر عنده مفهوم الحدث والزمان في ضمن تذكر الوضع و
ليس هذا من دلالة اللفظ ولا يتوجه من لفظ ضرب إلى المعنى من حيث هو مراد ما لم يعلم خصوص
المعنى الموضوع له بالتضمن فإذا حضر عنده بالتضمن التفت إليه من اللفظ من حيث انه مراد
لمشاهدة الحدث والزمان في ضمن هذا الالتفات هو الدلالة التضمنية ولا شك أنه لم
يتحقق من سماع ضرب بدون فهم معناه المطابقي ومن هذا تبين سر ما اشتهر بين العقلاء
الشيخ علي بن سينا أن الإرادة شرط الدلالة وعلم أنه كلام على غاية التحقيق وليس مما يتعجب من
وقوعه من مثله كما زعم كل من بلغه إلى الآن فإن الدلالة التفات من اللفظ إلى المعنى من حيث
العلم م انه مراد فلولا الإرادة بمعنى من اللفظ لم يتوجه السامع من اللفظ إلى المعنى فلم يتحقق الدلالة على
المراد ولا على الجزء منه ولا على لازمه ومن هذا تبين أن دلالة المشترك يتوقف على القرينة
وليس ما هو معنى من الإرادة موقوفة دون الدلالة حقيقة بأن يعلم بالذات وينظر فكره عميقا

ان لا يكون [illegible] الوضع م

عيننا فإن ذلك نبهك على أن القرينة ليس شرط دلالة المشترك بخصوصها بل المنفرد أيضا محتاج
في عبد الله م إلى القرينة احتياج المشترك إذا أراد جزء اللفظ آخر مثل من لفظ عبد ولفظ الله تمامه من
في دلالتها على المعنى إلى قرينة صارفة للفظ عبد الله عن إرادة معناه العلمي وأما لكان لا
تسام من أفاضه برد التحقيق لتطلعك بما عودت نفسك بقوله من غير توثيق وتصحيح
إلى لتتمة ما أدى إليه موافقة رفيق التوفيق اعلم أن القول بأن الفعل موضوع للحدث والنسبة
والزمان كما أجمعوا عليه ليس إلا لأن الفعل لا يكون بدون الفاعل فالجأهم تصحيح سر ذلك إلى أن
جعلوا النسبة داخلة في مفهوم الفعل لئلا يكون لا بد من الفاعل ولا اضطرار لمن شرح صدره
وورد فيه نص متفوق ذلك بما العمي دي أن الفعل موضوع لحدث مقيد بالزمان والنسبة
إنما جاءت من الهيئة التركيبية كما في الجمل الاسمية ولا يخفى على منصف أنه لا مناسب جعل
هيئة زيد قائم للنسبة وجعل هيئة ضرب لغوا ومن ادعى أن النسبة ليست مدلولة
للفعل انه يفهم الحدث والنسبة تفصيلا وقد اتفقوا أن دلالة المفرد لا يكون تفصيلية ولهذا
لم يصح تركيبا لتضمنه النسبة من نوعين وأما التزام ذكر الفاعل لأن الفعل يودي
معنى الحدث على وجه يكون مستعدا لأن ينسب إلى شيء فلزم إسناده إلى شيء لئلا يكون إحضاره
على هذا الوجه لغوا   المراد بعدم الاقتران أن يكون بحسب الوضع الأول لم يكتف بقول
بحسب الوضع لأنه لا يشمل في إدخال أسماء الأفعال وإخراج الأفعال المنسلخة عن الزمان إلا
عن الزمان م أن ينكر الوضع للمعنى الزماني في أسماء الأفعال ولعين الزمان في الأفعال المنسلخة والإنكار
مكابرة تحقق بالإرادة الوضع فيهما وهو فهم المعنى بلا قرينة ولشهادة صيغ تعريفاتهم لها
بالوضع وأما مع التقييد بالوضع الأول فاعتبار أن مثل يوجد يدل على مستقل هو الحدث
غير مقترن في الوضع الأول لأن الوضع الأول لها لنفس الحدث فهذا المعنى المستقل موجود
الوضع الأول غير مقترن والأفعال المنسلخة تدل على معان مستقلة مقترنة في الوضع الثاني
وهو الوضع النقلي لها فإنها في الوضع النقلي موضوعة لهذا الحدث والزمان هذا ولا يخفى
أن اسمية أسماء الأفعال إن اعتبرت باعتبار وضعه الحالي للمعنى وعدم اقترانه باعتبار الوضع
الأصلي وذلك بعيد من الاعتبار إذ الأولى أن يكون مدار الاسمية على وضع واحد ولا يكون وضعا

في مستقل هو الذات [illegible] الوضع النقلي لانه لا يكون الذات [illegible] الافعال و[illegible] م

لغوا او معتبرا لاعتبارية وفي اسماء الافعال اسلك دونك وضعها الاول وهو الوضع
لغوى اعتبار اسميتها والاول يكن كلمة ومعتبرا فيها لان عدم الاقتران انما يتحقق به ووضعه
الثاني معتبر لانه باعتباره يكون كلمة ولغوا لانه باعتباره لا يكون غير معتبرين على وزن فوقاه كتب
على الحاشية الرجاجة تعوقه اي تصح فوقاة وقتقاة على وزن فعلاة وفعاله لا او عن
لك الى يعني او عن المعاني المصادر التي كانت تلك المصادر في الاصل اصواتا والمصادر التي
الاسماء منقول عن معانيها هي نفس هذه الاسماء لان اللفظ انما ينقل عن بعض معانيه الى معنى اخر
لا عن معنى لفظ اخر تكون تلك المصادر في الاصل اصواتا عبارة عن كون تلك الاسماء اصواتا
تامل او عن الظرف يعني او يعني الظرف والجار والمجرور فانه على تقدير استتراكه انما
الى الاختلاف اذا لاقوال فيه لنفسه تانيها كونه مجازا في الاستقبال وثانيها كونه مجازا في
الحال فانه يدل على زمان معين من الازمنة الثلثة ثم يدل على واحد معين فهما قد
ان اللفظ المشترك لا يدل الا بالقرينة فله يدل الا على زمان واحد لما فرغ عن بيان حد
الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة او ليفيد معرفة الاسم في الجملة وامثاله
عن اخويه لان لا يرجى منه فهم تعريف الاسم لغاية غموضه وتوقف معرفته على تعقل
المعنى مع انه كما دل لا استقل به فهم كثير من المخاطبين بهذا الكتاب فلك ان تقول هذه
احكام مشترك بين قسمي الاسم ولهم على التقسيم على سبيل التقريب لم ذكر ما ذكر في الاختصاص
فقال ومن خواصه منها اي منها من اول الامر ولذا قدمه على المبتداء وليس لعدم
والالتفاء ما ذكرنا لم يحد ان التنبيه على البعضية لا تستدعي ذكر الحصول من شانه
ما ذكرتم لا بد من ذكر من ليصح ربط صفة الجمع الدال على الكثرة بالامور الجنسية من
بجوزه واعلم ان التنبيه المذكور مبني على ان ماله حظ الربط تاخرت عن ماله حظ العطف
والام يفيد كلا من الان كل واحدة من الامور المذكورة بعض من الخواص وليس التنبيه
المذكور خفيا وان كان بعدم ماله حظ الربط اشيع لان افادة كل واحد من الجمع بعض
من الخواص من توضيح الواضحات بل توضيح ما هو اوضح من ان يخفى فالعاقل يحمل
على ما يفيده العبارة لا يرضى خاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره فسر الاختصاص

يعني الوجود في الغير على ان الشيء راجع الى المقيد كما هو عرف عند ارباب الادب واعرف
في استعمال علماء العرب فكثر ما له انه يوجد فيه ولا يوجد في غيره فمن قال هو لا يوجد
غيره تفسير لبعض معنى الاختصاص فلم يتدبر او تدبر فلم يتدبر والمراد بالخاصة هنا الا
المختص نحو لا كان او لا ومن جعله عبارة عن الخارج المحمول على الشيء اوجب كلام المص
لا تحصى وتمسكات لا تخفى دخول اللام اي لام التعريف شاع اللام فيما بينهم في هذا
التعريف بنصرفه اليه من غير حاجة الى التعريف وجعل اللام فيها عوضا عن المضاف اليه
تحرجا عن عداد قرانها ولو لم تاب من ادنى تكلف لا ولنه بلام التعريف وعلى ما صور
سمي اللام الموصول فانه ايضا مختص بالاسم اذ لا يدخل الا اسم الفاعل او اسم المفعول كما
تعرفه في بحث الموصول والالف واللام التي هي جزء الكلمة كما في النجم ولو قيل المتبادر من اللام
جميع هذه اللامات لم يبعد ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم في لغة من قال
عليه الصلوة والسلام على لغة حمير ليس من امبر امصيام في امسفر في جواب سايل من حمير حيث قال
امن امبر امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض لعدم شهرته ولم يخصص الامور المذكورة بالتعرض
الا اشهر فلقايل ان يقول لو قال حرف التعريف لم يتبادر منه الا ما يتبادر من اللام ويكون تطويلا
بلا طائل وقلما استفاد منه اختصاص غيره وان كان شاملا للميم وحرف النداء كلها او بعضها
فتامل واما تعرض بعدم التعرض ببعض اقسام اداة التعريف دون ساير الخواص لان في تخصيص
التعرض باللام ايهام عدم اختصاص الثاني من اقسام اداة التعريف كما ان في تخصيص الجر من بين
اقسام الاعراب الدلالة على عدم اختصاص في الاقسام وفي اختيار اللام على الالف
او الالف واللام ونستفاد منه اختياره على حرف التعريف ايضا وان لم يكن سوق الكلام له
ويمكن ان يكون اختيار اللام لانه يستتبع الاسم المعرف درجا وابتداء بخلاف فانه همزة وال
فهو احق بجعله علامة يعرف بها الاسم اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه
لان الحرف منه اللام المسكنة وان كان الخليل اعلى كعبا منه صرح به المحقق الشريف قدس سره في شرحه
للكشاف ويشهد له ما قاله في اعراب الفاتحة لم يسبقه احد مثله من علماء النحو ولم يخلفه احد
لتعذر الابتداء بالساكن فان قلت فايدة وضع اللفظ ساكنا او ساكن الاول في فتاح

زيادة همزة الوصلية ابتداء الكلام قلت حصول الخفة فى اثناء التركيب بحذف الهمزة مع وجود الاعدام ونصر مذهب سيبويه بان التعريف نقيض التنكير ودليله حرف ساكن فينبغى ان يكون دليله ايضا حرفا ساكنا كما قلت فى الاثبات دليل متصفا نقيض فى التصغير ودليل نقيضه واما الخليل فذهب الى انها ال وكان همزته فى الاصل للقطع جعل للوصل طلبا للخفة المدعوة لكمال كثرة استعمالها والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة ورد بحذفها مع كونها علامة لان اللام اللازمة لما ذكرنا لانه لتعيين معنى مستقل بالمفهومية دل عليه اللفظ مطابقة ففى ذلك الشيخ الرضى وهو ضعيف جدا الا انه مثل عندى الاسد الرامى لانه لتعيين ما دل عليه اللفظ الدال على الحسن والضعف فانه لا ينكر متصفا ان التعيين للذات المعتبرة فى مفهوم الحسن والافراد للصفة والنسبة المعتبرة فى مفهوم اللفظ من تعريف اللام فالاولى ان يقال التعريف والتنكير تبعا بان على اللفظ وكذلك على ما حاما طالما لم يكن فى الفعل ماله من تنكير لم يدخل عليه اللام كالموصول لا دخل فى وضعه ان الذى فى الاصل الذى زيد عليه اداة التعريف ومنها دخول الجر الجر كالتنوين لكون مصدرا الماء حاجة لهما الى الدخول كاللام الا ان فهم الحركة والنون الساكنة منهما اسبق فاختاره الشارح الحق وفى الجر ولا يعد من الاولى تقديرا واما الاضافة اللفظية فهى فرع للمعنوية فى الاولى حما تعالى الاضافة اللفظية لا يكون المضاف اليه فيها الا فاعلا او مفعولا لاسم الصفة والفعل والحرف لا يكونان شيئا منهما لانه يدعو الى ان سبب اختصاص الفاعلية والمفعولية بالاسم والمراد به كون الشئ مسندا اليه اما من الاسناد اليه بالاسناد الى الشئ بارجاع ضمير الى ما هو لكمال ظهوره كالمذكور ولم يعبر بالاسناد الاسم اما لما قيل انه لو اريد ذلك لما الحكم بالاختصاص واما لما نقول من انه لا يصح ان يجعل كون الاسم مسندا اليه مما يعرف بها الاسم لان معرفته بعد معرفة الاسم اختصاص لو اريد بها ان التعريف والتخصيص والتحقيق فى عدم جريان التعريف فى مفهوم الفعل وكذا التخصيص نظرا الى التحقيق فى غير مسئلة الحسن الوجه لا يجرى فيه بلا خفاء لانه يعرف التنوين ونون التثنية والجمع وشئ منها لا يوجد

فى الفعل واما تحقيق الحسن الوجه وان يمكن فى الفعل لكنه لم يصف باعتبار مطالع الالباب ولك ان تقول الكلام فى الاضافة بتعدد حرف الجر نحن نقول الحدث الذى فى مفهوم الفعل اعتبر نسبته الى الفاعل والمفعول ابدا على وجه لا يجامع النسبة على وجه الاضافة بتعدد حرف الجر والاضافة اللفظية مع المعنوية واما فى الاضافة يكون الشئ مضافا مع ان تولد الجر علم الاضافة يدعو الى تفسيره على طبق نظيره بكون الشئ مضافا اليه ويحوج الى اعتبار تقييد بتعدد حرف الجر لان الفعل والجملة قد يقع مضافا اليه اختلف فى ان المضاف اليه فى المثال المذكور الفعل او الجملة الاتفاق فى ان المضاف اليه هو الجملة الاسمية تمامها اذا اضيف اليها وقد نقل هذا الى احد الامرين من الفعل او الجملة فيل ينبغى ان يكون هذا القول مرضيا لانه الموافق لاختصاص الجر بالاسم وتعريف المص للمضاف اليه فيما بعد قلت كان الشارح ايضا لا ينازع فى ترجيح التاويل واما اشارته بكلمة قد الى ضعف ما يبنى على هذه الدعوى من حمل قول المص على المعنى الشامل لكون الشئ مضافا ومضافا اليه فانه بعيد جدا ولا ضرورة تدعو اليه فانه لم يلتزم استيفاء الخواص فليحمل على ما هو اظهر اختصاصا فتقييد بقوله لان الفعل او الجملة قد يقع كذلك بحسب الظاهر لانه يكفى فى ترجيح ما اختاره فى تفسير عبارته فالاضافة بتعدد حرف الجر مطلقا مختص بالاسم المراد هنا ليس كون الشئ مضافا او كون الشئ مضافا اليه بل النسبة بينهما وهى اختصاصها بالاسم مطلقا ان شيئا من طرفيها لا اسما معرب قال المص فى الايضاح هو من الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الفساد وهو محل المعانى وازالة الفساد والالتباس او من اعربت الكلمة جعلت الاعراب فيها والوجه لان الاعراب العرفى باعتبار ان الاعراب حقيقة لان الالتباس معرب بكسر الراء هذا الكلام وكانه يريد بالاعراب العرفى ما هو مذهب المفصل اى اختلاف آخر المعرب لا ما هو مذهب وهو ما اختلف آخر المعرب به لانه لا يصح ان يشتق منه وتحقيقه ان من قال وفيه انه لو جاز اخذ صيغة منه لجاز ان يكون اسم مكان لا صفة حتى يكون القياس ما ذكره لم يثبت انه لان الاسم المعرب محل لاختلاف الآخر لا محل الاختلاف فاذا لا يجعل الفاعل مكان الحدث ولا يصح المكان كما لا يخفى فالمعرب الذى هو قسم من الاسم يحتمل ان يكون المعرب فى المبنى فيدرك للقسم

[illegible]

لانفس القسم لاقسامه ان الاسم والفعل والحرف وكذلك يكون باب الحكم مشتركا الا انه
تخصيص تعريف الاعراب والعامل باعراب الاسم وعامله لو كان البيان على مذهب البصرى
لانه لم يثبت في الفعل المعرب معان تقتضيه لله عراب بخلاف الكوفى وعلى اى تقدير لم لزم
تخصيص تقسيم الاعراب باعراب الاسم   اى الاسم الذى انوع بهذا الاعتبار دود دبني
الاصل في التعريف لانه لم يشبه مبنى الاصل مشابهة موجبة للبناء والا لكان مبنيا بالاتفاق
لا بالاضافة ولولا اعتبار هذا القيد ايضا يخرج بقيد التركيب قوله تركيبا يتحقق معه
العامل ولا يخفى ان اعتبار قيد الاسم وان لم يبعد لكن اعتبار هذا القيد في كمال البعد ولا
تهدى اليه قرينة   وكيف التقييد بما المشهور كون المعرب اسما فا قيل حمل المركب على هذا
المعنى بعيد والظاهر منه ما يقابل المفرد فيلزم صدق التعريف على بعلبك ضعيف   لم يشبه اى
لم يناسب مناسبة المشابهة التي هي المشاركة في الكيف بالمناسبة التي هي اعم ادخل مفارق المناسبة في
الاضافة الى المبنى ثلاثة يدخل في تعريف المعرب المناسب الغير المشابه نحو يومئذ مما
موثرة في منع الاعراب ضبطها صاحب المفصل تقتضى مبنى الاصل ومشابهة في الاضافة
الى الضميمة كما في المبهمات وقوعه موقعه كاسماء الافعال ومشابهة للواقع موقعه كنحاد
ومناسبة وهى ثلاثة موقوع موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم او اضافته اليه نحو يومئذ
المؤثرة انما يتعين بعد ضبط المبنيات فا سبق المبنيات بهذا الاعتبار التقدم على المعرب
فلذا اتى بها صاحب اللباب   فالاضافة ثانية لغير الاصل في البناء اعم من وجه من الحق
الاخص مطلقا واضافة الاعم الى الاخص لاميه انما البنائية اضافة الاعم من وجه كما لا يخفى
على من له اضافة معنوية الى هذا الفن فالوجه في الاضافة البنائية لا بعض الاصل بالاصل
في البناء من يطلق شمل المعرب لان الاسم هو الاصل لكونه الاعراب ويكون بيانه الاصل
في الواقع اصلية البناء والتوجيه لكلام الشارح بحال المتن انه فهم المبنى استقلالا   وهو
الماضي قال المحقق الشريف في حواشى المتوسط جعل بعضهم الجار من حيث هي جاز شمار ايضا
وقوله والامر بغير اللام لا حاجة الى قوله بغير اللام لان المجزوم لا يسمى ما هو باللام امرا بل
مضارعا مجزوما والامر اصطلاحا ما هو بغير اللام   فاعتبر العله تجرد الصله حينئذ لاستحقاق

لاستحقاق الاعراب اى اشتمل اعتبر العله تجرد الصله حينئذ لاعراب لانه لا يحصل الاثبات
اعتبار المصدر والعله ثبوتيه [illegible] اوضح المعتبر عند العله هذا الاعراب بالقوة البعيدة
الفعل وعند المصدر الاعراب بالقوة القريبة من الفعل   ولذا قال لم يعرب الكلام بمعرفة
لم يوجد على طريقه المصدر معرب اصطلاحا حتى لم يعرب لانه لابد من اعراب محقق او مقدر وكانه
اريد سلب الاعراب بحسب الذات لان ذات الاعراب متاخرة عن المعرب او اريد سلب
الاعراب بحسب انظر الا انه على التالي لا ينفع الشارح فيما هو بصدده والاول ادق يظهر لا
النحاة   لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم اعلم ان الغرض من النحو
لا ينحصر عليه كما يدل عليه هذا الكلام بل من الغرض منه معرفة هيئات التركيبية وتقديم
المقدم وتاخير ما حقه التاخير مثله وجوب تقديم المتضمن لمعنى الاستفهام على سائر اجزاء
الكلام مما يتعلق بعلم النحو فالاولى ان يقول من جملة الغرض من علم النحو الخ   فان العارف باحكامها
كذلك مستغن عن النحو اشار بهذا الى انه لا يمكن ان يعرف المتعلم المعرب حينئذ فان الاواخر التي
لان العارف بالتتبع لا يعلم المعرب بهذا التعريف لانه يكون عبثا فتعين ان يكون معرفة اختلاف
الاواخر بالتعلم في هذا الفن وتعليم هذا الفن يتوقف على المعرب فلو عرف المعرب به لزم
معرفة المعرب على معرفته وتوقف معرفته على معرفة المعرب فيلزم تقدم معرفة المعرب بهذا
التعريف على نفسه وهذا اس الخسن بما يب التعريف المسمى بالدور وهو الذى صرح المص
بانه عدل عن المشهور لاجله الا ان الشارح طوى ذكر لفظ الدور دليله يحتاج المتعلم الى معرفة
في الدور دليل او انها والتحقيق من قال انما يتوقف المقصود من معرفة المعرب الاجمالي ان التي
في نفس التعريف فما دل عليه المقصود منه لان المقصود منه تحصيل [illegible] كبرى لصغرى
سهل الحصول لاستنتاج نتيجة تحصيل كون الصغرى من النتيجة مثله اذا [illegible] هذا معرب وكل
ما يعلمنا اخره بتغير ان من العلماء اخره [illegible] فهذا معرب تقصد صرف الكلام الى نحو الم
به في المقام واخرجه عن الوضوح والانتظام فاشكل على تشخيص كون الصغرى من النتيجة
للمعاوضة الاجمال والتفصيل واجاب بما لا يهتدى به الى وجه الصواب فهو ان كان احق
معرفة مقاصد الشارح الجليل كونه من المتمرين على ماله ذكره بطلب الجليل الا انه افاد بهذا التطويل

لان المصدر ايضا اعتبر الاصله جهة دون الاعراب الفعل
بل الفرق باعتبار الاستحقاق فالمصدر عند الفعل
[illegible] بحسب الاستحقاق وعند العله به
٣

وقولنا اذا اعلمنا آخره [illegible] ٢

حسن وصيته سيد ولد آدم يبغض نعمة البيان على العرب والعجم نضر الله امرأ اسمع مقالتي
فوعاها فاداها كما سمعها ورب حامل فقه الى من هو افقه منه هذا وقد افادني استاذي
ومن هو جدي انه جدي واعتمادي حسام الملة والدين داود الخوافي اسناه الله بما فيه البيان
الصافي افاض الله عليه سجال غفرانه الوافي انه يفهم من قول المص انه ليس الكلام مع المتتبع لانه يجوز
ان يكون الكلام مع المتتبع العارف اختلاف اواخر الكلم من غير ان يكون مميزا بين مرفوعها ومنصوبها
ومجرورها فيتعلم المعرفة التي بهذا الوجه لا يعرف من النحو هذا الحكم بل يعرف منه معرفة
المرفوع والمنصوب والمجرور الى غير ذلك من الاحكام الحاصلة للعربية في التراكيب اسال
الحق هداية الطريق انه قريب مجيب فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه
ما يختلف آخره اما قال مثلا لان هذا من جملة احكامه كما اشار اليه فيما بعد وحكم اي من جملة
احكامه وانا اشار الى ان المراد بالحكم الاثر المترتب على صفة الاعراب والى
اضافة الحكم الى الضمير للجنس لا لله ستعرف في فصول الى انه بعض حكمه وكانه اراد بهذا
التنبيه تقدم مقدمة لما سيورده بعد من دفع الاعتراض بانه يخرج من الحكم المذكور حكم
معرب مركب مع عامله ابتداء وتفسير الحكم بالاثر في هذا المقام مما اتى به اقوام بعد اقوام والا لم
اعثر على ماخذه في اثناء الكلام ولا يبعد ان يراد بالحكم ما يحكم به عليه فيكون فيه اشارة الى
انه مما ينبغي ان يحكم به في الغرض على المعرب ولا ينبغي ان يعرف به باختلاف العوامل فان
الفاعل لا يجيء على قواعل الاسماء في وقت فلا يكون عاملا لان العامل قلما يكون عند كلا وقيل العامل
هنا اسما او حرف البتة اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه انما قيد العوامل
بالداخلة عليه لان مع ما لا عبرة باختلاف العوامل في وقت ما ولا يختلف آخره به واما
يختلف بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه وهذا اولى مما قيل خرج بهذا التقييد اختلاف
اواخر المستفهم عنه نحو من زيد ومن زيدا اذا قيل جاءني زيد ورايت زيدا او مررت بزيد ومن زيد
ثم تقييد العوامل بالداخلة عليه يخرج عامل المبتدا والخبر لان الدخول اما الحقوق بالآخر
او الاول وذا لا يتصور في الامور المعنوية كما مر واما خصصنا اختلافها بكونه في العمل
لئلا ينتقض به ولكن اللفظ نحو لا علم بما لا يتصف به في ماضي الامر او على المصدرية

بكل من ما عسا د العوامل الداخلة على المستفهم م

ومن زيد

جاءني كما جاءني زيد وانت ذكر المذكورة من نظائره
فقول نحو ان يقول من زيد او من زيدا او زيد او زيدا
جاءني زيد ومن زيدا او ما قال من يقول من
ضربت زيدا او مثله م

اي يختلف اختلافه في لفظ واياك ان تفرق بين هذا التوجيه والتوجيه الاول بما ان يحتمل
يتعلق بالاختلاف في العوامل توجب كونه قاصرا لعدم حصر العامل في الملفوظ والمقدر
على الضمائر فان اصله مثل ذكر الباء لئلا يستوي المبتدى عنده وبين
في لا اعادة ما خطا والاختلاف في اللفظ والتقدير اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشار
اليه لئلا ينتقض الحد لا اساس وان لا يعمل اختلاف في العوامل اعم فما يقول المراد
باختلاف العوامل في العمل ان يطلب كل منها اثرا ما يناسب الاثر الآخر في الآخر فنقول
رايت والباء ليسا عاملين مختلفين بعد المنصرف وعامله مختلفان في المنصرف لئلا
ينتقض بقولنا رايت احمد ومررت باحمد وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين لان
او مجموعا وقولنا معطوف على قولنا فهو في تقديره لئلا ينتقض مثل قولنا رايت مسلمين
ومررت بمسلمين نقول شيئا او مجموعا مسلوقا بالمثل لا لهذا المقول فله توجه انه لا يصح الا ان
يكون مثنى او مجموعا ونا يقتضيه منه العجب ما يشمل المراد من قولنا بين الصورتين فادخلهما
تمويها للمثنى والمجموع بهذا آتيتك في كل من الشاكرين فان قلت لا يحقق الاختلاف في
آخر المعرب ولا في العوامل سواء اريد بالعوامل الجاهدة او ما فوق الواحد اذا ركب بعض
الاسماء المعدودة الغير المناسبة لمبني الاصل مع عامله ابتداء اي اذا ركب كما يأتي عامله ويحققنا
بعده بقول لم ليس طرفا للتركيب ومن جملة طرفا للتركيب او رد عليه ان التركيب مع العامل لا يكون
الا ادا لكان لفظا فيجوز ان يكون التركيب مع العامل ابتداء وتحقق اختلاف في العوامل بسبق
عاملين معنويين او عامل لفظي اختلافه في العوامل ولا اختلافه في العمل بين عاملين معنويين
مقاومة نظرين وجوه الاول ان المراد بالعوامل ما فوق الواحد كما لا يخفى والثاني انه
لا يصح قول الشارح ليس فيه اختلاف في الآخر ولا اختلاف في العوامل يحقق اختلاف في الآخر
والثالث ان العامل المعنوي لا يحصر في عامل الرفع انما يحصر فيه عامل معنوي ليس في الفعل
وللعامل المعنوي الذي هو في الفعل اقسام متعددة ناصبة للظرف في المفعول فيه فصلا
في الغير وشرحه الرابع انه لا ابقاء للسوال لانه لم يقل كما ادركب مع عامله ابتداء مع انه
لا نقول اذا اسبق على التركيب مع العامل عاملان معنويان لم يكن التركيب لاسم المعدد

لان تعلقه الاختلاف في العوامل م

بحصول الاختلاف في اخر المعرب وفي العوامل
وما يحصل هنا لا يحصى بما يختص به م

العامل لانا نقول التركيب لله سم المعدود لكن الابتداء بالاسم وح ذلك مركب الاسم المعدود
العامل ابتداء او ان سبق عليه تركيب مع العامل ولو لم يكن التركيب تاما لله سم المعدود لم يكن لعيد
التركيب بابتداء يقضى فاعرفه غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة فيه اذا
كان المعنى ان هذا حكم بعض المعرب لم ينفع المبتدى المتعلم بيان هذا الحكم فانما اورد على معرب لا
يعرف انه هل يجرى فيه هذا الحكم او لا بل ملكن المراد اختلاف آخر اختلاف في العوامل وفيما
ومن الحكم الكلى كما لا يخفى ان يرد بانه يحتمل ان يكون معرب لا يرد عليه العوامل المختلفة وفيما لان الاحتمال
الصرف لا يكفى لنقض الاحكام الادبية وقيل المراد استعداد الاختلاف ورجح هو اب الشارح
عليها لانه اوفق بالعبارة اذا المتبادر من الاختلاف بالفعل من غير تقييد بوقت ولعلى يجيء
لما عرفت ان الظاهر ان الحكم الكلى لجميع المعرب المتعلم وحين يراد بما الموصولة الحركة او الحرف لا
يرد العامل والمقتضى فان قلت قد فسر كلمة ما الحرف او حركة فلم جعلها موصولة لا موصوفة ينبغى
ان نقول وحين يراد بما الموصوفة حركة او حرف قلت كلمة ما كلما وقع هكذا احتمل الامرين فنبه
على الامر الاول او لا وعلى الامر الثاني ثانيا حيث قال وحين يراد بما الموصولة الحركة او الحرف
على تقدير ما الموصولة واما قدم الاشارة الى الموصوفة لانه انسب انسياق المتن الشرح
انه كتب الشارح في حاشية الكتاب لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء الجارة
والاولى ان يسند اخراجهما الى السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة وايضا بما
الموصولة على عمومها ولا يخفى ان المفهوم من قوله لا يرد العامل والمقتضى انه لا يرد عامل ولا
على السلب الكلى والذى يقتضيه الحاشية ان المراد انه لا يرد كل عامل وشئ من المقتضى ولا
من شئ على اهدائه يبعد عن الفهم هذا وانما قال والاولى اشارة الى صحة التوجيه الاول في
لان ما لا يخرج بخصيصه كل ما يخرج بارادة السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة لكن الاولى
ان يخرج الجميع بالسببية المفهومة القريبة ولا يرتكب مزيد تكلف ولا يذهب عليك ان قوله
وان ابقيت يدل على توهم تخصيص كلمة ما الاسماء وكلمة لو على امتناع الابقاء فاذا اريد اعتبار
السببية القريبة كان الاولى ان يقال فاذا ابقيت لو لا اذ على التحقيق فيما قال ولكن ان يقول
يمكن ان يراد بكلمة ما حرفا آخرا وحركة فلا يرد ما اورده من امثال الباء الجارة ولو اريد بحرف

تم الا اقرأ الاسم ما كان حرف الجر لا يكون

ومن حروف المباني هو المبادر وحين يتبادر منه الحركة لم يتجه عامل على حرف واحد وكالاولى
من اخراج العامل واخراج المقتضى لابد من اخراج مجموع العامل والمقتضى والاعراب بالسببية
وهو التقدم بالذات كما يتحقق من اختلاف آخر المعرب وكان من ملكات الثلثة مجموعها وبين
مجموعها ولا يخرج المجموع من تقييد السببية بالقريب لان تقدم المجموع على الاختلاف فليس بما
يدخل فيه وبين الاختلاف تقدم آخر غير تقدم العامل او المقتضى او المجموع وبين ذلك
ليس للمجموع سببية الا سببية اجزائها المركبة من القريبة والبعيدة ثم بانت بكلمة واحدة
تقدم اختص بخصيص كلمة ما بنيته اخراج المجموع كما يختص اخراج المتكلم الذى هو السبب القريب
الخفى لاختلاف الآخر بل يصح الاعتبار به فاعتبروا يا اولى الابصار حرج حركة
نحو غلامى اراد بنحو غلامى ما لى ونظائره ومن قال اراد به جر الجوار في قوله تم واسمعوا
برؤسكم وارجلكم بجار رجلكم فلم يجد في نقطة الا الى خلاف ما اجمع عليه من كون جر الجوار الجار
زائدا من الاعراب هذا ولو قال الشارح خرج نحو حركة غلامى لكان ارجح في النحو لشهوله بما قبل
ياء المتكلم عوسى في حالى مثلى وقوله لانه معرب على اختيار المصنف اشارة الى ما ذهب اليه
بعض النحاة انه مبنى ولا يخفى انه لو قبل في تعريف الاعراب انه ما في آخر المعرب بحيث
انه معرب لتم التعريف ولا يتوجه عليه شئ فتامل ان ينبه على ما هو وضع الاعراب وترجح
الابنان به على تركه او اراد التنبيه على فائدة وضعه في الاسماء دون الافعال والحروف ليدل
على المعانى بينه وهو ما يقصد بشئ وحمله على التمام ما لمعانى المعنى بعيد عن الفهم ولا يعود
اليه فائدة وكذا انها بان في تعريف العامل حيث قال في شرحه على هذا الكتاب الاوجه
ان المقصود قال هو علة وضع الاعراب اراد وانه يعلل بوضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام
والا لم ينطبق الغرض على النقل لان الدعوى على تقدير تعلقه فاعلم ان اختلاف الآخر لغرض
الدلالة على المعانى هذا الغرض لا يستدعى اختلاف الآخر بل وضع الاعراب مطلقا ليدل
الاختلاف او ما به الاختلاف اسناد الدلالة الى الاختلاف باعتبار ان ما عليه دلالة
الاختلاف كالمستقل والا فالموضوع للمعانى عند المصنف ما به الاختلاف على اختلاف عنده وبين
السلف حيث قالوا الاعراب هو الاختلاف وقال المصنف لان تتبع ما به الاختلاف والمحلى اولى

الاعراب اخراج مجموع العامل والمقتضى

ولا يعود اليه فائدة

لانه امر محقق واقع بخلاف الاختلاف فانه امر معنوى اعتبارى ولانه لازم لكل معرب بخلاف
الاختلاف منه اشغول الاولى بالوضع لما انه الاختلاف والاولى موضع الاعراب المستعمل
في مقابلة البناء الاختلاف لان البناء عدم الاختلاف على صيغة اسم الفاعل بكسر اللام
على اخذ كل من المعانى المعرب واما المعقودة على صيغة اسم المفعول فيدل على ان كل معرب باخذ
تلك المعانى كل منها ويدل على تبدل المعانى في المعرب وعدم استقرارها فيه الا ان اعتبار المعرب
اخذ المعنى اقرب من اعتبار العكس فلذا قال الفاضل الهندى انه على صيغة اسم المفعول
والشارح لما استبعد من كل ما هو المشهور الداير على الالسنة الكائنة بجدوا اقربية هذا
الاعتبار حكم بانه على صيغة اسم الفاعل ولا ينبغى ان يتوهم ان اعتوار المعرب المعانى بسبب
تبدلها في المعرب فلذا اعرض عنه الشارح لانه المخالف لما هو الواضح واما جعل
في اخر المعرب اى الاعراب بالحركة الذى هو الاصل او الاعراب مطلقا في اخر المعرب
حقيقة او حكما فان الواقع بعد اكثر حروف الكلمة كانه الواقع بعد الكل لان الاكثر في
حكم الكل وكون الحركة بعد الكلمة يظهر باشباعها لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب
على صفته يعنى هذه الفاعلية ونظايرها صفات لمدلولات الالفاظ لا للالفاظ
السمع الرفيع الى انها صفات [illegible] خبر الاعراب ان الدال على الوصف بعد الموصوف
ولا يخفى ان الظاهر من قوله والصفة متأخرة ان وجه التأخر تأخر المدلول والاوجه ان
تأخر الدال على الصفة لان تعقل الصفة موقوف على تعقل الموصوف والاقرب ان يقال
محل الاعراب في اخر الاسم لان كلا من حروف الكلمة معتد لهيئة الكلمة ولا يبقى تغيرها
معها لكن ليلة يختل دلالة الكلمة على معناها بخلاف الحرف الاخر فانه لا مدخل له في الهيئة
ولهذا قيل تعلم على صيغة الامر على هيئة ماضيه اى انواع اعراب الاسم ثلاثة
على ان الخبر مجموع الثلاثة [illegible] لكل الحمل على الانواع ووجه تقديم العطف على الربط ولا
يطلق على الحركات البنائية اصلا ولا غيرها من حركات غير الاخر فانها تستعمل في
الحركات البنائية غالبا وفي غيرها من غير الاعرابية ايضا كون الشيء فاعلا حقيقة او
حكما في كونه عمدة من كل وجه كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما وكونه فضلا او شبهها

[illegible]

وانما حذف اضاف على فهم المقصود من المقابلة بالفاعلية والمفعولية ٣

بما كان في اسم ان علم الاضافة اى علم كون الشيء مضافا اليه فهو بتقدير اضافة اليه لان كون الشيء
مضافا اليه مقابل لهما لا كون الشيء مضافا ولم يقل كون الشيء مضافا اليه حقيقة او حكما ليشمل كون
الشيء مضافا اليه بالاضافة اللفظية ومولانا بحسبك زيد لان كل ذلك مما دخل المضاف تحت
البحث قال الجرجاني ايا اسم على علم المضاف اليه وهو كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف
الجر لفظا او تقديرا ولا بد من تعميم النسبة بحيث يشمل النسبة حقيقة او صورة ليدخل الفاعل
فانه صحيح بتمامه من باقي المرفوعات وكذا المفعول لم تجئ الى الياء المصدرية الا في
ليجئ الياء المصدرية واما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل
والفاعل قليل من وجه الاختصاص بما هو اصل في الاعراب لكونه معمولا لما هو الاصل في العمل
فاعطى الثقيل للقليل اى التعليل لكونه معمولا ثانيا ودخول لام التقوية في المعمول المتأخر
عن الفعل لا يكون ومنهم من جعل التركيب تضمين معنى الجعل فصار حاصل المعنى فاعطى الثقيل بجعله
للقليل ولا يخفى ان حديث الجعل مع الاعطاء لغو فالحق تضمين معنى العوض لان الاعطاء للقليل
بان يجعل عوضا فالحاصل فاعطى عوضا للقليل وكذا ان يجعل للقليل بمقابلة والمفعول الثاني محذوف
اى اعطى القليل ما اعطى من المرفوعات لا على هذا التعليل فانه المقيس عليه للكثير فاتى ولما
لم يبق للمضاف اليه علة [illegible] الجر جعل اعطاء الجر للمضاف اليه اضطرارا ولا ضرورة اليه
لان المضاف اليه ايضا كثير الا ترى الى قولنا مررت بزيد يوم الجمعة لتأديبه لكن كثرته
دون كثرة المفاعيل فاعطى المتوسط في الكثرة المتوسط في الثقل العامل احتاج الى بيانه
لاحتياج معرفة المعرب اليه لاعتبار العامل في مفهومه على ما مر وكذا ذكره في حكم المعرب وانما اخره
عن بيان الاعراب لان تعريفه يتوقف على معرفة المعنى المقتضى والاعراب ومن قال اخره عن
الاعراب لكونه سببا بعد اختلاف الاعراب فانه سبب قريب فقد خرج من سواء الطريق
وطلب المبتغى من الفج العميق قولنا به يتقوم اى به يحصل دون غيره فنبه على ان سببية
للتقوم لا لسببية الاعراب للاختلاف فان الاعراب بسبب قريب عليه فنا لعامل
لا يقال [illegible] الاسناد ومما يتقوم به المعنى المقتضى والمركب والعامل لانا نقول لا نسلم فان العرف
من قولنا ما به يحصل حرارة الماء الا النار دون نفس الماء ولا مجاورة النار الماء تأمل انتهى

[illegible]

النسل

المنقض اى معنى الجر يريد ان اللام للعهد الذهنى الذى فى قوة النكرة والمحل المنقض لا بوجد فى
عند البصريين ملتبسا اى المراد عامل الاسم و تقوم بالبا في بحسبك زيد كون المنقض مضافا اليه كما
وصورة تقدم فعل من قال الإبطال بحرف الجر لعله وفى مررت بزيد البا عاملا اما فى غلام زيد
فالعامل عند بعض حرف الجر وعند بعض المضاف النايب عن حرف الجر فالمفرد لما
فرغ من بيان الاعراب والعامل والمحل المنقض اراد ان يفصل اصناف المحل فانه تارة يقتضى
الحركات الثلثة وتارة ما سوى الفتحة وتارة ما سوى الكسرة وتارة يقتضى الحروف الثلث
وتارة ما سوى الواو منها وتارة ما سوى الالف فهي اقسام ستة اى الاسم المفرد الذى
لم يكن مثنى ولا مجموعا وهذا اعنى ان المفرد ينقسم بقسمين آخرين كل منهما فى محله ولا ينتقض
القاعدة بالاسماء الستة ولواحق المثنى والمجموع لخروجها بقيد المنصرف لكونها واسطة
بين المنصرف وغير المنصرف لان المنقسم اليهما اسم من شانه ان يقبل التنوين ومنع منه لعدم
الانصراف او لم يمنع لله انصراف والمعرب بالحرف بمعزل عن التنوين ولا يعتبر منصرف
علقه ملا يمنقص الا
اجرى عليه الحركات الثلث لله ضافة او اللام او ضرورة الشعر او التناسب بل ينتقض
قاعدة غير المنصرف ولا يبالى به ايضا لانه يعلم من باب [illegible] طريقة الاستثنا او التناسب
الاستثنا من قاعدة غير المنصرف اولى من ادخالهم فى قاعدة المفرد المنصرف لا
على التنبيه على ان هذه الامور خرجت عن ماخذ الاصل فيها لداع اى الذى لم يكن
الواحد فيه سالما نقض بسنين وثبين ونظايرها لكن لا يلزم من دخولها فى المكسر توهم ان
اعرابها بالحركات الثلث لخروجها عن القاعدة بالمنصرف احدهما ان الاصل فى الا
ان تكون بالحركة لكثرة الدال على صفة المعنى لا نصفة الدال عليه ولانها اخف الدوال وبعد اراد
من قال لانها ابعاض الحروف فالاعتراض عليه بان كونها ابعاضا امر وهمى ولو سلم فلا يقتضى
الا الاصالة بحسب الذات لا فى الاعراب ليس بشيء والمعنى نصبا كتب الحاشية هذا
التركيب من قبيل العطف على معمولى عاملين مختلفين لكن المعمول المقدم مجرور اجازه المصنف
كلامه والمصدرية تنكر التقدير ورفعا وجرا حال والعامل فى الظرف والحال الفعل
المستنبط من الظرف المستقر وهذا اوفق بالعبارة فاكتب الحاشية على بحثه اعرب هذا ان

نصبا
هذا ان الشمان بالضمة حال كونهما مرفوعين او اعرابها بالضمة اعراب رفع وعلى هذا الحاشى
وجرا هذا الكلام سلها فى دخل الاحسن الالطف ان يمثل بها فى طلبه والطلبه المط الموث جمع
السالم فقد لانه اوضح اذ معرفة غير المنصرف محتاج الى تطويل ولان اعرابه لازم لجملات غير
المنصرف فانه يزول عنه اعرابه ولان النصب التابع للجر كثير عليه منه العكس ولعينا بكات
اخوتك كما قال وينبغى ان يضم الاسم جمع ذات من غير لفظه كالضم الواو الى جمع المذكر السالم كتب
الحاشية السالم مرفوع على انه صفة جمع هذا الكلام ويريد دفع توهم انه صفة المونث كما يتبادر
من كون السالمة صفة المفرد يعنى ان الاصطلاح جرى على وصف الجمع بالسالمة وان كانت السلامة
حال مفرده وهو ما يكون بالالف والتاء دخل فيه سجلات مع ان مفرده مذكر وخرج شوفات
اى مفرده مونث واحترز به عن المكسر فانه قد علم وعن جمع المذكر السالم فانه سيعلم وتقابل
ان يقول الاحتراز ليس لانه علم او سيعلم بل لانه لا اشاركه فى هذا الحكم على انه لم يعلم المكسر
مطلقا بل المنصرف فاعراب هذه الاسماء الستة تنبيه على ان الحكم ليس على خصوص هذه الاسماء
بل على مطلقها لبيان منع الحكم عليها بكونها بالالف والياء ولا يلغوا الحكم عليها بكونها بالواو ولا يكون القيد
بكونه مضافا لغوا ووجه ذلك ان اخوك كما يعتبر باللفظ به بعض مساق فالحكم على الاخ الخاص باللفظ
بهذا من خصوصية حصل لها فى هذا اللفظ ولا حاجة فى هذا الحكم الى ما قيل ان اللفظ علم النسبة و
يراد بالعلم الصفة المشهورة بها وهذه الالفاظ اشتهرت فيما بين النحاة بوصف الاسماء الستة
لانه موقت لتزييف كون اللفظ موضوعا لنفسه واما لم يذكرها معطوفة عن الاضافة لغوا فى بها
كون عبارة الحكم شتملا على ما له وثانيها الاجتناب عن ذكرها غير مضافة لانه خلاف استعمال
عند العرب وثالثها هذا ان المتصل لاعراب قم بالواو والالف والياء الا انه لا يقتدى بنفسه توجه
لكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة لما كان اشارته الى تجرد هذه الاسماء فى الحكم بقوله فاعراب
هذه الاسماء الستة اوهمت انها جردت عن خصوصية التكبير والافراد ايضا استدركه بقوله لكن
لا مطلقا ونبه على ان خصوصية الافراد والتكبير ملحوظة فى مقام الحكم ومضافة نقل المرتب على
خلاف ترتيب ما اشتمل عليه الشرح اما غفلة عن فوات الترتيب لكمال الاشتغال بتحقيق المقصود
واما لان نسخة كانت عنده نظرا كانت هكذا او الثانى غاية البعد ومن قال انه على ان عبارة المتن مجهولة

على التقدم والتاخير لانها حال من ضمير الظرف والحال لا تتقدم على العامل المعنوي وعبر عبارة
المتن الى ما هو اصوب ولعل المص ان تغير عبارته الى ما هو اصوب فقد نبه بذلك على انه اراد
النظر الى ما لا يحفظ بتقلب البشر واما اختاروا اسما ستة لان اعراب الا لا يخفى ان هذا
الوجه في غاية الضعف والاقرب منه ان يقال المعرب بالحروف الفرع والملحق به المثنى
وكلا واثنان والجمع والعشرات فجعلوا في مقابلة كل فرع اصله واما اختاروا
الاسماء الستة لمشابهتها المثنى في كون معانيها متعددة الاولى كونها متعددة
مذكورة معانيها مستلزمة للتعدد ولان المثنى هو اللفظ دون المعنى هذا وذلك فيما سوى
النون والهن ظاهر واما فيهما فخفي والاوجه ان يقال لمشابهتها المثنى والجمع في ان فيها حرفا
ليس بعده ما يتم به الاسم لان تمام الاسم بنون التثنية والجمع والمضاف اليه والتنوين قوله
ولوجود حرف صالح للاعراب او اخرا حين الاعراب دون غيرها الاعراب فسائر الاعراب
في الطرفان والتثنية وهذه الحروف هي الاربعة الاول لام الكلمة وفي الاخيرين عين
بعينها عند الشيخ الرضي وهو ظاهر كلام الشارح وبدل من العين واللام عند المص لان
لا يكون من اصل الكلمة ولما كان تكلفا لم يتعرض لم يلتفت اليه الشارح واعلم ان النظائر حمل
كلا من الابنا من التعدد ووجود حرف صالح وجعل الاعراب في هذه الاسماء الستة
دون غيرها بالحروف ولا يستقيم لان الابن والولد والوالد والام والقرب الى غير
ذلك مثنية عن التعدد مما الاولى ووجود بعده اعادة اللام قوله وكذا كلتا التاء بدل من
الالف والالف للتانيث لان علامة التانيث لا تكون متوسطة وما اضيف اليه كلا
كلتا يجب ان يكون مثنى او ضميره ولا يجوز ان يكون متعددا غير مثنى الا في الشعر كقولك
كلا زيد وعمرو والحاق التاء بكلا مضافا الى المؤنث افصح من تجريده واختلف في الف
كلا انه في الاصل واو او ياء والاكثرون على الاول فاذا اضيف الى المظهر
هذا المظهر لم يكن معربة قوله فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر لا يخفى
انه مستدرك لا طائل تحته قوله ومعناه التثنية لانه تكرار الوحدة مرة قوله وهو الجمع
بالواو والنون سواء كان مفرده مؤنثا او مذكرا اسما او صفة او فيه نظر لان المص ذكره

في بحث الجمع في شرحه ان قوله وان كان اسما فمذكر علم يحتمل اشتراط التذكير انه يغني عن اشتراط
التذكير التعبير بجمع المذكر فقال من التعبير او المتوهم انه ايهام وليس على التركيب الاضافي مرادا
فالمص يحمل الاصطلاح اعم من مفهوم المركب ولو حمل فظ على مفهوم لفظ جمع المذكر السالم
يمكن ادخالها في اخوات عشرين بان يراد بها ما على صورة الجمع المذكر وليس قوله ومن ذلك
واخواتها المراد بالاخت المثل على ما اشار اليه بقوله ونظائره الشيخ وبه فسر التمثيل حيث
فسر كلا وكلتا بانه لعلها اختها باستعارة الاخت للمثل استعارة عرفية غير مصنوعة
تلميحا قوله والا لصح اطلاقه في عشرين على ثلثين ولم يصح على عشرين وكانه لم يلتفت اليه لانه
عقد عشرات وهو بصدد الحكم المشترك ولا يذهب عليك ان ما ذكره لا يفيد ان يثبت
فانه فيما ليست جموعا في الاصل غلب على تلك العشرات تغليب العام على الخاص وما يفيد
هو ان يقال الاعداد مستمدة من الاحاد وحاصلة من تكرار الاحاد ولا من تكرار مراتب
الاعداد فهذه الالفاظ كالمثنية انها لا واحد لها من لفظها قوله واطلاق مثنى على تسعة
وعلى تسعة وثلثين وهكذا قوله وايضا هذه الالفاظ لا يخفى عليك انه لو قال مجموع هذه
الالفاظ الى لكان منه لطافة قوله واما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته الاولى تركه مع
ملحقاته لان بيان الوجه في الاصل يغني عن مؤنة البيان في الملحق ولانه لا يساعده قوله
لانضمام فرع الواحد اليه كلمة وكذلك قوله وهو علامة التثنية والجمع فمال قوله وفي اخرها
حرف يصلح للاعراب فان قلت العلامة حينئذ موجودة لان العلامة لا تتغير والاعراب
تتغير قلت هذا ليس من تغير العلامة بل من تبدل علامة بعلامة مما بعدها كان الالف
علامة التثنية بحمل العلامة اما الالف او الياء فتبدل الالف بالياء تبدل علامة
بعلامة لا تغير العلامة قوله وكثرة التثنية بالاضافة الى الجمع وقلة الجمع بالاضافة اليها
لتوقف الجمع على الثلثة والشروط الثلثة ان كان اسما واكثر ان كان صفة قوله وحملوا
النصب على الجر لانه السابق المحل قوله اشار الى تسميتهما بما سبق من بيان حكم المعرب
حيث قال لفظا وتقديرا المقدار وتج في هذا البيان فوائد الاول ان قوله التقدير بيان
لاقسام التقسيم السابق لا التقسيم الاخر للاعراب كما ذكره بعض الشارحين وكانه خفي ذلك

البعض بما ذكره على ان قوله لفظا او تقديرا تفصيل لاضافة العلل لا لاضافة الاخر
ان قوله التقدير وعدم على معرفتان بتعريف العهد والثاني ان هذا الكلام متصل بما
قبله كالاتصال قوله ولما كان التعذري اي الاشارة الى وجه تقديم التعذري على اللفظ
لكونه الاصل احق بالتقدم ولا يبعد ان يقال التعذري لخفائه اولى بالتقدم في مقام
البيان قوله التقدير اي تقدير الاعراب الا ان تفسيره بالاعراب المقدر ليلائم قوله
واللفظي بما بعده قوله فيما اي في اسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه اشارة الى ترجيح
جعل ما موصولا لمرجح الساد والى ترجيح حذف العائد على حذف المضاف قوله تعذر
اي تعذر اعرابه لان حذف الفضلة اهون من حذف العمدة ولان الفهم يتسارع اليه
منهم من طال عليه طريق الترجيح واطال ومع ذلك فما ذكرنا هو الوجه الظاهر الصحيح وليس كذلك ان
يحمل ما عبارة عن حرف آخر اي في حرف آخر تعذر الاعراب فيه لانه لا يصح في الاعراب بالحرف
المقدر في آخره الاولى آخره كعصا بذكر عصا على ان الالف المقدرة كالمذكورة
داعي ذلك في المستقبل ايضا فان قلت الاعراب في عصا قبل الاعلال مستقبل كما في قاضي بعد
الاعلال متعذر وفي قاضي كعصا لم فرق بينهما قلت قبل الحذف موجب تعذر الاعراب في
قاضي الاستثقال لان الاستثقال فيه ادى الى الحذف وموجبه في عصا التعذر فان
استثقال الواو المتحركة ادى الى القلب وذلك ان يحمل عصا لخفائه وقاضي بالقاضي
الفضل للمتقدم فلتقتصر المقتصر وكما في الاسم المعرب بالحركة قبل الاسم المعرب
المعرب بالحركة ليدخل فيه مثل سلطاني وساجدي وعبادي قبل الاولى ان يقيد الحركة
ليخرج عنه عصاي فان تعذر الاعراب فيه قبل الاضافة وفيه ان اصل عصاي عصوي
فالمنقلب الالف فالتعذر اعرابه بعد القلب فالالف بعد تعذر الاعراب قبل الاضافة
على انه يخرج عنه نحو قاضي مضافا الى ياء المتكلم انه داخل فيه ثم يجب ان يستر قاضي وابو ج ٢
المضاف الى ياء المتكلم لان الاعراب في القاضي المضاف الى المتكلم متعذر لان المحذوف من آخره
حركة الكسرة التي اقتضتها الياء لا حركة الاعراب ثم يكون تقديره لاله استثقال وكذا تحمل
مطلقا باعتبار كونه تعذر الفعله من هذا القسم ايضا اي سواء كان مقصورا او منقوصا او صحيحا

الياء٢

صحيحا امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى ولا بد من حركة اخرى اذ لا يمكن جعل هذه الحركة اعرابا
كما جعل فيه في السفينة اعرابا لانها تقتضي الياء المتقدم على العامل فانه يكون اثر العامل
الا لزم ان يكون العامل لتحصيل الحاصل واما فيه في السفينة فاحد الامرين وجد السبب لتحصل
احدهما لا على التعيين والعامل لتحصيل خصوص احدهما يعني كون الاعراب تقديريا في
هذين النوعين شاذ نادر فيتعين مطلقا هو فيه في ان جعل مثلهما بعضا ولهذا اهمل البعض مخصوصا
بناء على وكان الشارح لم يحمل ذكره لدفع توهم الاختصاص بالمخصوص بناء على جعل لدواعي حسن
المقابلة ومن قوله كقاضي رفعا وجرا وسلمي رفعا فان تقييد المقابل يدعو الى تعميم المقابل
الآخر ويمكن ان يقال يريد بعضا مطلقا ما كان الفه محذوفا وما كان الفه ملفوظا ومعله
مطلقا ما كان ياؤه مذكورا وما كان ياؤه محذوفا نحو غلامي وما كان ياؤه مبدلا بالالف
نحو يا غلاما فتوفي وجه تقدير الاعراب في نحو غلامي انه لما اشتغل آخر الاسم بالكسر
تعذر الاعراب فاضمره الواقعة انه لما اشتغل بالكسرة او الفتحة لتعذر الاعراب فيه نحو يا غلامه
ويا ابت ويا امت ويا ابتا ويا امتا كما في الاسم الذي في آخره ياء مكسورة قبلها
نحو غلامي الياء الذي ما قبلها ساكن كظبي وهو قوله عطف على قوله كقاضي نحو موضوع
لا على قاضي ليكون محدودا وجه النظر انه يكون ذكر النحو مستدركا ومع ذلك بحمله
ان الاختصار بحذف نحو ويعطف على قاضي يعني تقدير الاعراب استثقالا
قد يكون في الاعراب بالحركة يعني ان غرض المصنف نكتة لا سيما بيان ان التقدير
في هذا القسم قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحرف لا استيفاء
الاقسام المستقبل فانه يرد انه بقي اقسام من المستقبل لم يذكره وغفل عنه ومن
ان الفاضل له مدة الشارح من خفي عليه ما تضمنه هذا الكلام فتصدى لبيان نكتة ترك
المصنف بعض اقسام المستقبل وسلك طريقا لا يوصل الى المطلوب فاليك بالصراط المستقيم
صراط غير المغضوب ولا تعجب فانك لا تهدي من احببت ولكن الله يهدي من
يشاء الى صراط مستقيم ثم بحث على الشارح ان ما ذكره انما يصح على مذهب من لم يجعل
الحكاية في السفينة والجر واما على مذهب من جوزهما فالقسم الاول ايضا يكون في الحركة
وجواب هل عندك جوابان

والحروف ونحن نقول يعنى تعدير الاعراب للاستثقال قد يكون في حالين وقد يكون في
حال واحد بخلاف المتعذر فانه لا يكون الا في الاحوال الثلث ولما كان تمييز
المستثقل عن المتعذر باختصاص المستثقل ببعض الاحوال دون المتعذر وكان
مقصوده من ذكر الامثلة بيان الفرق لم يذكر مثالا لما يكون الاعراب المستثقل
تقديريا في الاحوال الثلث نحو جاءني اخو القوم ورايت اخا القوم ومررت
باخي القوم وجاءني مسلمو القوم ورايت مسلمي القوم ومررت بمسلمي القوم واما
جاءني مسلمي القوم فرفعا فقط في حكم مسلمي وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا
في الاحوال الثلث للاستثقال وضابطه ما اذا كان الاعراب مدة ولاقى
ساكنا نحو فالمقيمي الصلوة بحذف الصلوة ونصبها ولحج نحو مصطفوا القوم
المثنى الغير المرفوع فان اعرابه لا يكون مدة اصلاً اي فيما عدا ما ذكرنا تعذر
فيه الاعراب او استثقل يعني ضمير ما عداه راجع الى ما ذكر من قسمي المتعذر
والمستثقل لا ما عدا ما ذكر من الامثلة حتى يرد الامثلة التقديرية الغير المذكورة
على بيان اللفظي فاورد بعض الافاضل بان منع الشارح رحمهم الله على بيان
اللفظي من الامثلة وتكلف في دفع بعض الامثلة بما لا يسمن ولا يغني من جوع
واضطر الى الاعتراف بورود بعض الامثلة لا محالة مما يقضى منه العجب
ولا يخفى عليه رعاية الادب منه او قوله ما ذكر يشعر بانه يحتاج في افراد ضمير
ما عداه مع رجوعه الى المتعدد اي المتعذر والمستثقل الى تاويل المتعدد
ذكره وهذا الطريق سائغ في رجوع ضمير المفرد الى المتعدد لكن لا حاجة هنا الى
هذا التاويل لان المتعدد اذا ذكر بالعطف بكلمة او نحوه افراد الضمير الراجع
لانه في الحقيقة راجع الى احد الامور لا الى المجموع لما ذكر تفصيل المعرب
المنصرف وغير المنصرف يعني تعريف غير المنصرف لاحتياج تفصيل المعرب
الذي سبق اليه فلت ولاحتياج بعض احكام ما يذكر بعد الى معرفته ايضا واما
المنصرف فلا يحتاج الى معرفته الا لما سبق من تفصيل المعرب فالاهتمام بتعريف غير

المنصرف اكثر فلذا آثره بالتعريف وترك المنصرف بالمقايسة ومما يحوج اليه
التفصيل السابق للمعرب بيان المؤنث والمذكر وبيان المثنى والمجموع فينبغي ان يذكر
المص متصلاً بغير المنصرف قبل الشروع في المرفوعات فلا وجه للفصل الكثير بينها
وبين تفصيل المعرب ومما يجب تقديمه على المرفوعات بحث المعرفة والنكرة لانه انما
يحتاج الى معرفتهما لمصطلح غير المنصرف ومباحث المبتدأ والخبر ومباحث الحال
والنعت فقد تأخيرها الى بيان هذه المباحث وكان غير المنصرف اقل ورودا
اشبه المعرفة بالتعداد فينبغي بيان الاقل ان يوقف على بيان الاكثر ويترك الاكثر بالمقايسة
لما يشتمل عليه من مؤنة تقليل البيان واما المعرفة بالتعريف فلا تفاوت فيه الاقل والاكثر
في تعارف الكثير بتعريف ما هو الاقل الا ان يقال لما كان الاقل في بعض البيان ينبغي ان يوقف على
الاكثر او يوقف البيان فالتعريف ايضا تنزيله للبيان فالتعريف منزلة البيان بالتعداد
الكثير تعريفه لانه يعرف بمعرفته ولم يقل والمنصرف ما عداه كما في الاعراب اللفظي لا شعار
عنوان غير المنصرف بان المنصرف ما عداه بخلاف عنوان التقديري واعلم ان المعرب
منحصر عند القوم في المنصرف وغير المنصرف فان المنصرف عندهم ما يدخل الحركات الثلث
والتنوين وغير المنصرف ما سلب عنه الكسر والتنوين على ما نقله الزمخشري في المفصل فالمعرب
بالضمة والكسرة والمعرب بالحروف واسطة فلا يصح ان يكتفي بتعريف غير المنصرف لانه
لا يمكن معرفة المنصرف حينئذ بالقياس اليه واما عند المصنف فان المنصرف وغير المنصرف عنده
قسمان للمعرب بالحركات لا فائدة في وصف المعرب بالحروف بالانصراف وعدمه فيمكن
معرفة المنصرف بالمقايسة لانحصار مطلق المعرب بمقتضى تعريفه فيهما كما اذا كان مطلق
المعرب منحصرا عنده فيهما على ما قيل غير المنصرف المنصرف ماخوذ من الصرف فانه
بتأثر بالصرف عن حال الاصل بالتركيب اكثر من تأثر غير المنصرف حتى كانه بالقياس
لا ينصرف لانه ينصرف بالتنوين والكسر دون غير المنصرف وقيل جاء الصرف بمعنى الاثر
والمنصرف مشتمل على الزيادة من الكسر والتنوين او زيادة التمكن اي اسم معرب اختار
كلمة في النكرة وهو احد احتماليه لانه اقرب بامتزاج الشرح بالمتن ولم يبال الاحتمال الآخر لوضوح

اهو. واستشهاد. وقد تقدم مثله غير مرة وان لم يتنبه لبعض الافاضل بان هذه الشارح احوط مما
لا يريد الا الايات ما عرضا عنه فالمرة كما هو داب الكرام **قوله** من علل تسع ولا يجوز ان يكون
العدد من تسع علل لانه لم يوجد هنا شرط المضاف اليه على ما لا يخفى للعارف به فلم يجوز ان
يكون العدد من تسع علل ثم اشتغل ببيان نكات لترجيح تقدير الموصوف فلم يترك ما لا يعنيه **قوله** اى
العلل التي مجموع ما في هذين البيتين لا وجه لتاخير هذا التفصيل عن شرح قول المصنف وانواعه
رفع ونصب وجر الى هذا المقام كتب على حاشية هذا المقام اول موانع الصرف تسع كلما اجتمعت
ثنتان منها فالصرف تصويب هذا وهذه الابيات لابي سعيد الانباري النحوي
التصويب العدول ولم يذكر الابيات كلها المستغنى عن التعريف لاشتمال بيان غير المنصرف الذي
يستفاد من البيت الاول على معايب الاول انه يفيد ان غير المنصرف ما فيه علتان مع انه قد
واحدة تقوم مقام العلتين والثاني انه يدل على انه باجتماع سببين يجب عدم الانصراف مطلقا
مع انه يجوز صرف هند ونحوها انه يدل على انه اذا اجتمع في كلمة الف التانيث والعلمية مثلا يكون
منع الصرف للسببين مع انه ليس الا للتانيث بالالف **قوله** وذلك الجموع عدل العدل لم يتكرر الا
في هذين البيتين فانه الحسن اذا السبب عدل فان لا كل عدل وهو عدل لا يكون علة البناء وكذا
السبب وصف ثابت وهو الوصف الاصلي ويمكن اوجه كان المناسب تنكير النون ايضا الا انه
لم يساعده النظم فالاحسن ما قال بعض الشراح من ان الالف واللام فيه زائدة **قوله** والعدول
عطف ما بين الجمع للتراخي في الزمان ويستعار للتراخي في الرتبة فيكون ما بعده على رتبة مما
او ادنى ولا يخفى ان الجمع على رتبة ما قبله وما بعده فكلمة ثم في العطفين لهذه النكتة الجليلة **قوله** ولو
جعل الالف ما عداه لقوله زائدة الى هذا الا لا يتصور بالزيادة قبله في عرف ارباب التاليف اذ
لا يتصور به الا التقدم في الذكر فنفهمه في عباراتهم بعيد جدا **قوله** وهذا القول يقرب ما تقدم
كلامهم الوجوه الثلثة المذكورة ولنا وجه رابع وهو الاعتذار عن مسامحات وقعت للناظم في هذه
الابيات لعدم مساعدة النظم فان المقصود ترتيب غير المنصرف والعلل من الحفظ لا تعيين القول
فيها اذ لا يساعده النظم وقد عرفت بعض المسامحات في البيت الاول مما ذكرنا ومنها ابهام
العلل كما مر في تنكيرها ومنها في قوله والنون زائدة مما ذكره الشارح ومما ذكر لك من ان السبب مجموع

زر تفصيل ما فيه من المثبتات
از شرح الواشى
وفيع ونصب وجر
ينزل زليل
با يك اى
بديد

مجموع الالف والنون لا مجرد الالف ولنا وجه خامس ذكرناها في شرح العزية **قوله** او القول
بان كل واحدة من الامور التسعة علة قول بتركه قبل الاولى بانه اذ ليس في كلام الناظم ذكر العلل
تلك الموانع حتى ما بعده والثالث لا فائدة في عدد العلل موانع الصرف **قوله** وقال بعضهم انه من
لا جدوى لمعرفة القولين الاخيرين فلذا لم يبينهما وعن اسمائها اثره **قوله** من حيث اشتماله على
علتين انما قيد بذلك لان لغير المنصرف لا بد من هذه الحيثية احكام اخر من حيث انه معرب حكمه
ما مر ومن حيث انه فاعل حكمه الرفع الى غير ذلك ومن حيث انه دوعى فيه التناسب او انه دخل
تحت حكم الضرورة او دوعى فيه الاصل كما في سلاسلا على الكسر والتنوين لكن الاظهر الا خصر
ان يقول حكم غير المنصرف من حيث انه غير المنصرف ويفهم من قال وجه الحيثية بما يكاد
يسلب عن القائل به الحيثية **قوله** ان لا كسر فيه ولا تنوين ذكر الكسر مع انه علم سابقا
اشارة الى ان تعريف غير المنصرف بما لا يدخله الكسر والتنوين تعريف بما من يجب ان
يجعل كل منهما حكم غير المنصرف تنبيه الدور من حيثية على ما فصله في تعريف المعرب ولو اقتصر على
ذكر لا تنوين لم يكن الاشارة الى نقصان تعريف غير المنصرف الا من جهة التنوين او التنبيه
على ان منع الكسر من غير المنصرف بالاصالة لا بالتبعية فانه لو اكتفى بالتنوين لتوهم ان حكم
غير المنصرف من حيث انه غير منصرف منع التنوين والكسر يمنع بالتبعية كما قال كثيرون ومنهم من
قال اراد الجمع بين الحكمين لانه اقرب ضبطا **قوله** فيشبه الفعل شابه الاسم للفعل يثبت
مراتب اعلاها ما يوجب البناء وادناها عدم الانصراف واوسطها العمل ولا يسع المقام
تفصيله **قوله** لانك تقول قائم ثم تقول قائمة المعروض للتاء القائم المطلق لا القائم المجرد
عن التاء وهو المذكر وكذا المعروض لله لف واللام الرجل المطلق لا المجرد عن اللام وهو
النكرة فالفرعية في التانيث والتعريف وجهية والفرعية المعتبرة في منع الصرف من الوجهية
والحقيقية **قوله** اذ الاصل في كل كلام ان لا يحتاط لسان آخر وعلى هذا الاصل
الموقوف على الشيء لانه كان عمق الفرع بتبعية عمق الاصل عموما من الاصل بتحقق
الاصل حتى لو لم يكن الاصل لم يلتفت الى ما في الاصل فلا حاجة الى جعل الفرع شاملا
لفرعية الموقوف على الموقوف عليه والمرجوح على الراجح لان المرجوح ليس فرعا للراجح الا

يجعل بمنزلة الموقوف وليس للفرقة بين تشكيل الموجوحية قوله لان اصل كل نوع ان لا يكون
فيه الوزن المختص بنوع آخر حقيقة او حكما ووزن الفعل الذي فيه احدى الزوائد الاربع
في حكم الوزن المختص فله بحث ان البيان ناقص قوله اي لا يمتنع الجواز بمعنى سلب الوجوب
والامتناع ويجيء سلب الوجوب ويحتمل سلب الامتناع والصرف من جهة الضرورة كان
اذا الوجوب منع الصرف الكسار الوزن فلذا اقرع بقوله لا يمتنع قوله وبادخال الكسر والتنوين
لا يلزم خلو الاسم عنهما فيه ان غير المنصرف ما فيه علتان مؤثرتان فيجوز ان يرجع
التأثير بالضرورة او اعتبار التناسب فلا حاجة الى صرف الصرف عن ظاهره قوله
وقيل المراد من الصرف هنا اللغوي اي الظاهر من الصرف معناه الاصطلاحي والظاهر
من ضمير صرفه رجوعه الى غير المنصرف بحكم قوله وحكمه والحاجة تندفع بترك الظاهر الاول فلا وجه
لترك الظاهر الثاني فافهم قوله للضرورة لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها ولا تخرجها عن
اصولها ولذا لم يجز صرف غير المنصرف لها عند الجمهور من البصريين كما لم يجز جعل الممدودة
المقصورة ممدودة لان اصل الممدودة المقصورة وجوز الكوفيون وطائفة من البصريين
منع صرف العلم للضرورة قوله مكنونا صحت في الحاشية هذا البيت مما قالته فاطمة
رضي الله عنها في مرثية النبي صلعم واوله ماذا على من شم تربة احمد ان لا يشم مدى الزمان غواليا وفي
حاشيتها غالية بوی خوش انتهی مرثیه بالتخفیف برمرده ستایش کردن التربة
خاک المدی غایت والمعنى ما الذي او اي شيء وقع على من شم تربة احمد ان لا يشم مدى الزمان
وامتداده انواع الغالية والاستفهام للانكار والمعنى لم يقع عليه شيء لانه استغنى عن شم
الغوالي او المعنى ماذا اوجب على من شم تربة احمد ان لا يشم مدى الدهر والاستفهام للتعجب
لعظم الموجب وهو كمال الاستغناء عن شم الغوالي قوله ان ذكره بالفتح والكسر للتعليل قوله لا
رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم ولذا اختار السجع من اجل تحسين الكلام واحتمل
هنا في الشيء ومرادي من ان اللغة امر قلمنه في التنزيل يبدئ الخلق ويعيده واللغة
المشهورة يبدأ وروي ان بعض البلغاء قال لكاتبه اكتب يا حاء عان الركب قد حادوا
اي بضم الراء فقال الكاتب يا سيدي الافصح كسر الراء فلم يلتفت اليه لاهتمامه بامر التناسب

هذا جواب عن الشبهة التي ترد على اختصاص وزن الفعل

في ياحادم

ومنه قوله وان لم يصل الى حد الضرورة اشعار بانه قد يصل الى حد الضرورة ومنه وجوب صرف
اعلام الاوزان التي قصد بها بيان وزن منصرف بفعال ووزن ضارب بضارب مضاربة
فاعل بفاعل مفاعلة فمنصرف مفاعلة لا يحال التناسب مضاربة وجعل من هذا القبيل كل لفظ
منصرف اريد به نفسه فانه يعامل به معاملته اذا اريد به معناه مع انه قد يكون غير منصرف
للعلمية وسبب آخر فيسمون قول المص فيما بعد وانما قرأ انه منصرف مع انه غير منصرف لكونه
علما التنسيه وموسيا ويعبرون عن هذا التناسب بالمشاكلة حيث صرف سلاسل لتناسب
المنصرف الذي يليه وترى قوارير لتناسب فواصل الآي تقول يليه لم يقصد به اتمام التعليل
فقول سلاسل واغلالا لاشك المجموع الى انه ان ذكر اغلالا لا يليق به الا ان المقصود
المجموع والاظهر ان التقدير كصرف سلاسل في هذا التركيب وما تنوهم منها قيل هذا
من تمة بيان التعريف فيصح ان تقدم على قوله وحكمه وفيه ان بيان الاسباب كلها من تمة التعريف
فهذه جمل معترضة ولا مشاحة في وقوعها اينما وقعت ولشدة الاهتمام بيان انها لا تصلح للتعريف
قدمت اليها فانه تكرر فيه الجمعية تقام مقام السببين لهذا التكرر عند المص ولكونها
فيها تخرج التكسير عند بعض ولانه لا نظير له في الاحاد عند بعض واتمام الاخير يحتاج الى
تطويل لا يسعه المقام كتبت الحاشية فالاكالب جمع اكلب جمع كلب واساود جمع اسود سواد
وانا عيم جمع انعام جمع نعم انتهى وعلمى ان الاساود واكثر ما يقع النعم على الابل وجمع الجمع انما
يراد به الكثرة او الضروب المختلفة كما في الصحاح فالعدل مصدر بمعنى المفعول اي
كون الاسم معدولا ذكر المحقق الرضي ان العدل اخراج الاسم لا الخروج فاسناد التاثير الى
اجيب به عنه وهو ان المصدر قد يكون بمعنى الفاعل كالضرب بمعنى كون الشيء ضاربا وقد يكون
بمعنى المفعول كالضرب بمعنى كونه مضروبا والعدل لكونه سببا في الاسم ينبغي ان يكون بمعنى المفعول
ويعد عليه انه لا شك انه يوجد بمعنى مصدري حاصل بالحاق الياء المصدري الى المفعول لا تعف
مضروبيته بمعنى كون الشيء مضروبا والمعنى المصدري الحاصل بالحاق تلك الياء في غاية السعة يكون بمعنى المفعول منه
ومالا سح في الفاظ المصادر واما ان المصادر وضعت للمعنى الذي هو صفة الفاعل او
موصفة المفعول فلابد له من دليل بل يكاد يرده ما ذكره المص في تعريف الفاعل من قوله على جهة

ولو بمعنى اخراجه لكان اوفق لمعنى العدل وهو الصرف نقل الاسم عن بنيته الى العدل
الانصراف والخروج

بيانه بحيث اخرج ... من تعريف الفاعل ضرب زيد مثاله على صيغة المجهول فانه يدل على ان
ضرب زيد يدل على وقوعه على زيد لا على قيامه بزيد فلو كان للضرب معنيان لكان ضرب
زيد دالا على قيامه المبني للمفعول به بزيد كما ان ضرب زيد على صيغة المعروف دال على قيامه المبني
للفاعل بزيد فلا يكون خارجا بقوله على طريقة قيامه به فالمصدر لم يوضع الا لقيامه بالفاعل والفعل
المجهول يدل على وقوع مصدره الذي تضمنه على ما اسند اليه وجزء معنى الفعل المجهول ما هو جزء
معنى الفعل المعروف والفارق بينهما اعتبار قيامه الذي يدل عليه هيئة الفعل المعروف و
اعتبار وقوعه الذي يدل عليه هيئة الفعل المجهول اذا تمهد هذا فنقول لو كان العدل بمعنى
الاخراج فالاعتراض قوي لا يندفع بهذا الدفع لكن العدل في اللغة بمعنى الميل يقال عدل عنه
اي مال عنه وعدل اليه اي مال اليه وعديا بمعنى التسعيد يقال عدل الجمال المحمل كذا في القاموس
ولا داعي الى كون العدل النحوي بمعنى التسعيد دون الميل الا اشتقاق المعدول وتسميته الاسم
معدولا وليس بقوي لانه بمعنى المعدول اليه فالاظهر ان العدل بمعنى الميل عن الشيء الى الشيء
والعادل لمادة الاسم حيث مالت عن الهيئة الاولى الى الثانية فسمي الاصل معدولا
عنه والاسم معدولا بمعنى المعدول اليه لان المادة عدلت على هيئته والله در نظر ابن الحاجب
صافيا فلا يخفى عنه وعن المقصود حاجبا وهو خروج الاسم اخرج خروج الفعل اذا
سمي عدلا اي عن صورته فسر الصيغة بالصورة لان الصيغة قد يطلق على الكلمة باعتبار
ما يعرضه من الهيئة يقال ضرب صيغة الماضي والمراد بالصورة اعم من الصورة اوما
حكما في كونه لازمة للكلمة كالصورة فان احد الامور لازمة لافعل التفضيل فكان اللام منه
بمنزلة الصورة للكلمة وكذا الالف واللام في المفرد الذي صار علما بالغلبة فيكون سحر علما
للسحر بعينه معدولا عن السحر ولا حاجة لادخال الاخر الى تغير تعريف العدل بالخروج
عما هو حقه من استلزام كل اخرى وهي فعلا ف تعريفا لمن فانه لا يدخل لفظ الصيغة
حكما كاللام للفرق بينها وبين اللام لجواز الفصل بينها وبين مجرورها بالحروف الزائد بخلاف
اللام فتنبه ان يوم الجمعة لم يخرج عما هو حقه الى ما ليس حقه فان تعدية ايضا ما هو حقه في كونه المبني
لمقتضى الاصول والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها خروج الاسم عن صيغته الاصلية فهذا

من الصيغة او استلزام كل اخرى معه
دا ... من ان ما عرفه التعريف ينقض
بيوم الجمعة في صيغة يوم الجمعة فانه يخرج
عما هو حقه مع

المجيء في غير ضرط لانه ليس هناك اصل وقاعدة تقتضي ان يكون على صيغة عامر الا ان يقال
اقتضى ضرورة فن الصرف الى ان يحكم بانه معدول لحكم بانه اسم الفاعل من العمارة فمقتضى
الفاعل من العمارة خرج عن صيغتها التي هي على مقتضى القاعدة وهي عامر الى عمر ولا يخفى ان
صيغة المصدر دالة بذاته ان صيغة الاسم ان كان بمعنى صورة تعرض لحروفه الاصول فهيئة الضرب
هيئة للضارب وان كان ما تعرض المادة في وضعه لمعناه فهيئته مثله مثله ليست
مثلث لان ما وضع لمثلثه مثله نفس العدد وما وضع لمثلث الموصوف به فالوجه ان تعالى
خرج المشتقات من المصادر السماعية بتقييد الصيغة بالاصلية لان صيغ المصادر السماعية
ليست من مقتضيات اصل وقاعدة والمشتقات من المصادر القياسية فاخرجته المغيرات
القياسية فلا ينتقض بما حذف منه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز وكذا المحذوفة
الاوايل مثل عدة او المحذوفة الاواسط كقولهم وجه ولا يبعد ان يقال لخرج عنه كل ما غير بابدال
حرف اصلي الى حرف اخر كالمقام والاباله فان المادة ليست باقية فيها لم يبق من المغيرات العالي
الا المدغمات في المجارحة باعتبار قيد المغايرة لا غير لكن لا يخفى ان يحقق هذا المقام فاقبله
لو لم تخرجه المغيرات القياسية كالمقام ينبعد عن المقام المقصود ههنا تمييز العدل عن
العلل قد ادى منه الجواب وهو ليس بمرضي اذ لا يشتبه على المتفطن ان المقصود من تحصيل
وتبيينها تمييز المنصرف من غير المنصرف وبيان العدل على هذا الوجه لا يحصل هذا المقصود
اعلم انا نعلم قطعا ان قول كلامه على ان ما اشتهر في كتب النحو ان خروج ثلث بحيث هي علي الفعل
القطع لامر يحكم به بالتكلف لاضطرار اليه في الصرف واما المحقق ثبوت اصل لها خروجه عنه
ولذا فان قلت اذا كان ثبوت اصل له محققا والاصل انما يكون اصلا بخروج الفرع عنه فيكون الخروج
ايضا محققا قلت لم يرد بالاصل الا ما يقتضي القياس ان يكون الاسم عليه لا ما كان عليه ونحن بالخروج
انه كان عليه فخرج وهذا امر لا يحكم به الا الاضطرار فنقول ما اشتهر مبني على انهم ارادوا بالخروج
معناه الخروج عما هو القياس لا الخروج عما ثبت للمادة ومبنى ما حكم به الشارح الخروج عما ثبت
للمادة ويتجه على ما اعتبروا المغيرات الشاذة على تعريف العدل ويتجه على ما ذكره انه يخص
غير المنصرف بالعدل بما لم يعلم انه منه الكسر والتنوين مع لزوم الوجود الا انه لم يلتفت اليه لان ذلك
تخرجه بالمنع لانه لا يوجد م

لازم فی العدل التقدیری لانه لا یلزم فی مطلق العدل ویدفع الفساد بانه قلیل یکثر تعداده
لمتعلم النحو لا انهم تتبعوا العدل فما عدا عمر من هذه الاسماء فجعلوه غیر منصرف للعدل
التقدیری لان السبب فی سایر الاسباب سوی الجمع التقدیری لا یتوقف علی معرفته
واما العلمیة فلا یعرف فی شیء منها الا بعد معرفته منع الصرف واما العدل الحقیقی فان کان
فما هو القیاس فیمکن ان یعرف بدون معرفته منع الصرف کما فی سایر الاسباب وان کان هو الخروج
فا کان لمادة فلا یعرف الا منع الصرف هذا ثم قوله فجعلوه غیر المنصرف الاولی ترکه لانه مشترک
بینه وبین جمیع الاسباب ولا یعض کون الحکم بعلیة العدل للضرورة بالعدل لفساد الفرق بینه وبین
سایر الاسباب بان الحکم بوجوده للضرورة دون الحکم بوجود السایر ای خروجها بایناً عن اصل
محقق فیه تحقیقاً یعنی محققاً صفة لخروج مقدر بحال متعلقه وهو الاصل ومن ابعد من العبارة
سیما فی قوله او تقدیراً لان حمله علی الوصف بحال المتعلق مع انه یصح ان یکون وصفاً للخروج بحال
نفسه یبعد عن الفهم جداً جاء القوم مثنی مثنی حال من القوم علی تأویل المفعول وادای منصله
هذا التفصیل لما کان العبارة من الحال لکلا اللفظ اجری اعرابه علیها وکذا الحال فی احاد
وموحد وثناء ومثنی الی رباع ومربع لا وجه لقوله الی رباع ومربع والظاهر رباع وموحد الا
ان یحمل الی بمعنی مع والصواب جیتها الصواب یجیء عشار ومعشر علی ما ذهب الیه الاخری
قال الشیخ الرضی رحمه الله یستعمل علی وزن فعال من خمسة الی عشرة بالقیاس نحو الحاک
والسبب فی منع صرفها ای قصد بهذا الکلام دفع اشکال اعترض فی اعتبار الوصف من
جملها فی الاصل اعداد الا ان الاعداد لیست اوصافاً اصلیة واشارة الی ترجیح بعض ما
قیل فی منع صرفها فان ما قیل ان منع صرفها للتکرار والعدل حیث عدل عن الصیغة وعن التکرار
او الاسمیة الی الوصفیة وهو لیس بوجه فان اعتبار العدل امر اضطراری یجب ان یقتصر
علی قدر الحاجة لان الوصفیة العارضة الی کانت فی مثلث وجه عرضیة الاوصاف
فی الاعداد انها وضعت للوحدات وهی کون مثلث موضوعة للوحدات فی الوضع
الترکیبی لانها موضوعة للعدد الوصفی لیس بشیء لانه یوجب عدم انصراف اربعاً ورباعاً لا
مثالاً فی الاصل اسداً اخر اما ان مثلث الذی یهتدی الیه لیس لان اصله اسداً اخر او اول اخر

ثم یستعمل علی انه لا الوحدات

بل یوید الکتاب انه لا یستعمل الا فی مفرد ما هو من جنس المذکور اولا فانه یقال جانی زید واخر ای
جاء آخر بل رجل اخر مثلث ولهم علیه فالواجب الاستعمال فی الاسد اخر اسما لجانی زید
اخر ثلاث الناس ای فی جماعات ثم اسداً اخر اعلم ان صیغة التفضیل موضوعة للموصوف بالزیادة
لا للموصوف بالنقصان واول اخر لیس فیه تفضیل فی الآخر بل نقیض به مع انه معدول
عن احد لهذا یکفی فی ثبوت العدل والتجاوز من فضول الکلام لا یعنی وانی لا ینبغی قصد به الله
الرضی حیث اختاره واما ما ذهب الی تقدیر الاضافة فای لم یذهب الیه خطأ لعدم
فی تقدیر الاضافة وادلوا ذهبا الیه لا حاجة الی تقدیر او الحکم بان تقدیر الاضافة یوجب
احد الامور الاربعة ابعدها العدل ولا یخفی ان الوجه ضعیف لان ما هو المتم فی تقدیر الاضافة
فی الکلام لا فی وضعها فی الاصل المعدول عنه وبینهما بون بعید والوجه ان جانی الرجل والرجل
الآخر وجانی رجل ورجل اخر لو وضع فی التفضیل لم یکن المفضل علیه الا ما ذکر اولا او لا یقصد
التفضیل علی ما ذکر اولا ما لا اضافة فرد علی المناسبة بین الحال والاصل وحکم بانه معدول
عن احدی الصورتین فتذکر ترفع درجات من نشاء وفوق کل ذی علم علیم فخذ ما آتیتک
وکن من الشاکرین او اضافة اخری مثلها فی المضاف الیه ولا بد من کون المضاف فیها
تابعاً للمضاف فی الاضافة الاولی نحو یا تیم تیم عدی وقوله بین ذراعی وجبهة الاسد
واما لم یستوف الشارح بیانه ولا بیان شیء من اخویه لان لکل منها محله ولا یتوقف المقصود
هنا علی بیانه فاصلها اماجع او جامع او جماوات لا یخفی ان المناسب جمع الکثرة الذی
هو جمع لیس جماوات فلا یحتمل ان یکون معدولاً عنها وعلی ما ذکرنا لا یرد الجموع الشاذة
لانه من المغیرات لغیر القیاسیة وانما خصص ذکر لانها ورد فیه العدل وطلب ما به
یفرق بینها وبین المعدولات حیث حکم فی احدیها بالشذوذ وفی الاخری بالمعدول ولا
یخفی انه علم سابقاً انه لا یرد الجموع الشاذة فذکره هنا تکرار ثم فی قوله کیف لو اعتبر الجماعة
جدیدة ینبغی ان یذکر مما سبق لا یحتاج الی اعادة ذکر انه لا یرد الجموع الشاذة نوطیه
لذکره واقوی ما یرجح ما ذکره ولم یحضره انه لولا ما ذکره لوجب کون اجمع واخوانها معدولة
مع انه انکر المصنف اجتماع العدل ووزن الفعل ولا قاعدة لاسم الجمع لیلزم مخالفتها.

الشذوذ فله بيت شذوذ في اقوس لا باعتبار كونه جمع قوس لان الجمع اقواس لا اقوس ولا
باعتبار عدوله عن اقواس لعدم تصور الشذوذ في العدل كونه اسم جنس كضرح وعرف
لا عدل فيه الآجر وابا عد واخر بما هو مبالغة فاعل اختص بالنداء كفسق مبالغة فاسق كان
فساق مبالغة فاسقة واما قيل علاما فان لم يثبت فاعل من جوهر او جاء اسم جنس فله عدل
الا على انحاء جمع جرع ودفر فانه جاء يعني السيد وان ثبت فاعل من جوهر ولم يجاء اسم جنس
بل لم يوجد الا على صيغة العدل كعمر فانه وجد قاثم ولم يوجد قثم الا علما الا اذا فانه جمع اجماع
الشرط فيه ليس بعدل من هذا المحض ذكره الشيخ الرضي ويرد ما ذكره في قثم ما في القاموس قثم
ابن عباس بن عبد المطلب صحابي والكثير العطاء معدول عن قاثم والجموع للخير وللعيال
والجموع للشر ضد واسم للضبعان ولانا في من تحقق فاعل وما ذهب اليه الشارح من انه لا
يدل دليل على ثبوت اصل في هذا القسم كما توهم لان ثبوت الاصل لا يكفي بدون ثبوت
الاصالة ولا دليل على اصالة فاعل بالنسبة الى عرفها من فعلة بالنسبة الى فعل
نحو حضار في الحواشي الهندية اسم كوكب وفي القاموس جبل بين اليمامة والبصرة والجمان
او الجمع من الابل وظفار المكان المرتفع وفي بعض النسخ وبار في القاموس ارض بين اليمن
فانها مبنية وليس فيها الا سببان فيه انه لو اريد انه ليس فيه شيء الا السببان فهو ظاهر المنع
ان اريد انه ليس فيه موجب بناء الا السببان ففيه انهما ليسا موجبي بناء وفيهما وزن
فعال وهو موجب البناء فالصواب وليس فيهما الا الوزن والوزن لا يستقل في ايجاب البناء
فاعتبر فيهما العدل ليحصل سبب البناء وهو العدل والوزن لا المجموع فانهم اعتبروا العدل
بظاهر الضمير في تميم وكذلك ان يحمل للحجازية فان قلت العدل موجب للبناء فاعتباره في قطام
يوجب البناء والا لم يكن موجبا قلت المعتبر اطراد الايوجب البناء بل المعتبر اصالة
هذا المثال ذكر باب قطام ههنا للشيخ بحله هذا اذا اعتبر العدل التقديري بل كان لغرض
تحقيقا اما لو كان تفسيرا يجريها على ما هو الغالب وهو الانسب لبيان انه يكون بيان العدل
المحرمات فاقتصر في ذكر باب قطام في محله وقطام اسم امرأة علما في الصحاح الوصف وهو
كون الاسم لم يعرف المص في هذا الباب لا العدل لان غيره اما معرف في هذا الكتاب في محله واما

اما مستغن عن البيان لشهرته فيما بين المحصلين او عرف العدل لعدوله عن تعريف السلف
حال الاسباب الباقية حيث لم يعدل فيها والشارح فسر الاسباب الباقية بما يسرح
في محله وهو كون الاسم والاعلى ذات مبهمة ماخوذ مع بعض صفاتها لم يعين بتقييد الابهام
فان يكون في الغاية كما اعتنى به غيره لانه في تعريف غيره وهو ما دل على ذات مبهمة غاية الابهام
باعتبار معنى معين لو لم يقيد الابهام لم يخرج اسم الزمان والمكان والآلة عن التعريف
تعريفه فاخرج بقوله وبعض صفاتها فان هذه الاسود وان دلت على الذات وبعض الصفة
لم تدل على بعض صفة تلك الذات لكن لو قيد به لكان موضحا لكن اسود للحبة غير صفة حالا
نقول لم يقيد الابهام لعدم اطراد غاية الابهام في جميع افراد الوصف فان رجلا فيه وصف
ومعناه رجل ذو الصغر والقياض فيه وصف ومعناه الماء الكثير لان القبض الذي اخذ هو
منه معناه كثرة الماء لانا نقول رجل معناه رجل صغير لا رجل ذو صغر فهو دل على ذات مبهمة
وبعض صفاتها وان دلت على ذات معين ايضا ومعنى القياض شيء ما له كثرة الماء لان معنى
المشتق شيء ما له المبدأ واما استبعاد من قال كون معنى القياض شيئا ما له كثرة الماء بعيد
فليس بشيء فانه لو كان الماخوذ في معنى القياض الماء لكان المعنى ماء له القبض يكون المعنى ماء له
كثرة الماء والاستبعاد بحاله فقد عرفت ان معنى طليحة طلحة الحقير فهو منزل على موصوف
فلم يخرج بحدوث الوصف بالتصغير عن العلمية فله المثال بما قيل ان نحو صرف طليحة للمساع
وعدم الفرق بين المصغر والمكبر فان الامر دائر على دقة النظر لا على التسامح فتدبر لذا
اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة والذكورة ايضا ومررت بنسوة موصوفة بالادبعة
الصواب صفة شرط اي شرط الوصف لم يبعث ان يقيد ايضا بان لا يكون في العلم عند
وان لا يكون ذاتيا له العلمية عند الاخفش في الاصل الذي هو الوضع كتب رحمه الله في الحاشية
والما كان الوضع اصله لتفرع الدلالات المعتبرة عليه هذا اي لتفرع الدلالات الثلث
المعتبرة في باب الافادة والاستفادة عليه واذا كان الوضع اصله والدلالة فرعا صح نسبة
الدلالة اليه بني لتنزيل استعمال الاصل على الفرع منزلة استعمال الظرف على المظروف لا يخفى
ان الظاهر انهم جعلوا الوضع اصله بالنسبة الى الاستعمال لانه فرع الوضع فجعلوا الثابت في الوضع

تابا فی الاصل والثابت بسبب الاستعمال عارضا   اختصاصه ببعض افراده من حيث ارادة
لا لذات الذی بحيث لا يشعر اللفظ بالوصف صح به الرضی وکانه لا يفيد النقل من الوصفية
الی الاسمية بالغلبة لا يعتبر النقل بها ابتداء الا بالغلبة الا انه لم يطلع علی اسال لم يصح فی
النوع ولکنه باندراج حکمه الاصل ولکان سوال صح به المصنف فی التعريف ايضا لا نه اراد
غلبة الاسمية علی الوصفية سواء کان تلک الغلبة بغلبة الاستعمال او بالنقل وليس بان الشارح
ايضا اشار احيانا اذ الاختصاص ببعض الافراد اعم من الاختصاص بالغلبة او بالنقل
تم بيان تخصيص الغلبة الاسمية المثال حيث قال کان اسود الخ   ملا لکنا لما ليفرع عليه
اشتراط الوصف بکونه فی الاصل الموصوف المذکورة فلا لکح مع اللام ومن قال الفاء بدل
علی ترتب العلم واللام للتعليل بمعنی ترتب المعلوم فله يغنی احدهما عن الاخری فقد اخطأ
بالجواب کيف والفاء فی الشارح لترتب البيعية الواقع علی الاصل لا لترتب العلم واللام
ليس لترتب المعلوم لان المعلوم العلية واللام لترتب الصرف   المذکور من اشتراط
اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة اشارة الی ان ذلک اشارة الی المتعدد وان افراده باول
المتعدد بالمذکور وانما جعله اشارة الی المتعدد لانه اراد ردّ صرف ادهم الی اشتراط الاصالة
ورد امتناع اسود الی عدم المضرة ورده ضمنا فيه الی الاصالة لحمل مجموع الامور الثلاثة
علله بمجموع الامرين واحال الرد علی فطانة المخاطب ولقد اعجب من ردّ من هذا التحقيق
قال نسب الصرف الی الکل لانه صفة لجزئه وغفل عن انه جعل المنسوب الی الکل الکل لا الکل
واهدم سول فيما ارتکبه الشارح تکلف والاظهر ان قوله فله تضرّ الغلبة لتعدد اشتراط
الاصالة وتوضيحه وليس مقصوده الذات وقوله ذلک اشارة الی اشتراط الاصالة ولذا
اتی بذلک وشرط بعد الاصالة علی کل واحد من الثلثة   صرف لعدم اصالة الوصفية
ادهم فی قولهم مررت بنسوة ادهم هذا ما اشکل علی علماء النحو وبحوثهم الی الآن حتی قال الرضی
لم يظهر لی الی الآن دليل قاطع علی عدم اعتبار الوصف العرضی والاستدلال بانصراف
ادهم مدخول الجواز ان يکون انصرافه لانتفاء شرط وزن الفعل وهو عدم قبول التاء وطولوا الکلام
فی الاعتذار عن عدم الاعتداد بقبول التاء فما لا طائل تحته فاعرضنا عن الاطالة الی الطول وقلنا

قطعهم
فلا حاجة فی اعتبار الوصف العرضی الی قاطع انما الحاجة الی القاطع فی اعتباره وانما وجه
بعدم اعتباره فی ادهم وکون الصرف لذلک لا لعدم شرط وزن الفعل کما يؤکده تقدير الطرف علی
ما علم ان المعتبر فی وزن الفعل عدم قبول التاء فی اصل الوضع ولذلک امتنع اسود فی قولهم الحية
الانثی اسودة وقبول الاعداد التاء بعد عروض الوصفية لا فی اصل الوضع العددی   و
امتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود والعجب من محشی قال قوله وامتنع اسود ای صرف اسود
او امتنع اسود من الصرف ولم يعرف ان الشارح افاد انما   الاول الحية السوداء هو الحية
العظيمة السوداء علی ما فی الصحاح   وضعف منع افعی الخ ان قلت لو اوجب تقدير الوصف
غير محقق ضعف منع الصرف لاوجب تقدير العدل ايضا من غير محقق منع الصرف مع انه لم
يحکم بالضعف فيه قلت تقدير السبب بعد تحقق منع الصرف لا يوجب ضعفه وانما يوجب ضعفه
منع الصرف لتقديره ولم يتحقق منع الصرف فی افعی کما فی عمر   استعماله من الخال المخيل
ذی خيلاء من جمع خال وهو المعروف   التانيث اللفظی الحاصل بالتاء قيده باللفظ
ليقابل المعنوی ولا يقابله باللفظی لاشتراکهما فيها وانما اظن ان مراد المصنف التانيث بحرف التاء
والمعنوی لم يعرف بالتاء بل بامارات تدل علی اعتبار العربية تانيثه فاعرفه فانه دقيق ولا
حقيق بقال المراد بالتاء تغلب هاء فاء اخت لبيت التانيث ولو سمی به مذکر لا يمنع ولو سمی
به مؤنث فهل کمال عرفات قال الزمخشری تنصرف ولذا يجری عليه الکسر والتنوين لان هذه
التاء ليست للتانيث ومنع من تقديرها التانيث لم يعهد فی کلامهم اجتماع تاءی التانيث
وقال بعض يمنع من الصرف ولا يمنع من صرف المنصرف کرجع المؤنث وتنوين المقابلة ليصير
التانيث لا زما فيما کان التاء فيه للتانيث واما التاء التی هی جزء الکلمة کجارة اشترط فيها
العلمية لا لها فی منع الصرف فرع تاء التانيث فجعلت علی وتيرتها   لان الاعلام محفوظة عن
التصرف بقدر الامکان اشار الی التصرف فيها فی الترخيم   کما اشار اليه بقوله وشرطه تحتم تانيثه
ای اشار الی ما ذکره من الامرين وهو ان العلمية فی المعنوی شرط الجواز واحد الامور شرط
الوجوب   وشرط تحتم تانيثه ای مع العلمية احد الامور الثلاثة فعبارة المصنف قاصرة ولا بعد
ان يجعل الضمير للمعنوی او يجعل شرط العلمية   وتحرک الحرف الاوسط جعل الاوسط عبارة من

اوسط الثلثة المذكورة في قوله زيادة على الثلثة وح يلزم ان يكون التحرك شرط الوجوب في الثلثة
وعلى هذا القياس يكون العجمة شرط الوجوب في الساكن الاوسط منه والاحسن ان تحرك الاوسط
عبارة عن تحرك وسط الكلمة ثلاثيا كان او خماسيا فاذا سمي بابرهيم من لغات ابراهيم مونثا يجب
فيه الشرايط الثلثة للوجوب نعم الكلمة تشتمل احد الامور الثلثة الا انها لا اعتبار
حدوث ثقل من كل سبب اذ لا يحتمل ثقل من الوصف والعلمية ولا من العدل بل هو منشأ
الخفة كما يرشد اليه امثلته ولم اعثر على هذا الكلام في غير كلام فاضل الهندي في هذا المقام
واما لم يعمل احد الامور الثلثة شرط نعم تأثير العلمية لان العلمية يجمع مع اسباب كل منها
شرط في التأثير بخلاف شرط الآخر فالمناسب ان يضاف الشرط الى السبب لا الى
العلمية لان العلمية لو شرط يريدون هذا الشرط بخلاف السبب ومنهم من قال جعله شرطا للعلمية
التانيث لان الكلام فيه وليس بشيء لانه ينبغي ان يجعل شرطا للعلمية في نحوها وهو تانيث
سبب قوي لا يحتاج الى تقوية ولهذا امتنع وحدها في ضرورة الشعر عند الكوفيين ولا يخفى
ان الاوجه ما قدمناه لك وسقر على الطبقة من طبقات النار في القاموس سقر اسم
لجهنم وماه وجور علم لبلدتين اشار بقوله لبلدتين الى الحجتين الى وجه تانيث العلمين
فان اسماء الاماكن قد يلتزم تانيثها بتاويل البلدة وقد يلتزم تذكيرها بتاويل المكان وقد
يجوز فيها اعتباران اي تاما شاء المتكلم والمرجع السماع وما لم يسمعوا فيه شيئا في كلام العرب
جوزوا الوجهين وكذا اسماء القبايل يجوز تاويلها بالقبيلة والحي او قوله ... الاسم فيه
ينبغي ان تصرف لا يخفى لان الاصل في الاسم الصرف يمتنع صرفها اشكل ... عن الصرف
فالجواب قول المص واسم اسود اي من الصرف كشفا لوجه توجيه هذا التركيب ورعاية
للمناسبة بينه وبين قوله فهند يجوز صرفه واشار بقوله صرفها الى انه محتاج ... الى
العايد الى هذه المونثات الى التاويل ولم يشر الى وجه التاويل لظهور امره وهو
انه عومل معاملة اللفظ او الاسم وان سمي به مذكر فشرطه وسببيته في الصرف
الزيادة على الثلثة قيل فانه شروط عنه ان لا يكون في الاصل مذكرا كرباب يجعل ...
اسم امراة فاذا سمي به مذكر انصرف وان لا يكون تانيثه بتاويل مذكر ... اذا سمي به مذكر انصرف

انصرف لان تانيث الجمع تاويله بالجماعة وان لا يكون تذكيره غالبا نظرا الى المعنى الحقيقي فان تساوى
تذكيره وتانيثه استوى الصرف ومنعه وان غلب تانيثه يرجح منع الصرف وان وجب تانيثه
وجب ... المراد ان شرط ... من الثلثة المذكورة الزيادة على الثلثة ولا يتبع الشرطان
الاخيران على ما نقول ... لان المونث المعنوي في الاصل مذكر الا ... العرب المذكر بتاويل
... المذكر الذي كان في الاصل وكذا المنقول من المونث بالتاويل منقول عن مذكر اذ العرب لا
يسمي به بالتاويل واما ما استوى فيه الطرفان فحيث انه سمي بالمونث غير منصرف وحيث
انه سمي المذكر منصرف تجويز الوجهين فيه لاجتماع الحيثيتين الا ان تسمية اللفظ المو
المعنوي لا يكفي في منع الصرف وقس عليه حال ما غلب تانيثه واما ما غلب فيه التذكير لا يجعل
المنقول عنه الا المذكر وليس التسمية فيه بالمونث فالمصنف بينه بيان شرط لان الحرف
الرابع ... وكذا الخامس فما هو على خمسة احرف ولاجل الحرف الاخير في الزايد على الثلثة ساد
مسد التاء لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلثة ... جعل الحرف الرابع قائما مقام التاء
عادة القوم ولا يتعرضهم في البيان والتعرض ... المعترض فان بيانهم بني على حروف ميزان
التصغير فان ما هو عوض الحرف الاصلي في ميزان التصغير اربعة لا يزيد ... اللام
اللام الثاني في المصغر حرفا رابعا الا ترى ان ... جحمرش الراء فيه قائم مقام حرف التانيث ولا
يمكن اعتبار الحرف الخامس لذلك لان تصغير جحمرش في مصباح على المونث وان كان التاء
الخاء وهو حرف خامس لا انهم جعلوا حرفا رابعا لانه في مقابلة رابع حروف الميزان فان
على فعيليل يقول مصيبيح فالياء ان عوض الزايد لا يضاها في مقابلة الفاء والعين واللام
يعدوا ايضا وجعلوا الحاء مصيبيح حرفا رابعا المعرفة اي التعريف ان كان المعرفة في باب منع
الصرف اسما للتعريف كما هو الظ وكان مشتركا بين الموصوف والصفة فالامر ظ وان كان
اسما للموصوف فالتعبير عن السبب المعرفة لضرورة الشعر وهذا لتوافق الاجمال التفصيل
ان يكون علمية ... شرطها العلمية لانه صار هذا التركيب من الباب شايعا في ... اشتراط
علمية فانه السبب المراد هنا اشتراط كون التعريف نفسه علميا او علمية فافهم وجعلها يعني
المنسوب الى العلم ... موافقته ما في بيان العجمة ان يكون حاصلة ضمن الاولى فيه

كما جعل البعض اى جار الله وليستغنى عن الاشتراط لان قرينة التعريف للتنكير اظهر الخ
او ليكون علما وتبرءة اكثر الاسباب بان يكون السبب علما مختص الشرط وليس قوله وما فيه علمية
مؤثرة يجعل العلمية سببا وانما وصفه بالتانيث لاعتداد بالسبب فى قال جرى بعض اصطلاح
البعض وعلى النحويون اثبات شى يعتد به كون اللفظ علما وضعه غير العرب لا غير وطريق
معرفتها النقل واجماع اهل اللغة على ما نقل من صاحب القواعد كان في العجم جنس بعجمى
الجيد لانه يتصرف فيها اى في الكلمة العجمية مثل تصرفاتهم فى كلامهم بمنع من الاضافة و
اللام وما يعاقبهما اى التنوين ولا يدخل الكسر ايضا وان لا يمتنع من سوابها النسب والاعراب
وقلب بعض الحروف وحذفه بعينها نحو جرجان اى كركان وجبريل وجبرائيل وجبرين
فى جبرائيل لانه امر معنوى الضمير للعجمى وسبب تذكيره امر معنوى وضمير لاعتبارها
للعجمة ايضا فان قلت قد اعتبرت العجمة هذا وان يندفع ما ذكره لكنه يرد الكلام لم يعتبر
المانعة من الصرف ثانيا وجود العجمة بشرط التانيث ويدفعه ما سبق من ترجيح التانيث
على العجمة قلنا اعتبار انما سبق انما هو لتقوية سببى اى لتقوية احد السببين وهو
التانيث اذ العلمية مستغنية عن التقوية ويدل على هذا قوله ولا يلزم من اعتبارها
لتقوية سبب آخر دون ان يقول لتقوية سببى وابرهيم ممنوع من الصرف لوجود
الشرط الثانى وكذا ابراهام وابرهم من لغات ابراهيم ممنوع لوجود الشرطين فيه وسمعه من
ام حصن بدا وبكرة القاموس قطعة بان من برد عنه وكيف هذا وانما كان قليس اصابه
العجمة فيه قطعا لاحتمال اعتبار التانيث ولذا لم يكتف بسمعه واكثر النحاة يجوز
الاوسط ولم يروا به اى الزائد على الثلاثة لان حكاها نوح غير منصرف ولم يجوزوا
الاربعة يتحرك الاوسط ايضا استدلالا لا يحيى ملك وشتر لاحتمالها شتر من الصرف
التانيث واما فصل لتفريع الشرط الثانى لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده وان
من صرف نوحا وشترا ايضا فانه ينتفى ذكر شتر ايضا التنبيه على ما هو الحق عنده فالتخصيص ليس
بمجرد التنبيه على انصراف نوح بل للتنبيه على امتناع نوح وشتر ايضا وهذا اظهر ضعف قوله
فالاولى لا غرضه التنبيه على ما اجمع عليه النحاة وسمى فيه البعض انما كلامه تفسير المسئلة

المسئلة فانه فيه وهو يرجح مذهبا والوجه فى تقدم انصرافه انه تنبيه على ما هو الحق عند جمع النحاة
وهذا تنبيه على ما هو الحق عنده او ان الانصراف لاصالته يستحق التقديم اعلم ان اسماء
الانبياء عليهم السلام ممتنعة من الصرف الاستة كما لايخفى من هذه الفائدة كتاب يعتد به
كاذان يكون مجمعا عليه عندهم وعليه شاهد صدق شيث وعزير فلاه يجب ان يقضى منه العجب
وقيل ان هودا كنوح اختير نوح هم فى التمثيل لكونه اتفاقيا وكون هود اختلافيا
لان سيبويه قرنه بهم فقال محمد وصالح وشعيب ونوح وهود ولوط فقرن هودا بنوح لا
شعيب فعلم انه عنده من عداد نوح دون شعيب وقوله ويويده محتمل ان يكون من تتمة ما قيل
وان يكون من كلام الشارح والولد جاء كخرس وقفل مفردا وجمعا والاولى والعرب اسمعيل
واولاده وقوله ذلك يحتمل الاشارة الى اسمعيل والى اولاده الجمع هو كالمعرف فى
الاشتراك بين الاسم وصفته والمراد هنا الصيغة شرطه اى شرط قيامه مقام سببين
الاظهر شرطانيه وما ذكره بعيد من الفهم وهى الصيغة التى كان اولها ما يتصل وهى
ما اشار اليه بالمثالين مع انه الاخصر ان المثالين على وزن مفاعل ومفاعيل يخرج منه نظائر
جعافر وجاصير فاوضح ما هو المراد بالمثالين لكن يرد عليه صحارى لا كما لات ايضا على ما
وهم لظهور ان المراد من الصيغة صيغة التكسير وميزان تعدد الحرفان بان يكون اولها
مكسورا تحقيقا او تقديرا وكان ثالثها مما بين دخول نحو صحارى فى التعريف لانه لا يلزم من
دخوله الامنع صرفه وهو غير منصرف لا بحالة لالف التانيث ولهذا سميت صيغة
منتهى الجموع فاريد بالمنتهى لانتهائها وبالجموع ما فوق الواحد وجمع الجمع المصدر
كالجماعة ابا س الاولى كالجمع فافهم بغيرها ميزهما بمعنى لا يقال كنت بعيرها ال اى بلا هاء
فلا يرد انه يلزم ان يجب ان يكون صيغة منتهى الجموع مع حرف غير الهاء وهو خبر آخر
لشرط لا صفة لصيغة لانه متعلق بنكرة ويقدر المعرفة تكلف لا يروج عند الناقد
الا الضرورة او المراد بها انه لطافة وعلى الوجهين المراد السلب المطلق اى لا
يكون معه هاء او تاء اصلا لا ان المراد ان لا يكون معه هاء حال الوقف ولا ان يكون
معه تاء حال الوصل كما قيل ظنا انه لو لم يقيد لا يعم القيد السلبى ويكون قاصرا وقد نبه على

كلمه جارتى ياء التانيث وحما الهاء والتاء بقوله التانيث بالتاء وقوله بغير ياء فلا يرد نحو
نوادر جمع نادرة لان الفادة كاصل لان فاعله صفة لاجمع على فواعل قال في الحاشية النادر الحادث
ويقال للبغل والحمار نادر بمعنى الفره هيه ويقال للفرس جواد هذا كلامه والا ثبت
يجعل جمع نادرة على ما في القاموس ان النادرة الجارية المليحة او الامة او الشديدة
الاكل واما اشترط كونها بغير ياء وهنا نكتة جليلة يجب ان ينبه عليها وهو انه
قال المصنف بغير هاء وفي وزن الفعل غير قابل للتاء فرق بين الجمع ووزن الفعل في
ذلك لانه يجعل منصرفا مع خلوه عن التاء لمجي يعمله وجواد جمع جودب يجب لعافة
الرجل غير منصرف مع مجي جوادبة ولا حاجة الى اخراج مدايني فانه تعرض
من قال يمتنع ان يتقيد الجمع بكونه بغير ياء النسبة ايضا ليخرج مدايني ومن اجاب
بان المراد بالهاء حرف يكون للفرق بين الجنس والواحد نحو رومي وروم وتمرة وتمر
ما شار اليه بقوله ولا حاجة الى انه لا الشبهة شيء ولا الجواب وليس كذلك
الله اعلم بالصواب فان فرازنة ومدايني جميعها خرجا من صيغة منتهى الجموع لعدم تعرضها
عليهما والمقصود بالشرط اخراج فرازن ومدايني فيهما من الحكم فانه اذا الحق
دخل عليه ياء النسبة او تاء التانيث حكم يجري على حرف النسبة والتانيث لشدة
الامتزاج وصيرورتهما كالواحدة كما علم سابقا ومدايني جمع في الحال وفي الاصل
فلو اعتبر جمعيته لكان مدايني غير منصرف لان الاعراب الذي تظهر على ياء
النسبة اعراب مدايني واما فرازنة اتى بكل التفصيل مع عدم العدل لان
ساجد ومصابيح عدلهما ان لمجيئه كان قال اما مساجد ومصابيح غير منصرف واما
فرازنة فتنصرف ولو حمل قوله بغير هاء ايضا مقصود اما التمثيل وقوله كما
لكان هذا الملحق اشد قبولا وقيل اما الله ستيناف ويكفي لكونه استينافا عدم سبق
الاجمال ولا يتوقف على عدم سبق نقله الفاضل الهندي عن بعض الشروح وتنبه
بقوله واما اشار الى وجه كونه منصرفا ولو قال واما مثل فرازنة لكان السعد واضحا
والتذكرة وجه آخر يوجب عدم التانيث لاحاجة لك الى التذكرة قال الفاضل الهندي

بناء على ان كل لفظ اريد نفسه فهو علم له وهو علم له وهو هنا المثال كل مسماه وبينه بذلك معناه
على قاعدة استعمال اللفظ اذا اريد نفسه وهو انه في حكم اللفظ اذا اريد به
لان المقصود احضاره فيحفظ حكم استعماله في معناه لئلا يكون في احضاره اختلال
ومنهم من غفل وقال لكان لا تنوين فرازنة فلا يحتاج الى هذا التوجيه ولو لم
القايل عبد الغفور لكان امره مشكلا نسال الله غفرانه لنا ولاخواننا المسلمين
وحضاجر علم لحال من المبتدا اصح بجوازه ابن مالك ولا غبار عليه لفظا ومعنى وفي
عبارة الشيخ اشعار به واما نصبه بتقدير اعني فمن قوم لا استدعاء به المدح او الذم
او الترحم والمقام بري عنها وجعله حالا من ضمير غير منصرف يستدعي بعض العنى
وجعله يحي لا لان معمول المضاف اليه لا يتقدم على المضاف وتقييد عدم انصرافه
مع اطلاقه لا باس بالتقييد لتنزله منزلة نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم
هذا جواب عن سوال مقدر ساغ هذا البيان في الشروح على انه صار جمعا علما وانما
يحسن تقدير السوال لو كان ناشيا عما سبق وليس كذلك فالاولى انه للرد على من قال
بخلاف ذلك في القاموس حضاجر اسم للضبع معرفة لا ينصرف لانه اسم واحد على بنية
الجمع او انه للتسمية على ان هذا الوزن لا يكون غير منصرف الا للجمعية ولمعرفته سائر
الاسباب ويجعل هذا اللفظ غير منصرف للجمعية الاصلية ولم يقيد بالتانيث والعلمية
قوله يطلق على الواحد والكثير يوهم ان بين اطلاقه على الكثير والواحد تنافيا
وليس كذلك فان اطلاقه على الكثير باعتبار اطلاقه على واحد واحد على سبيل البدل
ويوهم ان المانع لجمعيته اطلاقه على الواحد دون الكثير مع ان الاطلاق على الكثير
ايضا منافيها فالاولى ترك الكثير لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية بنيه على
ما يتوجه على المتن من ان منع الصرف للجمعية الاصلية لا لكونه منقولا عن الجمع و
ترك بينهما وعلى ما يوجه به من ان قوله لانه منقول عن الجمع تعليل المحذوف والتقدير
غير منصرف للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع والعلمية وان كانت منافية للجمعية
كالمنافاة للوصفية لكنه لا مانع من اعتبارها في حال العلمية لان المانع اعتبار المضاف دون

في حكم واحد لا اعتبار بضده مع وجود الضد لان الضبع هي انثى الضبعان
الضبع هي الانثى والضبعان هو الذكر والجمع ضباعين كسرحان وسراحين لقلة
قلنا علمية غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا ولو عند بعض كاحمر علما اذا نكر
اعلم ان الشارح ادرك مؤنثة رفع ما سوى الجمعية وعنه معنى ادرج الجمعية والتانيث
بالالف لا تاثير لسبب اخر ولا اعتبار له لان كلا من السببين مستمد والجمعية
التانيث غير مستمدين وغير المستمد وان قل يغلب المستمد وان كثر والتانيث غير
مسلم هذا المنع حتى لان الضبع يشمل الذكر والانثى على ما صرح به في الصحاح ويدل
عليه كلام القاموس وكان مختصا بالانثى وثم ذلك من كلام اهل اللغة هي مؤنثة ومراده هي مؤنثة كلام الرضي
انها مؤنثة سماعية فان قلت حضاجر مؤنثة لتانيث الضبع قلت تانيث احد المترادفين
لا يستلزم تانيث الاخر واعلم ان الغرض من منع التانيث تحقيق حال التانيث في حضاجر
والا فوجود التانيث لا يضر بعد ان العلمية لا تؤثر او يكثر الجواب وهو اوفق بسوق
الخطاب لانه علم لجنس الضبع والذي في الحاشية فعلى هذا ايضا قوله علما للضبع انه علم شامل
لجنس الضبع لا لجنس هو الضبع انتهى وقد عرفت الاستغناء عنه لئلا يتوهم بل لانه لا اشتراط
رحمه الله بشرطه جواب سؤال مقدر تقديره ان يقال قد تفصيت عن الاشكال في الفا
افيض تخلص من مثل اوس كشف هذا الكلام وقد اشار بهذا التعريف الى وجه تقدم حضاجر
على سراويل وفيه نظر وله وجهان اخران احدهما انه اقوى ودفعه اوضح وهو الاكثر الضمير
لعدم الصرف اي عدم صرفه الاكثر ولا حاجة الى تقدير قوله في موارد الاستعمال وجعله
في تقديره وهو مذهب الاكثر بعيد جدا لانهم وصحته يتوقف على ثبوت اختلاف النحاة
فيه وهو وان اشتهر فيه حمل على موازنه لانه الدخيل والدخيل في الجنس يحمل على فنا
هذا الجواب على تعميم الجمعية دفع لما في بعض الشروح انه يزيد اسباب منع الصرف على
ويكون منها الحمل على الموازن وبعض نقول لما ذكره من الجواب انه يلزم ان يكون سبب منع الصرف
الجمعية او كون الاسم على وزن الجمع اما مطلقا فيلزم ان يكون في الرجوع سبب منع الصرف وهو
الجمعية لانه على وزن الفلوس الا انه لم يحمل شرطه تاثيره ولا يخفى بعده واما كونه على وزن

وزن الجمع الذي هو على صيغة منتهى الجموع فيلزم ان يتحد الشرط والمشروط في الجمعية الحكمية لانها
ليست الا كون الاسم على صيغة منتهى الجموع ثم نقول لا يخفى ان الانسب ان يجعل شرط الجمعية
صيغة منتهى الجموع او العلمية في الجمعية تحرك الاوسط او زيادة على الثلاث ويجعل منع الصرف
سراويل للجمعية بعد الشرط قائما مقام السببين فكانه يسمى كل قطعة من السراويل سراولة بجعل الجمعية ٣
ول كلام القاموس يشعر بانه جاء سراولة وسروال وسروال وسروالة حيث قال سراويل اعجمي وقد
سرولة او سروال او سروالة يكسرهن ولم يحك فعولا غيرها في كلامهم هذا وقال الشارع عليه من
الله اللوم وسروالة فلا يبعد جعل سراويل جمعا تقديرا بل يجب ان يجعل منقولا من الجمع كحضاجر فانا
تعال ان نقل الجمع الى الواحد لم يحك في كلامهم الا في الاشخاص كما ان نور دحضاجر فانه
موضوع للجنس نعم لو قيل لم يحك صيغة الجمع بعد النقل اسم جنس لم يتجه هذا وما يقال ان
السروالة لم يحك بمعنى قطعة من الازار بل بمعنى القطعة مطلقا فلذا لم يجعل السراويل جمعا والد
تحقيقا يرده انه لا يتوقف نقل سراويل الى الازار على كونه جمعا لسروالة بمعنى قطعة من
الازار وكان وجه الاحتياج الى تقدير الجمع انه لم يوجد سراويل في كلامهم بمعنى الجمع كما وجد
حضاجر فقدر انه كان في الاصل جمع سروالة الا انه لما فقد جمعيته قدر بمعنى مفرد مناسب
لاختصاصه بالازار وان امكن تقدير كونه جمعا للمفرد المحقق فان قيل لم قدر فيه الجمع ولم
يحمل على كونه عربيا محمولا على موازنه قلت لان العربي لا يستعمل المنا بعد للعربي سيما المفرد
الذي هو الاصل فانه ابعد من قبول المناسبة للجمع الذي هو فرعه بخلاف الاعجمي الذي هو دخيل
غريب يحمى من تصرفه ويحمل على تابعيه واذا صرف لو قال وان صرف لكان تركيبه من قبيل
ما دام ابتم الحسنة قالوا لنا هذه وان تصبهم سيئة واضافه على وجهات البلاغة لكنه
راعى حال المخاطب الذي هو متعلم النحو واقتصر على اصل المعنى واذا صرف فلا اشكال
بالنقض به على ما عد الجمع دفع لما قيل ان نفي جنس الاشكال لا يتم لانه يتجه انه وجد منع
وزن الجموع الذي على وزن مصابيح ما هو على صيغة منتهى الجموع فلا يصح كون الجمع على حد الوزن
مانعا من الصرف كما انه لا يصح مع زيادته لكونها على وزن كراسي او اشارة الى انه على تقدير
الصرف لا ينتفي جنس الاشكال والمقام لا يخلو عن اشكال وما اجاد في دفع هذا الاشكال ايضا قرب

من دفع الاشكال الاول بان يقال لم يوجد لمصابيح موازن منزه عن التاء او موجب سبق الاستعمال
ونحو جوار اى كل جمع منقوص لو نسب نحو جوار بكل جمع منصرف منقوص ليشمل نحو اضاحى
امراة واعيل تصغير اعلى لكان اعم فايدة ايه في حالتي الرفع والجر يعني رفعا وجرا فلفظ
فهو متعلق بجر النحو ولم يقيد المثنيه بكونه في وقت الرفع والجر وهو ايضا متعلق به اصطلحه
الشارح بناويل قوله كقاض بان المراد شبه ان حكمه حكم قاض في حذف الصورة اي الاظهار ارادة
بان مراد المصنف شبه في الصورة لا من كل وجه حتى يكون كالا نصرافه لان الاعلال
المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها انه لا اعلال
في جوار نظرا الى نفسه بل بعد التركيب فهو متاخر عما يعرض له في التركيب فالاولى ان الاعلال
الذي سببه ثقل محسوس مقدم على منع الصرف الذي سببه شبه معنوى فاصل جوار
الى قوله بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فيه ان الصرف ايضا من احوال الكلمة بعد تمامها
فيتاخر عن الاعلال بناء على ما ذكره من ان الاعلال مقدم على ما يعرض الكلمة بعد تمامها
وفيه ما صلح جوار في قولك جاء نى جوار وجوارى بالضم والتنوين لو قال اصل جوار جوارى
بالضمة والكسرة والتنوين لاستغنى عن قوله فيما بعد وعلى هذا القياس حالة الجر
وفي لغة بعض العرب وهي لغة فصيحة وعليه بيت الفرزدق ولو ان عبد الله مولى هجوته
ولكن عبد الله مولى مواليا واستعمال الفرزدق لا يدل على فصاحتها وعدم قبحها لا يحتمل
انه اختارها في الهجو والتعريض بانك من اهل اللغة القبيحة الخارجة عن الفصاحة ومنهم
قال يحتمل ان يكون الياء للمتكلم والالف للاشباع وفيه مزيد هجو ومنه انه لا وجه حينئذ
لام الكلمة وكذلك ان يقول الالف عوض من ياء المتكلم كما في يا غلاما التركيب وهو صيرورة
كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء سواء كانتا اسمين او اسما وفعلا نحو تخت بنصر
ويرد عليه انه غير جامع لخروج غلام زيد وخمسة عشر وضرب زيد واما ان نقول ان
المراد تركيب في الاسم وذلك لا يتحقق الا بان يجعل المركب علما او اسم جنس ويمكن ان يراد
بالصيرورة الصيرورة بالقوة القريبة من الفعل فانه بعد التركيب يصلح ان يصير كلمة واحدة
بمجرد جعله علما او اسم جنس ونقول التعريف غير مانع لخروج المركب من النحو والصفوة تركيبا.

تركيبا امتزاجيا لان جزئية الحرف لا تمنع من عدم الانصراف بعد التركيب وكذا المركب
الامتزاجي من مصري وبصري فمقول جاءني مصري بصري فالوجه ان لا يقيد مفهوم التركيب
بقوله من غير حرفية جزء ويجعل النجم وبصري خارجين بشرط عدم كونه اسناديا الا كالتركيب
التوصيفي في غير الاسنادى فان النجم سماء نجم معين وبصري بصري رجل منسوب الى البصرة ولو
حمل التركيب على معنى يجيء في باب المبنيات وهو ضم كلمة الى كلمة على وجه لا يكون بينهما نسبة لم
يحتج الى الشروط العدمية فلذا لم يحمل عليه ولا يخفى ان الانسب حمل التركيب المعتبر في منع الصرف
على هذا المعنى والاستغناء عن اعتبار الشروط العدمية فلا يرد النجم وبصري ولا ضارب
فانه مركب من الضارب والتاء شرط العلمية ليامن من الزوال ومن قال او يحقق السبب
الاخر فقد بعد عن الفهم يتجه عليه انه لا فرق بين التانيث والعجمة والتركيب والالف
والنون في الاسم في هذا الاشتراط فجعل اشتراط العلمية لهذا دون اخواته تحكم على انه
لو سمي ببعلبك مونث لزم ان لا يكون السبب التانيث الا العلمية مع ان السبب التانيث
يصح ان يكون التانيث لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المحكيات قبل اي
عند جماعة منهم المصنف ومن قبيل المركبات المحكية عند جمع فقيل لا يبعد ان يجعل غير منصرف
وان لم يظهر اثر منع الصرف وفيه انه لا معنى للحكم بمنع صرف ما انه لا يظهر فيه اثر منع الصرف
والاصل في الاسم الصرف اعلم ان ما ذكره يخالف ما نقل الرضي عن المصنف في بحث المركبات
ان الاسنادى ليس بمعرب ولا مبني كانه اكتفى ابما قال كانه لاحتمال ان يكون مذهبه منع صرف
خمسة عشر علما كما هو مذهب بعضهم فان قلت لم يذكر فيما بعد ان خمسة عشر علما من قبيل المبنيات
بل المركب الذي تضمن ثانيه حرف العطف ولم يتضمن خمسة عشر علما ذلك الكلام فيما بعده
المركب مطلقا سواء كان تركيبه في الاصل او في الحال بعد بعلبك يمنع المركب
في الاصل بقي انه لم يذكر فيما بعد ان سيبويه ونفطويه من قبيل المبنيات بل ما ذكره هو
المركب الذي لم يتضمن ثانيه حرفا معربا باعتبار الجز الثاني بعلبك يقتضي ان يكون مثلها معربا
ولا يبعد ان يقال قولنا في تعريف التركيب من كلمتين يخرج سيبويه لتركيبه من كلمة وصوت اذ الصوت
ليس بكلمة وقولنا من غير حرفية جزء يخرج نحو خمسة عشر لان حرف العطف جزء لا يجب ان المال

في المركب

فتامل من غير ان تقصد منهما نسبة لانه الحال ولانه الاصل بخلاف عبد الله علما فانه
تقصد من جزئه نسبة في الاصل الالف والنون المعدودان من اسباب منع الصرف
فان قلت هذه الصفة مشتركة بين الالف والنون وساير الاسباب فلم اخصصه بالوصف
بخلاف الشرط للالف والنون الخاص لا لمطلقهما بخلاف نظايرهما فاحتاج هنا الى
التنبيه على الخصوصية المستفادة من لام العهد دون ساير المواضع او ربما كان الذكر
هنا بخلافها لما ذكره مقام عن الاسباب لضرورة الشعر اقتضى هذا الوصف اذ تعلم ان المعدود
سابقا هذا او بخلافه صورة البيان السابق بعد البيان لضيق السابق في ذلك المقام والاول
المعدود الافراد لانهما معدود واحد من الاسباب يسميان مزيدتين لانهما من
الحروف الزوايد وهي حروف سويت السمان او لانهما من الحروف الزوايد في الكلمة ولكونهما
اصليين والتارح والراجح هو القول الثالث لان اشتراط اسماء فعلان في القول
الاول غير ظاهر وان قيل انه ليتحقق فرعيتهما من مشابهة اصالة اذ لو دخل التاء لكانا اصليين
للتاء الزايد عليهما لانه لو ضعفا الفرعية بزيادة تسمى عليه لضعف بزيادة في التثنية
بعض ما يقابل الصفة يعني لا ما يقابل الفعل والحرف واما من قال ولا الاسم المقابل للكنية
والمقابل للمهمل والمقابل للظرف الله ذم الظرفية اي ما لا يعنيه ادلا يذهب الساذج في
هذا المقام الى هذا المقابل للفعل والحرف حتى يحتاج الشارح الى تنبيه وافراد الضمير
لانهما سبب واحد فيناسب الافراد عند اضافة الشرط اليه واما عند اسناد الكون
الوجود اليهما فالمناسب تثنيتهما لانهما كالبيان هذا من فوايد من هو استادي وجدي
وبه ظهر انا بجدي وظهر اذا دجدي من لا احسام الملة والدين داود الخوافي افاض الله
روحه الى ان يبعث غرارته الوافي او شرط ذلك الاسم في امتناع منع الصرف هذا ابعد
عن الفهم لانه صارف للحمل الاول لا لعلية هذا البحث وان كان يليه بيان السبب الاخر
في هذا الاسم لا يتحقق بدون العلمية او كانا في صفة تم تعلى وان كانا في صفة لكون من عطف
شرطية على شرطية ليستغني عن حذف ان يحمله من قبيل عطف شرط وجزاء على شرط وجزاء بحذف
عطف واحد وحذف فكان بعد ان حذف شايع من قبيل ان حذف الخبر والعطف على شرط وجزاء

حرف عطف واحد من قبيل العطف على عاملين مختلفين لعدم تحقق شرطه واما العطف بكلا واو
في نظايره العطف بكل الواو وللتنبيه على التنافي بين الشرطين وعلى التنافي الشرطي فتامل
بعض اساع دخول التاء التانيث عليه اسما فعلانة يعتبر بظاهر عدم دخول التاء التانيث عليه
يلزم عدم انصراف عريان وانصراف عريانة فيصرح بامتناع دخول التاء التانيث تفسير الاعم
بالاخص بقرينة وقيل بوجود فعلى فانه يدل على ان المراد اسما فعلانة في مؤنثه لا في نفس كل
ما فيه الالف والنون ولهذا انصرف عريان الالف والنون في الصفة لا لكونه على وزن فعلان
فعلانة لكسر التاء ومضم التاء لا لكون الاول فعلانه فعلان الالف والنون في الاسم فانه يكون
على الاوزان الثلثة لانه متى كان مؤنثه فعلى لا لكون فعلانه بعض قطعا لانظرا الى الاستعمال
ولانظرا الى اصل وضع الصيغة بخلاف رحمن فانه نظرا الى اختصاص الاستعمال بالله تعالى
يمتنع فيه فعلانة واما بالنظر الى الوضع فما له مبهم فاسما فعلانه فيه مبهم لجانب المبهم
جانب الوجود راجح لان الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء اغلب الحاق المشكوك بالاكثر
انسب وفي رحمن انه منصرف او غير منصرف الاولى انه غير منصرف واما الاختلاف
في انه منصرف او غير منصرف فلم يحصل له لانه اشتهر انه احد ما وقع فيه التكلف والخلف
اختلف في انه منصرف او غير منصرف اي في هذا الترديد فان قلت كيف اشتبه
حال استعمال رحمن على هؤلاء الاعلام من علماء اللغة والنحو والبيان حتى بنوا امرهم فيه على المنقول
ولم يخبر احدهم عن المنقول ولم يكشف عن المحمول عند البلغاء قلت كانهم لم يجدوه مستعملا
فيما نقل عن العرب الا معرفا باللام او مضافا او منادى دون سكران اعترض عليه بان
عدم الاحتمال في سكران لعله حاصل في الشرط لكون الاتفاق ايضا والجواب ان
عدم الاحتمال في سكران لعله حاصل في الشرط على الوجه المخصوص حتى لو امتنع الاحتمال
المخصوص لاحتمل ان يمتنع على وجه لا يلزم الاحتمال في سكران فافهم وهو كونه الاسم على
وزن يعد من اوزان الفعل كانه اراد تعميم وزن الفعل على وجه يحتاج الى تخصيصه بيان
الشرط لئلا يلغو ذكر الشرط وذلك لان المتبادر من الاضافة الى الفعل انه زيادة نسبة
الى الفعل ملزوم بصرفه عن انظر الغا ذكر الشرط لكن لا يخفى ان قوله يعد من اوزان الفعل فاقتصر

هذا التعميم لان عد الوزن المشترك من اوزان الفعل يشعر بمزيد اختصاص له بالفعل
فالاولى وهو كون الاسم على وزن يخت الفعل وبه تغيير وزن الفعل بكون الاسم على وزن الفعل
نقل لان الوزن ليس مصدرا على كيفية عدد حروف الفعل ولا ضرورة ولا داعي على
حمل هذا المعنى فان قلت ما فائدة جعل مطلق الوزن للفعل سببا وبان شرطا يجوز ان
الاظهار بجعل السبب الوزن الخاص فلا يحتاج الى شرط قلنا يصح انه لا يظهر الفرعية
الا فيما له زيادة نسبة بالفعل فان الاصل في كل نوع ان لا يوجد فيه وزن له مزيد نسبة
الى النوع الاخر قلت اراد رعاية المناسبة بين الاسباب كون كل منها مؤثرا بشرط وكان
ان الاصل في كل نوع ان لا يوجد فيه ما له مزيد نسبة بالنوع الاخر كذلك الاصل فيه ان
لا يوجد فيه ما في النوع الاخر لان التمايز بين انواع اللفظ مطلوب جدا التمييز المعاني
غاية عنه واما جعل شرطه بعض شرط بعضه لا شرطا برأسه كما وهمه بعض فلحجته مع الفعل
يجب ان لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا عن الفعل وفهم ذلك من الاختصاص باعتبار
ان المتبادر من الاختصاص في اللغة العربية لان الكلام فيها والمنقول من الفعل مستعار
في الاسم واستعارة الشيء من احد لا تمنع اختصاص المستعار منه على انه لكان يحمل كشمر مبتدا
لله اختصاص فيستفيد منه المراد بالاختصاص في هذا المقام من التشمير وهو
اما وادعيا لا او التعليق على ما في القاموس والمناسب بحكم الغرض ان يكون علما منقولا من
المورد حاده او الفرس فرس الحجاج وكانه اي بعينها حاشيا عن ذكر الحجاج والاظهر ان التمثيل
بالعلم والايجمل ان يكون المقصود التمثيل بشمر معرفا او منكرا كضرب ويوهد كونه علما انه
على ضرب مع كونه لم يثبت ما بحد الا انه التمثيل بضرب مبني على فرض العلمية وبشمر لتحقق اسمية فهو
اولى بالتقدم وكذلك بذر اسم ماء في القاموس بئر بمكة ومعناه الفعل على ما فيه اسرف
اوخرب وعثر موضع في القاموس هي مأسدة وجعل معناه الفعل جعله اكبوة
وخضم رجل في القاموس الخضم الاكل او بأقصى الاضراس او ملء الفم بالماكول او خاص بالشيء
الرطب كالقثاء وخضم كبقم الجم الكثير من الناس وبلد وماء ورجل واسم العنبر بن عمرو بن العنبر
تميم وقد غلب على القبيلة لكثرة اكلهم وشلم على الموضع بالشام في القاموس شلم كبقم وكتف

كتف وجبل اسم بيت المقدس ممنوع للعجمة وهو بالعبرانية اورشليم فانه علم البناء
للفاعل غير مختص بالفعل بخلاف البناء للمجهول فانه لم يجئ في الاسماء الا الفاظ قليلة محفوظة
بالعدم وهو الوعل لغة في الوعل ودئل دويبة بخط الاب ودئل علما لقبيلة اول بانه من دئل الذي
هي سمي شيئا مخصوصا قال العيني ولولا لفظ العلمية كما قيل في شمس شمس بالضم ودئل اسم
دويبة وصلى منقول من دئل بمعنى اسرع وان كان نقل الفعل الى معنى اسم الجنس قليلا كما في
قيل وقال ولم يذهب الى صرفه الا بعض النحاة فهذا لا يصح وجها للتقييد بالبناء للمفعول
واما يوجه به شرط الاختصاص بالفعل او الزيادة وذلك البعض يونس فان الوزن المشترك
عنده سبب مطلقا وعيسى بن عمر النحوي فانه ذهب الى ان الوزن المشترك يؤثر بشرط نقل اللفظ
من الفعل الى الاسم او يكون غير مختص هذا القسم غير المختص مع انه يصح ان يكون اوانه
المطلق لان المختص يأتي اوله زيادة كزيادته لا يحتاج الى اشتراط عدم قبول التاء فلعله فلعلها
مانعة المطلق اظهر كما قيل اي اول وزن الفعل يقبل الزيادة في اول الوزن مجاز عقلي قيل
لرعاية لفظ الضمير او اول ما كان يحمل حقيقة النسبة محفوظة وصرف الضمير عن الظاهر
اي زيادة حرف رعاية لظاهر الزيادة او حرف زائد رعاية لما هو اقرب بالظرفية الاول
من حروف ابتر لما في الحال او في الاصل كما في هرق امر امضيرا الا ادق ولو تصرف في
الوزن ما يخرجه عن الوزن مع بقاء الزائد لم يضر اي حال كون وزن الفعل فيه شرع
ترتيب اللف والحال من المضاف اليه لانه يكون حذف المضاف واقامة المضاف اليه
مقامه فانه اذا صح قولنا في اوله زيادة صح قولنا فيه زيادة فهو من قبيل اتبع ملة ابراهيم
حنيفا قياسا لا اعيا والذي امتنع من الصرف الى قيل اراد عدم القبول بحسب الوضع
فلا يرد النقض باسود ونحن نقول يكفي تقييد عدم القبول بكونه قياسا اذ الفرق بين مذكر
الاسم ومؤنثه بالتاء خلاف القياس وانما ورد اما القياس الفرق بالصيغة كما في رجل
وامراة وغيرهما ان صرح به الرضي في بحث الجمع الصحيح لم يرد عليه ادبع اذا سمي به
ادبع اودابع به لا يقبل التاء فلا حاجة لدفعه الى تقييد عدم القبول بقولنا قياسا انما يحتاج
اليه لتصحيح قول النحاة ان اضارب ادبع لعدم اصالة الوصف ومن ثمة امتنع احمر قيل

الشرط لا يستلزم وجود المشروط قلت وجود الشرط النحوي يستلزم لانه امارة لثبوت
الحكم ويذكر ليعرف بمعرفته ثبوت الحكم ومما يعرض منه البحث انه قيل جعل هنا علة للحكم
ما شاع احد لا امتناعه ولا يخفى ان هذا الاشتراط سبب للحكم المذكور وكيف لا واذا
لم يكن الشرط سببا لتحقق الحكم كيف يصير سببا للحكم بان يأول بواحد من الجماعة المسماة
به المراد بالجماعة ما فوق الواحد فلا يرد انه يوجب ان لا يكون المشترك بين اثنين
والمعنى يأول بمفهوم المسمى المنكر فيكون معنى هذا زيد هذا مسمى بزيد فقوله واحد من الجماعة
المسماة به بمعنى مسمى به فلا حاجة اليها وبه مفهوم صادق على واحد من الجماعة كما ظن
بعض الظن وقوله فانه اريد به المسمى اي هذا المفهوم في ضمن فرد ما فاللام فيه للعهد
الذهني وكان الاوضح ان يقول مسمى بزيد ومما يجب ان ينبه عليه في هذا المقام ولم يتنبه له
احد ان المراد بالتنكير التنكير حكما او بالتأويل لا يصير نكرة حقيقة او النكرة حقيقة ما وضع
لغير معين لا ما اريد به غير معين مجازا او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه
اذ لو اول بوصف غير مشتهر به يصير نكرة ايضا فتقييده بالمشتهر لان كفايته
بالمشتهر من التأويل لما تبين اي ظهر حين تبين بحث ظهر من غير بيان في ضمن بيان
اسباب منع الصرف وشرائطها ولذا اختار تبين على بين ولا يخفى ان كلام المصنف لو لم عليك
قال وكل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لانه اذا نكر بقي بلا سبب او على سبب واحد
لما تبين اي لكان واضحا استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اي استثناء من باب
الكلام لانه قول قوله لا تجامع مؤثرة الا ما هي شرط فيه الى انه لا تجامع غير ما هي فيه فقوله
الا العدل او وزن الفعل مستثنى من هذا المفهوم الذي هو مآل هذا الكلام ولو قال لا تجامع
مؤثرة غير ما هي شرط فيه الا العدل او وزن الفعل لكان اخصر واوضح كما انه لو قال
الا ما هي شرط فيه والعدل ووزن الفعل وليس المراد ان المستثنى مستثنى بعد تقييد المستثنى
منه بالاستثناء الاول ليطابق تقييد الكلام بالنظر الى جنس واحد لانه تقييد بالتأخير بعد
التقييد بالاول كما توهم لان المستثنى منه لا يكون مقيدا بالمستثنى وليس بعد الاستثناء على ما
يكون قيد المستثنى منه ويمكن ان يكون المستثنى مستثنى من مفهوم الكلام بان يكون في معنى كل ما يجامعه

بما معه العلمية المؤثرة فيما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما مؤثرة
قيل اصطلاح النحاة في تأثير العلمية مع العدل انه اسم كان غير منصرف قبل العلمية ككتب ونسب
اكثر النحاة الى انصرافه لان العدل تابع للوصف وقد زال بالعلمية وذهب جماعة الى اعتبار
العدل الاصلي واختاره قولهم الشيء الرخص واختار سيبويه منع صرفها خروجا واخوات خلافا
اعلاها والكوفيون صرفوها ولا يخفى عليك انه لا اختلاف في تأثير العلمية مع العدل اما الا
في زوال العدل بزوال الوصف اي لا يوجد شيء من الدائر بين مجموع هذين السببين وبين
احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما لا يخفى سماجة هذا التوجيه ومع ذلك صح الامر قوله
فقط لا مجموعهما مما يعيبه الفصحاء كما من في محله والاولى ان المستثنى منه شيء منهما اي لا
يكون مع العلمية شيء منهما الا احدهما المنفرد عن الآخر ولا يلزم استثناء شيء من نفسه لان
المستثنى منه شيء منهما اعم من المنفرد عن الآخر والمجتمع مع الآخر والمستثنى احدهما المقيد
بالوحدة والانفراد او ان المستثنى منه سبب لمنع الصرف لا يكون العلمية المؤثرة شرطا فيه
وهو يشمل مجموعهما وكلا منهما لصدق السبب عليها لان المجموع سبب تام وكل واحد سبب
ناقص فاذا نكر غير المنصرف الى الشرطية ممنوعة انما يلزم البقاء بلا سبب لو لم يكن
السبب الاصلي معتبرا لكنه يكون الوصف الاصلي معتبرا فيكون العلمية التي هي اقوى منه معتبرة
بعد زوالها الا ان يقال العلمية لما كانت مانعة لاعتبار السبب الاصلي الذي لا يوجد
في الكل حيث تمنع اعتبار الصفة لم يعتبر بعد الزوال وهي هذا علمت ان قوله وخالف سيبويه
الاخفش يصح ان يكون جوابا للسؤال المتوجه على هذه الشرطية من انه يلزم البقاء بلا سبب اذا
لم يكن له الاحصنة اصلية منعت العلمية عن اعتبارها كالوصفية الاصلية اما اذا كانت يجوز
ان يعتبر بزوال العلمية فلا يبقى الكل على سبب واحد او بلا سبب فاجاب بان هذا المنع انما
يتجه على قول سيبويه وقول الاخفش اقوى منه والملاء زنة متفق عليه وقوله فاذا نكر بقي بلا
سبب او على سبب واحد ظاهر انه بقي بلا سبب في غير ما اخذ سببية العدل ووزن الفعل
وفيه نظر لا اتفق على سببية احد في سكران مثلا اذا نكر كما سيصرح به الشارح لم من
سبب من حيث هو سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب الاربع المذكورة قيل وان كانت

بجمعة كما في آذربيجانة   ان اصمت بكسرتين تسطع الهمزة ووصلها علما في القاموس
لجواز ورود اصمت بكسرتين بناء على جواز ورود تصمت بالكسر ونحن نقول اصمت علم
للمفازة سميت بفلط اصمت بفعل مبالغة في شدة الخوف بها بحيث يأمر كل صاحبه بالصمت
ولا يمكن له حفظ لسانه من الغلط من غاية الاضطراب فاصمت غلط لا معدول ولا يمنع
للنقض اخرها نه معدول كاخروج ذلك عنه العدل الا ما ذكره بقوله وايضا قد عرفت فيما
تقدم   وخالف سيبويه في القاموس سيبويه هو التفاح موفارسي ومنه سيبويه اي
رائحته لقب امام النحاة عمرو بن عثمان الشيرازي   جعل اصله هذا ابنيه على جعل الاخفش
مفعولا وهو المرجح لانه اذا اشتبه العامل بالمعمول له اللفظ يجب جعل المقدم عامله
لكن اذا اشتبه العامل بالمعمول له الخط يجب ان يجعل المقدم عامله وقيل ظهور كسر
اعتبار المفعول لا يرجح كونه مفعولا   وان كان غير مستحسن لان مثله يكتب البلغ غير المستحسن الا
لنكته قلت المراد غير المستحسن بحسب لفظ والبلغ يعدل عن مقتضى الظاهر لنكته وهو هنا اسرار
البله غدتا ان قلت دفع الشبهه عن سيبويه يدل على ان المرجح عنده قول سيبويه قلت دفع
الشبهه لا يدل الا على ضعف الشبهه وكون الراجح عنده قول الاخفش من الوضوح في درجة
لا يعرضه شبهه   في انصراف نحو احمر علما على اما والعامل هي الحال لدا او الحال لعدم
التأدية ذو الحال نحو او ما اضيف اليه كما في قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا   وكذلك افعل
التفضيل ولذا الاعلية الظاهرة فيه مثل احسن   حتى صار افعل اسما اى كالاسم والخالي من
الوصفية   وان كان معه من فانه ينصرف فانه ف اشارة الى انه بعد تنكير نحو احمر بما
نسر يحمله عليه دخول افعل من فيه انه لا فائدة فيه فيقول ينبغي ان ينصرف نحو احمر بالكسر الى
فيه ظاهرا ولا يكون معنى في اللفظ بالاكثر احمر كلا من التفضيل حتى لا يحمله على افعل من
وهذا القول اظهر مما سبق لدلالة كونه اظهر من موجبا ان العلمية الاصلية
من اعتبار لا انه لا وجه لاعتبارها والعلمية يشاركها في كونها في الاسم في الاصل ويترجح عليها
بعزيب العهد والقوة   لزمه ان يعتبر في حال العلمية ايضا الاولى ان يقول كان منظورا ان
يلزمه فلا يكون هو وقوله فاجاب منافيا بانا قد جعل بعضه من اللزوم ولكنا نجعله من

من الالزام   فان العلم المخصوص اي موضوع لما في الوصف مذكور للعام والاوضح
نه بيان المضادة فان العلمية كون اللفظ موضوعا لذات معينة من غير اعتبار صفة والوصفية
كونها مستعملة لذات مبهمة غاية الابهام مع اعتبار صفة   ويجوز صرف لفظ واحد
بحمله على ان الوصفية والعلمية لما متضادين في هذا الحكم متوافقان ولا مانع من اعتبار
المتضادين فيما يتوافقان فيه وما يقتضيه التجانس جعل البعض الطهارة التي تنوع منها
المكان الواسع في كمال التضييق فعالة شرح قوله ويجوز صرف لفظ واحد منها تخصيصا
فانه يرد اعتبار المتضادين طبع صرف الفاظ وهو واحد اي بالنوع ولا مانع من صرف احد منهما
حالة الوصفية والعلمية لتعدد المحل ولا يخفى على احد انه لا يدفع شيئا مما ذكره اعتبار المتضاد
مثال حسن اعتبار صفة بعد ما يعرض ضد آخر   وجمع الباب اي باب غير المنصرف لا بانه
علمه مؤثرة كما يوجد كون الكلام فيه   اي بصورة الكسر اي بما هو على صورته فاطلاق الكسر
استعارة لحركة الاعرابية للشبهه بالكسر الذي هو حركة بنائية   ميان ذلك بان العلمي
تزول اما باللام والاضافة اي بعقيبه اللام لا يجوز صورته كما في الحسن فالافضل على ما يقول
العلمية بها باللام فهو غير منصرف واعلم ان الخلاف في انصرافه وعدم انصرافه مما لا ثمرة له
فلذا لم يلتفت اليه المصنف كلا نهم الكلمات   المرفوعات اما جمع دار بات ما المفرد لان تعريف المرفوع
وتعريف المرفوع يوجهان ان المرفوع لشيء واحد هو الفاعل فانه اذاك الوهم بصيغة الجمع الدال
على التعدد الا انها في المجرورات وجدت المنصوبات استعارة للكثرة وهنا في موضعها
لان موصوفه الاسم اي دليل على النفي والاثبات نكر الموصوف الاسم وكونه مذكرا
النفي ونقضا لم ذكرت معهما مع الاثبات وقوله لان موصوفه الاسم اما لان الكلام
الاسماء فانه جعل الموصوف الاسماء لا الكلمات واما لانه لو جعل موصوفه الكلمات لم
يصح قوله هو ما اشتمل على علم الفاعلية لان الكل المرفوعة يشمل الفعل المضارع المرفوع وهو
يشتمل على علم الفاعلية لان الرفع فيه ليس علم الفاعلية وهذا وجه دقيق يتضح منه ما يستفيض
او لو الابصار الى وجه يرجح في اختيار علم الفاعلية في تعريف المرفوع على الرفع وهو انا
على الرفع اعم من الاسم المرفوع الذي هو المعرف في هذا المقام ولو وجه يرجح اخر وهو انه يذكر

مرفوعات

مستثنى

على الفاعلية تعريف المرفوع الذي بنه عليه انه انواع اولا وصح جزما بناء على ان المراد
بالفاعلية تعيين الرفع بما يشمل غيرها كالصافنات الأكور من الخيل كتب رحمه الله
الحاشية الصافن من الخيل الذي يقوم على ثلث قوائم واقام الرابعة على طرف الحافر
كلامه والمستعمل على وزن الفعل الفصيح كالكتف للعظم الجسد والايام الخاليات لان
لان خلاه المكان يجيء ماضيا ويجيء على ما في القاموس وتخلية المكان بالموت والمضي ليس
حال الايام بل حال ما فيها اي المرفوع الدال عليه المرفوعات ولا دال على واحد
والكلام يحتمل تعيين المرجع وتعدد المبتدا لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد
فيلغو ذكر العدد والاشعار به في مقام التعريف ولكان يقول السنة فيما بين الادباء
المفرد المذكر لا فرد له ان يكون موصوفا بها الكلام مبني على عدم الفرق بين الدال والمدلول
فان الاتصاف بمدلول الرفع لمدلول الاسم يجعل الاسم موصوفا بالرفع وقيل بسبب الحركات والحروف
بالاوصاف لاحتياجها في وجودها الى المحال ولتحققها في اللفظ احتياج النعوت الى
محالها وتحققها لها ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي ورد لما حققه الفاضل الهندي
في هذا المقام حيث قال الاعراب المحلي لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون مرفوعا لا في حال ولا
اذ معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان غير معرب لكان مرفوعا هذا كلامه ملخصا ولم يرد بذلك ان المرفوع
ما اشتمل على الرفع لا اشتمال بل اراد ان شمولها لهما دليل لا يقرب من المشابهة السابقة
ولقد تعرض الشارح الفاضل لا يسع عليه تشنيعا لطيفا بان ذلك مبحث ينقض
دعواك لان الاسم موصوف بالرفع المحلي يكون مشتملا على الرفع محله كما انه باعتبار اتصافه
بالرفع اللفظي مشتمله على الرفع لفظا ولا يخفى ان الفاضل الهندي صرح هذا التعرض لان
الاتصاف بالرفع المحلي يوجب البراءة عن الرفع حقيقة والاشتمال عليه حكما ومقصوده التنبيه
على عدم الاشتمال حقيقة ولك ان تقول مقصود الشارح ايضا هو التنبيه على كون الاسم موصوفا
بالرفع المحلي وداخلا في المرفوع وان خلا عن الرفع حقيقة وليس مقصوده التعرض للفاضل
فان قلت المعرب محله هل هو معرب بالحركة او بالحرف وهو بحيث لو فرض محل المعرب
بالحرف كان معربا بالحرف ولو فرض المعرب الحركة كان معربا بالحركة قلت الاعراب باعتبار ان

ان يجعل مثل الذي معربا بالحركة محله ومثل اللذان واللذين معربا بالحرف محله وهو يجب
الرفع مثله لمن يخصص الرفع بما هذا المجال البحث عن احوال الفاعل الجلي فكذلك المشابهة من الاستبعاد
لجواز ان يكون البحث عنه تعريفيا وشقه مثلا دونه في كتب العلوم اي من المرفوع ويجوز ورود
التسمح علينا ورد عليه التعريف كما هو الشائع ويوافق الضمير المفرد في المسائل بعض
المرجع وان بالاول ومنها المبتدا والخبر ادما اشتمل يرجح توافق الضمير في المسائل
في المرجع وكونه ادق تعدد منها المبتدا لانه جزء الجملة الفعلية اي غالبا ليه شكل يرد على حرف
ابو اللذي اصل الجمل لان التركيب منها اشد واشراح احد الجزئين وهو الفعل بالاكثر
اكثر ولانها يشتمل الخبر والانشاء وغيرها بخلاف [illegible] الى التوسل غايته مطلقا
الاسمية ومن جهات اصالة الفاعل انه لا يحذف وحده بدون ما يقوم مقامه وكانه لم
اليه لانه ينقض بنحو ما ضرب واكرم الا انا وقولهم بدالك اي داى ومنها ان دفعه لا ينسخ
بالنواسخ مكانه تركه لانه اورد عليه نحو كفى بالله وان اعتدد مطلقه والباء زائدة
لكن حديث عدم الاطراد ضعيف لوجود كثير مطرد نحو ما جاءني من احد ولان عامله اقوى
لانه لفظي كالعامل ومناسبة العامل مع المعمول موجبة لقوة عمله ومن ادلة قوة العامل اللفظي
انه يغلب على عامل المبتدا وينسخه فان قلت كون عامل الفاعل اقوى من المبتدا لا يوجب كونه
سايره اصله بالنسبة الى المرفوعات مطلقا المراد انه اقوى من المبتدا مثله بعد خلقه الحكم خبر
المبتدا والمبتدا وخبره اصله بالنسبة الى ساير المرفوعات فيثبت اصالته بالنسبة
الى ساير المرفوعات ايضا فانه لا يحكم عليه الا المشتق اعني لا يسند اليه الا المشتق
مشتق ٢ ليشمل الخبر والانشاء لعدم صدقه لانه يسند اليه المصدر وهو ليس من [illegible] المراد
بالمشتق المشتق حقيقة او حكما والمصدرية نوع النقل بعد قبل عن الحكم وقيل اصل
المرفوعات المبتدا لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقدم اي باق غالبا
وهو ظن فان قلت لا يلزم من الدليل الا اصالة المبتدا بالنسبة الى الفاعل والمدعى ان
المبتدا اصل المرفوعات قلت اصالة المسند اليه بالنسبة الى المسند واصالة
المبتدا بالنسبة الى الباقي ولا امران محققان ظاهران فاعتمد عليه في ثبوت المدعى

اى اسم جنسه او حكما ليدخل فيه الى فان قلت لم يدخل لعدم كونها للشيئى من العموم لان
مختص كما فى التعريفات باسنده الى المقام شتة سوكن برى وكماسبق
اليه الفعل بالاصالة ولا ان يخبر على ان المراد بالاسناد مجرد ثبوت شيئ سواء تعلق لابد
به ادراك وقوعه او ادراك عدم وقوعه او طلب او انشاء فيعم ما قام سلب الوقوع لا
سلب الاسناد وفى ان قام فرض الوقوع لا فرض الاسناد وملاحظة فى شمول
التعريف لفاعل النفى والشرط الى ما اشتهر من تكلف ان المراد بالاسناد واعم الى
ايجابا او نفيا محققا او مفروضا وثانيا ان ينبه على ان التقييد بالاصالة لا يخص اسناد
الفعل بالاسناد وشبه الفعل ايضا مقيد فالاولى بحال الشارح ان يذكر التقييد قبل
ذكر الفعل ويضم الفعل الى قوله او شبهه فيتضح تعلق التقييد بالمطلق وثالثات التقييد
بالاصالة له معنيان احدهما ما يعرضه كل اظهر وهو ما يقابل التبعية المأخوذة فى التوابع
وثانيهما ما لا يعرضه كما وهى كما فى ولا تعجب او لا بعد كما فى وقل لنسك اذا
جاءك الحق البتوع المصيب والانابة وفى فان الملك لله يورثها من يشاء من
عباده والغائبة للتعز وهو ان اسناد الفعل بالاصالة لا يعلل الا الى الفاعل وصف
المعطوف والبدل ما هو بالاصالة لان العطف على المسند اليه والابدال منه وتبعه
الاسناد اليه والمتبادر من الاسناد بالاصالة اى يخص توجه وعبره على
العبارات فى التعريفات على ما هو المتبادر فقوله بقرينة ذكر التوابع بعدها لمزيد التوضيح
فما قيل من قال لا يخرج بعدها عن التعريف ما لا يطلق ورابعا ان المراد باخراج التوابع
اخراج بعضها وهو المعطوف بالحرف والبدل اذ لا اسناد الى التوابع الا بهما
بخلاف النعت والتاكيد وعطف البيان اى ما يشبهه فى العمل لم يقل فى الاشتقاق
ليله يخرج المصدر ولا فى الدلالة على الحدث ليله يخرج الظرف والاظهر ان اطلاق
شبه الفعل على هذه الامور قبل العمل لانهم يعللون عمل هذه الامور لمشابهة الفعل
فالاولى ان يشرع لمشابهة فى الدلالة على الحدث والظرف ايضا دال على الحصول والثبوت
كانه مشارك صيغة الحاصل فى ذلك ولذا اوجب حذف عامله وقدم عليه عطف على اسند

اسند وجعل حالا لاستدعائه فى الاستقامة لانه ما اسند اليه الفعل ودخل المص
ومن يجوز حذفه فى جعل قوله لدفع توهم ما عليه زيد فى المثال المذكور بناء على توهم اسناد ضرب
الى زيد والفعل عن الضمير المستتر وانما احتاجوا الى هذا التكلف لحكمهم الاشتمال على الاسناد
ولا دالة اللفظ كما هو الظاهر واعلم ان تعريف الفاعل على راى البصريين انما تحصر من تعريفه على راى
الكوفيين بحذف القيد فان زيدا فى المثال المذكور فاعل عند الكوفيين فلم يرد الاهمام بذكرها القيد احتج
اليه لحكم التعريف كما ذهب اليه الشارح اولا كما ذهب اليه غيره والمراد تقديمه عليه وجوبا واما
الشيء احتاج اليه لحمل الاسناد على الاسناد حقيقة او بحسب الظاهر واما من لم يجعل زيدا فى زيد ضرب
مسند اليه ضرب فهو على غنى من التكلف لاخراج كرم من بكر بك ثم دفع الوهم لا
والامر فيه هين واما ما اختاره الشارح فى انضمامه الى تكلفات عدة بعيدة لا يستقيم
التعريف عليه كيف والمسند الذى يجب تقدمه نوعه انما يعرف بعد تعيين نوعه
بحيث تعيين النوع يدور اى اسناد او انما جعل مفعولا لا سيما فى الاسناد
لعدم استقامته الى التقدم ملزم الفصل بين العامل والمعمول بغير المعمول والاولى
جعل حالا من ضمير قدم اى مشتملا على طريقة قيامه كصاحب المفصل وعبد الشيخ
القاهر واكثر البصريين والاصل فى الفاعل اى ما ينبغى ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع
وهو يرجح المخالفة ترجيحا انما هو الوجوب او دونه فيجب وجوب تقدم الفاعل
واخل بالاصل والاصل هو الاولى الصرف المنفك من الوجوب فيما حقه عدل الله صلى
وهذا الاصل علت فيه كالنعم منه ابن جنى والاخفش فالاصل عندهما فى كل من الفاعل
المفعول به وذلك لشدة اقتضاء الفعل المفعول به كالفاعل فاى منهما تقدم عن الفاعل
مكانه ورتبته عقيب فعله فلذلك ما زعمها كلما المثال لزخا الاضمار قبل الذكر لان المرجح
لكونه حقه ان يكون متصلا بالفعل كان الاصل متقدم وتاخر الاخر ضرورة فهو متقدم رتبة وان
تاخر لفظا وبعد الذى ان امتناع ضرب غلامه زيدا الاجماع دليله على ان الاصل تقدم الفاعل
لان الفاعل والمفعول به لو تساويا فيه لا يمتنع ايضا لعدم تقدم المرجح رتبة لانك قد
عرفت انه متقدم رتبة لكنه توجيه انه لا يصح قوله ولذلك جاز لان الجواز لا يصير دليله

على ان الاصل في الفاعل قربه من الفعل لانه يساوى الفاعل والمفعول به في ذلك ايضا
ضرب غلامه زيد الفعل المسند اليه يعنى اللام للعهد وانما قال الاصل ان يلى الفعل
ولم يقل ان يليه فيرجع الضمير الى احد الامرين فيكون اخصر واسهل لايهام الاختصار
ايضا ان الاصل ان يلى الفعل الفاعل فيتوهم ان الداعى الى الولى هو الفعل والمقصود
انه الفاعل ولولا له الاقتصار على ذكر الفعل على ان الشبه اولى بهذا الحكم لان الفعل
مع قوة طلبه اذا كان لا يرضى الفاعل بالفاصل بينه وبين الفعل بالطريق الاولى ان لا
يرضى بالفصل بينه وبين ضعيف العمل اى يكون بعده حقيقة ولا يخفى ان هذا التكلف
ما يحتاج اليه في التعريف ايضا في قوله وقدم عليه وكانه لم يتنبه له فحمله او حكما كما في
الفاعل المستتر فان البعدية هنا حكمية كوجوده او توهم خلافه فالاصل المانع الاستتار
لانه كالجزء من الفعل عندهم لشدة احتياج الفعل اليه بدل على ذلك اى كونه كالجزء
عند العرب تسكين اللام في ضربت واجتمع سكان اللام دليله بانا كما توهم
اى بدل دلالة لانا كما ان الساكن دل دلالة لم فان قلت اسكان اللام لم يدل على كونه
كالجزء مطلقا بل حين كونه ضميرا متصلا قلت بل مطلقا ولذا لم يسكن في ضربك فتامل
لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة التقدم الرتبى هو التقدم بالقوة القريبة من الفعل
لوجود سببه تنزل القريب من الفعل منزلته وذلك غير جائز نحو ضرب غلامه زيدا
واى غير جائز مطلقا بل اذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول به او بالمفعول به ضمير الفاعل
ايجابا او عدم جواز الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وان اشتهر ذلك منهما بل
اتفاقية وخالف فيه في المثال المذكور كما اوضحنا ملكه فيه قوله خلفه ما لك خمس
واى غير نظر وذلك ان تقول الخلافية في تاخر مرجع الضمير لفظا ورتبة لانه قوله
وذلك غير جائز جزى ربه عنى عدى بن حاتم البيت دعا عليه واختار باجابة
دعائه تفالا ومعناه قبل قبله هذا فان طلب الثور عدم ما لا بد منه وهذا البيت يرجع
البيت بلحوق لا يخاويه كتبت الحاشية عوى الكلب يعوى عواء صاح انتهى وبانا
لا نسلم ان الضمير يرجع الى العدى بل الى المصدر يعنى الضمير الى العدى هو المعنى الجزائى الذى
الجزى

[illegible]

الذى لا يكاد يتخطاه البلغ لانه الموافق للعرف من حمل الرجل الملجأ الى الرجل ولان الرب
هو الملجأ للرجل فاذا استغاث المظلوم شعر لاشد عليه اى الامر الدال عليهما لا بالوضع ان اراد
لا بالوضع لم يلزم ان يكون اللفظ المستعمل في المعنى المجازى قرينة على المعنى المراد ولم يشهد اطلاق
القرينة عليه وان اراد ولا بالوضع له اولا لم يرد به فلزم ان لا يكون القرينة داخلة في التضمن
والالتزام اصلا وهو ظاهر البطلان فالصواب ان يقال اى الامر الدال عليهما من غير الاستعمال
فيهما فلا يرد ان ذكر الاعراب مستغنى عنه الشبهة ودفعها ما اورده الفاضل الهندى تبعه
الشارح ولعمرى ان هذا الشبه مجاب او لعل الشبهة شيئا ولا الجواب اذ القرينة ما يدل
على تعيين المراد باللفظ او على تعيين المحذوف لا ما دل على المعنى والمعنى انه اراد انتفى الاعراب
لفظا وحذف وانتفى قرينة الاعراب فلم يعلم ان الاعراب الساقط ما هو وجه لا وجه
لتوهم صحة الاكتفاء بانتفاء القرينة اعلم انه انما وجب تقدم الفاعل في هذه الصورة يعنى
انه لا يجوز ان يتقدم المفعول على مجرد الفاعل لكنه يجوز تقدم المفعول على الفعل والفاعل معا
نحو موسى ضرب عيسى على ان يكون عيسى فاعله لانه لا يلتبس المفعول بالفاعل لعدم جواز تقدم
الفاعل على الفعل صرح به الفاضل الهندى ويمكن ان يقال لم يختف هنا القرينة لان تقدم موسى
قرينة على ان الفاعل هو عيسى وكان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل ليس المراد بالاتصال
اللغوى بل المصطلح وهو كون الضمير ما لا يستقل في التلفظ فاذا كان الفاعل كذلك لا يتقدم
المفعول عليه فاذ يطلب توكيده منفصلا ولا فائدة في قول الشارح بالفعل بل يوهم اختصاص
الحكم بفاعل الفعل وليس كذلك كما في زيد ضارب زيدا اشار اى يجب تقدم الفاعل على المفعول
في جميع هذه الصور بتقدير جميع هذه الصور فلو لا فائدة فيه في جزاء الشرط لان الشرط يغنى
غنائه فاعتبار في المعنى ما لا يخفى وكان الشارح لم يرد انه معترض نظم كلام المصنف كان ظاهر
عبارته بل اراد بذكره التنبيه على ان الجزاء جزاء لجميع الشروط السابقة اما في صورة كون
الفاعل ضميرا متصلا فلما فاتت الاتصال والانفصال ولكونه كالجزء من الفعل واستباع وقوع
كل من اجزاء كل مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر فالمراد ما زيد الا ضرب زيدا الفصل
عن اقرانه نعوذ بالله بنفسه من هذا في المثال المذكور ونظائره ما كان الفاعل فيها صالحا لانا

كان عاما له نحو ما ضرب احد الا زيد او ذلك لانه لم يبق احد يصح ان يكون زيد مضروبا له
فما كان الفاعل عاما لا يكاد يوجد مثال صادق بل يتحقق كذب اذا ابقي الفاعل على عمومه لبداهة
كذب حصر ضاربية كل احد في زيد والكواذب الظاهرة الكذب مما لا يبالي في تعليل
القواعد الادبية لانه مما لا يلتفت اليه اهل اللغة ولا يخلو فيما نحن بصدده من المقصود
الصحيح من المثال المذكور وما ضرب احد من الجماعة المخصوصة التي يخصص عام الاحاد بالعام
بوجه يصح ان يكون زيد مضروبا للجميع واما دعوى ظهور ما كان الفاعل عاما فقول
لا ينبغي ان يتفوه به اديب كيف وهو لا يصح قطعا في مثل ما خلق الله على احسن الصور الا يوسف
لانه لا يصح فيه ان يقال المقصود حصرها في عينه لصحة [illegible] جواز ان يكون يوسف مخلوقا
لغيره ولقد بحث بابا في النقض اي فيه الاشكال [illegible] لا يكاد يسقط
ويخ الاشتباه ان المراد بجواز كون المفعول لفاعل آخر الجواز بالنظر الى الهيئة التركيبية
فان هيئة التركيب في المثال المذكور تمنع كون الفاعل فاعلا لغير هذا المفعول ولا يمنع كون
المفعول مفعولا لغير هذا الفاعل والمنع انما يأتي فيما يأتي من خصوص المادة فلا ينافي دعوى
الجواز واما فيما شرط توسطها يجب عند اكثر النحاة تقدم الفاعل اذا كان المفعول
بعد الا ولا يجوز تقدم المفعول لا مع الا ولا بدونها وجوز التقدم مع الا عند السكاكي
جماعة من النحويين ما نطق في عبارة المتن ان يكون على مذهب اكثر النحويين وكانه دعى الشارح
الى حمل عبارة المتن على مذهب السكاكي ان المصنف علل وجوب التقدم بما نقله بالمخ [illegible] ذكر
تكلف في التعليل بقول المراد انه يلزم الانعكاس في بعض الصور وحمل الكتاب على اللباب
لكنه استحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها فيه عدول عن الاصل مع
مانع عن العدول ولا يجوز العدول بلا شيء مانع عن الاصل فضلا عن جوازه مع المانع عن العدول
ضميرا متصلا بالفعل يقدم فيه نحو زيد ضربك فان المفعول فيه ضمير متصل بالفعل مع انه يجب تقدم
الفاعل ما خرجه سواء وهو غير متصل واما تقدير الفعل في المثال الشرح الرضي ان زيدا
في المثال المفروض مبتدأ لا فاعل ليطابق السؤال فانه جملة اسمية ولان السؤال عن القائم الفاعل
لا عن الفعل والاهم تقدم المسؤول عنه ولكان يحمله [illegible] لما يحتمل ان حذف الفعل انما يكون عند

عند قرينة دالة على تعيين المحذوف وليس هنا كذلك قرينة كذلك لان المحذوف كما يمكن ان يكون فعله
يمكن ان يكون خبر المبتدأ لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة فيه بحث وهو ان في
الخبر حفظ المناسبة بين السؤال والجواب وفي حذف الفعل تقليل الحذف فالثاني لا يعارض الاول
فضلا من ان يرجح عليه الا ترى انهم يرجحون رعاية المناسبة على رعاية السلامة عن الحذف في باب
على شريطة التفسير زيد مرفوع والاصل على زيد لان البكاء يتعدى بعلى لكنها حذف
لكثرة الاستعمال ونقل عن العارف الرومي قدس سره ان يزيد منادى بحذف حرف النداء والجملة
في سنة وفاته ٣ ندائية معترضة وذلك لان المناسب للمقام ان يدعى ان الضارع والمختبط لما وقعا وقعة
بسبب موتك يا يزيد ناسب ان يبكي عليهما ولكن لا يمكنه رفعا ووقعة كلوا في جمع الجملة
الاظهر جمع [illegible] لان المنع هو البخل ومما تطيح مختبط قال قدس سره في الحاشية ونعلقه ببيكي
سبب ٢ المقدر ماثبا [illegible] ليفيد السببية لما بين سبب الضراعة ناسب ان يبين الاختباط ايضا
هذا المقام في مثل وان احد من المشركين استجارك اي فيما حذف وفسر انما يفسر المحذوف او
بما ينهم تفسيرا نحو قوله تعالى ولو انهم صبروا اي المقدر ولو ثبت انهم صبروا والحذف بعينه وفسر بان
الدالة على الثبوت الى خبر ان فعل ماض وذلك فيما بعد لو خاصة سواء كان للشرط او للتمني
وبهذا ظهر ان ما ذكره الشارح اذ لو ذكر الفعل لصار المفسر حشوا الايتم وقد يعد بان
لا اختصاص لهذا الحذف بالفعل والفاعل بل يحذف اي كلام كان اسما او فعلا قصيرا
او طويلا مركبا من الفعل والفاعل او من الفعل وجميع متعلقاته دون الفاعل وحده وان
يوهمه نعم قام في جواب اقام زيد فافهم لعدم قيام ما يؤدي مؤداه مقامه نقض ذلك
بمثل لولا زيد لكان كذا فان فيه وجب حذف الخبر مع عدم قيام ما يؤدي مؤداه مقامه ويمكن
دفعه بان حذف الفعل لا يكون واجبا بدون ما يؤدي مؤداه بخلاف الخبر فانه قد يحذف لالتزام
الغير موضعه واما تقدير الجملة الفعلية فلا بد وان يقدر جملة اسمية ليناسب [illegible] فيصلح
بن نسخ جوابا لمن زيد كما لا يخفى لكن الجواب مطابقا للسؤال ولان فيه تقليل الحذف كما لا يخفى
بل العامة ان اذ الشارع جوز في غير الفعل ايضا لكن ينبغي ان يخص الفاعل بغير المصدر
نحو المجيء ضرب وقتل زيد فانه لا يصح فيه قطع الشارع على مذهب البصري والكوفي اذ لا يصح

الفاعل في المصدر ولا يذهب عليك ان اولى مقام بالتنبيه على ان المراد بالفعل العامل مع

والاصل ان يلي الفعل وقد وقع في اكثر من نسخ اقتصار على الثاني من باب التنازع و

تنزل ذكر الفعل اقتصارا على ما هو الاكثر اعتمادا على ظهور المقابلة فيما هو اهل

معمول للفعل الاول اذ هو مستحقه قبل الثاني اي مستحقه قبل وجود الثاني فلا يكون فيه مجال التنازع

لان الفعل الثاني قبل وجوده لا يمكن ان ينازع وبعد وجوده لا يمكن ان ينازع فيما اخذه

الفعل الاول قبل وجوده ولا يرد ان استحقاق الاول قبل الثاني لو منع التنازع لتعين

اعمال الاول لان استحقاق الاول قبل استحقاق الثاني لا يمنع وانما يمنع استحقاق الاول

قبل وجود الثاني وبينهما فرق جلي لا يفتقده فطن ذكي ويصح ان يكون مرجع ونوعه

في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل ولا ينتقض حد التنازع بحسبني وحسبتهما

الزيدان منطلقا او منطلقين بناء على انه على اي تقدير لا يكون الا كونه معمولا لواحد منهما لانه يكون

ذو نوعه معمولا لكل واحد منهما على البدل لان ارادة وتثنيته مكان لا يلزمانه في يلزم في

منهما صحة ونوعه معمولا لما يناسبه ومنهم من قال المراد انه يصح كونه معمولا لكل منهما ونوعه

في ذلك المحل من حيث انه واقع في ذلك المحل لا يمنع ذلك ونوعه في هذا المحل وانما منعه

مخالفة المفعولين ولا يخفى انه وقوع في مضيق لا يدفع مع ظهور سعة التحقيق واما الضمير

المنفصل الواقع بعد ما نحو ما ضرب واكرم الا انا فهذا منقوض بقول الامام او قاعدات

فان ما يا [illegible] انا [illegible] ويمكن قطع التنازع بالاضمار على مذهب الكوفية والبصرية

[illegible] ولا يخفى عليك ان ما في [illegible] انما فيها مبتدا اذ ليس مبتدا في الكلام [illegible] يكون خبرا

[illegible] واقعة بعد حرف الاستفهام رافعة لغير الظاهر [illegible] بعد المبتدا ايضا

فليكن هذا على ذكر منك [illegible] لا يحتاج الى تنبيه مبتدا في محله لانه حرف لا يصح اضماره

ولان ضمير المتكلم لا يصح اضماره في الفعل الماضي [illegible] اليه لقصده الى

التنازع فيما بعد الا ما هو مشترك بين الظاهر والمضمر [illegible] واما على

[illegible] فيمكن قطعه [illegible] التنازع فيه لكنه [illegible] العرب [illegible] لان

القطع عند [illegible] الاضمار [illegible] طريق القطع [illegible] كلام العرب الاضمار [illegible]

الراي وهو ممتنع لما عرفت فان قلت هل يوافقه بين هما سماء الفراء حيث ما [illegible] بل قطع النزاع

ما هو طريق الكسائي على ما [illegible] رآه الرضي وينبغي قوله واما على مذهب غيرهما فلا يمكن

انه لا يمكن على ما هو مذهبهم لان مذهبهم عدم امكان قطع النزاع ولا يخفى عليك ان الكسائي

يجاوز [illegible] من [illegible] في هذا المثال من اضمار الفاعل في الثاني عند اعمال الاول لانه يجب

حذف الفاعل فيه سواء اعمل الاول او الثاني ومما ينبغي ان ينبه عليه ان قطع التنازع [illegible]

اكرمت الا اياي عند الكل بالتكرار معمول ما ضرب الا انا وما اكرمت الا اياي فقد

يكون [illegible] اذا كانت الجملة [illegible] اعتراضية ان كانت معترضة والخبر قوله [illegible] الاول

ان كان قوله [illegible] بالواو [illegible] في اكثر النسخ وقوله [illegible] ان كان [illegible] في بعض النسخ ومعمول

[illegible] الفاعل [illegible] على اصطلاح الغير او لارادة الفاعلية حقيقة او حكما واما

داخل المفعولية وفيه تأمل لكن قوله المفعولية انما يصح لو كان المفعول يعد مشترك

بين المفاعيل الخمسة ومعمول [illegible] اسم فاعل [illegible] لا بد من تأويل ما يطلق على المفعول

وبعد [illegible] لانه موقوف على اشتراك لفظ المفعول بين الخمسة والظاهر من الاصحاب [illegible]

الا ان نقال استعمال المفاعيل في عباراتهم للخمسة [illegible] اشتراكا بينها [illegible] مشترك واسم

به وليس هذا [illegible] من التنازع لان المقسم في كل قسم [illegible] بالوحدة [illegible]

التنازع من حيث انه قسم واحد [illegible] الفاعلية ومن [illegible] واحد اي التنازع بل [illegible]

[illegible] فهو خارج عن المقسم [illegible] وضوحه من قوله بل هو اجتماع [illegible] الكلام

في التنازع في اسم واحد كما يدل عليه ايراد ظاهر وتنكيره ايضا ولا يخفى انه يلزم ان يخرج المثال المذكور

عن بحث التنازع لانه ليس تنازعا في ظاهر واحد [illegible] قد يكون تنازع الفعل [illegible]

حالية [illegible] الحال والعامل ايضا وهو [illegible] الفعل المستفاد من الضمير الراجع الى المصدر

لانفس الضمير كما [illegible] لان الضمير لا يعمل ولو رجع الى المصدر [illegible] البصريين

[illegible] اعمال الثاني [illegible] للكوفيين [illegible] البيان [illegible] لان

[illegible] عند الكوفيين الاول لاحتمال المساواة [illegible] مساواة العاملين [illegible]

[illegible] ولله [illegible] من الاضمار [illegible] الذكر [illegible]

الفاعل والتكرار وبدأ به لانه المذهب المختار واكثر استعمالا ولان الكتاب مذهب
البصري لجواز اضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير وان لم يكن التفسير مذكورا
التفسير كافي نعم رجاله بل لغرض آخر ايضا كما لا يخفى فان المفسر لها على جملة ذكر لكونه يستلزم
النسبة في جملة اخرى بخلاف الاضمار قبل الذكر في غير العمدة فانه لا يجوز الا بشرط ما هو
التفسير لم يفرق الكتاب بين الاضمار قبل الذكر في العمدة وغيرها في اشتراط محض التفسير
وقوله ولزم التكرار في الذكر اي بالاظهار او بالذكر مقابل الاضمار والاولى لفظا و
وللزوم التكرار بالاظهار في الاولى ولامتناع التكرار بالاظهار من غير اضطرار وامتناع
الحذف اي امتناع حذف الفاعل من غير ما يسد مسده في غير المصدر [illegible] الا
واسمع بهم وابصر واضربني واضرب القوم واضربني يا هند واضرب القوم [illegible] ان يسد الاسماء
بقيود هي تتم الاستدلال به على وفق اللفظ هذا اضمار يستوي فيه المذكر والمؤنث نحو جمع
وقيل هنا فانه لا يضمر على وفق اللفظ بل يضمر مفرد مذكر لا غير وجاز اي اعمال الفعل الثاني
آخر المتنازعين فيه الفراء من جملة ما صار متعلقا وهو متعلق باختيار اعمال الاول مطلقا
عند الكوفيين واختار اعمال الثاني مطلقا عند البصريين فلو اتصل به لكان واضحا بان يقول
ويختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون الاول خلافا للفراء في الموضعين فانه لا يجوز اعمال
الثاني فقط مما اذا اقتضى الاول الفاعل بل يجب عنده اعمال الاول ورواية المتن [illegible] مشهور
عنه [illegible] عبارة المتن خلافه ما هو المشهور في تفسيره ايضا [illegible] المشهور وهو
ان المعنى وجاز اعمال التابع الاضمار في الفعل الاول والاستتار [illegible] خلافا للفراء فانه لا يجوز
اعمال التابع الاضمار في الاول بل اما ان يقول [illegible] الاول والثاني فيما اذا اقتضيا الفاعل او
ذكر الضمير الذي هو فاعل الاول بعد اللفظ [illegible] على هذا التفسير لا يتجه عليه ان هذا ان
يتصل بقوله [illegible] كما يتجه على التفسير الاول وعن الاضمار قبل الذكر في الفصل قبل
[illegible] فان قلت قد سبق ان الاضمار قبل الذكر بشرط محض التفسير لا بعض العمدة نحو
فقضيهن سبع سموات ثم الاولى ان يقول وعن الاضمار قبل الذكر من غير محض التفسير
الفصل لانه لا يجوز حذف [illegible] مفعولي باب حسبت [illegible] قوله

[illegible] الاضمار [illegible] الفصل [illegible]

نحو ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله هو خيرا لهم فيمن قرأ على صيغة الغيبة اي بخلهم
خيرا لهم قلت يمكن حمل هذه الاية على وضع الضمير المرفوع موضع المنصوب لئلا يلزم الا
قبل الذكر في المنفصل [illegible] الكثير من الفعل ومفعول السد مسد الاضمار
لئلا يتوهم انه [illegible] الضمير عن [illegible] على المذهب المختار والاولى على الاستعمال المختار وكان
بالمذهب الاستعمال وان حذفت [illegible] لئلا يتوهم [illegible] الكثير المختار وعدم الحذف
يحتاج الى بيان سبب لانه الاصل قلت ليس الاصل مختارا مطلقا بل ما لم يوجد داع الى خلافه
والا لكان الذكر مختارا مطلقا والحقيقة مختارة مطلقا دون المجاز فلا بد من كونه مختارا
من امر زائد على الاصالة وهو ههنا ما ذكره ولكن الصحيح [illegible] فيمكن الاضمار
بحذف [illegible] الاضمار كذا ذكر هذا الوجه في الهندي وفيه نظر لانه ان اراد لا يجوز الحذف
مع امكان الاضمار ففاسد وان اراد [illegible] فالوجه هو الاول الا ان يمنع اي اضمرت
على المختار وحذفت على غيره الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار دون الحذف كما هو
القول الغير المختار [illegible] الا ان يمنع مانع [illegible] من الحذف والاضمار جميعا ولا يخفى ان
مقصود التنازع [illegible] لانه انما يتم [illegible] التنازع لو كان الافراد او التثنية او التأنيث
التذكير لازما للمطلق [illegible] غير لازم [illegible] يصح ان [illegible] التنازع المحتمل
في المفعول المفرد والمثنى [illegible] ان يطلب احدهما ان يكون مطلقا مفعولا فيقتضي
[illegible] عن افراده ويطلب الآخر ان يكون مفعولا [illegible] افراده ولما استدل الكوفيين
[illegible] باعمال الاول [illegible]
وهو حذف المفعول لا القول الحذف [illegible] الوزن [illegible]
انه ليس [illegible] الجواب اما الاول فلان اعمال الاول اولى عند من [illegible]
المفعول من الثاني او اظهر [illegible] حذف المفعول الثاني واما الثاني فلانه
اذا جاز حمل [illegible] التنازع لا يكون الضرورة داعية الى حذف المفعول على غير المختار
لاستلزامه عدم [illegible] وكفاية قليل من المال وثبوت طلب [illegible] الكل منهما اما
منافاة الطلب لعدم [illegible] واما منافاته لعدم الكفاية لانه جعل [illegible] الكفاية

الطلب الذي هو عينه [illegible] ويمكن دفع المنافاة بانه لو كان صدور [illegible]
بتيسر ادنى المعيشة كفاني قليل من المال لان ادنى ما يتيسر ادنى المعيشة قليل من المال لا المال الكثير
لان هو اعلى [illegible] ولم يطلب القليل من المال [illegible] لانه كان يطلب من الناس من غير طلب
الكل [illegible] بادنى ما اعيش ولكني [illegible] المجد [illegible]
في المعيشة لم يكفني قليل من المال ولم يحصل لي بلا طلب [illegible] ولا يخفى ان
هذا المعنى هو الظاهر دون ما حمل عليه البصريون اي اطلب العز والمجد فيه انه يلزم الفا
من الفعل [illegible] الجمل المعطوفة على جملتها [illegible] التنازع فيكون [illegible]
بكر وعمرو وهو منفصل [illegible] الا ان [illegible] بجوازه للضرورة ولكنا [illegible]
الاستدراك [illegible] ذكره [illegible] لو كان [illegible] يحصل المال الا ادنى معيشة
لكفاني قليل من المال ولم اطلب المجد والعز [illegible] ان [illegible] ادنى معيشة بل
والمجد فاستدرك [illegible] الجد والمجد [illegible] توجيه هذا الاستدراك كلها
[illegible] اما لم ينفصل عن الفاعل ولم [illegible]
المصنف في هذا الكتاب عدم الفصل من اقسام المرفوع ولا المنصوب [illegible] ومنها المبتدأ
خلافا [illegible] الذي يستدعي [illegible] الفصل اي مفعول فعل او شبه
فعل الاظهر الاخصر مفعول عامل لم يسم فاعله [illegible] مفعول المصدر المحذوف
الفاعل [illegible] مفعول الفعل المحذوف الفاعل نحو اضربوا القوم واضرب القوم واضرب القوم
واشباهها [illegible] حذف فاعله اي فاعله النحوي
فانه [illegible] الا ان يقول المراد [illegible] المفعول [illegible]
عن المفعول [illegible] الفعل لانه لا [illegible] مفعول [illegible] ضرب يوم
الجمعة [illegible] مفعول يوم الجمعة والاتم هو الضمير المستتر [illegible]
فانه يتوهم [illegible] المعطوف [illegible] المفعول مقام الفاعل على مذهب
[illegible] الفاعل [illegible] لان مقام الفاعل [illegible] الفعل وشبهه اليه مطلقا بل مقام اسناد
الفعل المعروف وزيد في ضرب زيد في مقام المفعول لانه مقام الفاعل [illegible] لكن هذا انما

[illegible]

المجهول
يتوجه لو اريد بالفاعل الفاعل النحوي وقد عرفت انه غير [illegible] الى فعل اي الى الماضي
[illegible] الوزن [illegible] المشهور [illegible] لكل [illegible]
[illegible] ان الصيغة المشهورة [illegible] فعل هو الماضي المجهول [illegible] المجهول
مطلقا فالاولى انه مذكور بطريق التمثيل [illegible] فعل ونحوه [illegible] نقصان كلام
المتن لعدم شمول البيان [illegible] في التكلف وقيل المراد بصيغة الفعل
صيغة الفاعل [illegible] صيغة المفعول [illegible] في البعد [illegible] التنازع
[illegible] في اصطلاح [illegible] الاتكال ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت [illegible]
[illegible] القلوب [illegible] الى مفعولين [illegible]
[illegible] يلزم ان يكون مسندا ومسندا اليه [illegible] معلوم
[illegible] لو اقيم [illegible] مقام الفاعل لا يكون مسندا اليه [illegible] لان اسناد [illegible] المفعول
الى [illegible] هذا التركيب [illegible] المفعول الاول [illegible] مقام الفا
مسندا اليه [illegible] المفعول الاول مسندا [illegible] ولا
الثالث من باب اعلمت [illegible] الثالث [illegible] الثالث [illegible]
اعلمت [illegible] الثاني ايضا والمفعول له [illegible] ايضا [illegible]
[illegible] الظرف [illegible]
المفعول [illegible] الظرفية والنصب [illegible] المفعول له [illegible]
العلة [illegible] بالنصب [illegible] اي كل من المفعول له والمفعول معه كذلك
ان الكلام من عطف الجملة الاسمية على الفعلية [illegible] المفعول له من قبيل عطف المفرد
[illegible] الاحتمال [illegible] الاول [illegible] المفعول له والمفعول معه [illegible]
[illegible] البيان [illegible] والاولى [illegible] المفعول الثاني من باب
[illegible] الى واحد بعينه [illegible] عند البصريين [illegible]
الكوفيين وبعض المتأخرين بدليل قراءة الشاذة [illegible] بالنصب [illegible]
[illegible] وقراءة عاصم وكذلك [illegible] الاول [illegible]

مناسبة بقوله فالحق سواء ومن هذه القاعدة وقاعدة ان المفعول الاول من باب اعطيت اولى من
الثاني فانه قد يكون المفعول الاول من هذا الباب مجرورا بحرف الجر كما في اتاه الله شيئا لانه
في تاويل اتى الله اليه شيئا اشد شبها بالفاعل الحقيقي من تمام كان المفعول به قائم مقام الفاعل قوله ٣
كذلك غير المفعول به قائم مقامه في اسناد الفعل المجهول اليه لان الفعل المجهول وضع للتعلق
على الشيء فاذا اسند الى غير المفعول به اوقع الفعل عليه بضرب من التشبيه والتنزيل في
بعد المفعول به لا يصح اقامة غيره مقامه لعدم جواز اجتماع النائب والمنوب
ان يكون المتعدي بحرف الجر متعينا للمفعول بواسطة لجعله غيره على السواء لعدم
المقام وقصر النظر على الظاهر يكون ذكر فيه توهم ضرب في الدار لغوا مبنيا على
الكلام اذ المعنى مضروبية الدار بضرب من التنزيل وفائدة وصف الضرب وكذا
فائدة الزمان المعين في التمثيل حيث قال يوم الجمعة ولم يقل زمانا وفائدة المكان المعين حيث
قال امام الامير ولم يقل مكانا التنبيه على ان الزمان المطلق والمكان المطلق لا يصلحان للقيام
مقام الفاعل لعدم الفائدة لولا ان الفعل عليهما على ما قيل وعلى هذا ينبغي ان لا يجوز قيام مفعول
مبهم فائدة الابهام مقام الفاعل بان يقال ضرب بمحض وكذا المفعول بواسطة اذا كان في
غاية العموم نحو ضرب بمكان لان فيه معنى الفاعل قيل ينبغي ان يكون المفعول الاول من
باب اعلمت اولى من الثاني لانه العالم والثاني هو المعلوم وفي بعض النسخ منه الاوحد ان
المزادج ومن الفاعل وفائدة التنبيه على انه من ملحقات الفاعل ولذا جعل الرفع علم الفاعل
للتلازم الواقع بينهما ولاشتراك اخر الهمات في بيان وجوب تقدم المبتدأ بكلمة
بيان وجوب تاخير الخبر وبالعكس اي وجوب العائد في الخبر الى المبتدأ ووجوب تعريف
المبتدأ حتى تعريف الخبر يعني ان يعمل من سائر الاحكام على ما هو الاصل فيهما من القسم
الاول من المبتدأ لان القسم الثاني انما عرف به للضرورة حيث لم يوجد وجه لاعرابه سوى
الابتداء وقال بحاة المعاد في توجيهه انه خبر الموضوع بعده وتكلفوا في اقائم الزيدان
بان اصله اقائمان الزيدان فوضعوا الظاهر موضع المضمر فقالوا اقائم الزيدان فاقتصروا على
احدهما تفاديا عن التكرار فصار اقائم الزيدان فان تكلفوا ما ترى من التكلف هربا عن جعل المسند

المسند مبتدأ وتبعهم العلامة المحقق التفتازاني فاقتصر نحوه في بيان المبتدأ على الاسم الاول
ولا يخفى ان الظاهر ما هو الاصل فيه قائلا اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظ اصله لان التجريد
يجرد عن مقتضاه وهو مسبوق بالوجود قبل وجه الاتيان بالتجريد منزل الامكان الوجود منزلة الوجود
كما في ضيق فم البئر وصغر جسم البعوض ثم تنبيه على ان الاصل العامل اللفظي وعدمه
فكانه جرد الاسم عنه ومن فوائد هذا التنبيه ايضا ان التجريد عن العوامل يعني التجريد عن جنس
حتى يؤل الى السلب الكلي لا الى رفع الايجاب الكلي ومنها ان المراد ليس التجريد عن نواسخ المبتدأ
والخبر كما قيل تفاديا عن الانتقاض بقولهم بحسبك زيد لانه يصدق على زيد في قام زيد انه مجرد
عن نواسخ المبتدأ والخبر مسند اليه ومن قال لم يحمل على ما قيل لانه بعيد عن الفهم يحمله
ما ادركه الشارح ايضا بعيد وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون موثرا في المعنى لئلا يخرج
عنه نحو بحسبك درهم هذا القيد بعيد لنسخ الكلام مبتدأ والاوجه ان يعتبر تعميم التجريد
اي المجرد لفظا او معنى بان لا يكون للعامل تاثير معنى وان اريد لفظا او تعتبر في العوامل قيد نسخ الكلام
الحقيقية اي الاسم المجرد عن العامل اللفظي مسند اليه من حيث هو كذلك وحسبك من حيث انه
مجرور ليس مبتدأ بل مضافا اليه كما قدر به وثاني قسمي المبتدأ اي ثاني قسمي ما يطلق على المبتدأ
لان المبتدأ مشترك لفظي بين هذين المفهومين وليس للمبتدأ مفهوم عام يندرج فيه هذان
القسمان فلو قال وعن المبتدأ بالمعنى الثاني لكان اظهر وانما لا يقول فيكون معنى المبتدأ
المردد بينهما قلت هذا انما لا يلتفت اليه في تعيين المراد ولا يعتد بما وضع له اللفظ والاسم
مشترك اصله كليا اولى الخلو لان المبتدأ لا يخلو عن ان يكون ما وضع له هذا او ذاك دون الجمع
كليهما ما وضع لهما المبتدأ فيما قال امتناع الاجتماع بين مثال اولى الخلو دون الجمع ايضا ثم
يات بشيء فقد بعده وما احترز عنه بقوله مسند اليه جميع الاسماء المعدودة واسم الفاعل
ان تعال لم يلتفت اليه الشارح لاحتمال خروجها بقيد التجريد عن العامل اللفظي فانه يعتاد
شبه ان يكون له عامل ولا يكون لفظيا ينبغي ان يحملها في سلك ما احترز عنه بقوله المجرد
عن العوامل اللفظية ولا يقتصر على ما ذكره بعد حرف النفي كما ولا والف الاستفهام
الاخص الشامل لهل قوله بعد حرف النفي والاستفهام والاخص منه الشامل لها وغيره وهل

وكلمات الاستفهام قوله بعد النفي والاستفهام شامل الغير ما قال الشاعر ونعم ما قال غير مأسوف على زمن
ينقضي بالهم والحزن كهل وما ومن نحو من ضارب زيد وما قائل زيد على ان يكون من وما
مفعولين وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي نحو قائم زيد والاخفش يرى
ذلك حسنا وكان المصنف يعترف به فلو اراد الرد على من جعل اسماء الافعال مبتدأ اتى بضمير
المنفصل الدال على حصر المبتدأ في الخبر تحقيقا ولذلك كما صرح به شارح الملخص قدس سره كونه
وعليه قول الشاعر خير نحن عند الناس منكم فخير مبتدأ ونحن فاعله فيه نظر لاحتمال كون
فاعل اسم التفضيل ضميرا عائدا مستترا اي المبتدأ المحمل فتعين كون نحن مبتدأ وكون منكم متعلقا بالمحذوف
خير منكم نحن عند الناس فلما حذف فسر بقوله منكم ولو صح ما ذكره لصح ان خير نحن فينتقض قاعدة
جواز الاول به لانه من جواز الاول فيه وقد خرج من القاعدة لان خبرا ليس مطابقا للمفرد فافهم
ويعد يرد انتقاضا للقاعدة بقولنا اخير منكم عند الناس انا رافعة لظاهر او ما يجري
مجراه لم يرض بحمل الظاهر على الملفوظ كما في بعض الشروح لان اخذه اللفظ في معناه الاصطلاحي
بالكلية من غير ضرورة لا يحسن بحمل على الظاهر المقابل للضمير وجعل ما في الحكم وبعد لم يتم
التعريف لانه نحو حسنة رافعة لمضمر مستتر راجع الى الفاعل في صورة التنازع نحو اضارب
ويكرم زيدا اذا اعمل يكرم وقد سبق التنبيه عليه واورد على التعريف اقائم ابوه زيد فان
قائم خبر زيد مع صدق التعريف عليه واجيب بانه يتقيد الصفة بان لا يكون خبرا صالحا
لان يكون مبتدأ وهو موضوع بعده ويشكل بما قام زيد فان غيره صالح لان يكون مبتدأ وهو زيد والجواب
ان يعني الوقوع بعد حرف الاستفهام ان يكون اعتماده عليه وفي قولنا اقائم ابوه زيد اعتماده في العمل
على المبتدأ في العمل فان كانت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام
على ان حصر طابقت ليس على ظاهره اذ لو كان للزم ان يجوز في الصفة الرافعة للظاهر ان لا
يخفى ان الاوضح الاخصر ان كان مفردا اي المرفوع ولا داعي الى ما اتى به المصنف ويشكل القاعدة
بقولنا ما راغب انت عن الهتي فانه مطابق للمفرد ويتعين كونه مبتدأ والا لزم الفصل
راغب ومعموله باجنبي وهو المبتدأ ويشكل بما قام رجل فانه يصح كونه فاعله دون كونه مبتدأ
لعدم ما يخصص به ويشكل ايضا بقولنا اطالع الشمس فانها تطابق المفرد يتعينها لكونها مبتدأ

مبتدأ او لو كان خبرا لوجب اطالعة الشمس فان الامران قيل لو كان زيد مبتدأ
ينبغي ان لا يجوز اقائم زيد لانه يلزم تقدم الخبر مع انه يوجب الالتباس بالفاعل كما في زيد قام
واجيب ان قام زيد يتعين فيه كون زيد فاعله بحيث يمتنع احتمال كونه مبتدأ بالمرة لانه
يشتمل على خلاف ما هو اصل بخلاف كونه مبتدأ فلا يبقى المقصود التباسا شديدا بخلاف اقائم
زيد فان الفاعلية يشتمل على كون قائم مبتدأ على خلاف الاصل وكونه مبتدأ يشتمل على
تقدم الخبر على خلاف الاصل فلا يتعين المقصود بسبب كون خلافه اظهر كل الاحتمال بجوز
الامران او نقول لا ضرورة في تقدم الخبر في زيد قام حتى يرتكب الالتباس لاجلها وفي
اقائم زيد يجب تقدم قائم لتضمنه الاستفهام وتعلق الاستفهام به والمشتمل على الاستفهام
يجب تقدمه لا نقول فالضرورة قائمة اقائم زيد قلت لا ضرورة لجواز زيد اقائم بخلاف
زيد اقائم فتامل اي هو الاسم المجرد الاصل ان اريد بالاسم الاسم حقيقة يخرج عنه نحو بعض
الفعل المانع ضرب وان اريد اعم من الاسم حقيقة او حكما دخل فيه الخبر الجملة لانها في تاويل الاسم
وزيد يضرب في قوة زيد ضارب وسيصرح بان تعريف الخبر ليس شاملا للخبر الجملة لانها
ليست باسم فالمراد هو الاسم وعند محققي النحاة الجملة على ظاهرها خبر من غير تاويل بمفرد وبناء
كلام الشارح عليه ثم تحقيقه ان المصنف ذهب الى تاويل الجملة الواقعة خبرا صرح به في ايضاح
المفصل وبناء قوله فيما سبق ولا شيء في الكلام الا اسما او في فعل واسم عليه وقيل الا
تعدد المرفوع لانه ذكر اقسام المرفوع فلا يصدق التعريف على يضرب لانه ليس بمرفوع به
المذكور ولا يحمله عليه ما اتجه على تعدد الاسم من التردد بين المذكور ولا يخفى ان الموضوع من احكام
الخبر وانما يعرف الخبر ليعرف فيترتب على تعريفه دور وعلى ما عرفت في تعريف المعرب عند
المعتمد سره فلا تغفل اي ما وقع الاسناد به يشعر كلامه بان التركيب من قبيل اسناد
المشتق الذي لم يسم فاعله الى مصدره على طريقة لقد حيل بين العير والنزوان ليس كذلك
بل المسند مسند الى الجار والمجرور والباء للسببية اي الاسم المسند بسببه لان
اللفظ سبب اسناد المعنى الا انه يحتمل ان النحوي يصف الالفاظ بصفات المعاني فيقول
للفظ مسند او مسند اليه كما سبق في تعريف المبتدأ فلا حاجة الى ذكر الباء السببية

او يجعل الباء بمعنى الى والضمير راجعا الى المبتداء الاقرب ان يراد المسند الى المجرد او
يجعل الضمير راجعا الى المجرد والاولى جعل الباء للملابسة اى المجرد المسند الملابس للمجرد او
له بوقوع المجهول العامل اللفظي ابدا الا بالمجرد كذا في الحاشية وكان النكتة في تغيير العبارة الى ان
يشبه بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتداء وح يظهر لقوله فائدة والا لا حاجة
انتهى ولا يخفى عليك ان الالتباس لا يندفع بالتعبير عن معنى الى بالباء وانما يندفع بان قوله
في تعريف المبتداء فاعل المسند وفي تعريف الخبر متعلق المسند وفاعل المستتر فيه فالكلام
ليس بذاك وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني ضمير به راجع الى المسند بدونه اى يخرج
الصفة التي هي خبر المبتداء لانها مسندة الى فاعلها لا محالة لا الى المبتداء واجيب بانها
مسند الى فاعلها لان الاسناد هي النسبة التامة ولا نسبة تامة للصفة الى فاعلها بل
الى المبتداء وفيه ان جعل الاسناد في تعريف المبتداء بمعنى النسبة التامة بعد جعل
اللام في العامل بمعنى النسبة الام تكلف بعيد جدا وقد يجاب بان المراد بالاسناد الى المبتداء
اعم من الاسناد اليه او الى ضميره او الى متعلق ضميره ويرد عليه انه يدخل في تعريف المبتداء
ح يضرب في زيد يضرب وقد يتكلف ان الخبر مجموع الصفة ومعمولها لكن لا يتصل الا ان اجرى
اعراب الخبر على جزء القابل له وهو الصفة اى يجرد الاسم عن العوامل اللفظية المسند
اليه كما في القسم الثاني من المبتداء او يسند الى شيء كما في القسم الاول من المبتداء وهو الا
بعينه ما هو الخبر لاقتضاء المبتداء والخبر على السواء كون اسنادهما الى الرفع فانه
محل عبارة الشارح على ان تجريد الخبر للاسناد الى شيء عامل فيه وسمى بالابتداء فايراد
فانه يخفى ان تعريف الابتداء صادق على ما قام بالخبر والتعريف الصحيح تجريد المبتداء عن
العوامل اللفظية لان المبتداء ذات والخبر حال هذا انما يتم كما لو لم يجز جعل الشخص
خبرا وعجب ان يقول هذا زيد فهذا اسم وزيد ما لحق ... قبل هذا الدليل جار في
ملزم ان يكون اصل التقدم قلت نعم لان ما يمنع ان يكون العامل عليه تقدم معه الفعل
الا انه تابع وهو ان المسند عامل ورتبة العامل التقدم وذكر العامل الداعي الفعل والدا
سقدم على ما عمل فيه جاز في داره زيد واختلفوا في صحة في داره قام زيد جوزه الاخفش

لان المضاف اليه المبتداء لشدة اتصاله بالمبتداء في حكمه وقد منعه في الكفاية ورجح المثبت
آخرون ولا يكون المبتداء نكرة لا يخفى ان المنظوم هو ان يجمع بين قوله واصل المبتداء التقدم
وقوله واذا كان المبتداء مشتملا على ما له صدر الكلام الى اخر مباحث التقدم والتاخير واعتذر
بانه قدم بحث نكرة المبتداء وكونه جملة على تتمة بحث التقدم ليجمع بين الاصول الثلاثة التقدم
تعريف المبتداء وافراد الخبر اذ نبه على اصالة التعريف بايراد كلمة قد في قوله وقد يكون المبتداء
نكرة ونبه على اصالة الافراد بقوله والخبر قد يكون جملة ولو قدمت باقي تتمة بحث التقدم
على معرفة بحث النكرة والخبر الجملة والتعدد شبيه بالتعدد اذ لا يندفع به لا كان الجمع بين
اصل التقدم من الاصلين الاخرين اذا تخصصت بوجه ما قال الاخصر الاوضح اذا
تخصصت بل لعبد الحق ويرد نحوه انه يوجب التخصيص بما ذكر فلا فائدة فانه لا يوجب
ما فيها الا بوجه اذا التخصيص يقلل اشتراكها فيقرب من المعرفة التي هي منافية للاشتراك
فلا يبالي ما يرد ان مريدا دخل السوق على ادخل حوفا في قلة الاشتراك غير ظاهر وكانه يعلل الا
بالتخصيص لا يتقدم الا انه حض بما ذكر ما هو الغالب ويكفي للوقوع مبتداء ووصف
بالمؤمن مخصوص لصفة فيقل الا ينفى لعدم صحة انسان خير من فرس وصحة حيوان ناطق خير
من فرس في صحة جسم نام حيوان خير من حجر قلت ما ذكر من نحوي لا يلزم العرب تخصيص النكرة في
مقام الابتداء ولا ما يشبه في الاسرار لذوي الابصار وشيء قولك ادخل في الدار
ام امراة وما تخصيص بوجه جواب هذا الاستفهام فانه يصح ان يقال رجل او يقال امراة فان
تخصيص يعلم المخاطب بثبوته في الدار على وجه الاحتمال فكانه قال رجل احتمل عندك انه في
الدار فكانه قال اى من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار اعترض بان هذا التخصيص عند المتكلم
والنافع التخصيص عند المخاطب وهو مندفع بانه مخصوص عند المخاطب ايضا فان الخبر رجل
معلوم له انه في الدار وهو مستفهم عن تعيينه فعلم انه يبقى له التعيين في الجواب واستفاد
من الكلام بما ينفع واعترض ايضا بانه لو كان التخصيص في المثال المذكور بما ذكر يصح ان يجوز
ارجل في الدار وهو ايضا مندفع بان التخصيص كوكب عظيم انقض الساعة هو الصفة
جواز كوكب انقض الساعة فكل واحد منهما مخصص بهذه الصفة فيحمل الا الظاهر على ضميره

الى كل واحد منهما لكون مراد رجل كاسعي عنه قوله في الدار خبر هو لك ان تقول اي الظاهر
تريد بكونه مبتداء كونه مبتدا حقيقة او حكما فان المعطوف على المبتداء مبتداء حكما
فان النكرة فيه وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت
اى تخصصت حكما لانه وان لم يحصل منه تقليل الاشتراك او رفعه لكنه صار في حكم ما قل
اشتراكه في التعيين فلا يرد ان تقليل الاشتراك التخصيص بعض الافراد وعموم النفي هنا
وكذا كل نكرة في الاثبات نحو تمرة خير من جرادة هذا قول عمر في تفسير فدية الجرادة
اذا قتلها محرم والمقصود انه يتصدق بما شاء وعموم النكرة في الاثبات في المبتداء
كثير وفي الفاعل قليل نحو علمت نفس ما قدمت واخرت فلا فرق بما في حيز النفي فانه يستوي
فيه المبتداء والفاعل وغيره لشبهه به اذ يستعمل اه او لانه كان في الاصل فاعله قدم
للتخصيص بالنباح المنادي فيه مسامحة اذ الهرير صوت الكلب دون نباحه على ما في
الصحاح قد يكون خيرا اصل لا بالنسبة الى الكلب اما بالنسبة اليه فشر ويه نظر لانه
يهراذا راى الحبيب للنشاط لانه يراه غير اجنبي وينبحه اذا راى العدو ولا اضطراب
حيث يراه اجنبيا فيقدر وصف وقد يكتفي بحمل التنوين للتعظيم والاول انسب بحال
هذا القائل والتابع بعلم المعانى فله ان يقول في المثال انما يكون التخصيص بالتخصيص به الفاعل اذا استعمل
في نباح معتاد واما اذا استعمل في نباح غير معتاد في المثال التخصيص بالصفة وهذا
مثل مصحح الابتداء انما يحتاج اليه اعتبارا باصل التركيب واما باعتبار المعنى التمثيلي
فالتركيب مفيد من غير حاجة الى تخصيص المبتداء على ان ما يذكر بعده موصوف
نعني استقراره في الدار او ورد عليه ان قام رجل كذلك ويمكن ان يعتذر بان هذا
من نحوي لا يطرد اعتباره ولا يخفى ان الاولى ان يقول التخصيص بتقديم الخبر الظرف
هذا هو المشهور فيما بين النحاة انما اشارة الى الحكم بان النكرة يجب ان تخصص
في نفي مبتداء في يكون قوله وقال بعض المحققين منهم ابو عبد الله ولعلما اشارة الى ما ذكره نسبه
سلام عليك والمقصود منه الاشارة الى ما فيه من المناقشات التي ذكرها الفاضل
الهندي والاعاشي الى نظمها في هذا المقام فارجع اليه ان كانت لك المرام وقال

وقال بعض المحققين منهم نقالي لا اشارة بين كلام النحاة وما ذكره بعض المحققين الا ان النحاة
لما راوا ان المبتدا لا تفي قوته بالتمييز بين المفيد من الحكم على النكرة وغيره ضبطوا امثلة
فلما يختلف عنه الفائدة ليكون على بصيرة في الحكم على النكرة قوله ولما كان الخبر المعرف
مختصا المفرد يرد عليه انه فلا يصح حصر المصا الكلام مما هو من اسم او فعل او حرف اراد ان
الحال ان خبر المبتداء قد يقع جملة ايضا وقد يقع خبر المبتداء من الجملة التي لها محل من الاعراب حصر في
سبع الخبر والحال والمفعول والمضاف اليه وجزاء شرط جازم وقع بعد الفاء او اذا او التابع للمفرد
والتابع لجملة لها محل من الاعراب والجملة التي لا محل لها من الاعراب ايضا حصرت في سبع المستانفة
وتسمى ابتدائية ايضا التي صدرت بها ابتداء والمعترضة والتفسيرية نحو وابتعوا النجوى
الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم بجملة الاستفهام مفسر للنجوى والجواب لها القسم والواقعة جوابا
لشرط غير جازم مطلقا كلو ولولا ولما وكيفما او جازم ولم تقترن بالفاء ولا باذا الفجائية والواقعة
صلة اسم او حرف والتابعة لما لا محل لها من الاعراب فلكن على ذكر منك هذه الجمل حتى تتصل لك
المارسة فيتصاله معينا قوله ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية بمعنى انها نائبة عن الفعلية والا
فالظرفية جملة الاسمية اسناد الفعل الى الظرف ولهذا استتر فيه ضمير كان فاعله للفعل ولك ان
تقول لم يذكرها لانها مستفيد عن سورة في متصاله هذه المسئلة فلا بد في الجملة وكذا في المشتق
والماول به وقال الكسائي لا بد في الخبر مطلقا من عائد واستدل بالاجماع على انه في خبر كان
ضميرا فلو لا هذا في كان زيد اخاك كان زيد اخاك هو ولا فرق بين خبر كان وخبر المبتداء واجيب
بان في خبر كان المعاد من بالزمان فهو منزلة الفعل وقوله فلا بد من عائد الظرفية ولا بد الا
مضاف لتعلق من عائد به كما هو الظاهر الا انه على بعض اللغات في شبه المضاف يجعل
عائد خبرا بعيد من رعاية المعنى كاللام في نعم الرجل لا يخفى ان نعم الرجل من قبيل وضع الظاهر
موضع المضمر الا ان الظاهر يصلح لوضعه موضع المضمر باعتبار لام العهد فلا يجعل قسما
وكذا وضع المظهر موضع المضمر انما جاز في مقام التعظيم مطلقا وفي غيره جاز في جملة مطلقا
هذا في سعة الكلام وفي الشعر جاز عند سيبويه بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاخفش
مطلقا او يكون الخبر تفسيرا للمبتداء الاولى عين المبتداء ليشمل قولنا الشان زيد قائم

الجملة الاعتراضية ما وقع في اثناء كلام او احدهما كلام ونحو
تقول ضرب زيد عمرا وانعم فاقبل وكذا وقعا اذا

١٧ اندلع

وقد يحذف العائد اذا كان ضميرا واما غير الضمير فكون الخبر مبين المبتدا لا يقبل الحذف ووضع الظاهر موضع المضمر لنكتة يفوت مع الحذف وكذا اللام العهد اذ مع الحذف ينساق الذهن الا الى الضمير لقيام قرينة دل كلامه على ان الحذف سائغ كلما كان قرينة وليس كذلك بل خص ذلك بالضمير المجرور من اذا كان في جملة اسمية يكون المبتدا فيها جزء اسم مبتدا او اما في غيرها ففي المرفوع لا يجوز الحذف وفي المنصوب والمجرور سماعي نحو الكر كت الحاشية الكر وواذ شتر واد يهذب انتهى وتفصيل ان الكر اثنا عشر وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد المنى وقوله اى الكر منه الجار والمجرور المحذوف هنا حال من ضمير بستين فلزم تقدم الحال على العامل المعنوى فالاولى ان يقدر مؤخرا وان قيل ذلك جائز في الحال الظرف وقوله السمن منوان منه في هذا المثال صفة منوان وما وقع ظرفا اى الخبر الذى وقع ظرف زمان او مكان الظرف عندهم اسم لظرف الزمان والمكان وهم يتسامحون فيطلقونها على الجار والمجرور ثم يتسامحون فيطلقون على ما يعم الجمع فالشارح جرى على اصطلاح الاخير تبعا للنحاة وظرف الزمان لا يقع خبرا عن عين لا يكون مجردا فلا نقول زيد يوم الجمعة فان قلت الليلة الجمعة ومن العجائب ما وقع لبعض في هذا المقام حيث نقل الحكم مطلقا وعلله بان الاخبار عن الجثة بالزمان لا يفيد لعدم اختصاص الزمان بجثة دون جثة بخلاف المكان ثم اعترض على تسعة بان قولنا الزمان الحريف مفيد لعدم اختصاص الزمان بجثة الحريف ولا يخفى ان الحريف من قبيل الهلال الليلة الجمعة فالاعتراض على ما نقل لا على ما قاله لو تامل فالاكثر من النحاة البصريون لو كان التقدير بالجملة البصريين لكان المناسب ان يقول وما وقع ظرفا يقدر جملة فالكوفيون ان النار وعلى الجملة لا يحصل بها الا الاكثر وقوله لا اشارة الى تقدير الجار بخبر كونه خبرا عن الاكثر ولو جعل المحذوف مضافا اى المبتدا اى حكم الاكثر انه يقدر جملة لكان اخف اى بالجملة اولى التقدير بالتاويل لان التقدير فرع التاويل والصرف عن الظاهر لعدم تعديته بالبا والحكم على ما وقع ظرفا بكونه يقدر امر البيت بتقدير بل مذكور وهذه الجملة من مطارح الانظار ذكره انه ما يجب ان يخص بالابصار

فلا يبعد ان يقال ان التقدير بمعنى الالحاق بقال قدرت هذا بذاك اى الحقته به اى الظرف بالجملة ويحصل من جملتها ومالا يخفى عليك ان التقدير بمعنى التعيين فعل العروض لمقدر في كتاب الله اى المعينة فالحق ان الخبر الظرف يبهم بعين بجملة عند الاكثر وبمفرد عند الاقل الفعل ذلك الفعل العام كالحصول والكون لا انه دال في حصر عامة النحاة الظرف المستقر فيما كان عامله عاما وحقق بعض المتاخرين انه قد يكون من الافعال الخاصة اذا انساق الذهن اليه بالمقام واما قولهم لما رأى مستقرا عنده فالاستقرار فيه بمعنى السكون لا بمعنى الحصول العام فاذا اقدر فيه اسم الفاعل هذا معترض مثل زيد في الدار ابوه او ما في الدار ابوه فان الخبر فيه سواء قدر الفعل او اسم الفاعل لانه من قبيل قائم ابوه وما حاصل ابوه ومما حلمان ان الظرف لا بد له من متعلق مثل استقر الحاصل على ذلك وفيه بحث لان الظرف لا بد له من مظروف والمظروف في زيد في الدار هو زيد ولا حاجة الى امر اخر نعم اذا اريد الظرف لكون ظرفا لامر من امور زيد من قيامه او سكونه او حصوله او غير ذلك فلابد له من التقدير ليتم البيان والاصل في الخبر الافراد قيل للتوافق الركنان اقول لانه اسرع قبولا للربط اى على معنى وجب له صدر الكلام وهو معنى يغير الكلام كالاستفهام والنفي والترجي الى غير ذلك لكونه معرفة المضمر وكون من نكرة ولا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة ومنع سيبويه الامساع في المبتدا بمعنى الاستفهام وابن الحاجب يخ كون من نكرة وكانه اشار الشارح الى هذا المنع حيث قال فان معناه اهذا ابوك ام ذاك ولم يقل فان معناه اى رجل ابوك لكن في قوله ومن ابو سيبويه خفاء فاعرفه ومما اجاز سيبويه في الاخبار عن النكرة بالمعرفة الاخبار من افعل التفضيل في جملة وقعت صفة نحو مررت برجل افضل منه ابوه او كانا متساويين لو اكتفيت من قوله او كانا معرفتين لكفى الا انه هرب من الحمل على التساوي في مرتبة التعريف فالمراد التساوي في صحة الوقوع مبتدا او كان الخبر فعلا له اى صورة فيخرج بقوله له قام ابوه في زيد قام ابوه وبقوله صورة خرج الزيدان قاما لان الخبر ليس فعلا صورة كما قيل وفيه ان زيد قام ابوه ليس الخبر فيه فعلا صورة فلا حاجة لاخراجه الى قيد له بقوله او كان الخبر فعلا له او كان الخبر مشتملا على فعل له اى تقدم المبتدا على الخبر في هذه الصورة والا

الشرط فانه لا يكون الا مستقبلا في المعنى والاولى هنا قلبل والشرط لا يكون ظرفا ايضا مثل لا هذا انما ذكره لان المبتدا الذى دخل عليه اما والمبتدا الذى احد الاسماء المتضمنة لمعنى الشرط ايضا كذلك وهذا اما يقتضيه التعجب فان من دخول اما والاسماء المتضمنة كالشرط الفاء وليت بصحيح لدخولها لا تنقص الاسم الموصول باسم الفاعل او المفعول لانه الموصول بمثل يفيد او النكرة الموصوفة بهما اى باحدهما فالاولى به فراد الضمير لان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم نوقش بان الفاء هنا زائدة او المبتدا المتضمن لمعنى الشرط يجب ان يفيد العموم ككلمات الشرط ورد بان الشيخ الرضى صرح بان لا يجب فيه ان معنى الشرط فيها منتف او لا سببية للفرار بالنسبة الى الملاقاة ورد فيه بان سبب للحكم بالملاقاة كل غلام رجل يأتيني فله درهم فان قلت كل رجل يأتيني فله درهم ايضا مثال للمضاف الى الموصوف لان الوصف انما يكون لما اضيف اليه كل لا الكل على ما لا يخفى على المتتبع لكلامهم قلت المراد بالموصوفة الموصوفة التى لا انتظار الكل المحيط لافراد الموصوف موصوف والشرط والجزاء من قبيل الاخبار اى الجملة الشرطية لا يكون خبرية فلا يرد ان الجزاء قد يكون امرا ونهيا ان يشكل بالاستفهام عن الجملة الشرطية فانه يقصد كثيرا الدوران فيجاب بان الكاف يبعد ان يكون مهملة بخبر ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ويحمل عليه ايضا ان وجه المنع في ليت ولعل لو كان كونهما مزيلين للخبرية لوجب ان لا يمنع باب كان وعلمت فالاظهر ان يقال ان نواسخ الابتداء اذا دخل عليه سقط اعتبار صدارة الشرط الذى تضمنه المبتدا فضعف معنى الشرط لاستيفاء الاولى الذى هو الصدارة فلم يصح دخول الفاء في خبر المبتدا الضعف مقتضيه وكان القياس عدم الدخول على خبر ان ايضا الا انه لعدم تاثيره في المعنى كالعدم وعدم منع ان المفتوحة لا لحاقها بالمكسورة فان قيل باب كان في التسهيل ان المنع من حيث التتبع والاستعمال انما هو في ليت ولعل وكذا الاختلاف على هذا الوجه انما وقع في ان المكسورة واما المنع او الاختلاف فيها جميعا في باب القياس هذا اظهر وجه التخصيص وقع من المصنف هذا المقام ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الا الواقع فيها يشعر ان بيان المانع الا انما وقع تطفل لبيان الاختلاف فيه لا وجه له فالوجه انه

انه دعاه الى بيان خبر الحروف المشبهة هنا انه سيقول وامره كامر خبر المبتدا فعلوم حال هنا لا وقع الحكم المذكور فيما بعد المتعلق في النمط وقد يجب حذفه قيل لا يجب حذفه اصلا لانه ركن اصيل في الكلام ونحو الحمد لله اصل الحمد في تقدير اصل الحمد ثبوت احتمال كون المخصوص خبر مبتدا محذوف لا يعتد به لتعين كونه مبتدا اما قبله خبره قلت المقطوع من موانع وجوب حذف الخبر من غير التزام غيره في موضعه سنتعرض لبيان حذف الخبر فبيان ان المص احتمال كون المخصوص خبر المحذوف يغنى عن الاعتداد به بل الغدر في عدم ذكرهما في هذا الموضع ان الاول في كتبهم من مباحث نعم وبئس من مباحث افعال المدح والذم اى المبتدا المحذوف جعل مثالا للمبتدا المحذوف والظاهر جعله مثالا لحذف المبتدا وعلى الاول في الكلام حذف مضاف اى كمبتدا قول المستهل وعلى الثاني حذف مضاف فى اى كحذف مبتدا قول المستهل فكانه لتعليل الحذف ترك الظاهر فقوله مثل المبتدا المحذوف في قول المستهل بان المعنى لا التقدير يجب تطلب وجه صحته المبصر للهلال القرائن شبه للمثال هلال ويعده القمر كذا قيل لكن في القاموس الهلال غرة القمر ولليلتين او الى ثلاث او الى سبع وللثلاثين من اخر الشهر سنة عشرين سبع وعشرين وغير ذلك فمرد اشار الى المراد بالمستهل لكنا لم نجده في كتب اللغة المستهل بمعنى المبصر للهلال بل هو الصبي الرافع صوته بالبكاء وكذا كل متكلم رفع صوته او خفض هذا فاستعمله للمبصر للهلال الرافع صوته وفي بعض الحواشي قيل الهلال اما نو ديدن وبانك كردن وكلاهما مستقيم هنا لكنه اشار الى ان قول الشارح اشارة الى استعمال اللفظ المشترك في معنييه لان مقصود المستهل تنبيه منع لاحتمال ان يكون مقصوده تعيين الاشارة في الحكم على الهلال فالاولى ان يقال ليس من باب حذف الخبر لان العرب حين يصح لا يصح الا بالمبتدا جريا على عادة المستهل فالبا العادة ما انتج حلة ونحوه فقوله فالبا تعيين ان العادة من اى قسم ووجه العادة ان الحكم مما ينكر لان اسناد الرؤية من نحو المتوجهين الى الرؤية كثيرا ما يكون من مظان الانكار وقوله لله سوم نصبا لهلال وجه ان الغالب فيما هو في اخر الكلام الوقف عليه وقيل الاصل فيما افرد بالذكر الوقف فان

لكان القيد لغوا لاغناء الشرط عنه فينبغي ان يحمل على انه اشارة الى ان الجزاء جزاء لشروط متعددة او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فيصل وجوب التقديم في هذه الصورة مختلف فيه فلو حمل مذهب الكتاب على عدم الوجوب لكان اخف كالاستفهام مثل لا نسلم الخبر من موجبات التقدم الا الاستفهام وفيه نظر لان ما قام زيد مما يجب تقديم الخبر لتضمنه النفي فان قلت ينبغي ان يجب تقديم الخبر في زيد لا قائم لانه يتضمن الخبر معنى النفي قلت مقتضى صدر الكلام ما يغير معنى الجملة وفي زيد لا قائم لا تغير حرف النفي معنى الجملة فاعرفه لتصدره في جملة وجملة ما يغيره او كان الخبر مسندا احترز عن كون الخبر بما خبره مصحح لكونه مبتدأ نحو زيد قائم فان زيد القائم يصح كونه مبتدأ الا حرفا قائم في لو تقدم قائم يجب كونه فاعله اي لمتعلق الخبر التابع له ثم قال المصنف او لجزء الخبر ولم يذكر الشارح المتعلق بالجزء ليشمل مثل في كل رجل صنعته والاختصار الاوضح ان يقول اي لمتعلق الخبر الذي يمتنع تقديمه عليه وانما اراد بالتعلق مثل تعلق الجزء بالكل دون تعلق العامل بالمعمول لان تعلق الخبر تعلق العامل بالمعمول ضمير الى المبتدأ في مثال على الله عبده متوكل لا انه لا يجب تقديم الخبر وقد قال اراد تعلق الجزء بالكل دون المعمول بالعامل ليشمل مثل في كل رجل صنعته والفصل بالمتقدم او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتدأ لما كان الخبر عن ان لا يصح ان يكون خبرا عن المبتدأ اراد الشارح التنبيه على ان في الكلام مسامحة والمراد انه خبر عما يتركب من ان ولم يتعرض لاصلاحه لظهوره بعد التنبيه على المسامحة ومن قال اصلح كلام المصنف اصلح الله شأنه نروح نقول كلام المصنف على ظاهره او قولنا عندي خبر في التحقيق عن في ان لان عندي انك قائم في نا وفي عندي قيامك والمحمول في حرف المحمول الذي هو ان مثل هذا اذا لم يكن ان بعد اما نحو اما انك ذاهب فلا اصد فقد قلت هذا اذا لم يكن ان فيما تعين موقعا للمبتدأ نحو اما انك ذاهب ولولا انك ذاهب وخرجت فاذا ان السبع حاضر فالتخصيص بما بعد اما من ضيق العطن اي تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور فان قلت اذا كان

كان المعنى على ما ذكره لكان الشرط مأخوذا في الجزاء قلت لم يرد بيان المعنى بل اراد تذكيرا بما يرتبط به من الجزاء بالشرط وهو كل واحد من هذه الصور فالاولى في كل من هذه الصور وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه تقديمه تصحيح لتعليله فقد فان تعدد الخبر مع تعدد المخبر عنه كنحو قولنا زيد قائم وعمرو قاعد ولم يتعدد لوحدة الكلام فيكثر المعنى وقد يتعدد الخبر في كلام واحد لانه ايضا كثير كما في زيد ابوه قائم فانه تعدد الخبر في هذا الكلام الواحد ومن قال هذا للتعليل او التحقيق رد دالمطلق من المعنى الحقيقي والمجازي من غير صارف عن الحقيقة وفي الصورة ترك العطف ولي هذا انما تم لو تم تعدد المبتدأ نحو هما عالم وجاهل فانه ترك العطف واجب لانه مع المتعدد ولا في هذه الصورة بالعطف اولا ثم جعل خبرا او عنا ان يكون الخبر جامد اللفظا او تقديرا اللهم لزم خلو الخبر المشتق من ضمير المبتدأ فهما عالم وجاهل في تقديرهما رجل عالم ورجل جاهل فانهما في الحقيقة خبر واحد لان المقصود اثبات الكيفية الموسطة فان قلت يلزم خلو المحمول عن الضمير فيكون الخبر المشتق خاليا من الضمير قلت انه يكون ويجوز فيه وجوه منها ان هما صفتان وقلت اشترك كل منهما ضميرا استحق المجموع كما اجري على كل اعراب استحق المجموع ولا يبعد ان يقال مراد المصنف يتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف هذا الموهم بالحكم بامتناع تعدد الفاعل وهو سبقه الاول الثاني او بحكمه هذا ما ذهب اليه جمهور النحاة واما على تحقيق الشيخ الرضي ان هنا لزوم الثاني لله ولا ملاحاجة الى التكلف في ادراج وما بكم من نعمة فمن الله في القاعدة فلا يرد عليه اي على هذا الاصل هذا المثال اي خروجه فلا يكون الاصل جامعا ولم يدفع بالحكم بشذوذه لكثرته وتوجيه الورود على ما قالوا ان كون النعمة بهم ليس سببا لكونه من الله ولو قيل تعليل انما تم بالعرض لكان سبيله الى ظهور تضمنه معنى الشرط فوقوع الزمخشري في هذا الاشكال غفلة عن سهولة حل المقال على قاعدة الاعتراف فتشبيه المبتدأ بالشرط لكن قصد السببية لازمة للشرط اذ لا فائدة له سواها فلعله المبتدأ فانه يصح فيه قصدها وعدمه لبناء الفائدة بدون قصدها فلذا افترقا في صحة الدخول على الخبر ولزومه في الجزاء ومن لم يتنبه لهذا قال وجه عدم لزوم الفاء هنا كون المبتدأ في معنى الشرط غير عريق الاسم الموصول يتصل بالصفة كان ايا على مثناه او غيره على حاله

على المذهب الصحيح واما على بعض المذاهب الغير الصحيح فليس مما نحن فيه لان منها ان اذا ظرف
مكان خبر عن السبع اي بمكان خروجي السبع ومنها انه ظرف زمان والمحذوف هو المضاف الى
المبتدا اي خرجت فوقت خروجي وجود السبع والمذهب الصحيح ان التقدير فوقت
خروجي السبع واقف فاذا ظرف للخبر المحذوف والذي يدل على صحة هذا المذهب عندي
ان العرب اذا تصرح بالمحذوف تقول فاذا السبع واقف واما ظنا على بعض المذاهب الغير
الصحيح لانه على بعضها مما نحن فيه ايضا وهو ان اذا اصول فاجات المقدر والتقدير خرجت
ففاجات وقت السبع واقف ويحتمل ان يجعل ظرف مكان فيعتد التقدير ثم كلمة الفاء اما
للعطف واما فاء الجزاء والشرط محذوف فعل الندم حال الرسة الشيء فالتدرج
اي قبيل بالرتبة وقوله فيها الندم اي في تركيب يقال عليه الاظهر خبر لنا في الجملة
من العائد الى كل منها ولا يخفى انه لا يصح لظهره الخبر لحذف الخبر فالحق مع الشارح والعائد
محذوف اي في موضعه منه فالتركيب من قبيل البر الكر بدرهم ولكن ان يجعل ما مصدرية
والمصدر حينئذ يكون الخبر وجوبا في وقت الندام غيره في موضعه وذلك في ادنيه
ابواب لم تتفق لمصالح حذف الخبر في زيد في الدار اي حصل او حاصل لان تقدير الخبر
لامر لفظي لا يساعده المعنى والمعنى هاهنا كان الخبر في الدار وليس الا الاول المبتدا
الذي بعد لولا الاولى ان يقول المبتدا الذي بعد لولا وخبره عام ليستغني عن قوله هنا
اذا كان الخبر عاما وكانه احتاج الى اختياره تنبيها على ان نفس لفظه الضابط للاول
فاصل لابد من تقييده اي لولا وجد زيد وثبت كان حذف الفعل لا يكون واجبا
من غير مفسر ولا في الماضي يجب تكريره في غير الدعاء وجواب القسم الا نادرا وقال
الفراء لولا هي الرافعة ولا يخفى انه لابد من القول بحذف مسند الكلام في ان كان خبرا
يلزم كون المسند اليه معمولا للعامل اللفظي دون الخبر وثانيها كل مبتدا كان مصدرا صريحا
الاولى كان مصدرا او ما وقع فان المبتدا ومن المصدر وصورة ان لا يكون مصدرا حقيقة
فانه منسوبا الى الفاعل يدخل فيه نحو ضربت زيدا عمرا قائما وقد اشترط الرضي الاضافة الى
احدهما او كليهما نحو تضاربنا قائمين وبعده حال ونحو هذه الحال الواو اذا كانت جملة

جملة اسمية قوله واكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما قال الشيخ الرضي تجوز
هذا القسم رفع الحال على الخبرية بان يقول اخطب ما يكون الامير قائم لان اول الكلام كان مجازا
والمجاز ينوقش بجعل آخره مجازا فان قلت فلم لم يكن التركيب من مواقع وجوب حذف
الخبر مثله ثم القاعدة قلت اذا رفع قائم لم يكن التركيب من القاعدة لاستغناء الحال ولا يخفى ان
ما ذكر من جواز رفع الحال في هذا القسم مقيد بما اذا كان اول بما اذا كان افاد تعليل الا
ان يكون الحكم مبنيا على اطراد الباب وجوز الشيخ وغيره جعل المصدر في اخطب ما يكون
الامير حينئذ اي اخطب اوقات كونه فالمضاف الى المصدر اعم من المصادر
اليه بلا واسطة او بواسطة ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما بقول او اذا كان ليحصل
عامل سوى المصدر اذ المصدر لا يجوز ان يكون عاملا فيه كما سيعرف ولا يجوز ان يكون العامل
حاصله لان ذا الحال هو غير المصدر فالعامل حاصل هو المصدر فلو جعل حاصل عاملا
عامل الحال وصاحبه وهو لا يجوز عندهم ولعلك عرفت ان من جوز الاختلاف لا ان يجعل
في تقدير اذا كان ويكتفي بتقدير حاصل ثم حذف متعلقات الظروف الاولى متعلق الظرف
ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال اذ اذا حينئذ ظرفيه فالسنة عن عن الشرط كالا ولا
فيه بكلمات كثيرة ثم حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يتعرض هذا المكان وقت
العدول عن ظاهر كان الناقصة الى معنى التامة ومن قيام الحال مقام الظرف هكذا كتب
الحاشية ولا يخفى عليك ان الواجب الجملة المضاف هو اليها وان حذف اذا مع الجملة
المضاف هو اليها اكثر من ان يحصى في غير هذا المقام مع الفاء النصيحي ووجه جعل كان تامة
انهم لم يجدوا بدا من جعل المنصوب بعد المصدر حالا ليظهر وجه لزوم نكارته ولزوم
الواو فيما اذا كان جملة اسمية فلو عد كان ناقصة لكان خبرا لجواز التعريف فيه حال لزوم
الواو اذ لا يدخل الواو في خبر كان الا تشبيها بالحال ولا يلزم وفيما ذكره من التوجيه
الحالي من التكلف ان المحذوف متفاوت لان المثلة نسبة لا نظرا الى العامل يجب وبالنظر
الى المفعول يجب آخر وان صدور الضرب ووقوعه لا يعهد التعبير عنهما بالمثلة نسبة
ثم تقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال لو فعل لحذف العامل وذي الحال مرة واحدة

كما في زيد اسد بالكان اكثر استراحة من التكلف ويقيد المبتداء المقصود
بدليل الاستعمال تعالى وجه ان الجنس المعرف اذا استعمل بلا قرينة تخصيص يعم جميع ما
يقع عليه دفعا للترجيح بلا مرجح وهذا ايوكد وجوب كون هذا المصدر مضافا لوجوب
اضافته الى المعرفة في تعريف اى ضربي زيد اضربه قائما ولا عيب فيه الا انهم لم
يجوزوا حذف المصدر مع بقاء معموله لانه كحذف بعض الصلة مع بقاء معموله وهو حذف
الموصول مع بعض الصلة ولم يجوزوه لكونه يجيء الفعل يوذن بعدم صحة توكيد المصدر
وتوصيفه تعالى وجه استفادة الحصر من هذا التقدير الخبر فتدبر وما ليها كل مبتداء
استعمل خبره على معنى المقارنة يجعل الشيخ الرضي حذف الخبر هنا غالبا وجعل الكوفيون الواو
بمعنى مع خبرا لانه لرفع عندهم مستقل من الواو الى مدخوله وهو تكلف وذلك مثل كل رجل
وضيعته كتب الحاشية الضيعة في اللغة العقار الذي هي الارض والنخل والمتاع
وههنا كناية عن مصحفها اى الصنعة انتهى وكانهم شبهوا صنعة الرجل بالارض المغلة
الى لا يخفى وفي مثل هذا التركيب سوال مشهور وهو ان ضمير ضيعته لا يصح ان يعود الى
كل ولا الى رجل ودفعه انه كان ان كل رجل نايب عن اسماء كثيرة ضميره نايب عن ضماير
كثيرة يعود بكل اعتبار الى رجل اى كل رجل فكانه قيل زيد وضيعته وعمرو وضيعته وهكذا
اى كل رجل مقرون مع ضيعته لم تعدد كل رجل وضيعته مقرونان لكن محل النايب من الخبر
متاخرا عنه فصح الحكم بنيابته واتم المعطوف موضعه لان المعطوف على المبتداء
وان كان من تتمته لكنه يذكر بعد الخبر فصح ان ينوب عن الخبر ويشغل مكانه ودين اشكل
عليه دا قال هو معطوف على ضمير هو فاعل الخبر اى كل رجل مقرون هو وضيعته فحذف المؤكد
مع المؤكد وهو هاهنا وهي كلامهم كل مبتدا معطوف عليه ما لو او يعنى مع انه عطف على صورة
لا حقيقة ولا يخفى انه يستغنى عنه لما ذكرنا يكون منسما بحيث متعينا لذلك مشتهما
فيه بحيث يتبادر من سماعه ذكر الاقسام به لكون قرينة على حذف الخبر الذي هو قسم
والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا في القاموس العمر بالضم والفتح البقاء وبالفتح
الذي يقسم به لعمري اى من المرفوعات خبر ان واخواتها نبه على ان ذكر خبر ان ليس لانه

لانه من خبر المبتداء بل لانه من المرفوعات ولم يرد ان خبر ان مبتداء حذف خبره وقوله
هو المسند جملة مستانفة لانه تكلف بعيد لا حاجة اليه والاخوات بمعنى الاشباه وليس مجازا وضعا
عرفيا بل هو استعمال لغوي قال الله تعالى كلما دخلت امة لعنت اختها واما قال المصنف انت ولو
مثل ومنها خبر ان قصدا الى البيان على وجه يحمل المذهب الاصح ومذهب الكوفي وهكذا في
الاقسام احد هذه الحروف ذا دلفظ احد لانه لا يرفع دخل عليه جميع هذه الحروف ولا
بد من مثل هذا التصرف في الحدود واى خبر واحد من ان واخواتها والاوضح الاختصار الا انه
تعالى خبر الحروف المشبهة بالفعل هو المسند بعد دخول عليهما اى على المسند وهي احد
ولا يخفى عليك ان المفهوم من العبارة دخول هذه الحروف على المسند لا على المسند وشى
آخر وان كان صحيحا في الواقع ولا حاجة الى الحمل عليه فالاولى الاقتصار على ما هو المتبادر
والمراد بدخول هذه الحروف كانه يعني عرفية للدخول والمتبادر منه عرفا التي الدخول
لا يرات انه لفظي لان نظر النحو فيه فالتعميم خلاف الظاهر مع ذلك مضرا لانه لا يدخل
التعريف المسند الذي دخل عليه ان المخففة الملغاة عن العمل فما وردت على المسند
المسند اليه لا يرات انه معنوي هو التاكيد لنسبة المتعلقة بجماع انه خبر المبتداء لا
ان الا ان يتكلف ويراد بقوله لفظا ما يقدر او محلا وبقوله ما يشملهما او لو كان
يقوم هنا من حيث اسناده فعموم لكن ما دخل عليه ان فهذا المعنى اصلا فلا وجه لتقييده الجنيد
فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان الجواب السابق يغني عن هذا الجواب الذي يحتاج فيه الى تكلف
بعيد لان المتبادر من المسند المسند المطلق لا المسند الى اسماء هذه الحروف وهذا انما
كان ما دخل عليه الدخول بمعنى ما دار في اللفظ متعارفا من القوم كما اشرنا اليه ويلزم منه عطف
على ورد عليه مكرر المعنى ولا حاجة الى ان يلزم منه ولا اختفاء في هجنته فالا يليق ان تقول على انه لم
ويمكن دفع الاستدراك بان يحمل المراد المسند بعد دخول هذه الحروف الى اسمائها فما دل على الجزم
الاستدراك يلزم خروج قائم في ان زيدا قائم ابوه فان الخبر قائم وهو مسند الى الفاعل
لا الى اسم ان وهو قيد مرة حذرا عن على اسم المستطيل استطار الطويله ويحتاج الى تاويل الجمل
بالاسم اوانها ومثل الاسم بما هو اعم من الاسم حقيقة او حكما ويمكن ان يقال لا حاجة الى التاويل لان

الخبر الجملة بين سوله وامره كامر حيث المبتدا الا ان الخبر الجملة للمبتدا يبقى بعد ذكر بعض
بعض الخبر المفرد مثل ما نم في ان زيدا امام سنه المثال على ان المراد بخبران واخواتها
واحد منها وان المراد بدخول من الحروف وقول المص من الحروف والمراد ان اي كان
لا خفا ان المراد من عبارة المص توضيح خبران حيث يعرف ان اي خبر صحيح واي خبر فاسد
وما ذكره الشارح تكلف على انه بعد ما فسر قوله وامره كامر خبر المبتدا بان امره كامره في
اقسامه ومن اقسامه الخبر المتضمن لصدر الكلام لزم ان يكون خبران ايضا كذلك لكن النسا
انما طرى من فوت بعض الاستثنا آت وينبغي ان يقول الا في تضمنه استفهاما ووقوع
جملة انشائية نحو ان زيدا اضربه فانه لا يجوز نحو ان زيدا اضربه وما لم يذكره عدم صحة دخول
الفاء على خبر مع تضمن اسمه معنى الشرط لكنه لم يثبت لسبق ذكره وقوله ان من اباك اي ايراد
على مذهب سيبويه من ان من في من ابوك خبر وهو لا يرد على المص لاختياره مذهب سيبويه
الا في تقديمه اي في تقديم خبران فان حكم تقديمه الامتناع وحكم تقديم خبر المبتدا الجواز
والوجوب ولهذا ابتنى فساده بل حق البيان الا في التقديم لان التقديم مقدم مشترك لا انه استثنا
من وجوه الشبه ووجه الشبه يجب ان يكون مشتركا الا اذا كان ظرفا فيه انه يلزم ان يكون حكم
حكم خبر المبتدا في التقديم اذا كان ظرفا اي الملتبس كذلك لان الخبر الظرف لا في تقصير ما له صدر الكلام
ولا يجب تقديمه نحو ان زيدا في الدار فان لام الابتداء له صدر الكلام الا ان مثال اللام له صدر
الكلام في خبر باب ان وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة فيه بحث لان ان تصحح وقوع النكرة
مبتدا اصح به السيد عبد القاهر ولا يلزم الاجتماع تطلبين فهي الا حوان التقديم فقول المص
الا اذا كان ظرفا فاصر خبر لا الكائنة لنفي الجنس يقدر المعرب بالنهم ميلاه الى رعاية
جانب المعنى لان المعنى على التركيب التوصيفي والمشهور في امثاله تقدير النكرة احترازا
عن حذف الموصول مع بعض الصلة فانه لا يجوز عند البصريين على تقدير خبر لا الكائنة لنفي الجنس
على جعل كائنة حالا من الكلام لا نعتا وتليها المفعول به الفعل المستند من اضافة الخبر
اي خبر ثبت للكلام وعليك رعاية جانب المعنى اذا عارضه جانب اللفظ فانها الجادة
لاولي الالباب اي لنفي صفته اذ لا رجل قائم مثاله لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل

الرجل نفسه فيه ان لا رجل بعد ما لا رجل موجود لنفي نفس الرجل لا لنفي صفته والوجود
وان كان صفة لكن اذا نفي من الشيء يقال انه نفي الشيء ولا يقال انه نفي صفة الشيء اذ نفي الشيء ليس الا نفي
وجوده ونفي الصفة صار بمعنى نفي غير الوجود فلا يكون لنفي صفة الجنس بل نفي الجنس
فلو حمل قولهم لا لنفي الجنس على معنى نفي صفة الجنس لم تتم القسمة فيما هو لنفي الوجود
ولو حمل على نفي الجنس لم تتم فيما هو لنفي صفة الجنس فلا بد من القسمة بهذا خطر حال
بعض الافاضل دوح يصح حمل العبارة على ظاهره ولا حاجة الى صرفها عنه المراد فرد
بدخولها ما عرفت في خبران من ان الدخول لا يراد اثر لفظا او معنى فهو فيه
نظر كما عرفت لظهور ان اثره معنوي في يضرب وحصل في الدار صفته
قال المص المثال الحسن ما يكون واضحا غير محتمل لانه لله يصاح فحقه ان يستغني عن
الايضاح وكان في الدار في لا رجل في الدار يحتمل ان يكون صفة رجل يحتمل ان
في لا غلام رجل فلذلك عدل عن حوشي المثال لا يجوز ارتفاع صفته هكذا
قال المص واعترض عليه بانه يجوز عند جماعة فزاد الشارح لدفعه قوله على ما هو
الظاهر ان رفع صفة المعرب المنصوب خلاف الظاهر فالاحتمال الظاهر لا غلام
رجل ظريف الخبرية دون الوصفية وهذا يكفي لوضوح المثال وحسنه لا
بتقييد الظرف بمعنى من غير سماحة ويرد بجواز الحال وفيه نظر لان الظرف انه
لو لم يقبل التقييد لم يصح صار زيد ظريفا فالله يتقي ان لا تجاوز عن المثال
وتقال لا يحسن تقييد الظرافة بغير البلاد لا فيها لا يقبل هذا التقييد ولا يخفى
ان يجمع غلام الرجل من هاتين الصفتين نفيا غير مقبول والمعهود في مثله نفي
الحصول في الدار عن الغلام الموصوف بالظرافة ولكن مثالا لا لنوعي خبرها
وليكون مثالا للخبر المتعدد فانه احوج الى الايضاح فلو ترك ثاني نوعي الخبر لكان
اسهل وحذف خبر لا حذفا كثيرا عند موصوف كثير المصدر الفعل
المستهجن مثل بعد بر الرمان وهو الملاءم لقوله وبنو تميم لا يثبتونه اصلا لا
النفي عليه تعالى لان النفي يقتضي منفيا ولما لم يكن قرينة خصوص ينصرف الى العام

وقيل لان النفي رفع الوجود ورد بان النفي رفع الوجود الشامل للوجود في نفسه
للوجود لغيره فلا يدل على الوجود في نفسه وهو ليس بشيء لان المتبادر من النفي
نفي الوجود في نفسه كما ان المتبادر من الوجود الوجود في نفسه
عند الاطلاق اي نفي الوجود في نفسه اي لا اله موجود الا الله بل
الزمخشري كلمة التوحيد جملة تامة مستغنية عن تقدير الخبر وكتب فيه رسالة
ومحصول ما ذكره ان اصل التركيب الله اله فدخل لا والا للحصر فالمسند اليه
هو الله والمسند هو الاله ومنه انما يتحير في تعقله الاذكياء ويتحيرون
هذا وانا اوضح لك بكلام وجيز وهو انه لو بدل لا والا بكلمة انما وقيل انما
اله الله لكان كلاما تاما من غير تقدير وانما هو النفي وكلمة الاعلام ان قول النحاة
بالتقدير لداعي لفظي هو ان لا يطلب خبرا ولا يحتاج اليه المعنى انتهى
والحاصل فلا يحتاج الى تقدير خبر [illegible] ان لا يكون اسم فعل واسم الفعل
لا يكون على هذه الصيغة ورد ايضا بان اسم الفعل الذي بمعنى اللهم لا ينصب
ما بعده ولا يلتفت الشارح الى توجيهه لانه يجوز ان يكون نائبة لا نفي كناية
بمناسبة ادعو ويكون فاعل الفعل الضمير المبهم المميز بالمنصوب بعده
على التقديرين يحملون ما يرى خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة او تصحيح لغة
بني تميم لا فانه رجل قائم [illegible] فلا يكون لانكار النحاة اثبات الخبر في كلامهم
لا نعم لا تقولون في [illegible] خبرا لان هذا البحث ليس في طبيعة العرب والانكار
انما [illegible] لا [illegible] ولهذا اهل الاندلس لا
ادري من اين هذا النقل والحق انه يجب اثباته انما فاذا لم تقم قرينة واما اذا قامت
فعند بني تميم يجب الحذف وعند الحجازيين يجوز هذا المنقول من كلام المحقق وعرف بكنه انه
يحذف كثيرا [illegible] الانام يصح باشتراط قيام القرينة لظهور انه لا بد للحذف
من القرينة وكثيرا ما لا يصح [illegible] وقوله ولو عرف المنادى
وقوله [illegible] الفعل والفاعل ووجه كثرة الحذف في خبر لا دون خبر المبتدا رعاية

رعاية مطابقة لفظ الخبر معناه في الاستغناء [illegible] الحجازيون لا يحذفون
ولو قال وقد يحذف عند بني تميم لكان اخصر وما عرفت من معنى الدخول قد عرفت ما [illegible]
اي على ليس هذا استفهام من اضافة الاسم الى ما ولا تقول المستفاد من الاضافة عليها
حمل ليس [illegible] الحكم بالشذوذ على حملها لا على حملها على ليس [illegible] على الآخر واما قال الشارح
اي على ليس [illegible] هو الواقع ومن قال ان الحمل مستفاد من التشبيه بليس يبعد وكذا
رجوع الضمير الى التشبيه لان التشبيه واقع من غير شذوذ واما الشذوذ في التشبيه
لانه لا شذوذ في نفسه ودخوله على المبتدا والخبر [illegible] على الشذوذ في
الاستعمال والشذوذ بمعنى الخروج عن القياس [illegible] فيقتصر على مورد السماع وهو
ومن قال وهو الشعر [illegible] من صد عن نيرانها [illegible] الاعراض والبراح
الزوال والضمير [illegible] الحرب اي من اعرض من نيران الحرب [illegible] ولا يجوز
ان يكون لنفي الجنس [illegible] على الشيخ الرضي حيث قال انه لنفي الجنس [illegible] وجوب تكرار المرفوع
بعد لا فان التكرار انما يجب [illegible] الفصل [illegible] اي ان يكون لا براح من قبل
الله [illegible] يحمل الشارح نفسه عدم المبادرة كما يحمل الرجل [illegible] رجل [illegible] واحتمال
ان لا يكون [illegible] ان يكون متعلق الظرف [illegible] استشهاد في البيت على الا [illegible]
ان المراد بالمسند هذا التعريف [illegible] الفاعل فانه يكون الاسم
مفعولا فانه [illegible] تعريف [illegible] المفعول [illegible] المنصوب [illegible]
[illegible] فانه يكون الاسم مفعولا [illegible] الحقيقة [illegible]
الامور الاربعة الحقيقية [illegible] المفعول [illegible] اصطلاحا [illegible]
الاطلاق على كل من الخمسة [illegible] الفعل [illegible] تعلقا
مخصوصا ولا يخفى انه [illegible] اسم فاعله مفعول [illegible] التعريف الا ان يقال
اطلاق المفعول عليه باعتبار انه كان في الاصل مفعولا اصطلاحا [illegible] الفاعل
فيه نقل لا اشعار فيه [illegible] ادبا [illegible] اي ضربه [illegible] الاطلاق
المفعول على هذه الامور الا ان يقال لا [illegible] اطلاق المفعول على الاربع [illegible] بالنسبة الى

المنصوب

وفعل الضرب والتأديب [illegible]

بعض افراده وسنقدح في هذا وجه آخر لوصف المفعول المطلق بما يحق فيه فاحفظه فان
قلت صحة اطلاق المفعول على الضرب مثلا باعتبار تعلق الفعل به ووقوعه عليه فانك تقول
فعلت الضرب وبهذا الاعتبار هو مفعول به لا المفعول المطلق قلت المفعول في اللغة
ما يصح وقوع الفعل عليه وجميع افراد المفعول المطلق كذلك فعلت فعله فعلا فعلت
الاول وايضا ان القول بتعلق الفعل بالفعل يستلزم التسلسل فدفعه واضح على انه ان قلت
اذا صح اطلاق المفعول به صح اطلاق المفعول لان صحة اطلاق المطلق من لوازم صحة اطلاقه
المقيد قلت المفعول به مقيد بقيد الظرف ونحوه والتحقيق ان المفعول فيه غير مقيد به الصيغة
والمفعول به قال عنه مقيد بالاسناد الى به فيقيد به بغير لفظ المفعول مثل مات موتا
وكذا اضرب زيد ضربا على صيغة المجهول لانه فعل يعني انه قام بفاعل هو الفعل المذكور اي
بالقائم به هو الفعل المذكور ولهذا احتيج من التفسير الى جعل الفاعل اعم من الفاعل حقيقة
او حكما ليدخل فيه ضرب زيد ضربا كما ظن البعض بعض الظن واما زيد لفظ الاسم
ما ذكره في وجه زيادة الاسم واضح لامرية فيه انما الشان في تخصيص المفعول المطلق
بزيادة الاسم في تعريفه دون اخواته فلذا احتيج الى ما قيل ان زيادته لاخراج ضارب الثاني
في ضرب ضرب زيد فانه الضرب الثاني فعل فاعل فعل مذكور وبحثه عليه ان احدهما ما قيل
ان ضرب الثاني فعل الفاعل لا الاسم لا يجوز ان ضمانا بالمثال التضمين على الالفاظ واما
يجوز ضمانات المثال المطابقة وثانيهما ما نقول انه لا نسخ لاخراج زيد ضارب
فالوجه ان يقال زيادة الاسم هنا وتركه في اخواته تفنن في البيان والشارح جعل الاسم
محذوفا في تعريفات اخواته اكتفاء بذكره في تعريفه واما ما عطف على قوله مذكورا شبهه
اولا يخفى ان الفعل المذكور يشمل الملفوظ والمقدر والاسم لان المراد اعم من الفعل
كما هو الشائع وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع
على زيد وكذا اخرج نحو ويلك وانواع الضرب وتعسا والف ضرب وتعسا لك
لم يخرج بعد ضرب شديد في قولك ضربت ضرب شديد وضربت انواعا والفا وبعض الكلام
فانه ان يقال اسم ما فعله فاعل فعل مذكور وانه اسم يدل على ما فعله فاعل فعل بحسب التركيب مثلا

[illegible]

مثلا ضربا في ضربت ضربا يدل على ان الضرب فعل المتكلم فعلى هذا الاسم ما فعله فاعل اخرج
المصادر ولا حاجة لاخراجها الى قيد فعل مذكور انما هو لاخراج مثل اضارب زيد وضارب
زيد شديد ولا الى قوله بمعناه لاخراج تاديبا في ضربت تاديبا واما هو لاخراج اكالي وضربا
زيد على سبيل التنازع فانه ضاربا اسم ما فعله فاعل الفعل الذي بحسب دلالة التركيب لكن ليس بمعناه
فتامل وبهذا اندفع عن التعريف ورود نحو كرهت كراهتي فان كراهتي لا تدل بحسب التركيب
انه فعل فاعل صفة ثانية لا يبعد ان يكون متعلقا بمذكور مشتملة اي المراد ان معنى الفعل
عليه اشتمال الكل على الجزء فعل الشارح فاذكر ان الفعل اعم من الاسم الذي فيه معنى الفعل
فالشارح فلا يكون معنى الفعل من معنى المفعول المطلق ولا يكون مشتملة عليه اشتمال الكل على الجزء
اذا كان مصدرا او المراد باشتمال العامل على المفعول المطلق ليس اشتماله على مفهوم لفظه
بل على ما تصدق به على الافراد لئلا ينتقض بنحو ضربت انواعا فان ضرب يشتمل على ما صدق
عليه الانواع لا على مفهومها لان الضرب المقصود منه عين الانواع ثم خروج تاديبا انما
يتم لو كان التاديب غير الضرب اما اذا كان في التحقيق عينه فلا يخرج فعليك بالتحقيق الذي
سمعت للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل اي لتاكيد العامل
باعتبار تمام معناه اذا كان مصدرا او بعضه اذا كان غيره نحو ضربت ضربا وتطليقة تطليقة
واحدة ولزم مما ذكره ان يكون مثل ضربت في الزمان الماضي مفعولا مطلقا للتاكيد والنوع
ان دل على بعض انواعه يريد الدلالة على بعض انواعه فقط ادرج ضرب الدلالة على جميع انواعه
لئلا يخرج نحو ضربت جميع انواع الضرب والعدد ان دل على عدده اي عدد الفعل الا
نوعه وهذا اشارة الى المعنى للنوع من المعنى للفرد الشخص لانه دال على الماهية المراد من
الاولى دل على التعدد والا كان في مفهومه زيادة على مفهوم الفعل وقد يكون اي المفعول
المطلق بغير لفظه وهذا فائدة من الحكم كالقعد الجلسة للتمثيل لانه وان علم من التعريف
انه لا يشترط ان يكون بلفظه لكن لم يعلم ان ما هو بغير لفظه قليل وهو عطف على لا ينحني
لا يخفى اي الاول فلا يكون بغير لفظه فهو لدفع توهم ان كونه للتاكيد يوجب ان يكون بلفظه لان
التاكيد المعنوي بالفاظ محفوظة واللفظي لا يكون بغير لفظه ولا يبعد ان يقال الا زاد النصح

تقدير اعتنائنا لانه مضمون المفرد كلام لا يحصل الا ان صحت اثر مضمون الجملة لانا نقول سنذكر ومعناه معين
الجملة وكذا ما قيل انه يتعدد بيان للتواقع لان التفصيل لا يستلزم الاجمال ممنوع وكذا ما قيل الحذف
غير واجب صورة تقدم التفصيل لا وثوق له لعدم تشخيص فائدة المعدن ثم لم يتعرض له و
تفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة فكذا افرع الرفع ايضا وهو مقتضى ان لا يجب الحذف فمثل
فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء او منا فداء ولو لم يذكر المحتمل لنا اوله ومنها ما وقع
للتشبيه اي لان يشبه به امر ورد عليه مثل مررت بزيد فاذا له صوت مثل صوت حمار فان
المفعول المطلق هنا ليس شيئا لا تشبيه شيء الاولى ان يحمل التشبيه معنى لان تشبيه شيء
المفعول المطلق الجميع في مثل لا يحال مشبها او يحمل للتشبيه الذي فعل المتكلم وصفه اي وقع
في الكلام لاجل التشبيه سواء كان مشبها به كما في المثال المذكور في المتن وادوات تشبيه كما
في مثال ذكرنا او مشبها كما في له صوت صوتا مثل صوت حمار وقيل هذا التركيب لا يجوز نوجوب
حذف الموصوف في مثله ولا بد من تصحيح النقل لزيد صوت صوت حسن يرد عليه واخواته
انه خارج من المفعول المطلق لان القيود والا وجه ان يقال القيود المذكورة لتعيين محل
الخلاف لانه في مثل هذا التركيب ذهب سيبويه الى انه لا حاجة الى تقدير العامل ولا يكون فيه
العامل من الجملة السابقة فاراد المصنف التصحيح بوجوب حذف العامل فيه واما بيان اعرابه فتقدير
سيبويه صوت حسن بدل او وصف لصيرورته صفة منزلة شيء واحد فهو نظير الحال
الموطئة واجاز الشيخ الرضي جعل صوت تاكيدا لفظيا واحترز به عن صوت زيد
صوت حمار الاولى انه احتراز عن مثل صوت حمار لصوت زيد فاذا له صوت صوت
حمار وجوز نصبه على الحالية ورفعه على انه بدل او عطف بيان او صفة بتقدير مثل ونحوه
بنكرة هذا اذا كان نكرة اما اذا عرف فرفعه لا يكون بالوصفية الا عند الخليل لانه يقدر
مثل وهو لا يتعرف بالاضافة واما لم يجوز الجمهور ان يكون العامل المصدر المذكور لانه لا يصلح
تاويله بان مع الفعل وعلى هذا التاويل واما المختار لان ان مع الفعل مرجو وهو في هذا المقام مطوع
به صراخ قيل هو اسم بمعنى المصدر لا يحتمل لها غيره الاوضح وقع مضمون جملة لا يحتمل غيره
وفي مثال وقع مضمون جملة يحتمل غيره واما هذه العبارة فغيره مرفوع على انه خبر لا او يحتمل اسم

اسم مفعول كما هو الظاهر وقوله لها صفة محتمل اي لا يحتمل بسببها غيره وقيل غيره منصوب مفعول
للاحتمال والمحتمل مصدر وهذا خلاف الرواية المشهورة اي اعترف اعترافا على
ان يكون خلاف سيبويه في القسم السابق يعتاد بانه وفي ما بعده ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق
التشبيه من متاخري النحاة في هذا القسم وشبهه فالاولى ان يكون شبيهي على صيغة المتكلم مع الغير
ويكون ضمير المتكلم كناية عن المتاخرين ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره اخرج ما وقع مضمون مفرد
سواء كان ذا احتمال غيره نحو رجع القهقرى او لم يكن نحو ضربت ضربا لانه من حيث منصوص
المعنى لان معناه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يوكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة
فقد جعل الموكد معنى المصدر وجعل تسمية المصدر بالتاكيد تسمية باسم معناه ونحن نقول
المناسب ان يقال المعنى ان الموكد لفظ المصدر لانه يوكد اللفظ السابق في الدلالة على ما دل عليه
ويقويه فالوجه ان يقال المحتاج الى التاويل قولنا تاكيد النفسه وانه يوكد جملة كانها عينه لتعينها
للدلالة على ما تعين للمصدر للدلالة عليه واما التاكيد لغيره فلا تكلف فيه بحكم لانه موكد للفظ الجملة
وهي غيره وليس فيها ما يقوله سرد نفسه لا فهام اشتراكه في التعيين للدلالة على ما تعين
عليه ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل غيره هذا ما اختاره المصنف وورد عليه ان
حسن التقابل بما ساد الى دفعه بقوله وعلى هذا يشيع الجمهور وفيه انه بعد ليس فيه حسن التقابل لان
هذا القسم ايضا تاكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر ومع ذلك تاكيد لدفع غيره فحسن التقابل
انما يكون مرعيا لو سمي القسم الاول تاكيد النفس لغيره ومنها ما وقع مثنى على صيغة التثنية
وان لم يكن للتثنية فيه رد على من قال المراد ما يكون مثنى للتكثير واشارة الى ان المراد به اعم مما يكون
للتكثير او لغيره مضافا الى الفاعل او المفعول مع هذا القيد ينتقض بضربت ضربتي الامير
فانه مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول فلا بد ان يقال اضافة الى فاعل الفعل او مفعوله وذلك
ينتقض بضرب زيد ضربتيه فالوجه ان يقيد الاضافة بكونه لا لبيان النوع وقد صرح بهذا
القيد الرضي وفي جعل المثال من تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف اذ الشائع تمام
التعريف بدون المثال على ان التقييد بالمثال لا يفيد بظاهره اشتراط كون المثنى للتكثير و
اشتراط الاضافة الى المفعول ويجوز ان يكون من لب بالمكان فان قلت لم يتعين لله سعنا

بانه ليس تام سيبويه نحو قعدت جلوسا هذا التركيب ما يصح نظرا الى الحقيقة لو لم يكن
القعود مخصوصا بما بعد الاضطجاع والجلوس بما بعد القيام كما ذكره شرح المصابيح النبوية
ولا يخفى انه من المغايرة بحسب الباب ايضا وسيبويه يقدر له عاملا اى فعلا مشتقا صريحة
انواعا والقطع سيبويه وسل ابن … بناء دون شئ قعدت جلوسا غير مقدم هو
من سائل انواعا من الضرب وخير اسم تفضيل بمعنى اخير ولا يغير السكينة والحرف
التأنيث وفى القاموس يقال فلان خيرة الرجال وفلانة خيرة النساء والجذع قطع الانف
والاذن او الى الرضخ كما او بدل كلمة او وهو الموافق للغة وهو دعاء عليه بالذل وقبح الحال وهذا
مع وجوب الحذف سماعا لا يخفى انه لو كان مع وجوب الحذف سماعا هذا الكلام القياسى انتهى
واجب الحذف سماعا لانه لم يوجد فى كلام العرب استعمال الافعال العاملة فى هذه وجوب الحذف
سماعا انه لم يوجد استعمال الافعال العاملة ولا قاعدة تعرف بها فاجاب بعضهم الصواب
انه لا جواب لهذا الاعتراض لان كل مصدر اضيف الى الفاعل او المفعول بواسطة حرف الجر منزع
لفظا او تقديرا ولم يقصد بها بيان النوع يجب حذف ناصبها سواء كان هذه المصادر او
يحذف عاملها قياسى او ليس بواجب ولا يذهب عليك ان الاوفق بعبارة المص هو الجواب الاول
مبتدأ اريد اثباته لا حاجة الى حمل المثبت على ما اريد اثباته بعد نفى اصل الظاهر انه قد
فى صفة لان الصفة الواحدة لا يصح ان يكون تابعة لموصوفين وقيل صفة لتبع فالمقصود معنى
نفى وما ذكره الشارح اظهر اذ لا وجه للفصل بين الصفة والموصوف والحوالة صفة لتوالى نفى او
مع نفى بما ولم يوجد من نفى او مع نفى والصفة الحقيقة صفة واحد منهما ولو قال بعد نفى داخل
على اسم لا يكون خبرا عنه او معنى … ضمير … الى النفى المقيد لكان اوضح فانهم داخل
اسم لا يكون خبرا عنه اى داخل على اسم طالب للخبر ولا يكون المصدر خبرا عنه لعدم قصد المتكلم منه
والمراد ما للدخول الدخول صورة او معنى ليشمل ما كان زيد الا سيرا بمعنى الا سير سيرا فان النفى
ان لم يدخل على زيد لفظا لكنه داخل معنى لانه نفى السير عن زيد كما فى ما زيد الا سيرا وخرج بقولنا لا
يكون خبرا عنه بقصد المتكلم نحو ما زيد الا سير بالرفع وقيل المعنى لا يصح ان يكون خبرا له او لا
مبالغة وفيه نظر لانه يصدق مع ذلك على ما زيد الا سير انه ليس محذوف الفعل لانه لو كان خبرا

عنه لكان مرفوعا على الخبرية مثل فلا يكون مفعولا مطلقا لانه مرفوع ورد بان المفعول المطلق قد يرفع
بالقيام مقام الفاعل فالحق لا يكون مفعولا مطلقا لانه معمول للعامل المعنوى والمفعول المطلق لا يكون كذلك
وفيه نظر والاولى ان يمثل بما كان الا سيرا شديدا فان حذف فعل لا يجب بل يصح ما كان الا ان
تسير سيرا شديدا او وقع مكررا الواو قال او مكررا بالعطف على مثبتا لكان اخصر الا انه احترز
عن توهم عطفه على قوله خبرا البريد معرب دم بريده وهو ام بمعنى استر … او ماله … قطع
الذنب ثم صار اسما بمعنى پيک اى مرتع موضع الخبر عن اسم لا يصلح وقوعه خبرا عنه لا يخفى ان
لا نفى العبارة ستدين هذا وكانه حمل المص ضمير وقع راجعا الى مفعول مطلق وقع بعد اسم لا يكن
خبرا عنه لانه ما ذكرنا لكنه بعيد ايضا والاخصر الواضح هو ان يقال او وقع مثبتا بالا او
او مكررا بعد مبتدأ لا يكون خبرا عنه وآثاره من انضباطهن لاشتراكهما فى الوقوع بعد اسم
لا يكون خبرا عنه فانه يقتضى ان يجمع بين قاعدتين ما وقع مضمون جملة لاشتراكهما فى الوقوع مضمون جملة
تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر لا او على انه يكون الا تاكيد او النوع ولم يلتفت الشارح الى
هذا الوجه لانه يوهم الحصر فيهما او على انه قد يكون بحيث يجب تقدير عامله بعد الا كما فى المثال الاول
او لا يصح استثناء السير المطلق من السير المطلق وقد يكون بحيث لا يجب كما فى المثال الثانى فانه يصح
تقدير العامل مثل الا اى ما انت تسير الا سير البريد ومنها ما وقع مضمون جملة قبل القرينة على حذف
العامل مضمون الجملة فانه يشتمل … الى آخره وفيه نظر اذ لو كان الاشتمال … الى آخره لم يحتج الى ذكره
مع ان الحاجة باقية الى القرينة وحذف عامل المفعول المطلق تعيينه لانه يتعين ان يكون معناه والمراد
مضمون الجملة مصدرا المضاف الى الفاعل اى معناه او كان مناط الفائدة نسبة المسند الى الفاعل او
المفعول معناه او كان مناط الفائدة النسبة الايقاعية … المصدر المتعدى بالحال معناه اذ لا
مناط الفائدة الحال … اصحب مع زيد سرورا فانه ان ينفعه او ينفعك فان مضمون الجملة صحبة
زيد فى وقت السرور والاثر … المواهب الدقيقة الجليلة وما ترى غرضه غرض
الشئ اثرا ما على بواسطته … لم يرج … اللفظ ان يعمل مثل … الوثاق فاما منا بعد واما
فداء مفعولا له … من تقدير العامل واما اقتصار الشارح على بيان مفهومات القيود والاعراض
عن بيان احترازاتها المبينة لغيره لان ما قبل ان مضمون جملة احتراز عن مضمون مفرد نحو له على الف درهم اعترافا او صحة او

من المحذوف الذي لا يرتكب الا لنكتة يحتاج اليه قلت كما احوج اليه حمل اللفظ على ما هو اكثر
استعمالا لان القاموس الب اقام كلب ومنه لبيك اي انا مقيم على طاعتك الباما بعد الباب
او معناه قصدي واتجاهي لك من قولهم داري تلب داره اي تواجهها او معناه محبتي لك من قولهم
امرأة لبة اي محبة لزوجها او معناه اخلاصي لك من قولهم حب لباب خالص حذف الفعل
ليفرغ المخاطب من سماع التلبية فيأتي بسرعة وقيل ليفرغ المتكلم من التكلم بسرعة فيفرغ للسماع
المأمور به والاول انسب بمقام رعاية الادب فافهم وعلى هذا القياس سعديك اي
سوى هو انه ان يكون مصدرا محذوف الزوائد فانه لم يجئ له فعل ثلاثي سعد بمعناه المفعول به
قال المص اما سمي به لانه اوقع الفعل به او تعلق به يعني ان الباء للسببية فيتعلق بالفعل
او للصلة ويتعلق بما ضمن من معنى التعلق ومن خفي عليه مراده زاد عليه وقيل لانه سبب لوجود
الفعل لان المحل سبب لوجود الحال ولم يذكر اي الاسم اكتفاء بما سواه اكتفاء بظهور
ان المفعول به من اقسام الاسم او تعاديا عن اطلاق الاسم في التعريف على سبيل المسامحة فان
المفعول به في قلت زيدا او قلت زيد قائم ليس اسم ما وقع عليه فعل الفاعل بل هو ما اطلق
الاسم في تعريف المفعول المطلق او تعسفا فنبه في تعريف المفعول المطلق على ما هو حقيقة
البيان وفي تعريف المفعول به على ما هو المجاز المشهور فيما بينهم من تسمية اللفظ باسم معناه
المطابقي لا يقال مذكور المفعول به دال على ما وقع عليه الفعل تضمنا كما او تضمن معنى الاستفهام
او الشرط (١) نقول المتضمن معنى الاستفهام والشرط دال على المعنى الاصح مطابقة لان الدلالة
على معنى الشرط والاستفهام طارية ولذا عدّ اسماء لم يعتد بدلالته على معنى فيه مستقل حرفا (٢)
وقد صرح به ولو سلم فقد سلك التعريف جادة التغليب والمراد بوقوع الفعل
تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم يقولون يعني ان ارباب اللغة يقولون كذا بحد ذهب
زيد فانه تعالى الاذهاب وقع على زيد ولا فرق في المعنى بين ذهبت بزيد واذهبت زيدا
من وقوع الفعل يشمل هذا التعلق ويمكن ان يقال هذا التعلق بلا واسطة حرف جر وحرف الجر
لتحصيل المعنى وبعد التحصيل يتعلق الفعل بنفسه وبهذا تبين ان زيدا في ذهبت بزيد مفعول
به دون زيد في مررت بزيد وخرج الحال لان تعلق الفعل به بواسطة حرف جر في المعنى

يعني ضربت زيدا انا ضاربه في حال القيام وخرج المستثنى والتمييز لانه لا يتعلق الفعل بما في
ما بين به وبين المستثنى بما اخرج منه فمن قال المراد التعلق ولا يخرج الحال والمستثنى والتمييز لكن
على عمر فيما بين الاحوال على انه يشكل بالمفعول الثاني والثالث اذ ليس التعلق بهما اولا وما
يجيبك انه اشكل على بعض على بعض عمرو في اشترك زيد وعمرو فانه يحتاج الى تقييد التعلق
بغير الفاعل وغفل عما نعرفه ان المعترض على التعريفات ما يخرج التوابع ولم يتذكر ان التقييد
لا ينفع في الانتقاض بضربت زيدا وعمرا انعم تقييد التعلق واجب لان تعلق الفعل بالفاعل
وقوعا عليه بل وقوعا منه فتأمل والمفعول المطلق بما فيهم من منافية لا حاجة الى
هذا الاعتبار لاخراجه لانه لا يقال الضرب وقع على الضرب او الضربة بل يقال وقع
الضرب والضربة والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الاولى فعل اسند وكذا الاولى
في قولنا لم يعتبر اسناده لم يسند فخرج به مثل زيد في ضرب زيد الاولى ان يقال المحتج
زيد وعمرو مثل درهما في اعطي زيد درهما اخراج زيدا انا تم لو لم يكن مفعولا به في اصطلاحهم وهو
الاليق بالاعتبار لم يوجد منهم تصريح بانه مفعول به وتوهم بان المفعول به وفيه نقض ان يكونا
مفعولين ما لم يسم فاعله لا يدل على نسبة مفعول ما لم يسم فاعله مفعولا به او مفعولا فيه كما لا يخفى
عدم كونه مفعولا به خفي عليه المانع لدقته فانه يرد عليه انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر
لدفع آخر وهو انه لو قال الفعل لتبادر منه الفعل الاصطلاحي فيحمل عليه ويلزم في اسناد الوقوع
المسامحة وكذا في الاكتفاء بالفعل الاصطلاحي لخروج شبه الفعل لقوة الفعل نسبة على ان
ذكر الفعل ايضا ليس من قبيل الاكتفاء بما هو الاصل كما في نظائره فكم ينبغي ان تعلم ان اسم الفاعل
والمفعول كالفعل كوقوعه في خبران وكون الفعل مؤكدا بالنون لان التأكيد يوجب كون
الفعل اهم فيما في التقدم الدال على كون المفعول اهم وفيه نظر لجواز ان يكون التقدم للتخصيص لا
للاهتمام اي زيدا ضربت اي اريد بكذا تخصيصها بالذكر ليس لحصر الجمهور على ان العدد
لا يفيد الحصر فان طلبنا فائدة ذكره قلت لتنضبط المذكور عند السامع ولا يستغلق
لكن يجد ان المذكور خمسة فاسهما المندوب على طريقة المصنف فانه من مذهب سيبويه ان يعمل الانواع
خمسة لوجوب الحذف في باب الاغراء الى كتب قدس سره في الحاشية هو اذاك

اخاك اى الزمه ونحوا الحمد لله الحميد ونحوا انا فى زيد الفاسق الخبيث ونحو مررت بزيد المسكين
عزاى او ننسه معناه الحث على الفار من المرا او قصر اليد واللسان عن فعل الاول
الوار للعطف وعلى اتباع للصاحبة ايضا وانتهوا خيرا لكم الكرسيبويه وجوب الحذف
فيه واعترف به الزمخشرى واما ما قال العلامة التفتازانى المحقق التفتازانى ان الحمل به لا
حيث انه وان لا يصح فيه وجه آخر فما يجب منه لا ـ لهذا الاعتبار ولا يعدون الحذف
الجائز واجبا سهلا من الباه ولا حزنا اى الحاشية السهل الجبل والحزن ما غلظ من الارض نقيض ٣
الارض بوجه او طلب لما كان الاقبال لغة اللغة نقيض الادبار دفا لتعريفه بحقيقته
لا ابتغا ول نداء المقبل عليك بوجه ولا نداء من لا يطلب منه الاقبال بالوجه ممن كان
بينك وبينه حائل وكان خروج اكثر افراد المنادى من تعريفه مستبعد اجدا اصرف قوله
اقبال عن ظاهره لكن يحتاج انه لا حاجة الى حمل الاقبال الى اعم من الاقبال بالوجه او القلب
جعل الاقبال بالوجه او القلب اعم من كونه حقيقة او حكما بل يكفى ان يحمل طلب الاقبال
حقيقة او حكما لانه يصير الاقبال بالقلب داخلا فى الاقبال حكما او حكما مثل يا سماء
يا جبال ومنه نداء من لم يقصد منه الاقبال اولا وجه ولا قلب لانه بد لذلك التنزيل
من امر نزل باعتباره وجعل دا اعيا الى التنزيل وبنا منه على آخر مثل لعله القول تنزيله ٣
منزلة من لصلوح النداء نزل اوجب فالاولى ان يقال المراد بالاقبال الاجابة وفيه بحث
لان القرآن نزل على لسان العباد فلا بأس بالتنزيل بعد ما ثبت الشيوع ولا يصح لا اراده
الاجابة لانه لو اريد بالاجابة انعام ما سئل فهو لا يستثنى من نحو يا عمر وا قد
يكون المقصود بالنداء الخبر فلا يصح لله مجاز به فيه وان اريد التنبيه فهو لا يكون مطلوبا
منه ثم وفيه تحكم يمكن دفعه بان المندوب باب واسع كثير الدوران على السنتهم واستبعد
جعله مجازا فهو ملحق بالحقيقة بخلاف ما عداه فانه قليل الوقوع فالاولى او يقال له
المنادى كما فعل صاحب المفصل وكانه نبه المصنف عن ذلك انهم لم يعدوا الكلمة من حروف النداء
بان تكون آلة الطلب لفظ الطلب اللفظى يتوقف على لفظه آلته والمطلق ما يتحقق صادق
الطلب نحو ربا بالاجمال الثالث من اقسام هذا الاحتمال فقال او المنادى او المحذوف جواز

جواز حرف النداء مع كونه نايبا وعوضه يمكن دفعها ان النايب يحذف اذا كان دالا ككاف
زيد اذا جاوا القرينة هنا ثابتة ويحتج على جعل التفصيل للمنادى انه لا وجه لتخصيص هذا التفصيل
بتعريف المنادى دون المفعول المطلق والمفعول به والمبتدا والخبر الى غير ذلك و
عند المبرد حرف النداء لسد مسد الفعل كان المبرد زعم ان الفعل المقدر عزل عن العمل و
ورثها الجزم فى موضعه فلا يرد ان المبرد لما قال بكونه سادا مسد الفعل فلا مجال لجعله
عاملا مجازا او سيبويه لا يكرفه فلا فرق بينهما فعلى مذهب المدعى لا يكون من هذا الباب
اللهم الا ان اللهم نعند سيبويه جزاء الجملة اى الفعل والفاعل مقدر ان هذا انما تم على قول
من قال المستكن محذوف واما على ما حققناه ليس بصوت ولا لفظ وفرق بينه وبين
المحذوف فلا يصح القول بتقدير الفاعل هنا وعند المبرد حرف النداء تام تمام
احد جزءى الجملة لا يخفى ان الحرف لا يقوم تمام الفعل فى افادة معناه بل يستغنى عن تقديره فهو
انما يقوم مقامه فى العمل فلا بد ان يكون المقدر منه جزء الجملة وعند ابى على احد جزءيها اسم
الفعل والاخر ضمير مستتر فيه اورد عليه ان اسم الفعل لا يضمر فيه المتكلم ونقض باف
بمعنى اتضجر وتعجب بانه صوت لا اسم فعل وان اسم الفعل لا يكون على حرف واحد وفى حروف
النداء الهمزة واورد عليه وعلى مذهب سيبويه انه لو لم يكن المنادى جزء الكلام لتم الكلام
بدون المنادى مع انه لا يفيد بدونه واجيب بانه قد يعرض للجملة ما يخرجها من الاستقلال
كما فى الشرط والقسم ومن الاتم بالم يبق ما عرض فهنا الجواب على مذهب سيبويه ان
الكلام تام بدون المنادى وانما لا يفيد حرف النداء بدون المنادى لانه متعلق حرف
النداء والحرف لا يفيد بدون متعلقه وعلى مذهب ابى على انه استعمل الجملة هنا لطلب اقبال
زيد فهى بمنزلة فعل اقبل والمنادى بمنزلة الفاعل فلا تتم الجملة لنظر الى ما هو المقصود
بدون المنادى فاعرفه ويبنى اى يعبا ان يبنى لانه يجوز ان يبنى لا انه طالما له المسائل
الجواز فالعلم الموصوف بابن مستثنى من الحكم كما سيأتى لعلتها اى لعلة كل منها لا لعلة الثلثة
لتساوى المجموع بالنسبة الى اقسام المنصوب بلثة كاقسام المرفوع والمخفوض والمفتوح
من قال اقسام المرفوع والمخفوض والمفتوح اثنان معرفة ومعربة وسنعانه بعلة المضموم

قوله

فانها لمنه مضاف وشبهه ونكرة غير معينة برده ان اقسام غير المنصوب لشه مفرد معرفة
ومستغاث باللام ومستغاث بالالف ولطلب الاختصار في بيان النصب لا يخفى
انه لو قال وخفض بلام الاستغاثة وفتح بالفها ونصب المضاف وشبهه والنكرة
الغير المعينة ويبني على ما يرفع به ما سواها لكان الاختصار في بيان البناء على ما يرفع
فلا بد من ترجيح طلب الاختصار في بيان النصب على طلب الاختصار في بيان البناء
ثم نكتة تقدم ما عدا النصب عليه ويمكن توجيهه بان الاختصار فيه لكثرته اولى
من الاختصار فيما هو اقل منه والاوجه في نكتة التقدم ان يقال بان البناء على ما يرفع
به اهم لانه من خواص النداء بخلاف النصب فانه لكونه مفعولا به وبخلاف الخفض
فانه بحرف الجر وبخلاف الفتح فانه لالحاق الالف فقدم المستغاث لاتصال
بينهما للبناء او التغير من حالة الاصلي يرفع به المنادى في صورة النداء انما
قيل النداء يمكن اسناد يرفع الى المنادى باعتبار ما يؤول اليه وانما بعده يمكن النعت من
المسند اليه بالمنادى باعتبار ما كان فمن قصر النظر على الاول فقد غفل ولكان يحمل
الضمير الى ذات المنادى فيكون من قبيل اعدلوا هو اقرب للتقوى او الفعل
مسند الى الجار والمجرور عطف بحسب المعنى على ما بعده فانه في قوة ان الفعل مسند الى
ضمير المنادى كانه قيل ويبنى على ما به الرفع ويتجه عليه ان ما به الرفع النون وكانه لهذا
اختار البعض ارجاع الضمير الى الاسم اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف المفرد في
هذا الباب يعني ما يقابل المضاف واما مقابلته بشبه المضاف فدائر على الارادة بارادة
مفرد مخصوص بقرينة ذكر شبه المضاف في مقابله وقيل صرف المفرد اليه لانه الفرد الكامل
للمفرد يعني ما ليس بمضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه هذا امر لا ولا شبه مضاف ٤
انضباط له ولا يرجع الى محصل يوجب كون الموصوف بجملة او ظرف شبه مضاف في باب النداء
دون باب لا فان باحليها لا يتحمل كما لا يخفى على المتتبع لاسرار الفن ولا الى محصل يوجب كون الموصوف شبه مضاف ٣ ولا حليم تحمل
بجملة او ظرف شبه مضاف في هذا الباب دون الموصوف بالمفرد وقد سوى منه الشارح واخل
بكلام الشيخ الرضي فانه قال هو اسم يجيء امر بعده من تمامه في اعتبارات تم اما لداع معنوي او

فالظن ان الحق انه من تمامه من حيث المعنى
ولعل مراد الكل بالحق انه من تمامه

اولا صطلاح نحوي اما الاول فلكا لا يكون ما بعده معمولا له او معطوفا عليه ويكون مجموع المعطوف والمعطوف عليه
اسما لشي اما علما نحو يا زيدا وعمروا اذا جعل علما او اسم جنس نحو يا ثلثة وثلثين جعله فان ثلثة وثلثين
اسم لعدد مخصوص كاربعة واربعة عشر واما الثاني فكالمنادى الموصوف بالجملة والظرف فانه لابد
وان يجعل من نداء الموصوف لا من وصف المنادى والا لزم وصف المعرفة بالجملة والظرف وهو
لا يجوز فجعله نداء اسم لا فانه لو جعل من وصف المبني لا من نعت الموصوف لزم وصف المعرفة
بالجملة هذا اما عرفنا ان شبه المضاف في باب المنادى العامل فيما بعده والمعطوف على الذي
المعطوف اسم لشي والموصوف بجملة او ظرف وفي باب لا الاولان فقط لوقوعه موقع الكاف
الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية نحو قولهم المبني ما ناسب مبني الاصل بلا واسطة
او بواسطة او بغير واسطة ويمكن ان يحمل على البناء عروض الحاجة للمنادى في الدلالة على المعنى
المراد منه الى قرينة الخطاب كالضمير المخاطب فيبنى لتلك المشابهة الحرف وتلك الحاجة وان
فقدت في العلم لكن لم يعتبر فقدانه طردا للباب وكونه مثلها افرادا وتعريفا قيل اعتبر لئلا
يلزم بناء المضاف وما في حكمه وبناء النكرة الغير المعينة وفيه ان النكرة الغير المعينة لم تقع
موقع كاف الخطاب ويا زيدان يا زيدون اشتهر فيما بينهم ان العلم اذا ثني او جمع بالواو والنون لزم
لام التعريف مخصوصا بما سوى المنادى فلا يرد ان المثال لا يصح والصواب يا رجلان اي بلام يدخل ووقت
الاستغاثة يعني الاضافة لا ادنى ملابسة وليس من قبيل اضافة الشي الى ما هو لكالمبادر
وهي لام التخصيص بل لام التعليل اي اغيثي لنفسك ولاجلك وفي يا لله اغيثي لمقتضى ذاتك
ولكرمك نحو يا لزيد لا يكون الاستغاثة بغير كلمة يا ولا يكون لام الاستغاثة الا في مقام الاغاثة
او التعجب او التهديد واجيب اي عن الاعتراضين او بان قولك مثلا يا عبد الله من تميم العاص
يغني عن الفعل كان المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد له فيه انه يا بي عن هذا التوجيه ان
التكلم بهذا النداء في حضور المهدد والمتعجب منه وانه لا يعني للاستغاثة في المحضر فتنتم منه
لانه لا يتصور الاغاثة منه فالوجه ان يقال يستغيث المهدد ليغير حاله ويترك ما يوجب
قتلا او ضربا فيغيثه المهدد ويخلصه عن الم القتل والضرب او يستغيثه لئلا يجيء
من القتل بتغير احواله وترك مساوي خصاله ويستغيث المتعجب منه ليغيثه في التعجب المفرط

الذي فوق طاقته فتميزها له ويدفع عنه ما يوجب هذا التعجب لاستغنا بما يقتضي معناها
لا يحصر المقتضي فيما سبق لكن ذكره في موضع كان الخطا صورة ولا لام فيصح كلام المص ان
الجل حاليته يحل المقصود لانه يفيد تقييد النفع بالالف بعدم اللام لا يقول لا اعتداد بهذا
الاحتمال لظهوره انه لا يمكن هنا الفتح مع اللام ايضا لان الالف يوجب فتح ما قبلها الا انه يقول
وجود الالف غير ضروري لجواز انتهائها يا لاقتضاء اللام الخفض وقوله ومن اثرهما فان في
فيه بحث لانه لا ينافي جمعهما في الاخذ لان جر غير المنصرف بالفتحة الا ان يعتبر اطراد
الباب ولك ان تقول لعل الشارح لاحظ فتحة الجر والفتح لان احدهما بنائية والاخرى
اعرابية وينصب ما سواهما فيه انه ان اراد النصب لفظا او تقديرا يخرج عن الحكم نحو يا
قوم لا تنفع مال ولا بنون ويا مثل يا منعي ويا غير يا بصره مما هو مبني على الفتح لانه لم ينصب
لفظا ولا تقديرا بل محله مع انه داخل فيما سواهما وان اراد نصب ما سواهما لفظا او تقديرا
او محله فهو مشترك بين كل منادى ولا يخص ما سواهما ويمكن ان يقال اراد انه يبقى على ما كان
عليه من النصب ما سواهما وبهذا اعرفت فائدة قوله ان كان معربا قبل دخول حرف النداء
والاستغناء عنه على ان فيه انه يبقى على هذا التقدير ان مثل يا يوم لا تنفع مال ولا بنون
بعمله في بحث المنادى مثل يا طالعا جبلا هذا المثال من الامثلة النحوية فانه لا يعتمد
طالعا وتقدير الموصوف مشكل لانه اذا قدر موصوف نكرة موصوفة منادى معرفة
ويجب تعريف طالعا ولا نكرة مما كان شبه مضاف وذكر من لا امثال لنحو حاملا شيئا وما
حسنا وجهه ظرفيا في الحاشية انما قيدنا ونحوه ظرفيا لنكره نصفا في كونه نكرة لم تقصد بعينه
تعالى يا حسنا وجهه الظريف هذا لكن وصف شبه المضاف بالمعرفة بعد قصد المعين
شرط بان لا يكون موصوفا بجملة او ظرف نحو يا حليما لا تعجل قدوس فانه لا يجوز القدوس
ويا تعلس ذات عرف طويل فانه لا يجوز الطويل وتوابع المنادى يريد التوابع في كل
وجه اي التابع في الصورة والحقيقة نحو يا ايها الرجل لانه تابع صورة منادى حقيقة و
في كلام الشارح نكتة عدم تقييد التابع هنا بما يجيء فيه كما سبق في كلام الشارح لا تابع
كل منادى في التابع المبني على ما يرفع به فصل هو المنادى من لفظ المبني هنا لانه قبل فيه ويبنى

غيره لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظ هذا الحكم صحيح على اطلاقه فانك يا عبد الله وعمرو فيه
تابع للفظ عبد الله لانه منصوب المحل تابعية لا غيره وانما ينافي هذا تلبس بالتبعية في قال
يريد بالتوابع غير البدل والمعطوف الاتي حكمهما يساعده نحو وكذا المالك زيد وعمرو بجر
عمرو ولم يجز نصبه حمله على محل لان توابع المستغاث يعني ان الحكم على توابع المنادى المبني يجري
الى تقييد المبني لانه حكم مخصوص ببعض افراد معقله وانما خص فائدة التقييد بالنظر الى تابع المستغاث
دون تابع العلم الموصوف بابن مضافا الى علم اخر نحو يا زيد بن عمرو العاقل فانه لا يجوز في العاقل الا
النصب لانه لا يرشد الى التقييد كالمستغاث لانه يعلم حكم بعد ولا شبه مضاف
المفرد المحض يشمل شبه المضاف فلا حاجة لادراجه الى تعميم المفرد وانما يحتاج الى ادراج المضاف
بالاضافة اللفظية وقائم يحمل الحكم الا فيما منه ان عدم الجريان المذكور لا يستدعي التفصيل
بل التقييد فيصح ان يقال وتوابع المنادى المبني المفردة سوى البدل والمعطوف الممتنع دخول يا عليه
بل لو قيد لكان بيان حكمهما بعد عنه لا الاستغناء كما هو عادته في التفصيل لعرف التوابع
الحالاوغيره ذكر التاكيد المعنوي على انه يتبع الاصح في امتناع وصف المنادى وعدم صحة
جعل التاكيد اللفظي كالبدل لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب انظار ان تقول عند الاكثر
لماء ثم قوله ومن يجوز فانه بدل على ان المسلك خلاف فيه لان استعمال العرب على ترشد الى
لزوم ذلك وكان الحال رعند المصدرك ولهذا لم يقيد التاكيد بالمعنوي واقوى منه انه لم يقل
بعده البدل والمعطوف والتاكيد الغير المذكورين حكمهما حكم المستقل لكن تصريحه في شرح
تقييد التاكيد بالمعنوي يشعر ان ترك التقييد هنا مبني على الغفلة والصفة فيه رد على
الاصح حيث لم يجوزوا وصف المنادى المفرد المعرفة لشبهه بالمضمر واول النعت العام ونحو
يا زيد العاقل بانه على الاختصاص لتضمنه الداعي وعدم جريان الشاهد على وصف المنادى
المستغاث الا ان يقال لمشابهة المستغاث بالمضمر لو يعتبر المفرد المعرفة حيث لم يعتبر
بخلاف المنادى المفرد المعرفة والمعطوف الممتنع دخول يا عليه المعرف باللام يمتنع
ان يقيد بقولنا سوى لفظ الله ولهذا لم يقل منه والمعطوف المعرف باللام مع انه اخص
اوضح يرفع على لفظه هذا مبني على اختيار النحو لان العامل في التابع هو العامل في المتبوع والتابع

باعراب سابقه من جهة واحدة والمقام لا يحتمل تفصيل فتركنا هاهنا اصله وقوله الظاهر المقدر
لانه لا يشمل الجمل المحلية بل على با هولاء العاقلون فان هولاء محله نصب محل رفع واقتصر على ما
او لانه اولى ما يمكن ان يمثل فيه بالمعرف باللام المنافي لحرف النداء وهو اولى بالتمثيل لتعلم ان
فيه اثر حرف النداء مع منافاته له وهو استاده سيبويه وهو الذي قال الاعراب التابع
ما شاء لم يتقدمه مثله ولم يخلف مثله وقال المحقق الشريف في حاشية الكشاف هو اعلى
كعبا من سيبويه ان كان كالحسن بخطه على قوله والاخفش ليس بعلم كما حقق الشيخ الى
مذهب المبرد لكن المحقق في شرحه ذهب الى ما ذكره الشارح وكان المصنف اراد ان المعرف
ان اللام في بعض الاعلام لازم كاللام في اسم الجنس فاته يجب الفرق بينهما قيد العلم
كلامه ربما يمكن نزع اللام عنه وحمل اسم الجنس على اسم الجنس وما في حكم من الاعلام ووجه لابد
من معرفته معرف باللام يجوز نزع اللام عنه وهو كان في الاصل مصدرا او صفة
او اسم جنس قصد به مدح كالاسد او ذم كالكلب لكنه ليس كل اسم كذلك فاما دخول
اللام وتركه فان محمدا وعليا لم يجز دخول اللام عليهما وما لا يجوز نزع اللام عنه يعرف باللام
قصد به التعريف او جعل لاجزاء العلم وذلك في علم هو اسم جنس في الاصل خص بفرد منه
لما حية لا اقتضت تلك التخصيص وسمي غالبا وتلك الغلبة اما تحقيقية كالى الصعق
ح به لانه اصابه الصاعقة واما تقديرية اما العدم تصور معنى كالدبران او تصوره وعدم
ثبوته كالاربعاء فانه يتصور له معنى هو الرابع لكن لم يثبت هذا اللفظ او يتصور ويثبت
لكن لا يعلم ثبوته قبل العلم كالمشتري والمضاف عطف على المفرد ونصب على عطف
على محل قال واحد لان العامل فيه صفة المبتدا والخبر واحد هو الابتداء حكما اي حكم
كل واحد منهما او الضمير راجع اليهما بيانا وتبعا ما بقي من التوابع فعلم منه انه لو قال ورابع
حكم حكم المستقل لكان احسن والعلم الموصوف فان قلت هذا من مسائل المنادى فكيف ذكر
في مسائل التابع قلت من مسائل التابع باعتبار ان التابع المضاف اوجب اختيار بناء المنادى
على الفتح والمبني هو جواز ضم لانه لم يخرج عن البناء الا الى البناء على الضم او الفتح وفيه نظر
الجواز ان بنى اختيار الفتح هو جواز الجر يا لزيد بن سعيد بجره من الباء او بالمتحرك بما يعلم من

عطف

قوله لان المعطوف في حكم منادى مستقل
ان يكون على حال الرجل عطف فيه اه لو باشر
المضاف لاضافة المعظمة او شبه المضاف
حرف النداء لكان منصوبا فيجب ان لا
يختار فيهما الرفع م ح

من غير نقص ولا يجوز الفتح في يا قصد بعد عمرو بل يحتمل واسطة بين الامرين وموصوف
كما هو المنادى لا المبتدأ وما هو الاعم اي اذا اريد نداؤه فيه آوام يرحمل المعرف باللام
فانه يريد احد من اصحاب اللسان نداؤه فكانه لا يصح ان يكون المعرف باللام منادى لانه ان يكون
مراد النداء فيتوصل الى ذلك لا يسمى ولا يخفى من جوع ولا يذهب عليك ان هذا البحث
بما هنا التوابع لانه شمل قد ذكر في المنادى المبني على ما يرفع فانه يجب ان يوقعه في باب
احكام المنادى قيل فانه يصح الكلام على سبيل التمثيل فانه لو زيد انه لا يلزم ان تعالى ايها
الرجل الجواد ان تعالى يا هولاء الكرام ويا هذه المرأة مثل ايها العاقلون الى قوله كما
من فيه فطنة الناظرة في هذا المقام انه اذا اريد نداء الرحمن تعالى يا زيد ان يحذف اللام
بلا النداء يخفى من جبر نقصان تعريف العلم حين تنكيره جعله باللام وما اجيب بان
من ان اللام فيه لجبر النقصان لا للتعريف فانه يدخل في المعرف باللام اذ في الجواب حيث
نقصان التعريف الذي لا بالتعريف على ان المعرف باللام هو ذو اللام ولهذا احتج الى
يا الله من هذه القاعدة وفي السؤال ان بناء الكلام على التمثيل بدفعه ومنه ما فيه وان قصد
النداء في يا زيدان الى شخصي العلم لا المعرف باللام فيجب لو اريد الزيدان المعهودات
فيقول ايها الرجل توصيفا اي الموصوفة المحذوف ما اضيف اليه يعوض عن حرف التنبيه
فيه عند غير الاخفش الموصول عند الاخفش فتقديره يا اي هو الرجل وحذف صدر الصلة
لان المنادى طالب التخفيف والاول هو المرجح وان كانت الموصولة اكثر لكثرة حذف اي
في التوسط على نحو واحد ولا فائدة لو كانت موصولة يصح يا ايها النجم او الصعق وكان حمل المعرف
باللام وصفا اقرب بما ذكره مقصودا بالنداء لمن رجح قول الاخفش في عدد الموصول
احتجت الى هذه الوجوه المكشوفة مع هاء التنبيه ليجيء بعد المقصود بالنداء من حرف
النداء نقرب حرف التنبيه المشارك بحرف النداء في التنبيه وقوله يا هذا الرجل
يا لزام حرف التنبيه في مقام التوسط والفرق بين ايها وهذا ان ايها لا يكون مقصودا
بالنداء اصلا وهذا يحتمل الامرين فلذا قدم ايها والتزموا فيه رد على الاخفش
حيث جعل اي موصولة لانه على هذا التقدير لا حاجة الى تكلفة التزام الرفع ولهذا لم يذكر

يا ايها الزيدان ويكون مع الهاء لان الهاء زائدة لتعويض ما فات من الاضافة ... لا لبناء الكلام ...

هنا ما يخرج صفة الاسم المبهم مطلقا اي صفة الاسم المبهم الذي جعل وسيلة الى نداء المعرف
باللام او لا يجوز اخراج صفة الاسم المبهم مطلقا لان القاعدة السابقة اذ يجوز يا هذا الرجل
وجهان اذا قصد نداء اسم الاشارة منادى معرب الخ ولهذا الا ينصب تابع المنادى
المستغاث باللام فلم يرد ان تابع المرسوم يتبع محلا لان تابع المنادى المعرب لا يتبع
محله وتبهم من قال التنوين في معرب للوحدة اي تابع معرب واحد وتابع المعرب الواحد تابع لفظه
والمراد بالمعرب الواحد ما يكون له اعراب واحد فان المعرب باعرابين معربان حكما ولا
انه يلزم من التكلف مثلما لا يلتفت اليه الا من لا يتحاشى من التعسف وانما قيل لكونه
منادى حقيقة منصوب بتكرر داعرابان فيه ان اعراب النصب للمنادى لفظا لا يكون الا منادى
حقيقة وقالوا يا الله خاصة هذا اشارة الى جملة احكام للفظ الله في باب النداء
نظمه بمزيد واختصاص نداءه بكلمة يا من بين حروف النداء كاختصاص نداء ايها وايتها
ذكره في مغني اللبيب ونداءه بلا توسط المبهم وتخصيصه بالحكم الاخير وان كانت
اشد تناسبا بالمقام مما ضيق لمعطى الذي لا يليق بالكرام ولكن يحتمل صحة قولنا
انك تقول يا الله خاصة من غير ان تقول يا ايها الله مثله في جميع ومن خصايص هذا اللفظ
انه يحذف منه حرف النداء ويعوض عنه الميم المشددة في آخره مع الحذف ومع
مختصا بالدعاء بانه اشد شذوذا الخ اشد وكالخبر توسلوا في التفضيل بصيغة
اشد ولم يبنوا من الشذوذ فانه جعل الشذوذ بمنزلة العيب ويتم الثاني كيد لفظي ولم
ينون لعدم انصرافه لكونه علما مونثا او كان التعليل او لكونه علما واقعا في الشعر يبغي الشعر
عدم صرفه فلم يصرف بسبب واحد هو العلمية كما هو مذهب الكوفيين هذا ما يمكن ان يقال
واما ما قاله الشيخ الرضي هو ان الثاني كيد اللفظي الاغلب تكرير اللفظ الاول بلا تغيير
وبلا تفاوت فلما حذف تنوين الاول لانه مضاف لم يكن للثاني تنوين فجاء الثاني مثله سواء وان لم
يضف وذلك مذهب سيبويه المذهب لاستاده هو الخليل وهو تابع له فيه و
السيرافي اجاز النصب وكان النصب وكان المضاف اسما دالي رده بعضهم الاحتمال في الضم والنصب
بتقديم الخبر لا ابا لكم قال الجوهري هو مدح اي انك شجاع ماجد مستغن عن الاب وقد

قال الازهري انه شتم لا شتم فوقه والمعنى انك لست بابن رشيد فلت لا نزاع لجواز ان يكون
من الاضداد وفي القاموس لا اب لك ولا ابا لك ولا ابك ولا ب لك كل ذلك دعاء في المعنى
لا محالة وفي اللفظ خبر مع اليا وهو الاصل كما هو المشهور والسكون اكثر اذا احترز
عن نحو يا فتاي ويا قاضي واما يا مسلمي جمعا وتثنية فيضعف ان يحذف فيه اسقاط اليا لدلالة اليا
الجمع والتثنية على الاضافة وعدم الالتباس بالمفرد المعرفة في صورة الحذف هذا اذا كان
الحذف اكتفاء بالكسرة او ما في حكمها واما اذا كان اكتفاء بالسهرة كما في لغة الضم ومنها القراءة
الشاذة في رب احكم بضم الباء فيضعف ان يحذف يا فتاي اذا اشتهر اضافته الى المتكلم ولا يخفى
عليك انه كان الاكتفاء بالكسرة مخصوص بغير يا فتاي كذا القلب بالالف وقوله المعنى
ما لحذف او القلب بغير عبادة الشيخ الرضي حيث قال ليدل الشهرة على اليا المحذوفة او
وهو الاولى لانه لا يسمى المحذوف مغيرا وقد جاء شاذا في غير يا بني ما ذكره في الفتح لثقل
اليائين ويكثر المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالها في هذه الوجوه كلها بالها وقفا خلل الها
شعلها يكثر مكثر الجملة عطفا على الخبر او على الجملة الاسمية وعلى التقدير يفيد البيان وجوب
الها في الوقف والوجوب ليس لا مع الالف اما الوقف على غلامي بسكون اليا فالسكون
اجود ويجوز حذف اليا واسكان ما قبله واذا وقفت على غلامي مع الفتح يجوز الها
الاسكان فالاولى ان يكون وبالها عطفا على محذوف اي بلها وبالها وقفا يكون في حيز
الجواز الا انه يحتاج ان يحمل الجواز على ما يشمل الوجوب ليكون يشكل يا غلاماه وقالوا
يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة مستفاد هذا من عدم التقييد يوجه لا يقتصر المستفاد
على الوجوه الاربعة ويشمل الوقف بالها والاختصار الاوضح ان يقال ويا ابت ويا امت
خاصة بالعطف على يا غلامي ويكثر المعنى والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه يا ابت ويا امت
خاصة بابدال اليا تاء ابدال الاولى اما يدخل على المتروك فهو المجانسة وما
يوقفها المجانسة دون العكس كما سبق الى الاوهام وقد جاء الضم ايضا في لغة الضم
جاء الها على ما في القاموس وطوت التاء لانها مع متمحضة للتانيث لكونها بدلا عن اليا
كما في بنت لكن يوقف عليها بالها لكونها عوضا عن زايد بخلاف بنت فان التاء عوض من حرف

العطف او مكسورة لمناسبة اليا، الثا، لا لمناسبة الكسر الوارد عليها بل يا بقا وامايا
الكسر قبلها فلا وجه ان تعال لما ابدل باليا، الثا، ما اقتضت كسايرنا، آت التانيث
مع ما قبلها استحال الغا الكسر الذى هو مقتضى اليا، ومحفوظ بعد حذفها لدلالة عليها كا ان
اعراب المسمى منتقل الى شى بعد ان صار المسمى ما اخذت فيه من الاعراب وبالالف
عطف بحسب المعنى على يا ابت فانه فى معنى ويا ابا ويا ابتا او عطف على فيها اى كا ننة
مع الالف وقيل معطوف على محذوف اى بلا الف والفصل للمقدم ما ضم نحو قولهم يا ابن ام
لو كان اعتبار الاختصاص لنظر الى الام والعم دون المضاف لافادة العبارة جواز يا غلام ام
ويا غلام عم فالوجه ان يعتبر الاختصاص لنظر الى الجنس وعمل الموت ويا غلام بنت وكما
المذكر كما شاع وقالوا يا بن ام ويا بن عم خاصة الى الاحصر وقالوا يا بن ام ويا ابن عم
مثل يا اب يا غلام ى ونحا مثل يا اب يا غلام ى وقالوا الخ وقالوا يا لها موقفا اى وقع
سعة الكلام يعنى ان الجواز وقوعى وعمل بسعة الكلام يحسن مقابلة الضرورة وحال
الضرورة فى النداء معلوم بالطريق الاولى والاوضح ان الجواز فيه مطلوب فى غير بقيد
الضرورة اى لضرورة شعر به ظاهر انه حمل ضرورة منصوبا على انه مفعول له وعامله
الجواز يورد ان الجواز صفة الترخيم والضرورة اى الاضطرار صفة المتكلم فلم يوجد
شرط نصب المفعول له على ما سبق وهو المشهود مما بين الجمهور فقيل العامل فيه ضرورة
الترخيم والتقدير ويرخم فى غير ضرورة ولكان يحمل اللام للوقت اى جاز وقت ضرورة
ولك ان تحمل الاضطرار صفة الترخيم اى الترخيم فى غير المنادى واقع لاضطرار الى
الوقوع اى لمجرد التخفيف ومع حذفها على سبيل الاعتباط وهو ادراك الموت
شابا صحيحا كذا فى القاموس وما فى هذا المقام من كتب النحو ان الاعتباط ذبح الشاة
بلا علة لم يثبته القاموس وجعله فى المجرد واورد عليه نحو يد فانه حذف لامه لا لعلة
بدليل ضرورة ما قبله متعقب الاعراب والمحذوف لعلة لا يكون منسيا وقيل حذف لقصر
الاعراب ظاهرا لا لمجرد التخفيف ومثل الترخيم حذف بعد التركيب والحذف فيه
قبله او شرط الترخيم اذا كان وانما المنادى على التام ليتطرق الى ارجاعه الى ترخيم
المعروف

ترخيم المنادى ج استثناء ما يحمل الضمير لترخيم المنادى بعد جعل الضمير فى قوله وهو حذف
الى مطلق الترخيم ومن لم يتنبه لذلك قال ولكان يحمل الضمير الى قوله ترخيم المنادى او
اربعة مثله سيما عد به للثلاث العدمية رابع فاتهم وهو ان لا يكون المنادى الذى مع التاء
موقوفا فى غير مقام الحاق الف الاطلاق فانك تقول يا ضباعة فى الوقف لا يجاز ان يا ضبا
بالهاء الا فى مقام الحاق الف الاطلاق فانك تقول فيه يا ضباعا فرخمه بحذف التاء ونعت
بالف الاطلاق لانه ليس اجزاء المنادى نظرا الى المعنى لان المنادى فى يا غلام زيد العلم
المخصوص وهو لا يستفاد بدون زيد وان لا يكون جملة وبعض العرب يرخمها بحذف الجزء الاخير
ولزاد وشرط الثالث لم يلزم نقص الاسم ولا يجوز نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب وان كان
نقصا ان لم يكن معربا او ما فى حكم نحو ما ومن فقد غفل من قال لا بد من تقييد الاسم بالذى فى
حكم المعرب بله على توجيه كما فى عصا او المحذوف لعلة موجبة فى حكم الثابت واما
اسما ملتبسا بتاء التانيث واو وقف على المرخم منه يوقف بالهاء فيقال يا طلح يا طلحة
الا ان يكون مقام الف الاطلاق فحوقه قبل التعرف يا ضباعا وللفرغ من بيان شرايط
الترخيم الخ او نقول لما فرغ من بيان شرايط مطلق الترخيم شرع فى بيان شرايط خصوصياته او
نقول لما فرغ من بيان شرايط الترخيم شرع فى بيان اقسامه زيادتان قبل لابد ان يكونا فى حرج
عن عقبنضت فى حكم الواحدة فى افعال زيد زيادتا اسما وان كانا المبنيين نحو سلمان وسليمان عمرا كان
الزيادتان زيادتا التثنية والجمع والتانيث والنسبة والالحاق وزيادة فى عمران هكذا قيل
وفيه نظر لان زيادة فى اخر يحمل الله الحاق ولا يحذف منه الا التاء ويمكن فيه ايضا ايضا اما
زيدتا اسما لان اللام الزايد موجودة فى كثير من الصيغ بدون التاء واحترز به عن نحو بابه
ومرجانة فانه يحذف منه على وجه حذف ضباعا اوكان آخره حرف صحيح اصل التاء وداره الالف
فاعتبار داء اولى من قيد اعتبار الرغبة حيث قيده بغير التاء لاخراج نحو سعلاة والسعلاة
والسعلاة بكسرها الغول او ساحرة الجن كذا فى القاموس ولكان يرد اخره آخره الجميع
ونا، التانيث آخره حكما وهو لا آخره حقيقة وسواء من ان يكون حقيقة او حكما يكون ان
ينزل عليه حكم الحرف الصحيح ما يقبل الاعراب قبله ثم جعلهم المثل الذى يقبل الاعراب لمنها بالصحيح

ولا يكون موقوف ملك الواو اما

اى الف او واو او يا ساكنة احترز به عن نحو دلو وظبى فانه ليس الواو والياء فيهما
حرف مدة حركة ما قبلها من جنسها احترز به عن نحو رجل وسود فانها لا تسمى مدة و
المراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها والمراد بما هو مدة مطلقا
والف عماد لم يكن مدة فى اصله وانما صار مدة بالاعلال واما لم يا خذ منه الشد
ولكان ما خذ فيهما يحتمل ثبوت اكثر من اربعة احرف فى الاصل لان نحو ثبوت جج
به واياك وان تحمل ثبوت جج ابن لانه لم يستعمل الا كثمود فيصح ان نعيد القاعدة بما
يخرجه فاعرفه حذفتا اى الحرفان الاخيران فى كلمة التسمية لا يوخذ فيه الجزء التعبد
بالشرط لانه لغو فتقسيره وليس كالشيخ ولو قال المص فان كان ما قبل اخره مدة حذفتا لورد نحو
وسعيد فى قال لو قال كذلك لكان اخصر لم الا انه لم يقل لعدم اشتراك التسمية فى جهة
حذف الحرفين فقد غفل ويثبت من البول والتمحيص والنظر على ما كتبه فى الحاشية
يحذف حرف واحد نحو المضارع مع مضى اخواتها الماضية لداعى كل الفاء ما بها لا يجوز فى
الجزء الماضى بعد قد والاسبال ان يحمل التعذيب فقد حذف حرف واحد فانهم واعلم ان
قوله وان كان مركبا حذف الاسم الاخير وقوله والا حرف واحد يتنقضان ببا ضاربة
فان ضاربه مركب ولا يحذف منه الاسم الاخير بل الحرف الواحد ويدفعهما حمل المركب
على المركب حقيقة وحكما والضاربة مركب حقيقة لا حكما وحرف حكم الثابت ان
الحذف لا لعلة موجبة وما حرف حكم الثابت ما يكون لعلة موجبة حذف ما الف كذلك
نحو يد ودم وسيخى من القاعدة انه اذا كان الترخيم فيه موجب حذف حرف اللين بعد
اعلون ومافون فيقال بعد الترخيم يا اعلى ويا ما فى فيعود المحذوف لارتفاع الثناء
الساكنين واسم قبل اخره مدغم ساكن فى الاصل قبله مدة نحو اسحار تنعم الهمزة وكسرها
لنبت فانه ينعم الساكن عند سيبويه ويكسر ايضا عند غيره دفعا لالتقاء الساكنين واسم
قبل آخره مدغم محركة فى الاصل قبلها الف نحو يراد فانه يرد الى حركته واسم قبل اخره مدغم
ليس قبله الف على مذهب الفراء نحو يا محمر فان الجمهور يبقونه على سكونه والفراء يرده الى
حركته فيقال الفاء فانه النحو ومن قال اى فصيح خرج من الفصاحة وباكر فى الحا

الحاشية كروان طائر ضعيف طويل العنق انتهى قال فى الصحاح هو طائر يقال له الحبارى
شوالظ كويند كرى كردى كراوين جمع كروان بالكسر ايضا جاء فى على عد اليا سين كا ولد اولاه
المنادى فى حكم المعرب لعروض بنائه فاعل ما يتعلق به الاسم المعرب ولم يعمل فى حكم هو ابنيه
وقد استعملوا الاوجه لا يراد المندوب فى اثناء مباحث المنادى والفصل به بين مباحث
فالاولى ان يؤخر عن مباحث المنادى برمته لكونها اشهر صيغها ولهذا اطلق صيغة النداء
واريد بها ما صح لانصرافه المطلق اليه ولم نقل وقد استعملوا فى المندوب مع انه اخصر
اظهر للتنبيه على ان الصيغة للنداء استعيرت للمندوب وهو المتفجع عليه لوجوده او عدمه
المناد من المتفجع عليه من يبكى عليه لانه يبكى لاجل وجوده فالحمل على ما ذكره الشارح بعيد جدا
والاولى ان يقال جعل المص واويلاه ويا مصيبتاه وواحسرتاه كناية عن المبتلى لانه كناية
مهلك الناديب ومصيبته وحسرته واختص المندوب بوا اما زايد فيه ان تعلق قوله
بوا بالاختصاص يتضمن معنى الاستثناء وليس فيه الاختصاص لا يدخل الا على المقصور عليه فيرد
على العلامة التفتازانى حيث قال الوجه ادخال الباء فى الاختصاص على المقصور ووجه الرد ان
الباء الداخل على المقصود ليس صلة الاختصاص بل الحرف فى صلته وقوله على المقصور عليه
ليرد انه لا يتعين بكونه ليس بمردود بهذا ما قاله من على تاويل قوله وحكمه الاعراب والبناء حكم المنادى
ما اوله به لكون قوله ولا يندب الا المعرفة حكم المستثنى من قوله وحكمه الاعراب والبناء حكم
المنادى وجاز لك زيادة الالف فيه رد على الاندلسى حيث قال يجب ما يليه لتبين المنادى
وفيه انه لا يندفع الالتباس بالمستغاث وقد ذكر لكنا المشرح انه اشعار بوجوب زيادة فان
خفت اللبس قال انه الشيخ الرضى المص فيما كان حركة آخره اعرابية كما فى ضرب الرجل فانه يقول فيه
واضرب الرجلاه واما قال المص فان خفت اللبس فالشرح اشارة الى ان زيادة غير الالف فيه
عليه وهو الاصل والاظهر ان الياء منقلب عن هذا الالف بعد حفظ حركة اخر المندوب لدفع
الالتباس وكذا الواو لانه سعده لانه يدج كل الناس فى عبارة المص او ما فى مكانه واعلم
انه هذا المثال يظهر جواز ندبة المضاف الى المخاطب خلافا للمنادى فانه لا يجوز لانه لا يجوز
خطابان فى كلام واحد من غير تثنية او جمع او عطف ولا يبعد ان يكون هذا اعيا الى اخراج المندوب

لان الباء الى صلة الاختصاص م

عن المنادى وعدم جعله منادى على ضرب من الدعوى والتنزيل كما في يا جبال لانه لو كان منادى لكان مقصودا بالخطاب ولم يصح وافعلك لانه جى به لتمام المضاف لان الاسم اما يتم بالتنوين او باللام او بنون التثنية او الجمع او الاضافة لاتحادهما بالذات اى ذاتا وقوله على وجه المضاف والمضاف اليه فانهما شيئا بالذات اى في الجملة الا ان المضاف والمضاف اليه لا البيانية متحدان والجمع الصحيح ومن غرائب هذا المقام انه قال المصنف اتصاح المفصل الراس الا اذا كان منادى اسم الجنس والاولى الا اذا كان اسم الجنس لانه لا وجه اذا كان ونقض به ما كان نكرة سواء كان مضافا او غيره وفيه رد على من قال المراد باسم الجنس ما يصح دخول اللام عليه لان نداء لم يكثر كثرة نداء العلم واما غير العلم من المعارف وان لم يكن كثرة العلم فالحق بالعلم لمزيد مناسبته بالعلم فانه يرد ان هذا التعليل يقتضى اختصاص الحذف بالعلم فيقع على هذا اى المعارف لا غير على من قوله العلم وما عطف عليه سواء كان عوض بدل عن حرف النداء كلفظة الله فانه لا يحذف هذا ورد لما اعترض به الرضى انه لم يتم ما ذكره بيان بما لا يجوز حذف حرف النداء فيه لان منه لفظة الله ولا يخفى ان الرد ضعيف لان المستفاد من بيان المصنف انه يجوز الحذف من الله مطلقا كما في سائر الاعلام فالوجه ان يقال الموضع سبق وقالوا يا الله خاصة من جملة ما فيه انه لا يتأتى الحذف حرف النداء فلم يحتج الى بيان عدم جواز حذف حرف النداء عنه نحو يوسف الاصح انه عربى وقيل عربى والاصل يوسف على وزن يوجب الا انه غير كما يغير الاعلام المنقولة كما في شمس بن مالك بضم الميم والاصل شمس كضرب مجهولا وايها الرجل ينبغى ان يذكر اى الذى الموصوف بذى اللام او الموصوف به نبها لا يجوز حذف حرف النداء عنه لئلا يختل البيان قالت امرأة او العنس طالما احدث منه الطلاق وهو مثل في سعة طلب الشى وقيل مثل يستعمل المجهوم ما بعض صار مثله للتبعيض على تخليص النفس من الورطة الشديدة واطرق الاطراق جسم ذو الكدن وسرور كرون فى يصاد بان يلقى عليه ثوب فيصاد وصار مثله لمن تكبر وقد تواضع من هو اشرف منه فان انج ناصبة وان لا يسجد وصفول لا يصد ونقيد ولا زائدة او بدل من اعمالهم او متعلق بصدهم او بزين سعد ولام التعليل اى مفعول

ما اضمر عامله

اضمر عامله فسر بمطلق المفعول لانه يصدد بيان مفهوم ما اضمر عامله على شريطة التفسير لا بصدد بيان ما هو من افراده في هذا المقام وبعد معرفة عموم مفهوم يخصه العاقل بما هو المراد وعدم الفائدة في التعريف للعام ولهذا جعل حد التعريف الاسم لا المفعول به او دخل فيه كل ما هو نصب الخ من المفعول به وهذه من فوائد لفظ الكلمة في التعريف قد تعرض به المقام وقد تعرضت به بعد ان تمام الاحكام التى ذكر فيما بعد ايضا لم يخص المفعول به بل ذكر على وجه العموم وهو الاجمال في بحث المفعول فيه الربط والشرط واحد والتاء اما للنقل او لكونها صفة هو العلة ونظيره الحقيقة احترز عن الحج الاولى احترازا عن صيرورة التفسير عبثا لكنه يقتضى عملها ادخل اى زيد وبعد فيه نظر لان العبث انما يلزم في زيدا ضربته وزيدا مررت به واما في زيدا ضربت غلامه فلو قيل اهنت زيدا ضربت غلامه لم يلزم اللغو وكذا لو قيل لابست زيدا احبت غلامه ثم وجه وجوب الحذف من اعتبار قصد اطراد الباب اى اضمر عامله بناء قدر لكن على شغلها مما هو كلاهما بناء وهو اما مفعول مطلق له ضما او مفعول له وكذلك ان يحمل على معنى يحرم ظرفا لغوا له مشتغل عنه لا عن الامرين المفهوم كليهما وجعله صفة لكل منهما على سبيل التنازع يوجب متابعة المعمولات من حيث وهو اعمال الاول كما هو مذهب الكوفيين مشتغل عنه متعلق الاشتغال على تضمين معنى الفراغ او الاعراض ويمنع حمل الاشتغال على معنى الاعراض سلوك المجرور والنائب به او متعلق بضميره بان يكون مضافا اليه لمفعول المفسر او المعطوف على مفعوله نحو زيدا ضربت عمرا وغلامه او معمولا لصفة مفعوله او لصلته نحو زيدا ضربت رجلا يهانه او ضربت الذى اهانه او معمولا لصفة معطوف على مفعوله او صلته وعلى هذا اى ما يناسبه بالترادف فلم يذكر ساهل لان الترادف في المفردات لا يعدو فيه بحث لان العامل مجرد النقل او شبهه لا المركب وهو موضح كما هو الظاهر البناء وتعليق على حرف ابتداء في كلام المتن لا يجوز قوله المفعولية وتسلط الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فيه انه خرج حيث صورة اضمر لانه ليس المانع عن العمل مجرد الاشتغال بل شغل العامل المتعدد ايا وايضا المانع الا ان يقال لا مانع من العمل صورة الا ذلك الاشتغال

زيد ضربته فان رفع زيد مانع عن عمل ما بعده فيه والاحسن في منهاج وجه الغير بمقتضى سوق كلامه مطلوع اقسام المشتغل بالضمير عن المتصل منها ما ليس منها ولما فصل المتصل وجها حسن الاول عدم المتصل من الافعال المعروفة بالفعل المجهول الى جهة عليه والتاكيد المسلط بنفسه المسلط براد منه المسلط بالله ذم الا انه قدم في هذا القسم ما هو فيه فتامل نصب زيد حمل ضمير ينصب الى زيد دون ما اضمر عامله على شريطة التفسير لا انضمامه ولا اى ضربت الى ذلك وكذا ان يحمل تفسير الباب ما اضمر عامله على شريطة بالمال فيه رد لمن قال انه منصوب بما بعده ووجه الرد مستغن عن البيان بان الاصل ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسر فيه ان الاصل ضربت زيدا ولما حذف ذكر المفسر اذ لا احتياج الى المفسر الذكر ولذا الا يجوز ذكره وسلطان الاضمار شغل الكتاب اى في مواقع يظن في بادى النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وانه منه في الواقع هذا وفي القاموس مظنة الشي موضع يظن فيه وجوده وهذا لان يكون كذا اى جدير فيه ان يقال انه كذا ويختار الرفع عدم ما اختير فيه الرفع على ما اختير فيه النصب على ان مناسبة الكتاب بالباب اشد لان جعلها هو ابعد من الباب اهم وقيل لانه ارجح لسلامته من الحذف بالابتداء يحتمل ان يراد الابتداء الذى هو العامل في المبتدا والخبر وح لا يحتاج بذكر كونه مبتدا والثانى مصدر المبتدا الذى بمعنى كونه مبتدا وفيه رد لمن جعل رافعه فعله مجهولا مقدرا الا انه ارتكاب ما لا حاجة اليه واشعار بجهة كون الرفع مختارا وهو الاستغناء عن تكلف تقدير العامل لان تجرده عن العوامل اللفظية لا بد من قيد اخر وهو لله سنا دفعه الداعى لتعريف الابتداء وفيه تجرده يوجب رفعه بالابتداء فكيف يصح قوله يصح الا ان يقال المراد صحة تجرده يصح تقديره اى قرينة ترجح خلاف الرفع وهى واردة على مصحح النصب الذى لا بد انه موجود ولا بد حصل منه الترجيح لا في صورة استواء الامرين ليس قرينة ترجح خلاف الرفع بالفعل بل ما زاد على المصحح وانما لو اريد عدم ما يرجح النصب الفعل لا يستثنى عن قوله او عند وجود اقوى منها لان في صورة وجود اقوى يتحقق عدم قرينة ترجح خلاف الرفع

مثل لو جعل ضميره خلافه اى احسان الرفع حتم الى قصد القرينة الموجبة فكيف يصح ان يعلم المراد بمعنى الاحسان فى الجملة لا يوجب الاحسان فى التركيب فافهم واما جعل قرينة خلاف الرفع على قرينة الترجيح دون التصحيح الا لما ذكر ان قرينة التصحيح لا بد ان موجودة واما لا قرينة عدم النصب لا تمام احسان الرفع لان الرفع واجب لان قرينة التصحيح الا حينئذ لا يتصور قرينة خلاف الرفع بقرينة ترجح خلاف الرفع كما توهم لسلامته من الحذف تعالى ثم ذكر الخبر جملة على تقدير الرفع وورد بان السلامة عن الحذف فارجح لكن زيد ضربته مما اختير فيه الرفع لوجود قرينة اقوى من قرينة خلاف الرفع لا لعدم الموجبة للنصب والمشهور خلافه قد يلزم ان لا يوجد ما يختار فيه الرفع لعدم قرينة خلافه كاما الاخصر الاوضح او عند وجود اقوى مع غير الطلب واذا للمفاجاة فان الاقوى الذى يوجد مع قرينة النصب ليس الا اما مع غير الطلب واذا مع غير الطلب لان المتبادر من الخبر في عرفهم خبر المبتدا فان الرفع يقتضى وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل ولانه يلزم كون الجملة الانشائية اسمية وهو قليل بخلاف ما اذا كان وقوع الطلب خبرا بتاويل لا يكثر الجملة الاسمية انشاء فالمراد بلزوم الاسمية عليه وقوعها بعدها وقيل اللزوم فى غير باب الاضمار على شريطة التفسير بالعطف على جملة فعلية حقيقة او حكما نحو مررت برجل ضارب عمرا او هند اتقبلها فان اسم الفاعل المشبه بالفعل في حكمه واستثنى سيبويه من الجملة الفعلية الجملة التعجبية نحو احسن بزيد وعمرو يضربه لكون فعل التعجب لجموده تجرده عن العروض لاحقا بالاسماء تعالى والظاهر ان الجملة الانشائية فى المثال المفروض اعتراضا لا عاطفة والالزم عطف الخبر على الانشائية وفيه ان عمرو يضربه استعمل في انشاء التحزن والتحسر ومما اظنه انه ينبغى ان يستثنى ما اذا كانت الجملتان مقولى القول نحو قال زيد عمرو قام وبكرا ضربته فانه ليس العطف في مقول القول باعتبار اشتراكهما في التحقق حتى يتفاوت الاسمية والفعلية التناسب بل باعتبار انهما مقولان ولا تفاوت في المقولية بين الانشاء ولا تعدد معمولها لضعفها فى العمل كانه اراد انه لا يتعدد وجوبا لانه يكفى فيما هو بصدده نفى وجوب التعدد وفاه يرد ان من وجوه الفرق بين لم ولما انه يجوز حذف مثل لما دون لم كما سياتى بحث

فله يصح انه لا يعد من قبيل ما نحن فيه لكن الظاهر جواز حذف الفعل بعدها قياسا يعني مثل الا لا الوجوب اما قال حرف الاستفهام ولو قال والاستفهام عطفا على التنبيه ليخرج عنه نحو ضربته لانه ليس بعد الاستفهام بل بعده فاذكره لا يصير بكنه لا دراج الحرف وانما يصير لذكر بعده واختيار دخلى الاستفهام فقال هل واما ذكر الحرف فهو ان اسم الاستفهام يجب على الفعل الصريح فله نحو من زيدا ضربته صح به الرضي ليشمل مثل هل زيدا ضربته نحو زيدا استقبح النحاة لا اسقاط هل لفظ الفعل لانه يجب تقدير الاصل فله يكفي تقدير الفعل بما يدل عليه كلام النحاة ان هل لا يفارق لفظ الفعل اذا كان في الكلام فعل ولا يرتضى بالفصل عنه وبين الفعل اما اذا لم يكن في الكلام فعل تقدم هل على الاسم نحو هل زيد قائم فيقول اما قال حرف الاستفهام دون همزة الاستفهام ليشمل نحو هل زيدا انت ضاربه فان المختار فيه النصب فله يحتاج في اختيار حرف الاستفهام الى التمسك بالتركيب المستقبح على ان القول بمنع هل زيد عرف انما هو كلام المفتاح وغيره حكم بعدم جوازه هل زيدا ضربته لا يعول على غير بيان المفتاح كما لا يعول هل زيد ضربته وعلى بيان المفتاح لا يتبع هل زيدا ضربته بل يحسن فله وصح القول بجواز هل زيد ضربته للحكم بالاستقباح زيدا ضربته وفيما ذكرناه ولما ذكره الرضي ان المراد حرف الاستفهام الهمزة لعدم جواز هل زيدا ضربته لوجوب دخول هل على الفعل في هذه الصورة لانه لا يرتضى بالفصل بينه وبين الفعل اذا وجد في الكلام وبعد اذا الشرطية فله فالكوفيين اختيار الرفع بعده لان اذا ليس قرينة النصب لوقوع الجملة الاسمية بعده على السواء وقال المبرد في انه يجب بعدها الفعلية فيجب النصب بعدها وفيما قيل الامر قد يناقضه التكلف او لا في التقدير وباب التفسير حيث قدر الموصول مع بعض الصلة وحذف المضاف مع ابقاء المضاف اليه على اعرابه وهو قليل وبحث فيه كلما المقدرة في موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر النهي ولا حاجة الى الاول ويصح ان يراد وعند اختيار النصب وقت الامر ان حذف الزمان عن المصدر كثير ولا الى الثاني لانه يصح تفسيره باسم اي عند اختيار النصب اسم قبل الامر اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر يعني ان اضافة الواقع الى الفعل باعتبار ان فيها زيادة اختصاص بالفعل

بالفعل لانها مخصوصة به يدل عليه اختيار النصب وعند خوف لبس المفسر بالصفة عند خوف لبسه بحال الرفع واما قال عند خوف اللبس دون عند اللبس لان الرفع لا يستلزم اللبس بل خوف اللبس لانه يمكن دفع اللبس بقرينة لكن النصب راجح لانه غني عن تكلف قرينة ومن قال او دفع لانه مع اللبس يجب دفع اللبس بحال النصب واما عند الخوف فرفع اللبس عنا دا ذ لو لم ينصب لعلم كونه خبرا ان الخبر ابعد من الصفة لانه يفيد فائدة تامة على انه كلما ازداد قيد المسند يكثر الحكم عليه ابعد وانه ينبغي ان يذكر اللبس من مواضع وجوب النصب واعلم ان خوف اللبس بالصفة فيما اذا كان المنصوب نكرة ويكون للمفسر متعلق يحتمل حمله خبرا اذا رفع المنصوب فله يتحقق خوف اللبس مع المنصوب المعرفة ولا فيما اذا لم يكن للمفسر متعلق فلو قيل انا كل شيء خلقناه بقدر لم يكن لابهام الاستغراقية ملك القياس وكذا لو قيل كل شيء خلقنا ثم اعلم ان مواضع اختيار النصب مستخرجة من القوة الى الفعل وارجو الله ان يكون فيما سنه وهو فيما اذا النحي المقصود بالافادة بغيره في صورة الرفع نحو زيدا ضربت غلامه فان المقصود بالافادة اهانة زيد فاذا قيل زيد ضربت غلامه يكون ظاهرا في قصد افادة ضرب غلامه وربما لا يلتفت النفس الى اهانته اللازمة فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق الى بقرينة قراءة النصب فلو رفع وحمل على الصفة فات هذا المقصود ويدل بمعنى غير مقصود ولا حاجة في نفع كون المقصود صفة الى الاستدلال بانه يستدعي فسادا لان المدعى انه مقام قصد الاخبار بالجملة التي بعد الاسم النصب اولى اذا كان مع الرفع يلتبس بالصفة لان الصفة غير مقصودة سواء كان التقييد بالوصف صحيحا او لا على انه على ما ذكر يلزم ان لا يكون النصب في الاية مختارا عند المعتزلي مع ان الزمخشري شفقنا في ذلك يتدبر اي عنده او في داره ونحو ذلك اي فان قلت فله يصح كونه مما يستوي فيه الامران لترجح الرفع باستغنائه عن تقديره نحو عنده قلت اذا كان المقصود اكرام عمرو عنده فله بد من تقديره عند النصب ايضا فلا يمنعه معارضته بقرب المعطوف عليه ولك ان تقول فالنصب يرجح بالاستغناء عن تكلف حمل الجملة خبرا والا بالتشديد ليس الا عند غير الخليل لوجوب دخولهما على الفعل اما حروف التحضيض فبالاتفاق وحروف الشرط عند غير الاخفش فعنده يختار بعدها

[illegible]

النصب وما يجب النصب بعد عند بعض لا للعرض والمضارع تمام اما هنا او فيما عاد
ما عمته وما استوجبته من العود الى الفعل من مواضع وجوب النصب ان يكون ما اضمر عامله
على الشريطة نكرة صرفة نحو رجلا ضربته فانه لا يجوز فيه الرفع لامتناع التنكير الصرف
للمبتدا · ما لا عماد فيما ذكره مفقود تحقيق المقام ان المراد بين ما يلابس الفعل المشتغل
القصد ويكون مقصودا به فلو قصد بزيد ذهب به او ذهب عند زيد او دل قرينة عليه فيما
ما نحن فيه تعدم كون هذا المثال منه لعدم صحة تسلط الفعل على الاسم لعدم ما يصدق به
المحيط ان زيد خلق من هذا الباب تقديره اهلك الله زيدا لانه حذف الفاعل فيه
هو عمرو المذكور فحمل العماد الفاعل ضابطة ما يعول عليه نعم كلا الحد الفاعل يكون كذلك
لكن لا يقتصر عليه وهذا انفع مما يقال ان ازيد ذهب به يصح ان يكون تقديره اذهب
الذهاب زيدا بان يكون الناصب لزيد الاذهاب المسند الى المصدر مجاز الا انه
ما لم يقصد به ولو دل قرينة على قصد فليكن منه وقد رده الشيخ الرضى بان المصدر
الذى يسند اليه الفعل ما يكون له اختصاص بالفعل وفيما نحن فيه ليس كذلك لا يتوهم به ان
الذهاب وان ينتصب ما ذهبت فيقال اذهبت زيدا اذهابا كما قال انبته الله
نباتا لكن ليس له اختصاص ومزيد مناسبة به بل اختصاصه بذهب والفعل لا يسند
الا الى مصدر كذلك ومما نقلنا عنه شاهد على انه لا يجب العماد الفاعل او لو وجب
لم يلتفت الى رد هذا الاحتمال لهذا المثال · واجب الابتداء بتقييد الرفع
يتبادر من اطلاقه في هذا المقام وتقييده المصنف ايضا وجهه ان احتمال النصب في
زيد مرجوح لاحتياجه الى الحذف المستغنى عنه بالابتداء وفيه ان يكون الاستفهام اولى
بالفعل يرجحه على ان احتماله مرجوحا يكفي في ابطال الحكم بوجوب الرفع بالابتداء · وكذا
اى مثل ازيد ذهب به قوله الى يريد المصنف ان مرفوعا وقع بعده فعل هو صفة للمرفوع
يحتمل ان يكون من هذا الباب لانه تركيب تقييدى ولو سلط الفعل على المرفوع ونصب
لا نقلب التقييد الى الاخبار وفوت المقصود نحو كل شىء فعلوه في الزبر كما ان مثل
مثل هذا التركيب فانه يتوقف عدم كونه من هذا الباب الى بيان انه لو سلط فيفسد المعنى

فكذب على تقديره ويصح على تقديره ولكن لا يكون مقصودا كما اشير اليه كلام الشارح في هذا
المقام وتبعهم الشارح نعم لو تعين كون الاية مما قصد فيه وصف المرفوع بما بعده لكان
لا يليق بالمقام لكن حمل عباراتهم على هذا المعنى بعيد عن دأب الكرام واعلم ان قوله تعالى كل شىء
فعلوه في الزبر مثل ازيد ذهب به في انه توهم انه من باب الاضمار على شريطة التفسير والنصب لانه
على تقدير الرفع خوف لبس المفسر بالصفة · في الزبر اى في صحائف اعمالهم الزبر
كالرسول الكتاب جمعه زبر ككتب · لانهم لم يوقعوا فيها فعاله بل الكرام الكاتبون
اوقعوا فيها كتابة افعالهم كانه ذكر ذلك دفعا لحمل الفعل على الكتابة بانه لو حمل عليه
لا ينفع في هذا المقام لانهم ليسوا الكاتبين وفيه انه بعد تجويز حمل الفعل على الكتابة يصح
اسناد الكتابة اليهم لانهم اسباب كتابة الكرام نعم ان هنا ما نعا اخر عن حمل الفعل
على الكتابة وهو انه لم يكتب في صحائف اعمالهم كل شىء بل كل مفعول لهم ولكن ان يحمل قوله
بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم ايماء لهذا المانع بان يكون مناط الفائدة
اختصاص كتابة كرام الكاتبين بافعالهم · وان كان صفة لشىء بناء على تجويز الفصل بين
الصفة والموصوف بخبر الموصوف · لان كل كائن في صحائف اعمالهم مفعول لهم ان
اراد نفيه لعدم موافقته لما في الاية الاخرى فلا يصلح منافيا لان الاية ذات جزء
من الاعادة وان اراد انه ليس افادته غرض لا يتعلق به افادة المعنى السابق فله
ثم لان فيه بيان انه لا يكتب في صحائف اعمالهم كذب بل صحائف اعمالهم مطابق
لاعمالهم بحيث لا ينقاد ولا يبرك · والنظائر قوله تعالى ا لكون دخوله تحت القاعدة
ظاهر الاشارة الى النسبة الى المبتدى الغير العارف بقاعدة اعمال ما بعد الفاء فيما قبلها
او باعتبار ان جعل الانشاء خبرا خلاف الظاهر ولهذا اجمل توجيه المبرد ايضا بحاله في اخراج
الاية عن هذا الباب مع ظهور كون الفاء بمعنى الشرط · عن بعضهم هو عيسى بن عمر · الفاء
مرتبط الى تقدير الخاص بعيد عن الفهم والمتبادر تقديره كما بين وجعل الفاء للسببية و
مثل هذا الفاء لا يعمل ما في حيزه فيما قبله يريد مثل هذا الفاء فاء الشرط الذى وقع موقعها
وليس هذا المقام مقام يخرج فيه الفاء عن موقعها ولعدم موضع الفاء ومقام اخراجه عنه مقام

آخر والآية جملتان الى اشارة الى ان قوله والزانية والزاني عطف على كل شيء فعلوه في الزبر وقوله جملتان تقدير والآية جملتان عطف على قوله الفاء بمعنى الشرط عند المبرد والجملتان تعليل لكون الآية مثل قوله كل شيء فعلوه في الزبر وعمل كلام المصنف فيه اشارة الى انه نحو زيد فاضربه قوله الفاء بمعنى الشرط والعائد تقريب لفاء فالفاء في جملة ما يحذف فيه تقدير الكلام بكت ما لا حاجة اليه وجملتان عطفا على الخبر ويكون الكلمة في محل الابتداء انه من هذا الباب عند بعض النحاة مما قبلها وقوله جملتان مستقلتان دفع لما يتوهم ان زيد اضربه ايضا جملتان والمراد بالاستقلال ان لا يكون ذكر احديهما مستغنيا عن الاخرى ولكل انه تريد ان الزانية والزاني جملتان مع دفع الزانية وما هو حال الرفع لا يصلح ان يكون من باب الاضمار وله يحتاج الى تقييد الحكم بالاستقلال او للتفسير منه الظهر واختيار النصب باطل لاتفاق المسلمين ان قوله فاجلدوا النصب دليل على انها ما احد الامرين السابقين ولكل ان يحمل دليله على دعوى ان الآية ليست من الباب وعلى التقدير بحث ان السوق يستدعي ان يقول والا فيلزم ان يختار النصب فالاوجه انه اشارة الى المصنف الجمع بما ذكره في الاشرح تنبيه على ما هو القراءة المجمع عليه فالآية ليست من الباب لان الفاء بمعنى الشرط والآية جملتان عند وان كان من الباب كما ذهب اليه البعض فالمختار النصب ولا سيما ان يحمل قوله والا فالمختار النصب على انه لعل الكتاب المنتسب من الباب والا فالمختار النصب فيها اما الاول والثالث فظ واما في الثاني فلاتباس الصفة لضيق الوقت عن ذكر لانه لو ذكر لفات وقت المحذور سيما في القسم الثالث الذي احتج فيه الى تكرار المحذور منه لعدم اشتغالهما بالعطف فيتسع السامع لها الى الاحتراز عنه مع دسماء عدد وهذا الايذكر المحذور ای اسم عل فيه تنبيه وذلك على ان المحمول لتأويل المحمول فيه فالمحمول فيه هذا القسم من قبيل الحذف والايصال او هو من قبيل اطلاق اسم الحال على المحل او ذكر محذورا يكون مفعولا له فان قلت جعل محذورا مفعولا له للتقدير يعني من تقدير ذكرا وحذف نعد ارتكاب الشايع مما لا حاجة اليه قلت دعاه الى التقدير تصحيح عطف او ذكر لا امال لا يصح

جعل محذورا مفعولا له للتقدير لانه لا يستدعيه بل يحصل التحذير بالذكر ايضا لانا نقول بذكر العامل يفوت فرصة التحذير فقصد التحذير داع الى التقدير ومن لم يتفطن لهذه الدقيقة اطال على نفسه المسافة فقال التحذير علة لتقدير دون غيره والاولى جعل ذكر مصدرا منصوبا بالعطف على المفعول له اي بتقدير اتق اما للتحذير عما بعده واما لذكر المحذور منه مكررا وطول الكلام به اي ما بعده ذلك المحمول منه انظاهر يدل على وجوب تقدير الفعل قبل المفعول به ولا دليل عليه لجواز تقدير اياك اتق بل هو اولى محصلة الضمير المنفصل مائل فان قلت على هذا الايد من ضمير في المعطوف هذا لم يلا بد من عائد وهو من الضمير وكيف لا ولو لم وجوب الضمير لما تم ما ذكر في الجواب الاول ولا بد من عائد لتصحيح ما ذكر مع تسليم الوجوب وحمل الضمير على العائد بعد الضمير عن افادة ما في الضمير مثل اياك والاسد فيه يكون تكرار مثال اياك على ان الاغلب في هذا القسم من التحذير اذا كان ضميرا ان يكون ضميرا مخاطبا وقد يجيء متكلما نحو اياي والشر والظرف فيه تقدير لا يتم على صيغة المتكلم على ما ذهب اليه سيبويه لكن قول المص بتقدير اتق يشعر بانه اختار ما ذهب غيره من ان التقدير على صيغة الخطاب ايضا على سبيل الالتفات وقد يكون اسما ظاهرا مضافا الى المخاطب نحو نفسك والشر واما القسم الثاني فيستوي فيه الاسم الظاهر والمضمرات كلها ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اياك اتقد بل تقدير اتق يضمن معنى التبعيد فقد يجب ويقال ومعنى نقول اياك والاسد تقدير اتق نفسك والاسد بالتبعيد عن الاسد بنفسك وتبعيده بالاسد واياك من الاسد تقدير اتق نفسك من الاسد فبعد عن الاسد بنفسك لكمال قربه منك وابدل من الاسد منه وان تقدير بعد مثال النوع الثاني غير مناسب لان المخوف فيه الانعام عن الطريق اما يكون بتبعيد نفسك عن جزء منه بتضرر منه بالمزاحمة فيصح جعل التقدير بعد نفسك عن الطريق ثم لا يناسب تقدير بعد الطريق لكنه ليس من ضرورته ما تقدير بعد الالات طروح بعضه لطريق عن حذف الحادثة وهو سماعي فان المعنى على بعد نفسك مما يؤذيك كالاسد فيه ان تقدير بعد نفسك توجب كون النفس محذورا لا محذورا منه فله يكون

الثاني وليس من افراد النوع الاصلا

افراد النوع الاول ايضا لانه ليس بعيدا بما بعد الا ان يراد بما بعد ما بعد لفظا او تقديرا
وغاية ما يمكن ان يقال ان المحذوف من النسخ التوصيف بعيد عن ارادة البلغاء يؤذنك
ولا يخفى انه يصح تقدير اتقوا فيه ايضا الا ان المرجح تقدير بعد لاستغنائه عن النصب
بتقدير حرف الجر ولاشتماله على بيان كيفية الحذف فافهم وليعض الناظرين في هذا المقام كلام
يتعجب الافهام ويدهش الاوهام ويقول في قسمي النوع الاول اياك من الاسد مذكر المحذوف
ويحذف المعطوف لان المقام لا يقتضي المحذوف والمعطوف معا اياك ان تحذف تقدير
من لا تقدير العاطف فانه لا يجوز في سعة الكلام ولما علم من قوله تقديره عدم صحة تقدير
العاطف ثبت امتناع تقدير اياك الاسد بامتناع تقدير من ولا يتجه قوله فان قلت فليكن تقدير
تقدير العاطف وما ذكر من الجواب بقوله قلنا لا نسلم لان السؤال ان قوله لا امتناع
من لا يثبت المدعى بدون ضميمة امتناع تقدير الواو فبيان ان امتناعه اشد من امتناع
تقدير حرف الجر لا ينفع ما لا يدعى ان امتناعه واضح مستغن عن التعرض والبيان شامل
اسماء الزمان والمكان المراد باسم الزمان المعنى الاصلي لا المفهوم الاصطلاحي وهو ظرف
لا ء زمان او مكان عن ان يفعل فيها صوابه سواء ذكر الفعل الذي فعل فيها لفظا او
تقديرا او هو المراد بما ذكره او المذكور في هذا البحث فلا تغفل مثل يوم الجمعة يوم طيب
لا تقول ما فيه يوم جمعة الا وفعل فيه طيب لانا نقول الفعل المذكور طيب يوم الجمعة لا فعل
والا لكان الزمان زمانا وذلك ان نقول اذا ذكر طيب الزمان فقد ذكر الطيب مطلقا في ضمنه
لان ذكر المقيد لا يمكن بدون ذكر المطلق فيوم الجمعة ما فعل فيه فعل مذكور ضمنا والمذكور
في تعريف المفعول فيه يجب ان يكون اعم من المذكور ضمنا او كثيرا ما تقتضيه المفعول فيه من
المذكور ضمنا فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اعترض عليه بانه لو اريد بقوله ما فعل
فيه ما نسب اليه الفعل بكليته خرج الى اعتبار قيد الحيثية ولو اريد بما الحيثية انتفى اعتبار
قيد الحيثية اذ يوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة لو اخذ موصوفا بكونه ما فعل فيه ما يصدق
فيه وفيه نظر لانه لو اريد ما نسب اليه الفعل بكليته ولم يعتبر قيد الحيثية يصدق على يوم الجمعة
في شهدت يوم الجمعة انه ما نسب اليه فعل مذكور بكليته في قولنا شهدت يوم الجمعة ولو اريد

اريد معناه الحقيقي واعتبر قيد الحيثية كان المعنى هو اسم ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل
فيه فعل مذكور ويوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة اسم ما فعل فيه فعل مذكور لكن لا من حيث
الحيثية لانا نقول هذا مستفاد من كلام الشارح حيث قال فان ذكر يوم الجمعة فيما له قيد فعل
الحيثية متعلقة بقوله مذكور فيخرج شهدت يوم الجمعة لانه لم يذكر من اجل هذه الحيثية لانا
نقول فله يكون هذه الحيثية مما شاع اعتباره في التعريفات ويكون بعيدا عن الاعتبار ولا يكون قيد
مذكور مستغنيا عنه بعد اعتبار قيد الحيثية كما ادعاه الشارح لانه يتعلق الحيثية والمطلق
بها واما قوله فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس لما هنا انه ليس ذكره من هذه الحيثية يصدق عليه
فعل فيه فعل من حيث انه كذلك ولا بد لصدق التعريف مع الحيثية على الشيء ان يكون ذكره على
انه فعل فيه فعل فتأمل ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا يخفى ان قيد الحيثية
معتبر بعد قوله مذكور فاعتبارها عن المذكور اعتبار المتقدم عن المتأخر وهذا مما لا يعاب
ان يقال لم يعب بل نبه على امكان الاختصار مبهما كان او محدودا المبهم من الزمان
ما لم يعتبر له حد ونهاية كالحين والمحدود ما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليلة والشهر والسنة
وظروف المكان ان كان المكان جعل الضمير راجعا الى ظروف المكان بتأويل المكان
من المكان والمكان اسم جنس يقع على القليل والكثير واسا ويقوله ان كان المكان مبهما الى
التذكير وطريق التأويل ويرد ان الضمير اذا رجع الى المكان فله الجلاء من ضمير المبتدأ
ولا يحتاج الى ان يقال لما رجع الضمير الى المضاف اليه المبتدأ بالاضافة البيانية كانه
رجع الى المبتدأ والاظهر ان الضمير راجع الى ظروف المكان بتأويل ولهذا لا يسمى تقسيم
من الظروف وفسر المبهم بالجهات الست ومنهم من فسر بالنكرة فورد انه غير تام لو قيل
بيت ومسجد وجانب فيه وقيل غيرها الخروج نحو ذلك عنه ورد بان الجهات الست
مثل فيه ومثل في عدم التعريف بالاضافة فصرح به الفاضل الهندي في الارشاد ومنهم من
فسر ما فسر به الزمان المبهم ورد عليه ما يأتي وما في معناه فانه لا يقبل النصب بتقدير
في وكذا الجبل والفرسخ فانهما يشبهان الاحيان المعينة بعد النفس لا انهما اراد الابهام
اللغوي لا ما يشتق منه المبهم الاصطلاحي وان ذكر وجه شبههما عليه لان حكمهما

وكذا ان يجعل الضمير راجعا الى ضمير المبهم وعند ولدى وشبههما لجعلها عمدة المسند
وكذا ان يجعل الضمير راجعا الى عند ولدى وشبههما ساويلها بالمحول والمحول عليه وعلى
التقديرين وجه حمل الجمع مذكور وكذا ان يجعل الضمير الى عند ولدى ويجعل لاجل ابهامها
لوجه الشبه لا لوجه الحمل اى شبههما لاجل ابهامها مع انه لم يكن وجه الحمل مذكورا اصلا
وفي بعض النسخ لابهامها كما هو الظاهر والظاهر رجوعه الى عند ولدى وشبههما ويحتمل
الرجوع اليها والى المبهم   ولفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرة
الاستعمال قيل لانها اكتفت مكانك وقال جلست مجلسك فكل اسم مكان ينتصب بما
اشتق منها ومرادفه ولا ينتصب المكان بغير ما اشتق منه او مرادفه وحمل الشارح
قوله لكثرة على كثرة استعماله وهو بعيد عن العبارة ويحتمل بكان اسم الامكنة الكثيرة
نصيرتها ما بعد دخلت وسكنت ونزلت   فانه ذهب بعض النحاة الى
انه مفعول به احتماله نحو فانه مفعول ندل على انه لم يستعمل في والا لما كان لكونه مفعولا
بجالا لكن قال الشيخ الرضى ان دخول في لازم في هذا المكان جائز فيه وسيجئ ان استعماله
في صحيح وحكم سيبويه بشذوذه   فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه
فيه بحث ويعارضه انه تعالى في الفارسية در آمدم درخانه   مع ان يناسب المكان
شامل له ولغيره هذا لا يصح على كليته اذ يصح ان يقال جلست جميع اجزاء الدار او المحلة
او البلد   وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه لا يصح ذلك في دخلت
كل ما بعد دخلت   قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه فرد نحو المجئ التاديب
الذي ضربت لاجله فرد المجئ التاديب لانه يصدق عليه انه ما فعل لاجله الفعل
المذكور معه في التركيب الذي هو فيه في قولنا المجئ التاديب الذي ضربت لاجله
اللهم الا ان يراد بذكره معه ايراده معه للعلية فيه ان تعريف المفعول له عرف حكمه
وهو انتصابه بالفعل فلو توقف معرفته على انه منتصب بالفعل واورد الفعل للنصب
لدار فيه ايضا انه يرد عليه نحو المجئ التاديب الذي ضربت لاجله فالمجئ التاديب
ايضا لانه يصدق على التاديب انه ما فعل لاجله فعل مذكور معه للعلية في تركيب ضربت

ضربت زيدا التاديب فافهم   مثل ضربته تاديبا الى قوله فان التاديب يحصل بالضرب
قبل التاديب سبب الضرب لكنه يحصل به واجيب بانه يحصل بما يتضمنه التاديب وهو
واما نصب التاديب لتضمنه التاديب ويكفيه اتساع وضربته تاديبا كما صرح به الرضى نافلة عن
النحاة فالجواب مع ان التاديب عين الضرب بل هو احداث التاديب والضرب سبب الاحداث
ووسيلته   خالف خلافا لظاهر الزجاج لا فائدة لقوله لظاهر والاظهر ان يقول خالف
الزجاج هذا القائل خلافه فالان قول النحاة اصل والخلاف انما وقع منه   ورد قول الزجاج بانه يصح
فاول نوع منه لا يدخل في حقيقته فيه ان الزجاج لا يدخله في المفعول المطلق لصحة تاويله
معناه الى المفعول المطلق بل دعواه ان مراد التركيب هذا المعنى فدفعه بمنع كون المراد ذلك بل يقول
اليه ورد المصنف بانه لا فرق في المعنى بين تاديبا وللتاديب وليس قوله وللتاديب مفعول له عنده
لا عند القوم فليس للزجاج رده الى المفعول المطلق   وخص اللام بالذكر التعرض بوجه
تخصيص اللام ضاد ونحوه في المفعول فيه يبنى على الفعل عن ان الباء ايضا ... واخل المفعول
فيه نحو قمت بالمسجد   احتراز عما اذا كان بين ان يقول احترازا عما اذا كان غير فعل المستعمل
نحو جئتك للسواد   اى الغد فاعله وفاعل عامله اشار الى ان المصدر فيه الواضح الاخصر
ومقارنا له اى للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمانا وجودهما فالعبارة الواضحة الموجزة
واما جاز حذفها اذا اتحد فاعله وفاعل عامله وزمانهما   او يكون زمان وجود احدهما بعضا
من زمان وجود الاخر لا حاجة الى هذا التصحيح المثال المذكور لان علة القعود هو الجبن
الموجود مع القعود لا الجبن السابق فيعد الجبن من اوله الى اخره جبنا واحدا لا احيانا
متعددة   ونحو شهدت الحرب انما للصلح لا يخفى انه يصح هذا التركيب وان لم يوقع
الشاهد الصلح فلم يجب كونه مقارنا له في الوجود وان لم يجب الوجود فضلا عن المقارنة في الوجود
الا ان يقال المراد المقارنة في الوجود ام من المقارنة في الوجود في الواقع او في قصد الفاعل قد
بعض الحواشي ان ... الذي شرح بعد الجمل بما هو محط الفائدة فما ما قام الفاعل وطلوب كلمة
ضمير راجع الى المصدر المؤكد بمقام الفاعل مع ان اكثر النحاة على انه لا يعوز اصله ومن السواغ قد
ثالث وهو ان ... متعلق بمحذوف هو فاعل والظرف قائم مقامه تقديره الذي فعل لاجله اي ...

فعلا فالظرف فاعل مجازا كما انه حقيقة اي نحو زيد في الدار وفيه تأمل — العير والنزوان
كتب في الحاشية العير الحمار الوحشي والاصل والنزوان الوثوب — احترازا عن المذكور
بعد غيره كانه لا يتصور الاحتراز عن المذكور بعده ولولاه لقال المذكور لمصاحبة
معمول مذكور فيه لطافة ولو قال بالمذكور لكان العطف متعذرا — او مفعولا نحو كفاك وزيدا
درهم اتفاق النحاة على ان ضربت زيدا وعمرو اتحد تحكم وانما جرى الشارح على ذلك حسبك
وزيدا او هو لا يسمن ولا يغني من جوع لان حسبك مضاف ومضاف اليه ولذا اجمل حسب
مجرى الظروف المنقطعة عن الاضافة فالمراد بمعمول الفعل ما عدا المفعول به المقصود وسواء
كان الفعل لفظا اراد بالفعل ما يدل على الحدث كما سيجيء فاندرج فيه المشبه بالفعل وفيه
ايضا لان ما يدل على الفعل فيه ايضا لفظي فلا وجه لقوله او معنى فالوجه ان يراد بالفعل الفعل
الاصطلاحي ويجعل شبهه في قوة المذكور اذ كثيرا ما يكتفي عن ذكره بذكر الفعل ويكون قوله
او معنى اشارة الى معنى الفعل وانما تعرض له لان معنى الفعل اعم لشموله ما عدا اسماء
الافعال السماعية ولا يخفى ان الاولى بيان معنى الفعل هنا ولا وجه لتاخيره الى قوله فان كان
الفعل لفظا — والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته في ذلك الفعل في زمان واحد هذا
مذهب الاخفش ويرده المثال المشهور في السنة الجمهور من قولهم استوى الماء والخشبة
لانه لا يستوي الخشبة بل صعد الماء اذا ساوى الخشبة واجاب عنه صاحب اللباب
شارح اللباب بان استوى بمعنى استقام او بلغ كما في قوله تعالى استوى الرجل وليس بمعنى لانه
لم يستقم الخشبة ولم يبلغ كما بل الماء فقط وعند الاخفش لم يشترط المشاركة بل مجرد
المعية ويشهد له ضربت وايضا هذه الامثلة مما لا يصح فيه العطف ويتعين فيه
النصب — او مكان واحد ما ذكره الشارح في هذا المقام بعينه عبارة اللباب قيل
ان اعتبار الوحدة في المكان مما في المشهور ويخص بقولهم لو لم يعتبر في المثال المذكور الوحدة
في الزمان ايضا لم يصح لان تركهما في مكان واحد مع تعدد الزمان لا يستلزم ان يرضع الناقة ولدها
ثم ان المقصود منه المشاركة في مكان واحد لا في زمان واحد كما يستفاد من العبارة فلا وجه
الاكتفاء بما هو المشهور من تفسير المصاحبة بالمشاركة في زمان واحد ويحمل الملاءمة مبنية

على ما ذكره الاحتراز مما ذكره بعده
ايضا فالحق ان المقصود الاحتراز

من قبيل العطف لا غير يمنع كون زيد في
كفاك وزيدا مفعولا معه اذ الظاهر
بينه وبين ضربت زيدا وعمرا

مبنية على ان الترك عدم المحافظة يعني لو لم يحفظ الناقة واحملها ولم يحفظ وهذا الزمان
ولدها ايضا لرضعها وتركهما في مكان من قبيل حفظها وداخل في عدم تركها — نحو تركت
الناقة على صيغة المجهول ولو جعلته صيغة معروف لكان من باب ضربت زيدا وعمرا ولم يكن مما نحن
فيه — وفصيلها كتب في الحاشية فصيل بچه شتر از شير باز کرده رضيع الصبي شير خورده کودک
اعلم ان مذهب جمهور النحاة احترز بقوله جمهور النحاة عن عبد القاهر فانه جعل الواو نفسه
عاملة ومن مذهب الاخفش فانه جعل معمول الفعل الواو لكونها بمعنى مع وجعل اعراب ما بعدها كاعراب ما بعد
الا الصفة — واصلها واو العطف قال الامام عبد القاهر بتقديم المفعول معه على مصاحبه فلا فالاتفاق
ولا على عامله فالشيخ الرضي فيما اذا تقدم مع مصاحبه على الفعل حيث لم يلزم تقدمه على
مصاحبه — لفظا او اسم فعل فان الفعل داخل في الفعل على ما ذكر الشيخ الرضي في بحث الحال
في انه عوض في المفعول معه الذي هو عامله وجهان — وجهان اي يجب حمل الجواز في كل موضع على
بعيد وانما حمله على حمل معمول الفعل اعم من المفعول به حتى يدخل في التعريف كفاك وزيدا
ولا يخفى انه خرج بدخل في التعريف ضربت زيدا وعمرا الصالح انه ليس مفعولا معه مفعول ضربت
زيدا او عمرا فانه خارج من تعريف المفعول معه لتخصيص معمول الفعل كما ذكرنا في ضربت زيدا وعمرا
خارج من التقسيم فلو حمل قوله خارج على معنى عدم الاستماع لا يستقيم الحكم بالمثال المذكور فلو
حمله مفعولا معه ومعطوفا لا العطف ومعه معنى يحد الشرط والجزاء — تعين النصب عند
غير المصنف اي ترجيحه — تعين العطف عند غير المص ترجح العطف فان قلت مثل زيد وعمرو خارج
عن التقسيم لانه ليس مفعولا معه بل من التوابع قلت هو مفعول معه اذا صح معنى الفعل تعال
ما تصنع وزيد وعمرو او المراد بالمفعول معه المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول غير مفعول به سواء
كان مفعولا معه ظاهرا او حقيقة فافهم — ولم يجز عطف عمرو على الشان فيتعين الجواز
العطف بحمل الكلام على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والنصب لاشتمالها
بالسلامة من الحذف ترجيح الرفع بالاستغناء عن اعمال العامل المعنوي — واما حكمنا
تكلف في بيان ان العامل معنوي لان المعنى ما تصنع والاظهر ان العامل النصب اي نصب الاسم
على المعايير لان المعنى ما تصنع الحال من حال الشيء بحولها اي انقلب في هذا القسم بلا

عليها هيئة الفاعل الهيئة الحالة الظاهرة بالدناية وللبس كما في المغرب والمراد بها
الحالة والمراد اعم من الحالة المحققة والمقدرة نحو فادخلوها خالدين اي مقدرين الخلود وسمي
الاولى حالا محققة والثانية حالا مقدرة وايضا هي اعم من حال نفس الفاعل او متعلقه مثاله نحو
جاء زيد قائما ابوه لكنه مشكل بجاء زيد والشمس طالعة الان حال الجملة الحالية تفسر بان صفة
الفاعل اي مقارنته بطلوع الشمس وايضا هي اعم من ان يدوم للفاعل او يكون كالدائم لكون الفاعل
موصوفا بها غالبا ويسمى دائمة ومنها المؤكدة كما سيجيء ومن ان يكون بخلافه ويسمى منتقلة اي
من حيث هو فاعل او مفعول لا مطلقا وان قيد الحيثية مقيد لاضافة الهيئة وثبوتها
للفاعل فهو اما تعليل فيشكل بجاء زيد سمينا فان السمن ليس لزيد من اجل انه فاعل
واما تقييد ولا يخفى ان الحال لا يثبت الذات المأخوذ مع صفة الفاعل بل نفس الذات
وقت الفاعلية واما ما يمكن المعنى ما سمي صفة الفاعلية وهو وان يمكن تصحيحه بان يبين
كون الفاعلية في وقت خاص الا انه ينتقض التعريف بخ المفعول فيه والمفعول له والمفعول
معه الى غير ذلك واعترض بان الحال لا يدل على هيئة الفاعل او المفعول النحوي بل يبين
هيئة ما صدر عنه الفعل او قام به او تعلق به مثل ضرب زيد عمرا راكبا نحو وقعت ضرب
زيد راكبا عمرا راكبا اذا جعلت حالا الفاعل والمفعول فلابد من التعريف ان يكون
قرينة فالاولى جعل كل منهما بجنب صاحبها وقد يذكر على سبيل اللف والنشر المرتب
وقيل حمله هذا او قد جاء على ضعف جعلها للمفعول بجنبه واخرها للفاعل او
على صيغة المضارع المجهول او على صيغة المضارع المعلوم المخاطب وهو اوفق بتابع المشهور
من غير همز الفاعل او المفعول لا يخفى ان المتبادر من غير حاجة الى تعميم الفاعل لدخول احد الخارج
في لا يصح استثناء قوله الا الدخول ما وقع حالا من المضاف اليه واعلم ان قرأة عبادة
المتن على احد هذين الوجهين انما يصح اذا اختير ان مذهب النحاة ان الحال يقع عن المفعول
مطلقا ولا يستعمل المفعول به مختصا او لا يمتنع لانه يجعل العرب الحال في ضربت الضرب شديدا
عن الضرب بلا تأويل احدث الضرب وزيد في الدار قائما مثال اللفظ الملفوظ حكما
وعلى ما في شرح المصابيح ان مثال الحال من الفاعل معنى فان مفعوليته زيد الظاهر انه اذا عنه

اعتبر العامل حرف التنبيه لكون ذو الحال اسم الاشارة لاتصالها به بل الظاهر ان الاشارة
المستنبط منه ايضا عامل فيه لان الاشارة متعلقة بما يعبر عنه باسم الاشارة وذكره دليل
لتعلق الاشارة به بل لحكم به فتدبر وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه اي يشتمل على حروف
الفعل المفيد معناه وخرج اسم الفعل من شبهه ولا يخفى انه لا يدخل في شبه الفعل على
ما صرح به الشارح فالاولى ان يفسر شبه الفعل بحيث يدخل فيه اسم الفعل او معناه
المستنبط ولا عامل لكل ما يستنبط فان ان وان والاستفهام والنفي لا يعمل ما استنبط
منها لان العمل سماعي وعمل حرف النداء مبني على ان لا يكون المنادى مقدرا وعوامل يكون
العامل في المنادى حرف النداء فهي ليست من العامل المعنوي عند المصنف ومما سمع عن النحاة
التمني والترجي ومما يفهم الشيخ الرضي في ان المعنى على تقييد خبر التمني بالحال لا على تقييد
التمني نكرة موصوفة قيل لو قال بخصوصه ليشمل النكرة المضافة لكان اولى وفيه
لو قال بخصوصه لتناول جميع الصور لان ذا الحال في جميع الصور نكرات بخصوصه في
لا يحسن الحال عنه ومن ثم في الصور ان جعلت امرا حالا اي كل واما لو جعلت حالا
من المستتر في حكم فليس مما نحن فيه او بعد الاستفهام النفي فيه بحث من وجهين احدهما ان مثل
ما جاءني رجل الا راكبا النكرة فيه مستغرقة ولم يقابل الاستغراق وثانيهما ان النكرة
لم يقع بعد الا الحال لها ومنهم من قال لا عامل بعد الا الحال على سبيل الشائع ولا يخفى ان
الاستفهام ظ قوله بعد الاعطف على قوله في حيز النفي فهو ظرف لغو لا يحل والاظهر انه سهو والصحيح
او قبل الا ويمكن ان يجاب عن الاول بان ما جاءني رجل الا راكبا صحح تنكير صاحب الحال
فيه مع الا احتمال وصفيتها لذي الحال على ما صرح به المص فهو هذا الاحتمال ما قال الا
ثم فيه مصحيحان كان تنكيرا فشكل هو حكيم وفيه ان مع الا الا لو كان مصحيحا لصح جاءني رجل الا
فالماء ولقاء قوله تفضا النفي فالمصحح الاستغراق واما من قال لا مانع الا للجوار ونوع الصفة
بعد الا معلوله فرتبة له لان الصفة النحوية لا يكون بعد الا وانما هو الصفة المعنوية
من خبر المبتدأ او الحال وارسلها العراك اورد امثلة يؤتى بها للنقض الاول
من شعر لبيد والثاني ما شاع في المحاورات والمخاطبات ولم يورد الاول على وجه بشعر

اما لاشتهار البيت فيما بينهم حيث لا يحتاج الى التمسك بوقوعه في شعر البليغ قال صاحب
القاموس وردها العراك اى اوردها الابل جميعا والاصل عراكا فادخل ال ولم يغير
المصدر بهذا الكلام ولم يذدها كتب الحاشية الذود المنع ولم يشفق على نغص
الدخال كتب الحاشية الاشفاق الخوف والنغص بالصاد المهملة والنغص المعجمة
من نغص الرجل بالكسر اى لم يتم مراده انتهى وفي الصحاح نغص بمراده فلم يتم ما يسيد به
ما شدن وكان المراد بالارسال البعث او التخلية الى الظاهر هو الثانى عطف
يزد النفس ثم يرد مضاعفة بحول من العطش الى الحوض كتب الحاشية العطن
ما حول الحوض والبئر من مبارك الابل والمبرك المناخ يعني جاى شتر خوابانيدن و
مررت به وحده كتب الحاشية الوحد مصدر وحد يحد مثال وحد يعد وحدا و
كوعد يعد وعدا وعدة انتهى قال الشيخ الرضي وحده لازم الافراد والتذكير والاضافة
الى المضمر ولازم النصب الا في مواضع مخصوصة مثل فعلته جهدك كتب الحاشية
الجهد والجهد بضم الجيم ومنحها الاجتهاد وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة
متأول الى كل واحد منها كذا قيل انت وكذا ضمير نحو هل هو اخي بالتأويل والاظهر ان
المراد بنحو العراك المعرف باللام من المصادر ونحوها نحو مررت بهم الجماء الغفير
كثيرا ما ترا بكثرتهم وجه الارض ونحو دخلوا الاول فالاول اى اولا فاولا ونحو
وحده المضاف من المصادر ونحوها نحو جاء الرجل ثلثتهم الى عشرتهم فان هذه الالفاظ
الثمانية مضافات الى ضمائر ما تقدم منصوبات على الحالية فالجادة لو نوعا موضع النكرات
فاجابه يعني بحمير شذ المجيء تأكيدات لما قبلها في تتم سراب باعرابه ولا يبعد ان يجعل
الحال التي هي جملة داخلة نحو لان الجملة ليست بنكرة اذ هي كالمعرفة من اقسام الاسم بل
ما ولي بنكرة بفعل العراك ونحوه مصدر للجملة الحالية المحذوفة اطالة للطريق احدهما
انها مصادر ولا فعال محذوفة هو الاصح على قياس تقدير الخبر الظرف بالجملة وبحوز تعدد
الصفة اى معترك لان الاصل في الحال الافراد فجرى الشارح على مذهب الاكثر ومن لم يسلك
زاد على كلام الشارح حيث قال لا فعال محذوفة او صفات فسوى بينهما اى معترك اياه

الى ان العراك مصدر لم يستعمل فعله بل يستعمل المزيد فيه فهذه الجملة الفعلية وقعت
حالا لا ان الظاهر الا قوله وانما نصبها الحال بمعارف موضعه موضع النكرات هذا هو
الوجه المرجح الذي ينبغي ان يكتفي به لجريانه في الاحوال المعرفة كلها بخلاف الاول فانه لا
يجري الا في المصادر فان كان صاحبها اى صاحب الحال اسما معرفة اذ الحال لا
ينها التقدم بل الواو ولم يكن الحال مشتركة الحال المشتركة صاحبها مجموع المعرفة و
النكرة ومجموع المعرفة والنكرة ليست معرفة ولا نكرة نحو جاءني رجل وزيد راكبين فيقول
نكرة يخرج صاحب الحال المشتركة ولا حاجة الى زيادة قيد ولم يكن الحال المشتركة بينها
بين معرفة ومن هذا يظهر وجه نوع لتقييد ترتيب صاحب الحال لكونه غالبا فاحفظه فانه
لا ضافتها لا نها في المعنى مبتدأ او خبر فيه ان جاء فاما رجل في الحقيقة قائم رجل
بالخبر المقدم الذي ليس بظرف وهو لا ينفع في تصحيح الابتداء لا نقول الحال بمنزلة الظرف
مقدمة كتقدم الخبر لانا نقول لا يصح الاخبار عن الجثة بظرف الزمان وليله للتنبيه
بالصفة في النصب يعني ان لا يفيد تخصيص ذي الحال بالاضافة الى نكرة ولا بصفة ولا
باستغراق نحو رأيت غلام رجل راكبا ورأيت رجلة عالما راكبا ونحو ما رأيت رجلة
راكبا لان الالتباس بالصفة باق بعد ولا يتقدم اى الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو
قاعدا اى فيما عدا حد بين مذكورين بالعبارة يختلف الحال بان يتعلق كل منهما
فانه يجب ان يلي يتعلق كل حدث صاحبه وان لزم التقدم على العامل الضعيف فان
التشبيه يدل على حدث قائم بالمشبه وحدث قائم بالمشبه به وتعلق ما قام بالمشبه
وما قام بالمشبه به النعود على العامل المعنوي ولا على الفعل الغير المتصرف ولا على
الفعل المصدر بالحروف المصدرية ولا على المصدر باللام الموصول ولا على اسم التفضيل
مما عدا هذا بسرا اطيب منه رطبا فهو في قبيل زيد قائما كعمرو قاعدا على هذا الكلام
ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا فاكثر موارد الحال لغيره من العامل المعنوي
العامل الظرف كثرا هذا ما تتفاوا الاخر مختلف فيه مما لا تتقيد العبارة اصلا ولا يرد
به المتوسط الاستفادة من دلالات الكلام فالوجه ان يقال المراد انه لا يتقدم على

شاة
بيدا بيد اى ذو يد بذي يد اى النقد بالنقد ونحو بعت الشاء شاة بدرهم والاصل كل
بدرهم وكذا قولهم بعت الشاء شاة ودرهما والواو يجيء كما في رجل وضيعته اى شاة مع
درهم ما يجوز ان ينصب هذا الجزان لتقولهما الاعراب قال الخليل يجوز ان يأتي على الاصل
نحو بعت الشاء شاة بدرهم وشاة ودرهم هذا ولا يخفى انه اذا اتى بالاصل ينبغي ان يسمى
بالواو لعدم جواز خلو الاسمية عن الواو والضمير ولا عن الواو الا على ضعف فالا
وما في حكمها الجملة المصدرة بليس فانها يجوز الى الاصح ولا تدل على الزمان فهو كالجملة
على الاسمية ووقوع الاسمية عن الرابط بحسب ظهور الملابسة نحو خرجت زيد على
الباب وهو قليل والمضارع المثبت والحال المؤكدة مثله وكذا المضارع المنفي
بكلمة لا والمضارع المنفي بكلمة لم وبكلمة لما الا على الاغلب ويشترط في المضارع الواقع حالا
خلوه عن حرف الاستقبال كالسين وسوف ولن ويجوز حذف العامل في الحال
لم يقل حذف الفعل لان المبادرة منه حذف الفعل وشبهه كما شاع ارادته في نظائره
المذكورة والمقصود جواز حذف عاملها سواء كان ذلك العامل فعلا وشبهه ومعناه
مثال الثالث الحلة لي جيئا اى هذه الحلة لي جيئا ولا مثال في حسن قوله قرينة حالية المراد
راشدا مهديا الراشد بنفسه مهما امكن المهدي اذ لم يكن الرشد بدون الهداية
فلا يرد ان الرشد من الهداية يعني تقدم مهديا او كونه حالا لا يبعد حال محتمل التراد
والتداخل وعلى الثاني يحتمل فيه كما اذا كان صفة وعلى حذف العامل في بعض
الاحوال المؤكدة وكذا في حال بمن زيد دعيا او عيونا وخلة الغاية او نحو بعته بدرهم
فصاعدا او قرأت جزءا من القرآن فصاعدا اى فذهب القراءة في الصعود
المستعمل تقيدا للعامل بجعله غير المؤكدة فان قلت المؤكدة التي تقارن ذا الحال لا دائما بل
فلا يصح الحال في قوله فان المؤكدة قلت تقارن دائما وعاملها الحال الفعلية منكر
مؤكدة لا مقيدة اى عجبت ابوه ذو عطوفا اكره المحقق الرضي من انه لا ينبغي للمؤكد
بعد الاب في حال كونه عطوفا ثم يصح ان يكون المعنى اعلم عطوفا لكن عطوفا منقول
فان لا اعمال او وجه الدفع ان احد في تقدير احق ابوه بحذف المضاف لظهور المقصود

المكررة

المقصود واقامة المضاف اليه مقامه ويكذا اخوته ان يكون مقررة اى موكدة اما مضمونه
واما بالاستدلال عليه لان الدليل مقرر للشيء ومؤكد له فلا يرد ان الحال المؤكدة قد تكون
للتقرير وقد تكون للاستدلال اما مثل قول المصنف شرط وجوب حذف عاملها فظنيتها له
على ما هو الحق من كون الحال المؤكدة اعم من مؤكدة الجملة الاسمية والفعلية كما صرح به الزمخشري
ومنه قوله ولا تعثوا في الارض مفسدين لكنه تكلف لا يرضى به صاحبه وقال المحقق
التفتازاني في شرح التلخيص الحال المؤكدة مخصوصة بمقرر مضمون الجملة الاسمية على قوله ثم
ولوا مدبرين مذهبان اوردت له امثلة مشبهة دابة لمضمون الجملة اعترض بما يؤكد بعض
اجزائها اذ يريد ان رسولا لا يؤكد الا الارسال لا الارسال لله اذ كون الشخص رسولا
لا يطلب الا الارسال دون ارسال الله لكن هذا اذا اريد بالرسول معناه اللغوي اما
لو اريد معناه الشرعي وهو انسان بعثه الله الى الخلق بكتاب وشريعة فيؤكد مضمون الجملة وهو
ارسال الله ولا بد من قيد اخر فيه نظر لانه يصح ان يراد بمضمون الجملة الاسمية ما له
مزيد اختصاص بالجملة الاسمية وهو ما لم يكن مضمون فعليه ومضمون الله شاهد شهادة الله
وهو مضمون شهد الله ايضا ومضمون الاسمية خاصة ما يكون للاسمية فيها شيء ولو سلم يصح ان
يقدر في الله شاهدا قائما بالقسط احقه وكون التقدير فيه مع وجود ما يعمل في الحال طرح الالفاظ
والله اعلم بالصواب التمييز قال التبيين والتفسير والمميز على صيغتي اسم الاسم
الذي يرفع الابهام احترز بقوله اى الاسم عن نحو فعلت اى قلت فان جملته يرفع الابهام
الوضعي من فعلت لكنه ليس باسم لكنه ينتقض بمجيء نحو حسن زيد واى حسن زيد وكذلك
ينتقض بنحو زيد حسن الوجه او وجها بالنصب لانه يرفع الابهام لكونه جاء انه ليس تمييزا عند
البصريين فالتعريف المانع من كونه تمييزا بل هو شبيه بالمفعول وكذا اشكل بنحو زيد دايه
وسعد نفسه والم نظنه بالفصيح انها ليست تمييزات عند البصريين مع انها ترفع الابهام
ويدفع بان المعنى غبن في رايه والم شكا بطنه وسفه نفسه بالتشديد على مذهب الجوهري
ولا يخفى انه تكلف لا ينبغي ان يلتفت اليه وان اتفق عليه الجمهور ولا فرق في المفهوم بين
سفه نفسه وسفه نفسا ولا وجه بحمل حسن الوجه شبيها بالمفعول دون هذه الامثلة فالاولى ان

رفيب

تبين زيد ايا بالسد ويرد ايا

العامل المعنوى اصلا بخلاف الظرف فانه يتقدم عليه في الجملة وهو فيما تقدم المبتدأ على الحال
متكررا . الكلام على مذهب الاخفش وبعد يحتمل ان العامل المعنوى كما يخالف الظرف في
عدم التقدم عليه اصلا بخلاف العامل الفعلى والمشتق ايضا فان الحال يتقدم عليها مطلقا
مخصوص بما لغيره الظرف فالابد له من وجه ويحتمل وفي بين هذا الاحتمال
والاحتمال السابق بان قوله بخلاف الظرف على هذا الاحتمال متعلق بضمير يتقدم
على الاحتمال الاول ايضا لمعنى العامل المعنوى فالاكان او حاله معترضة هذا اذا لم يكن
الظرف داخلا في العامل المعنوى فيه نظر لان الظرف لا يتقدم على العامل المعنوى
الذى لم يكن فيه ظرفا او شبهه من الجار والمجرور فاذا لم يدخله في العامل المعنوى لم يصح ان الظرف
يتقدم على العامل المعنوى فالمراد هو الاحتمال الثانى لا غير لان الله يتوج استحسانا من
المعنوى لان يبين الحال لغيره بقوله بخلاف الظرف ولا على ذى الحال المجرور المتبادر من
عبارة المتن ولا على العامل المجرور فالانسب الاوضح ان يقال ولا يتقدم على المجرور في الاصح
ولا على العامل المعنوى بخلاف الظرف واما التقدم على ذى الحال المرفوع والمنصوب
فجائز مطلقا عند البصريين وممنوع عند الكوفيين الا في مرفوع تقدم عامله على الحال لم يتقدم
عليه الحال ايضا فالا اذا كان المضاف بحيث يمكن حذفه واقامة المضاف اليه مقامه
نحو جمع ملة ابراهيم حنيفا لان الحال تابع وفرع لذى الحال فيقتضى جوازه تأكيدا وذلك
مع عدم جواز تقدم ذى الحال وذلك ان يقصد به جواز تقدم ذى الحال لا ادا . هذا المعنى
بعينه الا انه لا يصح فاعله بل مبتداء والكل تكلف وتعسف اما كون الاول تكلفا
فلان ادا المبالغة في الفاعل غير معلوم الوقوع في الكلام المعنى غير فعال او نعوت
فعال والاستعمال والكلفة والثانية غير سديد لانه يحتمل تقدير موصوف مؤنث
كالمبالغة وغيرها واما كون الثانى تكلفا فلانه حواجه الى تقدير الموصوف واما كون الثالث تكلفا
ان المادة الثانية يكون الثالث ... الحال
فلان ما انما نقصد ادا غير معلوم واما كون الثالث تعسفا فلان كافة غير مضافة لانه الحالة
بمعنى جميعا الثلاث ... وكلما دل على هيئة اى صفة سواء كانت الدال مشتقا او جامدا قال الشيخ
الرضى من الاحوال الغير المشتقة ما سمى الحال الموطئة وهى اسم جامد موصوف بصفة

هى الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطأ الطريق لما هو حال في الحقيقة نحو قوله تم انا
انزلناه قرآنا عربيا وغير ما اى زيد رجله بصيا ومنها ما يقصد به التشبيه نحو جاء زيد اسدا اى
مثل اسد او نحا فا ومنها الحال التى بحويت اشباه نسا او ودرهما وضابطه ان يقصد التقسيط
بجعل لكل جزء من اجزاء الجزء قسطا وينصب ذلك القسط على الحال ويأتى بعده جزء تابع
بواو العطف او بحرف الجر نحو بيت الى غير ذلك بذم هذا القول بالحال الموطئة
انما يحتاج اذا اشترط الاشتقاق واما اذا لم يشترط فيصح ان يقال انها وزيد وجله بعينها
ايضا حال لا ان يراد بان لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به ان
المقصود من النعت ايضا بيان الهيئة ومع ذلك اشترط المصنف فيه ان يكون مشتقا او جامدا
يكون وضعه لغرض المعنى فيصح ان يكون الحال ايضا كذلك اذ لا اعتداد بما يدل على الهيئة
وليس الغرض من وضعه ذلك هذا بسر اسم البأ وقد يفتح كذا في القاموس ولا حاجة
الى ان يأول البسر المتسر لان البسر بمعنى الصاير بسرا او رطبا كما جاء بمعنى الصاير
ما عليه رطبا وح صفة الحال توجيه قوله لا حاجة الى تأويل البسر المتسر كما قالوا في الجامد
الجامد باسم الفاعل او المفعول المضموع اذ لم يوجد في استعمالهم او مقصودهم يحصل
الصفة في الجامد وذا لا يوقف على هو مشتق من لفظه وتفسيره المشتق المفروض
انما هو لتصوير المراد به واما قوله من ابرار النخل فيدل على انه جاء البسر لكن صفة للنخل
التابع اذا كان هذا اشارة الى النخل لا الى ما عليه وهو معرض لانه وان يصح البسر لكن
لا يصح ارادته فمع جملها لانى عبرنا ولكا اختارها المصنف لوجهان هذا اشارة الى
ما على النخل والوجه ما قد سأقدر لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم
الا الظهر لما كان المستتر بالنسبة الى المظهر والبارز كالعدم فافهم لانه يمكن ان يكون
المشار اليه الثمر اليابس بل يعتقد الاشارة اذا الشرعية انه طلب نخج ما الانقد
نحو تمرة نخلى بسر اطيب منه رطبا فان هذا المثال مصنوع لا يوثق به والله اعلم وله
الحمد الاتم ويكون جملة قال الشيخ الرضى قد تقام الجملة الحالية مقام مفرد يعرب بالحرف
الاول منها اعراب الحال ويلزم تنكيره لقيامه مقام الحال وفاء الى في شاده نحو بعت

المرطب في الصابر

يشكل بنحو عندي تمر هو صفه نحو لله دره فارسا فانه يرفع الابهام عن الصفة فان الغرض
المسوق له الا ان يقال التمييز يخرج الاسم عن وضعه الذي لغرض المعنى وجعله لبيان الجنس
فائدة قوله قولنا طاب زيد نفسا منسوب الى زيد فيه ان هذا التعريف يرد على كثير ولا يستقيما
بتقدير حرف المضاف عنه يتجه عليه انه لا ينافي كون زيد رجلا فان الرجل عين زيد لا
منسوب اليه وقد قال الشيخ الرضي في مثل طاب شيء زيد بتقدير المعنى منونا وجعل زيد
بدلا ويقتضي بما نقل الجلال في المفرد يعني ما نقل عن الثلثة وكانه اراد به مجازا
قرينة المقابلة وفيه ان المفرد قوله النسبة في هذه الثلثة فالمقابلة تقتضي ان يراد بما
يقابل النسبة في جملة او شبهها او اضافة ويتجه على ما ذكره في التمييز مثلها زيد اما انه
وقد جعل من امثلة المفرد المقدار وكانه اراد بما يقابل المضاف ما يقابل المركب الاضافي و
المقدار انما يتحقق ضمن عدد وجعل طرفه العدد للمقدار من قبيل طرفه الخاص للعام والاولى
ان يجعل من طرفه المدلول للدال فان المفرد المقدار يستعمل في عدد وفي غيره فافهم
فان الرطل نصف المن لو قال نصف المنا لكان يناسب الموازين ايضا فانه تصغير البعض
انفع من المن بالتشديد وكالكيل نحو قفيزان برا القفيز مكيال ثمانية مكاكيك والمكوك
كالتنور مكيال يسع صاعا ونصفا او نصف رطل الى ثماني اواق او نصف الويبة او
ثلث كيلجات والكيلجة منا وسبعة اثمان منا والمنا رطلان والرطل اثنا عشر والاوقية
عشر اوقية والاوقية استار وثلثا استار والاستار اربعة مثاقيل ونصف والمثقال
درهم وثلثة اسباع درهم والدرهم ستة دوانق والدانق قيراطان والقيراط
طسوجان والطسوج حبتان والحبة سدس ثمن درهم وهو جزء من ثمانية واربعين جزءا
من درهم والويبة اثنان او اربعة وعشرون مدا والمد بالضم مكيال وهو رطلان او رطل
وثلث او ملء كف الانسان المعتدل اذا ملأهما ومد يده بهما وبه سمي مدا وقد جربت
ذلك فوجدته صحيحا نقلت جميع ذلك من القاموس وانما اقتصر المص على الامثلة الثلثة
اي من غير العدد والا فقد يستعمل للعدد ايضا والاولى ان يبدل بمثال سمنا بعشرات ...
وقوله وهو الشيء مبهما او مقدرا كما في خمسة عشر رجلا وكم رجلا ويريد بما تم به المفرد ... ما

ان يغير كلاما بنكرة اعتمادا على استعماله وجوب تنكير التمييز في المعنى الموضوع له من
حيث انه موضوع لرطل زيتا يرفع الابهام عن المعنى المراد وهو الموزون وهو ليس بموضوع
لانه موضوع الموزون وهذا الاشكال لم يرد الى الآن الحقه او دفعه ان زيتا يرفع المستعمل فيه الابهام
وضع الرطل وهو ابهام موزونه وان ليس الموضوع له مراد المجيب فانه
الاحدام لكن المطلق ينصرف الى الكامل هذا اذا تعذر الحمل على الحقيقة والتعذر
هنا لانه لو كان على الحقيقة لما ذكره وبعد فيه ان الكامل هو الثابت والثابت قد
يقال انه يقابل المعدوم وقد يقال انه يقابل الحادث والمراد هنا الثاني وبعد فيه ان الثابت
اعم من الثابت بحسب الوضع وبحسب الاستعمال فلا يتم تفسير الثابت بما يقابل الحادث
في دفع الاشكال لانه لا يخرج اما لعينا جادية ما استقر على ما هو مفهومه فلا بد
تكلف بحمل التعريف وقد دفع عينا جادية واما لنا بها من التوابع والكلام في المعرب
اما لنا على ما هو غير بين ولو فرض المستقر فيها هو الثابت في قصد المتكلم فان التمييز للنسبة
بعد الابهام ليتمكن في النفس فالابهام ثابت في القصد في صورة التمييز فلهذا وابعد
جادية فان المقصود بها لعين المعين الا انه لزمه الابهام من غير قصد فاذا له لكان
حسنا ولا ابهام في هذا المفهوم يتجه عليه انه يلزم ان لا يصح حبذا رجلا على ان
من كلمة ذا على ما نصوا عليه ولا يصلح كونه ذا عبارة عن مبهم لانه استعمال مجازي فله ابهام
وضعا الا ان يقال تعارف ذلك في حب المبهم بحيث صار موضوعا فيصح التمييز
وكذا في ما ذا اراد الله بهذا اشاره تعارفت بعد ما في المبهم عن ذات لا عن وصف
فرق بين النعت والحال والتمييز بان وضع الصفة والحال لبيان ثبوت وصف في شيء
فهو يرفع الابهام عن الوصف ووضع التمييز لرفع الابهام عن نفس الاسم وبيان
انه من اي جنس فهو مثل ما قيل لبيان صفة العقل في زيد ورطل زيتا لبيان ان الرطل
كاين تحت ذلك فرق واضح لا خفاء فيه الا من حيث حمل الذات على الجنس ولو
اريد بالذات ما يقابل المفهوم لصح وكان اوضح فيقال في رطل زيتا ان فرد الرطل
مبهم لا يعلم انه من اي جنس فلما قيل زيتا بين ذاته بانه من جنس الزيت وبعد مشكل

بنصب التمييز الا لوجب التنكير على المرفوع باللام ايضا نفي ان من التام الناصب للتمييز التام
بنفسه كما سياتي واما تصدى لاستيفاء اقسام الاسم التام وهو من المقصد او لا يفيد حكم
النحوي على سبيل اقسام الاسم التام وتنوينه اشار اليه بقوله ثم ان كان بتنوين الخ ولا يخفى انه لو
لم ينفصل عن هذا الحكم واستيفاء الاقسام الاسم التام لكان ادخل في الاستطلاع لا
المضاف لا يضاف ثانيا اي بحسب اللفظ ولهذا قال فلا يقال زيد عمرو بان يكون علم مضافا
الى زيد ثم عمرو واما قلنا بحسب اللفظ لانه مضاف بحسب المعنى ثانيا كما في حب رمانك
فان الحب اضيف الى الرمان ثم الى المخاطب لانه قال اذا لم يكن للمخاطب رمان بل حب
رمان لكنه بحسب اللفظ اضيف الحب الى الرمان والرمان الى المخاطب ولا ينتقض
هذا بكل فرد فرد فانه يقول بعدنا لفظا اي كل فرد فرد فاذا تم الاسم بهذه الاشياء
قال الرضي وهذا تم الاسم بنفسه كالضمير [illegible] فاني [illegible] اراد الله بهذا [illegible]
عندي الراقود خلا في القاموس الراقود الدن الكبير او الطويل الاسفل يسيع داخله
بالقار ومنه الاساس مكيال [illegible] لاهل مصر ياخذ اربعة وعشرين صاعا وهو ما
اجزاءه اي يشابه اجزاءه في اسم الكل والاولى وهو ما يشابه نفسه او جزءه ولكان يحمل
يشابه [illegible] المعامل [illegible] الى ضميرها واجزاءه [illegible]
جزء [illegible] الاقتصار على الوقوع [illegible] التمثيل والكثير الرضي اذا قصد
الانواع [illegible] واذا لم يقصد لزم التاء طاب زيد جلستين للعدد اما مثل
بطاب زيد جلستين دون ان نقول [illegible] لانه يمكن المناقشة في كون نوعين للعدد
فانه فيه جلستين [illegible] الافراد [illegible] من قبيل التمييز عن النسبة وكلامنا
في التمييز عن ذات مذكورة فهو خارج عما نحن بصدده واعترض عليه بان التاء اخرج الكلمة
عن كونها جنسا فهو خارج عما نحن فيه [illegible] التاء [illegible] اصل الكل سواء
كانت للمرة او النوع [illegible] الجنس [illegible] الواحد [illegible]
شاملا للقليل والكثير من انواع الجلوس [illegible] المناقشة في المثال ليست
من داب المحصلين والجواب ان الشارح اجاب على سبيل التنزل [illegible] استحسنه ارباب

شرح عبد الغفور

ارباب الفريدة ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع حصص الجنس هذا بعيد جدا [illegible] ذلك
الاولى ان يقال ان اراد الجنس بدل الحصص لان الحصة لا يطلق في المتعارف الا على الفرد الاعتباري
الذي يحصل العقل من اخذ المفهوم الكلي مع الاضافة الى شيء ولا يطلق على الفرد الحقيقي وزاد
مع في غيره اي يورد التمييز على ما فوق الواحد [illegible] هو التكلف كيف والجمع اذا اول بالا
يراد به ابراد صيغة الجمع انه لا حاجة الى تكلف لان المهم يجوز في قصد المتعدد الا
صيغة الجمع [illegible] الا عدل الى الجمع [illegible] في ايضاح المفصل [illegible] انه لولا
يتولد مع في غيره حقيقة الجمع لكان ينبغي [illegible] ان سوق الكلام ناظر الى ان المراد بغيره غير
الجنس مع التحقيق ان المراد غير الجنس والجنس المقصود به الانواع وان كان اي المراد المتعدد
الظاهر ان الضمير راجع الى المراد المتعدد غير المعدود وان كان الحكم المذكور للمراد المتعدد مطلقا
او المعنى ان وجد التمييز لا لوجب يحمل كلامه على التوجيه الاول [illegible]
اراد الاشارة الى توجيهين [illegible] التوجيه والتوجيه الثاني [illegible] الا ان جعل التمييز
ملتبسا بتنوين المبهم او نونه [illegible] هذا او المثال [illegible] ولذا جازت الاضافة الملتبس [illegible]
لا اضافة الى الية ولا داعي اليه الا [illegible] مشاركة [illegible]
بنيه على ذلك التفاوت [illegible] التفاوت الحكم
[illegible] ان احدهما يتعلق بالتمييز والاخر بالمميز [illegible] رمضان [illegible] تولد
رمضانا لان رمضان وان كان غير منصرف للعلمية والالف والنون المزيدتين
لكنه اذا وقع تمييزا لكمية الوجوب تنكير التمييز في الالتباس [illegible] هذا المثال ايضا
نظر لانه في صورة الاضافة الى التمييز نكرة منصرفة وفي صورة الاضافة الى غيره
معرفة غير منصرفة الا ان يراد اليوم العشرين من رمضان [illegible] سوق كلامه لا يساعده
ومن غيرها [illegible] الشيء [illegible] حصل [illegible] اسم خاص [illegible] اصلا وتمييز
حيث يقع اطلاق اسم الاصل على فرعه [illegible] الفرع الذي لا يحصل له اسم خاص
[illegible] التمييز [illegible] قطعة ذهب [illegible] تعريف التمييز بقطعة ذهب [illegible]
[illegible] الابهام المستقر عن قطعة [illegible] انه تمييز الا انه لا يجوز نصبه [illegible]

رمضان اي [illegible]

من الذات المذكورة فاما ان يخصص هذا الحكم فتامل يوجد التمييز بطلب الزيادة من
يوجد احتمال الحال او زيادة من لكن يخصص على ان المراد التمييز لا الحال على فاعله اذا
كان اسما تاما بالاتفاق يشكل بما اذا كان تمييزا عن نسبة اسم الفاعل او المفعول فانه يتقدم
على عامله عند الجمهور مع ان عامله اسم تام وهو اسم الفاعل او المفعول فالاولى ان يقول
ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان عن ذات مذكورة بالاتفاق او جعلته لا يرتاب
ان التمييز فاعل لهذا الفعل او نائب منابه في تركيب يؤدي مضمون هذه الجملة فهذا الا
جعل كالفاعل له وليس الجعل ان فجرنا الارض عيونا في منزلة فجرنا الله ثم لتضمينه
الايجاد وعيونا تمييز عن نسبة الايجاد لعدم احتمال سوق العبادة اياه والايجاد
او فاعله لما يتضمنه وكذا الحال في امثاله [illegible] هذا الكلام على تقدير المثال ليس
[illegible] تصحيح كلامه [illegible] وههنا بحث ليس البحث واردا لان مرجوب تأخير التمييز من
الفاعل كونه فاعلا حقيقيا لورود الفعل المذكور الى المتعدي واما مجازيا فلم يرد الا انهم
تعرضوا لكونه فاعله حقيقيا لزيادة اظهار ما لا يخفى من الوجه ما يرد على قاعدتهم المشهورة
وهي ان التمييز [illegible] قاعدتهم المشهورة ان التمييز عن النسبة فاعل في المعنى ولهذا احتاجوا الى تأويل
فجرنا الارض عيونا فانهم جوزوا ان يقدم التمييز على الفعل الصحيح وعلى اسم الفاعل والمفعول
كلام المصنف صريح لانه ان اريد بالفعل الفعل [illegible] ان خلاف المازني والمبرد في [illegible]
وان اريد بالفعل وشبهه كما هو المستفيض في كلامهم [illegible] خلافهم في جميع ما يشبه
الفعل وما كان [illegible] الرواية الصحيحة [illegible] المستثنى في المصادر ان
الباب [illegible] ذكر [illegible] يحمل [illegible] الاستثناء
[illegible] الباب وذلك لان ذلك [illegible] المنفصل [illegible] يقول
بالاستثناء [illegible] المستثنى منه [illegible] الحكم [illegible] وما كان
[illegible] الوجه [illegible] تعريف المستثنى فنقدم بيان ان المعنى
الرضي حيث [illegible] بعد الاعراف [illegible] لكن المصحح
ليس مفهوما عاما بل هو لفظ مشترك بين المتصل والمنقطع فلا يمكن تعريفهما مطلقا اذ لا مطلق فلذا

المستثنى

فلذا قسمه اولا تقسيم اللفظ المشترك ومنهم من قال المستثنى في المنقطع مجاز وقيل المراد ان
اداة الاستثناء فيه مجاز لا لفظ المستثنى هو المخرج سواء كان الباقي اقل او اكثر او
مساويا من متعدد اي عن المراد منه ما يكون المستثنى قرينة انه ليس المراد جميع المتعدد ولا
يوجد لولا اللفظ الا من حكمه يلزم التناقض [illegible] واخراجه بل الحكم على المتعدد بعد
اخراج المستثنى عنه واورد عليه انه لا يصح ذلك [illegible] في القوم سوى زيد فانه ظرف [illegible] وكذا
ما خلا زيدا وما عدا زيدا [illegible] الى المتعدد المخرج عنه زيد واجيب بان هذه الكلمات
صارت [illegible] رعاية لصورة الاصل ولا حاجة اليه لان الاسناد الى القوم
المراد منه سوى زيد [illegible] ان المراد سواه وكان زيدا انه مخرج عن
النسبة الى المتعدد [illegible] جميع المتعدد [illegible] فلا تناقض [illegible] الاستثناء الاخراج عن
النسبة ولا تناقض لان الكذب [illegible] النسبة المتعلقة [illegible]
الاعتقاد [illegible]
ولا يتعدى [illegible] الكلام والله هو الموفق [illegible]
كان ذلك المتعدد لفظا [illegible] تقديرا [illegible] متعدد باعتبار كونه متعددا
ومتعددا وكما ان [illegible] باعتبار كونه متعددا [illegible] اللفظ [illegible]
وكونه متعددا باعتبار التقدير [illegible] متعددا [illegible] اشتريت العبد الا نصفه فانه لا
متعدد في العبد الا [illegible] الاجزاء [illegible] اذا المستثنى [illegible]
[illegible] زيد ليس الا او بعد الا واخواتها الا ان المنقطع الا بعد الا [illegible] وزيد
مضافا الى ان [illegible] في كلام موجب اي ليس [illegible] هذا هو المعنى الاصطلاحي للموجب
غير الموجب ما يقابله وهو ان يكون الكلام الموجب [illegible] الاصطلاح
[illegible] الكلام التام في باب المستثنى [illegible] لان الكلام في كونه منصوبا لفظ
ان الكلام في كونه منصوبا [illegible] لانه [illegible] باب المستثنى [illegible]
ليتم الضابط الفعل المتقدم او بمعنى الفعل متوسط الا [illegible] نحو [illegible] القوم اخوتك
الا زيدا [illegible] الشارح [illegible] لعدم [illegible] المثال [illegible] او بعد ما

رجال وهو ايضاً من مرجحات ان الحمض اكثر في الكتاب قليل لكن لما كان الابهام في طرف
لا يستلزم ابهاماً فيهما ورفعه التمييز الثاني التمييز الآتي ان قولنا عندي رطل لا ابهام
النسبة فيه اما الابهام في الظرف وبازالة الابهام عن الظرف لا يزول الابهام
عن النسبة نحو طاب زيد رطلاً زيتاً فان النسبة فيها على ابهامها فكان الحكم ايضاً قوله
الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها وقوله ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه
محل بحث الا ان يراد الظرف المعدود وكذلك كل ما فيه معنى الفعل يشكل بما جاء
فان فيها معنى الفعل وليست بجملة جلالة واعلم ان قوله وهو اسم الفاعل الى ما
والمراد وهو اسم الفاعل مع فاعله والمفعول والصفة المشبهة ايضاً ما ليست جملة ذكر
لك جاء رجلاً ان لا يخفى على نحوك والاولى ان قولك حسبك زيد رجلاً زيد لا
زيد جلاً وشبهها حسبك فالتمثيل به هو التمييز عن حسبك لا عن حسبك زيد لله دره فارساً
قال الشيخ الرضي الدر في الاصل بما يدر اي ما ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم ومن المطر
وهو ههنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى تعجيباً
لله دره ما اعجب فعله وفي القاموس وقولهم لله دره اي على مفعول الشارح اي لله خيره
عمل الدر كناية عن الخير لا موافق لمعنى اللغة ثم ان كان اي التمييز بعد ما لم يكن نصاً
في المنتصب عنه بقيد الشرط لهذا القيد لدفع ما اورد عليه من النقض بطاب زيد نفساً
فان التمييز فيه لم يصح جعله لما انتصب عنه اذ لا يصح جعله لما انتصب عنه وبقيد بقيد
الشرط ههنا لما صار مظنة ان يكون قوله والا فساوي لطاب زيد نفساً فقط فقوله
فهو لمتعلقه قيد قوله والا فله بعد ففيه نظر لانه انما يحتاج الى التصحيح التسمية لو حمل
التصحيح على الاسكان العام اما لو حمل على الاسكان الخاص كما هو الظاهر المتبادر فلا حاجة الى القيد
الاولى التمثيل الثاني وجه لصرف التصحيح عن ظاهره ثم قيد الشرط ولان التمييز لا يكون بحاله
الاكونه دار ابن المنتصب عنه والمتعلق فلا معنى لعدم كونه نصاً في المنتصب عنه الاكونه
محتملاً لما انتصب عنه ولمتعلقه فيتحد الشرط والجزاء وكذلك يتجه على قول المصنف والا فهو
لمتعلقه انه ليس فيه فائدة لان في التمييز اذا لم يصلح لما انتصب عنه يكون لمتعلقه فلا ههنا

ههنا هذا وهذا المقام من مزال الاذكياء وقد خصصت فيه بمزيد فضل تفطن
اجلة الاعتناء وشرحت عبارة المصنف بحيث لم يتجه عليه شيء ولم يحتج الى تقدير وتأويل
لكن جملة من خصائص شرحي على الكتاب فلو ظفرت به لجنيت ثمراً لا يحصى من الجمال
فان يكون مبهماً ارتفع الابهام عنه فيه اي لا ابهام فيما انتصب عنه في الذات المقدرة وكان
اراد رفع الابهام عن مبهم هو منتسب الى ما انتصب عنه فهي لمتعلقه زيد وهو الذات المعدودة
اي المتعلق الذات المقدرة دون عين زيد وقوله اعني الشيء المنسوب الى زيد تفسير للذات
المقدرة الى حكم على المتعلق بانه يعين كون التمييز لمتعلق ما انتصب عنه فلا حاجة الى
تفسير الشيء المنسوب الى زيد بكونه مغايراً لزيد على ان الشيء المنسوب الى زيد هو الذات
المقدرة التي قد يكون عين زيد كاطلق فيطابق التمييز فيهما اي في الجائزين الثاني انظر ضمير
فيهما الى القسمين المذكورين فيتبع حكم ما كان نصاً في المنتصب عنه فكلف في مرجع الضمير
بحيث يشمل ما كان نصاً ولا يخفى انه تعسف جداً اذا اردت اباً واحداً الى المراد
بالاحد واحد فوق الواحد فانه اذا قصد اثنينيته او جمعيته لا يلزم ان يثني ذلك
الجنس هذا بناء في ما سبق منه ان تثنية الجنس وجمعيته لا يقتضي قصد الانواع لم
يفرق بين قصد الانواع وقصد الافراد في الاحتياج الى التكلف بل التعسف في حمل الانواع
على ما يشمل الافراد وما العجل انسانيته لما يشيد عن قريب بنيانه الواو بمعنى مع والمطوق
منصوب معه لمصاحبته عاملاً كانت اي كانت الصفة ومطابقتها له اي لما انتصب عنه
ما يقتضيه الحال من جعل مفعولاً معه لمصاحبة حيث كان ما يحتج الى اولة تصحيح جعل المنبه
فان ما يضعف من اوهن من بيت العنكبوت فانت المدعى فيما هو احوج الى الثبوت و
احتملت اي الصفة المذكورة الحال لا يخفى لحصر الاحتمال في الصفة والحال لا يعيب ان
يكون مستعملاً في كل ما دل على هيئة مع ان تمييز حالاً لكن زيادة من فيها زيادة
من في التمييز عن ذات مذكورة يجوز مطلقاً وفي التمييز عن الذات المقدرة اذا كان
لما انتصب عنه وقيل مطلقاً كذا ذكره الشيخ الرضي وابن المحتسب مجمة عشرون من درهم
وكان المصنف حيث صرح بجواز دخول من على مميز كم فلو كان يجوز دخول من على التمييز

ثم بعد كانه هذا القسم وهو المتصل كالاول وفي كلامه لان الثلاثة مشتركة في وجوب كونها
الا انه لا بعد الاستثناء غير كان وهو قوله في كلام موجب فهو ليس كذلك المعطوف على غير
لان المعطوف على المقيد مقيد بقيد متقدم مشارك في القيد لا محالة وقول الشارح عطف على قوله
بعد الا غير نظر لانه يوجب ان يجب النصب في المستثنى في قولنا ما جاءني غير زيد القوم وقولنا
ما جاءني القوم غير حمار الا ان يقال المستثنى في غير حكم المستثنى المتصل ايضاً وفيه الشارح
على ان هذا الحكم في المنقطع مشترك في نفسه بكونه بعد الا حسن الا ان اذا كان منقطعاً بعد
وان غفل عنه في قوله او مقدماً سواء كان في كلام موجب او غيره اشار الى ان بعد هذا
القسم وما تقدم تداخله ولم يقيد كلاً منهما بما يقابل به الآخر ليعلم ان ما اجتمع فيه القسمان
وجب نصبه لوجهين اي المستثنى منصوب ايضاً ذهب سيبويه الى ان المنقطع منصوب بما
قبل الا من الكلام كما ينتصب المنصل به والى ان ما بعد الا منزلة سواء كان متصلاً او منقطعاً
وتمام كلامه في وقوع المفرد بعد الا ان ليس حرف عطف والمتأخرون لما رأوا ايضاً لكن قالوا انها
الناصبة بنفسها نصب لكن المشابهة بالفعل وخبرها محذوف في الاغلب نحو في القوم الا
حماراً تقدير لكن الحمار لم يجئ وقد يجيء ظاهراً نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما امنوا كشفنا وهل الكوفيين
هو بمعنى سوى ويرده ان سوى لا يقيد الاستدراك والمستثنى المنقطع لله سند الكوفي ذوي
توهم دخوله في كلام السابق في الاكثر متعلق بمنصوب ام يصح جوده متصلاً كان او
غير متصل نحو ما جاءني زيد الا حمار او الى بعض مطلق من المستثنى منه يعني ان الضمير راجع الى
بعض منكر لا الى قوله فيما بعد او بعض منه ولعله عموم النكرة في الاثبات اذا كان فاعله تكلف
من قال قد يستعمل البعض بمعنى الكل واريد ههنا هذا المعنى والاوجه ان الضمير راجع الى البعض
المضاف اي فعله بعضهم والاضافة للاستغراق وحماقي محل النصب على الحالية الا
ان فعله في تقدير زمان مضاف اي زمان فعله زيد الا في هذا سار فرطاً نوع المعنى فانه
النصب ههنا انما هو في اكثر الاستعمالات الاثبات فعل المستثنى المنقطع والمستثنى
ما جاءني فيه النصب تقديره خلو زيد وعدوه هذا الاستثنم لان الفعل يكون
الى الفاعل المستتر اذا صار في تقدير المصدر يكون في تقدير المصدر المضاف الى الفاعل

يكون تقديره خلو زيد على ان الضمير راجع الى المجيء او الجائي او البعض او وقت خلوهم
الى خلو بعضهم وكذا في قوله رفت بجاوزتهم ولا وجه له للاقتصار على الوجهين لاحتمال رجوع
ضمير فاعله الى الجائي ايضاً كما سبق في خلا وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل الا
لم يذكر ههنا احتمال الرجوع الى المصدر لعدم صحة ان يكون زيد اخراجاً عنه وفيه نظر لان عدم صحة
وقوع العين خبراً عن المصدر في الاثبات لانه المعنى والاولى ان يقال زيد عن المجيء لانه اوجب
اخراج زيد عن المستثنى منه فلهذا لم يجوز رجوع الضمير الى المصدر ثم لو جعل زيد اضافاً الى المجيء
يكون التقدير ليس المجيء مجيء زيد فيفيد المقصود لكنه تكلف لا نظير له فافهم ولا يتصرف فيها
ولا بعد لا يكون الى غيره من ما يكون وما كان ولم يكن حال كون المستثنى واقعاً بعد كون ما اخرا
الا لا خفاء في صحة هذا التوجيه اذ البيان المعارف في هذا المعنى وعموم النصب بعد
الا ولا معنى لان فيما الى فعل واقع بعد الا لو كان كلاماً فيه في جوازه كما نقله الشارح تقول
ما بعد الا اه من قوله بدل البعض من الكل وما يقتضيه الحال فيكون توجيه الشيخ
احسن لان المقصود بيان حال المستثنى ولو جعل بدلاً لكان المبدل منه في حكم التنحي كيف والبدل
يستعمل بعد الا والمقصود ههنا بيان حاله يحمل ذكر مطلق المستثنى في حكم التنحي لا يحل المقصود
وفيه نقض اذ ذكر المستثنى منه بعده او على انه صفة لكلام غير موجب لا يصح ان يتوهم ان
الاوجه ان يحمل على من التنحي ايضاً لا لبس في التنحي انه المعنى لانه لا بد من اعتبار ضمير
في المستثنى منه راجع الى المستثنى وذلك الضمير يكون مسنداً اليه صفة جرت على غير من هي له بعد
الانفصال وان تقال المستثنى مؤخراً ولم يشترط ان لا يكون منقطعاً ولا مقدماً كما ذكر من
وجه عدم التقييد ضعيف اذ عادة المصنف استثناء المتأخر من الحكم العام المقدم المتأخر
لا المتأخر لا العكس بعدم التقييد ههنا يوجب اخراجه عن الحكم السابق ولا يقتضي تقديمه اخراجه
من هذا الحكم ويمكن ان يقال لو لم يكن حكم المستثنى المقدم في المنقطع في كلام غير موجب ايضاً
ما تقدم لكان ذكر قوله او مقدماً وقوله او منقطعاً بعد قوله وهو منصوب اذا كان بعد
الا مع الصفة في كلام موجب لغواً لا فائدة فيه فعلم انه على عمومه فيما سبق فلم يحتج ههنا الى
التقييد بعدم كونه مقدماً ثم الاوجه ان يقال انما اختار البدل فيما يقصد فيه البدل ولا يكون

ء المستثنى المقدم لعدم جواز تقدم البدل وبالمنقطع لان البدل فيه لا يكون الا بدل الغلط
ولا يكون الغلط في الاستثناء لان بناءه على الروية كما تقدم فلذلك احتاج الى التقييد بما يخرج
المنقطع والمقدم على ان المبادر من قوله ذكر المستثنى منه ما هو الشائع في ذكره فاستغنى
عن التقييد بما يخرج المستثنى المقدم ولا بد في هذه القاعدة من قيدين اخرين احدهما ان لا
يكون المستثنى متراخيا عن المستثنى منه مثل ما جاءني القوم اليوم الا زيدا وثانيهما ان لا يكون
رد الكلام متضمن الاستفهام نحو ما قام اليوم الا زيد في جواب اقام القوم الا زيد فانه في
الصورتين يجوز البدل ويختار النصب ومن ههنا تبين ان المصنف استوفى اقسام اعراب المستثنى
وما في هذه القسم واعراب البدل بالاصالة المراد بالاصالة ليس بتابع بالتبعية
ويعرب على حسب العوامل اي على قدر العوامل فان العوامل مثلث الرفع والنصب والجر وهذا
اذا اريد ان المراد ان كان عامل المستثنى منه يشكل بقولنا ما مررت الا بزيد فانه معرب بعامل
المستثنى منه لانه عامله وعامله الفعل بواسطة الا ومن قال وعامله الفعل بواسطة
الباء فقد سهى فالمراد بالمفرغ المفرغ له يعني المفرغ ما حذف فيه العامل واوصل الضمير
المجرور به ويمكن ان يستغنى عن هذا التكلف بان يجعل المفرغ وصفا للمستثنى بحال
فيكون المآل المفرغ عامله او ان عمل المستثنى فرغا عن اعرابه فالعامل يكون المستثنى مفرغا او
العامل مفرغا له وهو اي الحال ان المستثنى جعل الواو للحال ويمكن ان يجعلها للعطف
فيعمل من عطفا على المستثنى منه وفي غير الموجب عطفا على غير مذكور وعلى اي تقدير يكون
جعل الضمير عائدا الى المستثنى منه بل ما هو في غير الموجب حقيقة هو المستثنى منه دون
والاوجه ان يجعل الضمير راجعا الى عدم ذكر المستثنى منه وجعل قوله وهو في غير الموجب
جملة معطوفة على ما سبق يعني وعدم الذكر في غير الموجب ليفيد الكلام الا ان يستقيم
المعنى ويصح عدم الذكر في الموجب يصح استثناء نحو قولك الا ان يستقيم المعنى بلا تكلف واما
على التوجيهات الاخر فهو مستغنى عن جوى الكلام اي لا يعرب على حسب العوامل في الموجب
في شان الاوقات الا ان يستقيم المعنى ليفيد فائدة صحيحة يعني ليفيد الكلام فائدة
صحيحة وكان يقول ليفيد المستثنى ما هو فائدته من جعل الكلام صادقا وفادا الاستثناء

من الكلام الموجب لا يصير الكلام صادقا فاعلا في المعنى مثل ما يستقيم مثل ما ضربني الا زيد
فعمل ان يكون فاعل يفيد نحو قولك كل حيوان ان سال لا يصح فيه الحكم على سبيل العموم لا لما عن
الا ان يستقيم المعنى قيل لا بحث للنحوي عن استقامة المعنى انما وظيفته بيان الكيفيات
التركيبية فهذا البحث من قبيل وضع الشيء في غير محله قلت ما لبحثه هنا ان الاعراب على
حسب العوامل في كلام غير موجب كثير وفي الموجب فانه قليل لقلة استقامة المعنى فيه اذا
اعرب المستثنى كذلك والبحث عن كثرة الاستعمال وقلته وظيفة النحوي اذ يعني ما زال
بقاء الثبات يفيد الدوام كما يظهر من كتب اللغة على ان ما دل به ما بها وما يقال ان الدليل
لا يثبت الدوام الا ان يقال المراد ان نفي النفي يفيد دوام الاثبات وفي اما وذريت
فيه ان الاثبات جعل النفي اثباتا والثبات يفيد الدوام وان افادة الدوام في النفي لان نفي
النفي يفيد عموم النفي لان النفي في حيز النفي عام يعني زال ونفي زوال ويعني ما زال لم يبح زوال
وعموم النفي يفيد دوام الثبوت لان نفي النفي اثبات اي بحسب العرف لانه لا يوقع
النفي الا للاثبات فمن قال يعني قوله نفي النفي اثبات انه يستلزم الاثبات لانه عينه لان نفي
النفي لا يمكن تعقله الا بتعقل النفي وتعقل الاثبات لا يتوقف عليه فقد غفل فيكون المعنى
زيد دائما ليس المعنى الدوام المطلق بل في الماضي من قبله او يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة
العلم واي مبالغة فوق ان يقال انه نفى جميع الصفات المنافية الا العلم فحمل العلم احق
بالاشياء من عدة متقابلات واذا تعذر البدل لا يخفى ان هذه المسئلة من تتمة احكام
البدل يعني ان لا ينفصل عنه وهنا بحث الاعراب على حسب العوامل وكان النكتة فيه ان
تعيينها موقوف على معرفة المعرب على حسب العوامل يرشدك اليه قوله ومن ثم جاز ليس زيد
الا قائما وامتنع ما زيد الا قائما بما عيان فيه عليه انه اذا تعذر البدل على المحل العربي
المحل البعيد نحو لا خمسة عشر رجالك الا درهم فان خمسة عشر له محل قريب هو النصب
وهو حمل عليه فيحمل على محل البعيد وهو الرفع على الموضع محمل اي محل البدل على المحل
المختار واحسار اولى الاختيار في الحمل على اللفظ تمام استعمال في كثير من المواضع فان النصب
هنا على الاستثناء كثيرا ما يكون ضعيفا لا يفيد البدل على اللفظ نحو لا احد فيها الا زيد او ما زيد

شيئا الاشياء لا انعام في ما جاءني من احد الا زيد وقد يمنعه خوف الايهام الى امتناع
النصب ولهذا امتنع في لا اله الا الله لان ايهام البدل هنا على اللفظ ايهام الكفر بغير قصد
التصريح بالتوحيد ثابت مثل اياما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه لو فرض
يلزم ٣ لئلا توهم استثناء الشيء من نفسه لكان يدفع قوله ولا يخفى وما قيل لو لم يوضع لصح
ايضا بحمل التنوين على التحقير لان من الاستغراقية لا تزاد الا بعد النفي الا
قد من لكن المثال انما قيل اذ من تزاد في الاثبات عند الاخفش لكن الاستغراقية
لا تزاد الا بعد النفي ولا امتناع زيادة من الاستغراقية بعد الايجاب اخرجه هذا المثال
وهو ان من الاستغراقية لا تزاد على اسم الشخص والاظهر ان المصنف جعل الاستدلال
مبنيا على مذهب الجمهور ولذا لم يقيد كلام من لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ ويليل
لا احد فيها الا عمرو والبدل عمرو اعمى لفظا احد لا يمكن نصب عمرو مثل لا بد من الرفع والتكرير
لانه معرفة كما سيجيء ان شاء الله ٣ وما ولا لا تقدر ان لا حقيقة اذا لم يكن البدل
الا بتكرار العامل وذهب بعضهم الى ان العامل في المعطوف والبدل مقدر وفي
سائر التوابع العامل في المتبوع بحكم الانسحاب به وسرايته بحكم المتبوع فيه وبعضهم الى ان
البدل والمعطوف كسائر التوابع فاشار الى المذهبين والحال توجيه قوله لا تقدر
على الحياسن ثبت واشار الى ان العادة اقرب الى المذهب الاول ولا يخفى اراد الفائدة
في قول المصنف عامل بين نفي توهم جواز التقدير غير عامل فهو موقوف الا النواسخ اذا
دخلت على المبتدا والخبر غلبت عاملهما لكن في تعين اعلاه اذا كان العامل حرفا الضعيفة
ثم اذا كان العامل حرفا لا يتغير معناه اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قائم و
وجود ان غير المعنى بلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كما قيل وبه يظهر وجه نعت
اسم لا المبني الاول المفرد المتصل به نحو لا رجل ظريف جاز رفعه والعطف على محل اسم لا
جائز نحو لا اب وابن وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر وهو مذهب سيبويه
ويتوهم حرفيته حاشا اي لان نون الوقاية وعدم صحة دخولها المصدر عليها الا على
سبيل الشذوذ وكثرة النصب المستفاد من قوله في الاكثر خلاف ما نقل عن سيبويه

ان النصب بعد حاشا ذو افادة بعد قوله وبعد حاشا التصريح باختصاص قوله في الاكثر وحاشا
تنزيه المستثنى بلا مستثنى بها الا فاشار اليه سوى اي براءة الله يعني فاعل حاشا ضمير الله
ضمير من غير سبق ذكر لتعينه ولا يخفى ان حاشا زيد متعلق بالفعل المذكور واقتضاه الى زيد
على وجه التبرئة من غير بلاء حظ تبرئة الله ثم ايا ه فالاظهران فاعل حاشا ضمير الفعل المتقدم
اي بزاءة المجيء زيد اي نفسه جعل اسناد المجيء واسناده عنه بمنزلة تبرئته اياه اسم اعراب
اليه فالاعراب حقيقة لما اضيف اليه ولهذا اجاز العطف على محله مثل ما جاءني غير زيد
وعمرو بالرفع لان المعنى ما جاءني الا زيد مثل لما كان اعرابه بعينه اعراب المستثنى بالا كان الا
ان يقول واعراب غير اعراب المستثنى بالا وفيه نظر لان اعرابه بعينه اعراب المستثنى بالا ما
يدخل نحو ما جاءني رجل الا زيد قال الشيخ الرضي لا يجوز هنا الاستثناء المتصل لان الحكم
عليه كل اثنين اثنين وليس زيد اثنين منكور اي منكر لا يعرف باللام يشعر كلامه ان المنكر
احتراز عن المعرف باللام ولا وجه لتخصيص الاحتراز به اذ هو احتراز عن كل معرف مضافا ما
كان نحو جاءني اخوه زيد الا عمرو فانه لا يقع فيه الحمل على الصفة او اسم اشارة نحو ما جاءني هؤلاء
الا زيد او اسم موصول نحو ان الناس الا الذين امنوا الذي هو الاوجه انه يجب جعل تابعا
لنكر ليصح جعله صفة لان غير الا لا يصلح وصفا لمعرفة فكذا الا لحمل عليه فتدبر نحو جاءني
رجال الا واحد لا فائدة في هذا الاستثناء لانه لا يعلم انه بقي بعد المستثنى منه الا ان مراده
رجال اقل مراتب الجمع يكون منكرا محصورا فيه ولكن لما كان ذلك بادرا لم يلتفت المصنف
اليه وبيان هذه القاعدة اذا كان مراد المصنف قوله كما جاءت الا مثلها الحمل فانما يقصد
النعت المصنف اليه حيث لم يجعل المذكور قاعدة بل اعتبره حكما اكثريا الا ان يقال لم يلتفت
اليه المصنف الى مجي الا صفة في جمع محصور حيث قال وصفت بها غير ملت لا صفة
تعذر الاستثناء بل فيه نظر وفرق بين الصفة والعلة الا ان يقال لما قال المتعذر في المحصور
جعل استعماله صفة فيه ضعيفا والفصيح في وصف المحصور المتعذر الاستثناء منه
الوصف بغير ولولا ذلك لكان قوله وصفت بها غير سبقها الا ان يحمل ضميرها على عدم
تعذر الاستثناء وتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في الهة متعين فان قلت

ما ذكره لا يفيد الا تعدد الاستثناء المتصل وهو لا يكفي في الحمل على الصفة بل تعدد الا مطلقا فيصح ان يقول وعدم خروجه عنها تعين ملت نفي الاخوة يبقين اذا دالاخوة بشك فان دنا ذكره المص وبعد منه نظر لان عدم الاخوة يتعين بحمل الوجه الباطل الظن وهو يكفي في الاستثناء وحمل البصرى على ما يقابل الشك بعيد ما نطلب تعدد الا لا يوجب الحمل على الصفة بل يجعل على البدل ملت رده المصابيح لا يكون الا في غير الموجب فمن المعنى المستفاد من لا اله كاصح والمعنى الذي هو كالصريح انما هو مقام الحلي وانى وسمعريا ه ما نقله الرضى ورده ايضا بانه لا يجوز البدل الا حيث يجوز الا وقد انه معنى البدل عنده هي كلمة التوحيد ولا يجوز الاستثناء فيه لا تعدد مستلزم المغايرة لان المتعدد غير الواحد فيلزم منه فوله لو كان فيهما آلهة الا الله لو كان فيهما آلهة غير الله ما كان ذكره الحق غير الله ولا يخفى ان المبادر من وصف الجمع بالمغايرة ان كل جزء منه غير ذلك الشيء فقولنا رجال غير زيد ان كل رجل غيره لا ان الجمع من حيث الجمع غيره وكيف لا ولا فائدة في وصف الجمع بمغايرة الواحد ما لا وحدة في وصف الآلهة بغير الله يعني انه اذا وجد الآلهة يكون كل منها غير الله لان وجود الآلهة مستلزم بجري كل منها وان لا يكون شيء منها الله وهذا اظهر انه مع الاستثناء ايضا لان فرض وجود الآلهة مستلزم كون الله تعالى منهم فيشيء عما معنى هذا البيان فما حسن التامل الفرقدان الفرقد ولد البقرة الوحشية والنجم الذي يهتدى به وهما فرقدان وجاء في الشعر مفردا وهو هذا كذا في القاموس وفي الصحاح الفرقدان نجمان قريبان من القطب وقائله البيت سوار وداود آخران الاول في قوله الا الفرقدان شذوذ وان اخوان احدهما وقوعه صفة كل وثانيها اضيف اليه واتى بينها الفصل عنه وهي موصوفة بالعجب وكان المصار اذ التنبيه على ان البيت مما لم يحاش فيه عن استعمال الشذوذ ليتأكد كون الاصل فيه شاذا وكان الشاعر قصد ظرافة في جعل لفظ الفرقدين شاذا رعاية لمناسبة بينه وبين معناه فانه شاذ عن الاخوة والترك يحمل ان يكون الاشرطا اي لا لكن الفرقدان اي ان لا يوجد اما انه لم يوجد الفرقدان لكان كل اخ مفارقا اخيه فيه شذوذ في البيت اصله هذا اعرفه

اعرفه من الله فضله وعند الكوفيين الجميع في نصبها على الظرف فيه فان في قول الفيه على الظرف ان اعرابهما النصب لا غير وذلك النصب على كونهما ظرفين ابدا الا على الحكاية من حالة الظرفية في بعض الاوقات ثم ما اشار اليه الشارح من ان في قول المص على الظرف مسامحة والمراد الظرفية ليس بضروري بل يصح ان يكون على ظاهره والمعنى ان نصبه بناء على ان سوى صفة الظرف في الاصل اتم معناه فنصبه بناء على موصوفه الذي هو الظرف وفي الرضى ما بعده ان سوى في الاصل مكانا سوى قال الله ثم مكانا سوى اي مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصار بمعنى المكان ثم استعير لمعنى البدل في الاستثناء ثم جرد عن معنى البدل لمجرد الاستثناء ويعرف من هذا التحقيق انه ظرف في الاصل لا انه حال الاستثناء وستعرفها اي اخواتها ولهذا لم يبينها المص وتلك ان يجعل ضمير ستعرفها الى كان واخواتها لان كان التي تنصب لها الخبر لم يعرف بعد والمراد بمعدية المسند لدخولها ان يكون اسنادا الى اسمها وانما عدى دخولها على اسمها وخبرها بيانه ان المراد اخذ الخبرية في تعريف الخبر تعريف للشيء بنفسه فالاولى ان يعتبر بمعدية المسند لدخولها ان يكون اسنادا واقما بعد دخولها وبعد منه نظر لان كونه من الافعال من دواخل الجمل الاسمية يحكم بان يكون الاسناد قبل دخولها وانه يصدق التعريف على خبر من اخبارها وامره كامر خبر المبتدأ في اقسامه واحكامه وشرائطه على ان يعني المراد تشريك الخبرية في الاحكام السابقة لا في جميع الاحكام لانه المبادر بعد ذكر الحكم للشيء وتشريكه لآخر معه ولم يرد انه لا شارك خبر المبتدأ في امتناع كونه خبر كان واصبح امسى وظل وبات ماضيا عند بعض ويمتنع ان يكون ماضيا عند الجمهور الا مع قد ظاهرة او مقدرة والقياس ان لا يقع خبر يكون واخواته مستقبلا لان هذا الحكم لم يسبق على ان مالك فالمعنى في ذلك يجوز ان يكون المصرح به وكن الايراد انه يمنع وقوع خبر صار ماضيا وكن الصبح ما دام وما زال ولا زال وسواه فانها لان صار لله تعالى الى ما يستمر غالبا وما زال واخواتها للاستمرار والصالح للاستمرار هو المجارى والصفة والمضارع ويتقدم على اسمها حال كونه معرفة لما كان يتوجه عليه ان المخالفة الخبر المبتدأ لا يختص بذلك بل يتقدم بكونه

مخصصة ايضا تكلف الشارح لدفعه بقوله حقيقة او حكما وذلك اذا كان الاعراب فيهما اشارة الى ان اطلاقه في كلام المص ليس على ما ينبغي ولا بد من تقييده ويمكن دفعه بان المص لا يجعل حكم حكم خبر المبتدأ اذا استثنى عنه يكون تعريفه مانعا عن تقدمه فانه لم يذكر هذا الحكم من احكام الخبر وانما امتناع التقدم انما اذا انتفى الاعراب فيهما والقرينة فلئلا يلتبس الفاعل والمفعول ولا بد ان يقول وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا او كان هناك قرينة تعين الخبر يرشد اليه قوله فيما بعد وكذلك اذا انتفى الاعراب الخ وحذف عامله اي عامل خبر كان لا يصح ارجاع الضمير الى جزء خبر كان واخواتها ويحمل قوله في مثل الناس من تقييده بخصوص كان وفي مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير اي بعد ان اذا لم يشتبه اسمه بحيث يشتبه المقصود كذا قيل ولا بد بيته اخرى وهو ان لا يكون المحذوف شرا نحو ان خيرا لكن خيرا فانه يجب الحذف ح ومنه اطلبوا العلم ولو بالصين اي ولو كان العلم او ولو كنتم بالصين والتفسير الاول ستعرض والثاني ايضا وجوز فيه مثلها اي في مثل هذه الصورة حمل ضمير مثلها الى هذه الصورة والاظهر جعلها الى هذه الجملة واما ان المص ومثلها لم يتمثل بذلك الضمير الى المثل المصاف الى الجملة المذكورة لانه لم يرد بمثلها ما اداه او لا بل ما هو اخص منه وهو ما اشار اليه تفسير الشارح فاحفظ هذه النكتة الجليلة ولا تغفل عنها ان يجئ بعد ان اسم وفا بعده اسم فمثل هذا منقوض بقولك اسير كما تسير ان راكبا فراكب وان راجلا فراجل ويمكن ان يدفع بان المراد جواز الوجوه الاربعة في مثلها من التراكيب البليغة وهذا التركيب مصنوع لا يعتد به كيف والمخوبه ان راكبا فراكبا لان المتبادر فيه تقدير السير لا كان والمعنى المتبادر ان تسير راكبا فاسير راكبا وقبله وفيه ان المراد ان يجئ بعد ان اسم وفا بعده اسم وعرفه بعد بنظر ح كان بمجيء اربعة اوجه اي الوجوه المشتركة في جميع موارد هذه الجملة اربعة وقد يختص بعضها بمواقع بخاص هو مرجحا بعد ان ح ما بعد فاها وذلك داعي رجوع ضمير كان المقدرة الى مصدر يتعدى بحرف الجر عن المراد مقبول باصل ان سبقت نيتك نص عليه الرضى وحكي عن يونس مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح اي ان لا يكن

يكن المرور بصالح فقد مررت بطالح هذا او يرتقي عدد الوجوه في مثلها الى كثرة اعتمد على ان استخراج ضربها اي ان كان فيه عمله خير فجزاؤه خير يعني ان يجعل ضمير جزاؤه الى المظروف لا الى الظرف اي جزاء ذلك الخير خير فالجزاء عمه كما قال الشيخ الرضى انه ليس مراد المتكلم انه ان كان فيه عمله خير بل ان كان عمله خيرا لانه لا يتوقف مقصود المتكلم وما هو بصدده ح لو جعل ذلك ماله دليل على نفيه وانما يتوقف مقصوده لو جعل الضمير الى الظرف فتدبر فكان جزاؤه خيرا اي فيكون كان لانه لا بد للفاء من قد في الماضي وقيل او احذف جعل الجزاء الا بدايع الفاء والشرائط المذكورة في غير المحذوف واعلم انه لم يرد المص من قوله ويجوز في مثلها اربعة اوجه ان احتمالات التركيب تنحصر بل يكثر جهود مواد حذف كان فليس بيان الاحتمال خروجا من المبحث وكلاما تبرعيا كما شاع في نظر الناظرين اي لان كنت ورد على الكوفيين حيث قالوا المعنى ان كنت منطلقا انطلقت وان المفتوحة هاهنا بمعنى ان الشرطية وليت هذا احتمالا في وجه توجيه التركيب بل احتماله في معناه لانه لو كان بمعنى الشرط كان المكسور كان التركيب استقبالا ولو كان كما ذكره المص مما يفيد المضي فالتركيب ماضوي والقائل بانه هو المتعين الاستعمال فانما قال الشيخ الرضى لا ارى فيه بعدا من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اما المعنى التعليق واما اللفظ فلقول الشاعر ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تأكلهم الضبع لمجئ الفاء في الشرط ماله يصح تعلق لان كنت بما بعد الفاء ولا بد من تقدير فعل قبله اي مجئ والكوفيين يستغنون عن ذلك نعيه نظر لان مساعدة المعنى لا يثبت بمجرد استقامة التعليق بل لا بد من انا بيان ان التركيب استقبالي فما يفهم وقوله ويدريك لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا منها يدل على ان لفظة ما زائدة وينبغي لا يفهم تعدد ما بعد ان المفتوحة من مواضع زيادة ما وقال الرضى ما في حينها ليست زائدة لانه لفظ حيث من الاضافة ويعلم من قوله هذا ان الزائد ما لا يتعلق به غرض في الكلام عوضا عن كان وهو ههنا لغرض هي زيادة واقتصر المص على الاول لكن الشيخ الرضى جاء بالكسر في هذا المقام حيث قال ان حذف شرطان مع كان وهو التفسير وجب تغيير صورتها ولذا قيل اما انت منطلقا بالكسر ثم قال منه هذا القول اسم ان واخواتها وستعرفها اي اخوات ان وهو الظاهر وان واخواتها فان قد يذكر من حروف الايجاب ولام لها ماله بد من بيان ان

عند فتركب بنا بها لا بنا بها وهو قسم الحرف المنصوب به الى بريد المنصوب لفظا او تقديرا او الا لم يمكن التعريف بها بها او بها نما اى لنفى صفة الجنس وحكم لا لنفى الجنس الصفة ولا حاجة الى تقدير معطوف يشير اليه قوله وحكمه ويمكن ان يقال لم يشر بقوله وحكما الى تقديره بل اشار الى بيان بنفى نفى صفة الجنس من انه ليس بنفى نفى وجود الصفة بل لنفى حكمه وهو ثبوته للجنس وذلك ان نفى صفة الجنس على ظاهرها فان المقصود فى لا غلام رجل ظريف نفى جنس ظرافة الرجل كما كان مثلا لا ظرافة رجل عندنا لكن الكثرة منه فى كثرة المفعول به وفيه ولذلك نظر لان المجرور بواسطة حرف الجر والواقع موقع الفاعل كجد او الاولى ان يقال كان المنصوب من اسم لا مخصوصا باسم من بين اخواتها وكان المنصوب اسم لا ليس التي ذلك الى بيان هذا الاسم وتعريف مشهورة بخلاف سائر المنصوبات فان المنصوب منها لم يختص باسم ولا يبعد ان يقال تعريف المنسوب ان غير المنصوب منها اى خرج به مثل ابوى لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت من البعدية او الدخول ولا يبعد ان يخرج بقوله يليها لانها تعارف فلا يكرر الدخول والبعدية فهذا المخرج لا يمكن خروجه بقوله يليها خروج الخارج فالمدعى انه قيل لا حاجة الى هذا التعريف لم وجه بقوله يليها وكانه تكلف ليصح قوله وهذا العدد كاف الخ او شبيهه هذا مما اختلف فيه اللغات فبعضهم يلحق المضاف ومنه لا تثريب عليكم اليوم ولا عاصم اليوم من امر الله وتوجيهها على اللغة المشهورة ان الظرف الاول خبر والثاني فى الاول متعلق لا وفى الثاني متعلق مدلول عليه بالكلام اى لا اعصم من امر الله ولا اعوذ كون من امر الله خبر الا ان المجرور ما هو صلة لا يكثر خبرا عنه الا اذا كان المبتدأ مصدرا كما فى الاول لكن على الفتح المشهورة من تمة المثالين هذا استبعد اذ لا يقال لا غلام رجل لك بل لا غلام لك فالاولى انه تصحيح المثالين حذف خبر لا وذكر على طبق ما سبق انه يحذف كثيرا ولذا قدم مثال الحذف والكسر فى جمع المؤنث السالم بلا تنوين لانه لما نصب به الكسر بلا تنوين ذكر بني نصب ما نصب به وهو مستحسن وقيل بتنوين لانه ليس تنوين التمكن انما للبناء وقيل جمع المؤنث مبني على الفتح والياء المفتوح ما قبلها فى المثنى وقيل المثنى والجمع

الجمع منصوبان لا بنا وفيه المعطوف والمعطوف عليه فصار ان المضاف والاول ان يكون الاعراب المحلى للمعرب ما الحرف الحرف الذي بنى عليه لانه لو وضع موضع لا غلام من لا غلام رجل لكان منصوبا بالياء فتدبر لان الا اضافة ترجح جانب الاسمية اى الاضافة الى المفرد والتكرير وكذا اوجب التكرير فى النكرة المنفصل به اذا النفت عليها لان القرينة على ارادة نفى الجنس نصب الاسم او بناؤه وقد استغنى عنه بدون التكرير للتنبيه عليها ولا ينتقض به تعريف المنصوب به لانه يدخل فيه مع انه ليس المنصوب به لانه خرج بقوله نعد دخولها لما عرفت من معناه هذا جواب دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وعلى التعريف بانه غير جامع بينهما على وزن حيدر هو القضاء بين الحق والباطل فاطلاقه فى الفيصل من قبيل رجل عدل اراد حسن حذف اللام يقال لحذف اللام من العلم القائم مقام المثل والمأول بالصفة المشبهة مسماها واجب لا لان ثبوته فيه اداؤه او وقع فى مكانه من التنكير فلذا جعل حذف اللام مقويا له اى فيما كررت فيه لا الخ لا يقال لا يصدق على مثل لا رجل فى الدار ولا امرأة فانه يجاب انه لا يجوز فيه نصب الثاني فيجاب ان يقال فيما كررت فيه لا على سبيل العطف ولم تذكر الا خبرا واحدا وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل لانا نقول فى المثال المذكور يجوز نصب الثاني على كون لا الثانية زائدة وكون العاطف لعطف الاسم على الاسم والخبر على الخبر وانما يجب التوحيد فيما كما فى انا انما يحصل الوجوه على ان تكون لا كل منهما لنفى الجنس ويصح ان تكون الثانية زائدة لانه جاز البناء الزائدة نظرا الى لفظها عطف مفرد على مفرد وخبرا محذوف ثم اتصل وخبر عما يحذو وما المحذوف خبر واحد لهما لانهما بحكم المماثلة فى حكم واحد كما فى ان زيدا وان عمرا قائمان هكذا قيل وبعض يقول لا حول ولا قوة فى حكم لا واحدة اذ ما لا يبقى من لا من نهى لا بالله ولذا فاتت اى لا حول ولا قوة موجودة ثم يقال موجودان بمعنى اعترض عليه بان الاظهر موجودان لم يبطل على باطن الامر يحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية باستناده منه ان خبر الجملة الثانية مذكور وقد سبق انه موجود فبينهما تنافر فالاولى ان يقول سابقا وخبرا بالله حمله على لفظه لما فيه حركة الاعراب او حمله على محل القريب فان

لان النصب المعربات والثاني مبني على

سيبد ٣

لاسم لا بمحل قريب هو النصب وبعيد هو الرفع بالابتداء فان لا زائدة تجوز الشيخ الرضي كون لا لنفي الجنس يكون ملغاة بجواز الغاء ما بشرط التنكير والتكرير ولا يجب في كليهما ان يكون الاختلاف منهما في الالغاء والاعمال وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء على الاول وجه ضعفا ظهر ما ذكره وهو تجويز ان يكون لا بمعنى ليس ولا يكون اذ ليس هنا ما يدل عليها من نصب الخبر والضعيف عملها الا واما قال وضعف ولم يقل ضعف ضعف الاول اشارة الى ان اللفظ المضعف رفع الاول لقلة الاستعمال ولا يلزم من ضعف توجيه الضعف انه مع الضعف الا فان مداره على كثرة الاستعمال وقلته واذا دخلت الهمزة لم تغير العمل اما لا ابتداء ان الهمزة لا تغير عملها لان لا ١٧٧ لنفيها في الماآل مع العرض والتمني فانه ليس المعنى في الاستفهام مبنيا على نفي الماآل ووقع الاستفهام عندنا على نفي النزول وقد يراد اذا بطل النفي في كلها لا بطل عملها وفيه انه يجيء التعرض له في المشبهة بليس ايضا الا ان مقال اعتمد على المقايسة او لان فيه خلاف الاندلسي في العرض وانه يوجب دخولها على الفعل وخلاف السيرافي حيث منع كونها للاستفهام وخلاف سيبويه في جواز حمل الناصب على المحل في صورة التمني اذ التمني يغنيها عن الخبر فيصير اسمها معمولا لفعل الاعلام اي التمني او لانه لما كان تغير عملها دخول الجار دفعا لما كنت به ما اصار منظنة توهم التغيير بدخول الهمزة ايضا وقد يجيء بله ما اراه البناء على الفتح نظرا الى لفظها كالمبني لا الزائدة نظرا الى لفظها اما الاستفهام حقيقة الفطا انه نبه الشارح على ان مقصود المصنف حصر المعنى في الثلاثة ومنع كونها لمعاني الاخر التي تجيء لها حروف الاستفهام من الانكار والتوبيخ والتهديد وغير ذلك ولم يقل بتخصيص الثلاثة بالذكر لمكان الاختلاف فيها دون ما عداها فانه لا اختلاف فيها يجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا يكرمه في وجوب الانتصاب بحث لجواز ان يكون بعد كلمة العرض فعل لازم نحو الا ينزل الا ان يتكلف ويقال اراد وجوب انتصاب الاسم بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير الا رجلا جزاه الله خيرا اخره يدل على محصل تبعث المحصل

المرأة التي تحصل تراب المعدن والتقدير تبعث بفعل كذا ونعت اسم لا المبني المبني اشارة الى معهود وهو المبني من اقسام اسم لا وخرج عنه الا ما اماه بارد فان بارد اليس نعت اسم لا المبني فانه نعت لتابع اسم لا وقوله والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى ما بني على الفتح بالاصالة لا ما لاحاجة اليه اصله مفردا اي من ضمير يبنى اي بالتنكير لا وجه يدعو الى جعل بعض قيود الحكم اوصافا للموضوع وبعضها احوالا والاظهر ونعت مبني اول مفرد اليه ولكان يجعل مفردا حالا من ضميره اول ويليه حالا من ضمير مفرد ايكون حال كل عامل يليه ويكون التسميات كلها للموضوع اي يحكي الاعراب لا مفرد الا ولي ان يقدر يجب الاعراب ولم يعمله حكم المتصل لفظ النصل اذ لا حاجة الى جعله مطلقه النصل فل يكفي في منع البناء النصل بالعاطف وكانه لم يلتفت الى فصل العاطف لعلته اذ هو على حرف واحد وهو ضعيف اذ هو ولكن ربما نصل كثيرا وليس على حرف احد الاحرفان ان كان المعطوف نكرة ماله نكرير لا واو في كلام المترديدين والصواب ما ذكره المصنف مطلقا اوا الكلام في العطف على اسم لا واو اكان المعطوف نكرة تعين العطف على المبتدا او لا نصور العطف على اسم لا واو اكان العطف بتكرير لا ايضا عود العطف على اللفظ والمحل وقوله لحكمه ما علم فيما سبق لا يوجب التقييد لاخراجه لان ما سبق ما يعلم في هذا المقام حكمها حكم المنادى وسل المفهوم من كلام الشيخ الرضي جواز البناء في البدل دون وجوبه الالف في عواب ارادوا به الاسماء الستة الا ذا فانه لا يسقط عن الاضافة عند هذا المصنوا اما عند الرضي فله بحا ونه هذا الحكم من الاسماء الستة الاخ والاب وقد النون من نحو غلامين اداد نحو المثنى والمجموع يعني ان الاصلية تشمل هذين التركيبين طرف ما اشتمل عليه الشروح في هذا المقام من انه جواب سوال مقدر وهو انك قلت اسم لا المفرد النكرة مبني وقيل لا ابا له ولا غلامي له فرح افرادهما وتنكيرهما معربان لانه لا يحصل الافراد لا دليل على اعرابهما تنقض بهما الحكم فالحق ان عمل بحثنا لهذين التركيبين عند تقدير سوال اي مشاركة اسم لا حين يضاف لا وفق من التوجه في الماآل وانما التزمته في حل تركيبهما بارجاع ضمير مشاركته عادة الى اسم لا المضاف ما طهار اللام

ما لا محصل له

وارجاع ضميره الى المضاف فيه اصل معنى الاضافة وهو الاختصاص بقوله في اصل معناه اشارة الى ان التعريف في الاضافة زايد على اصل المعنى وح لا يكون قوله الا ان بين الاختصاصين تفاوتا مستفادا من كلام المص بل زايدا عليه ويحتمل ان يكون معنى اصل معناه اصل الاختصاص ويكون ما بعده ادراج الاصل الا اشارة وخصوص معنى الا لان بين الاختصاصين تفاوتا فيكون قول الشارح الا ان بين الاختصاصين تفاوتا من مضمونات كلام المص وهو اجدر بالقبول ونحن نقول وجه تقييد المعنى بالا ان لا اشارة في خصوص معنى الاضافة لانه اختصاص بتعدى والاختصاص المستفاد من هذا التركيب خبرى وهذا كالا يخفى على من فهمه اظهر لم يجز تركيب لا ابا فيها فيه ان عدم جواز تركيب لا ابا فيها لانه خارج عن قاعدة النصب لانه ليس فيه ما يشبه المضاف فيه لو كان لنصب ولا يجوز لا ضرب اليوم في اصل المعنى لا ثبات الاضافة في اثباته لم يعنى في نساد المعنى قال المص لانه لو كان مضافا لزم الرفع والتكرير وكانه لم يذكره في المتن لانه معارض بانه لو كان مفردا لزم عدم الالف ووجود النون وكما يمكن ان يعتذر عن وجود الالف وعدم النون بالتكلف يمكن ان يعتذر عن عدم التكرير والرفع بانه لما غير صورة المضاف شابه المفرد المنكر فلم يرفع ولم يكرر واما خص سيبويه هذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم فيه بحث لانه حكم المحقق الشريف قدس سره في شرح الكشاف بان الخليل اعلى كعبا منه وهو اى صاحب اعراب الفاتحة ايسبق الخليل فيما بين جماعة النحو مثل لدم يغلب فيما بينهم شاهد اولان المقصود بيان الخلاف لا تعين المخالفين لا يحق بتعدد من العبارة ولا يحذف الاسم ووجود الخبر كالا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم بمعنى هذه العلة وهي اى خبرية خبر ما ولا حمل الضمير الى الخبرية فاحتاج الى بيان النكتة للاقتصار على الخبرية ولكان يحمل راجعا الى قائلية ما ولا يغنى عن النكتة ولكن ان يحمل النكتة في الاقتصار انه يستلزم حمل الخبرية على لغة اهل الحجاز وحمل الاسمية عليه ايضا لان الاسمية والخبرية شاملة اسمارنح ما حمل نكتة لله نقصاد يبعد ان يحمل نكتة كتركيب بيان بناء الاسمية على لغة اهل الحجاز في

[Margin: في اليوم مع مشابهة للمضاف اى لا ضرب م]

[Margin: ويمكن ان يراد بقوله مثل لا هلك تركيب في كونه الخبر م]

في حيث اسم ما ولا ح فقد سبق ما خرج الى بحث خبر ما ولا وهي زايدة عند البصريين نافية موكدة الظاهر زايدة عندهما عند البصريين ايضا لتاكيد النفي او انتقض النفي بالا فالكوفيون يستشهد ابقوله وما الدهر الا منجونا باهله وما طالب الحاجات الا معذبا واول ويحمل من قبيل ما انت الا سيرا يحمل معنى ما مصدرا او يحمل منجونا فانما مقامه اى دوران منجون او بعدم الخبر اوما لليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر نحو ما عمرو زيد صار ما يحله في ما اذا كان ظرفا نحو فما منكم من احد عنه حاجزين ومن باب ضعيف او لكراهة ايراد ان النافية في معرض العامل اى حكم المعطوف الرفع غير من النصب والجر لان خبرها لا يكون الا بالباء الزايدة المخصصة بالنفي لتاكيد النفي ولا نفي بعد الموجب لنوكد باعتبار الباء وقد نبه بقوله واذا عطف على خبر موجب المعطوف بعد الموجب هو المفرد لا الجملة كما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر يحمل ما زيد قائما بل قاعد في تقدير بل هو قاعد واما الرفع فللعطف على محل الخبر لانه مرفوع لكونه خبر المبتدا في الاصل وقيل العطف على سبيل التوهم موهم بطلان عمل ما ولا وقيل الموجب من بطلانه بعده اى اسم استعمل بحرج الى جعل الاستعمال معنى كون الجر مسموعا عند سماعه فاحتاج لاخراج الحروف الاواخر الى تعسف اريد بكلما او لو جعل الاستعمال معنى كون الجر مستعملا به عندكم لوجود الاثادة يجيء فيه ايضا اليه والاحتياج ليس بمجرد اخراج الحروف الاواخر المذكورة بل لكل مجموع من الحرف الاخر وجزء آخر لاستعماله على الجزء كاسماء الاسم في الجار اد بالجر الكسرة وما يقوم مقامها لا الجر المصدري يوضحه قوله سواء كان بالكسرة او ما يقوم الا ود وقوله لفظا او تقديرا متعلق بالكسرة والفتحة والياء ايضا نحو غلام القوم ولم يقل او محلا لانه غير مشترك بين الجمع واما قلنا من حيث هو مضاف اليه لو جعل المضاف مصدرا ايمياما يحتاج الى قيد الحيثية لكن احتيج الى جعل ضمير اليه الى الغير المذكور وعلى هذا ليس قوله والمضاف اليه من وضع الظاهر موضع المضمر واما على توجيهه فهو من وضع الظاهر موضع المضمر لمزيد التوضيح المط في مقام التعريف والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرف به الى احتمال ان لا يكون مختصا بظاهر ما عرف به بان يراد بالمضاف اليه

[Margin: توهم]

[Margin: الجرورات]

[Margin: لكن الشمول على ما منه الاسناد ما يوجبه من ان قوله وان كان مختصا بما عرف به م]

ح معرفة هي احد طرفيها الا انه خص المسند بالمضاف والمعرفة بالمضاف اليه وشرطها تجريد المضاف من التعريف قوله طلبا لذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين قد تبع في ذلك الشيخ الرضي وترك ما حققه علماء علم البلاغة من ان اللام موضوع لمعين اما مفهوم منه هو له او قسم منه وقوله ولقد امر على اللئيم من الاول فان المراد من اللئيم مفهوم المعين وغير المعين وهو ما اطلق عليه اللئيم من الفرد من غير استعمال اللفظ فيه مستفاد من القرينة ووصف اللئيم بما يوصف به النكرة لانه في المعنى كالنكرة لان مناط الفايدة فيه مجهول غير معين لانه يحتمل ان يكون مما لقيه الشيخ من علماء البلاغة من قبيل ما الفه العلم وتفاوت الاصطلاح حيز كلام الشيخ احق بالاعتبار في عصر كلام النحاة وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل ونحو وشبه وغير ذلك ولا يخفى عليك انه ينبغي ان لا يكون فرق بين غلام زيد من غير اشارة الى معين وبين مثل وغير في عدم افادة الاضافة التعريف فيعلم ان الاستعمال فرق بينهما في تعريف وصف الاول دون الاخيرين بان يجعل واحدا من جماعة يسمى بذلك الاسم اى يجعل مدلوله واحدا من جماعة من يسمى به بان يراد بهذا الاسم مفهوم يصدق على جماعة يكون مدلول العلم واحدا منها واطلاق المسمى بهذا الاسم وقد يجعل في بعض الاعلام مفهوم خاص لاشتهاره مسماه بمفهوم فيستعمل العلم في هذا المفهوم فيصير نكرة كان يراد بحاتم الجواد وبهذا الحج فان طريق تنكير العلم لا يحصر فيما ذكره فانه قد يكون بارادة اشهر اوصافه فيما به تنكير العلم تضييق للطريق الواسع ولا يذهب عليك ان ما يستفاد من ان العلم يصير نكرة بالطريق المذكور ينافي ما يستفاد من تعريف النكرة بما وضع لغير معين فان العلم بهذا العمل لا يخرج عن كونه موضوعا لمعين ولا يدخل فيما وضع لغير معين فلا بد ان يراد بتنكير العلم وتجرده من التعريف جعله في حكم النكرة وان لم يكن معرفة فالحاجة الى التجريد بل لا يكون المراد بالتجريد تجرده والاظهر ان المراد بالتجريد ايراده بلا تعريف واما عكسه وهو التخصيص لان المعرفة اذا اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو استعمال التخصيص في المعرفة وهو خلاف اصطلاح النحاة لان التخصيص عندهم تقليل الاشتراك في النكرة وما هو بمنزلة التخصيص في النكرة يسمى في المعرفة توضيحا ولو

ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل لا يقال ان تحصيل الحاصل مع سبق استعمال الاضافة الى المعرفة فلا حاجة الى قوله فيفيد الاضافة وبين جعلها علما اى النجم والثريا اورد عليه ان المجهول علما هو المركب والمعرفة جزء فلم يلزم جعل المعرفة علما ولا يخفى انه غير وارد اذ تعين الوارد ثم حاصل من غير جعله علما يجعل المجموع علما تحصيل بعينه تحصيل الحاصل فلا فرق في تحصيل الحاصل بينه وبين اضافة المعرفة ثم يمكن الجواب بان جعلها علما في الامثلة المذكورة يجعل التعريف لازما باقيا فليس فيه تضييع جعلها علما ولا تحصيل للحاصل واما ما اجاب به الشارح فيتجه عليه انه وان ليس فيه تحصيل الحاصل لكن فيه تضييع العمل اذ لا فايدة في ازالة تعريف اللام الموجود في الكلمة واحداث التعريف بطريق اخر واما استعمال الاعلام بعد من الفصحاء من ترك اللام اى ابدائه الا اخصر الا وضح فلا نراه بعد من الفصحاء قال ذو الرمة كيف الحال قال ذو الرمة ابا منزلي سلمى سلام عليكما هل الازمن اللاتي مضين رواجع وهل يرجع السلام او يكشف العمى ثلاث الاثافي والديار البلاقع اى رد جواب السلام ويكشف العمى من المتحير الذي يسوع عمى من حال سلمى والاثافي جمع اثفية وهي واحد من الاحجار الثلاثة التي ينصب القدر عليها والبلاقع جمع بلقع اى الخالي ومنه ان الاثافي في قوله الثلاث كمضح تعريفه والعمر واجب السكر الان بيان الثلث الاصل صفة للاثافي وكان اصل التركيب الاثافي الثلث يكون العرب من مثل جرد قطيفة وكان من استعمل الثلث الاثافي في ارادوا التنبيه على انه ليس من الاضافة الى الصفة فما لم يوهم تعريف الجنس نحو مصارع البلد وكرم العصر بان تلك البلد فيه مصارع وكذا العصر يقول فيه للكرم قلت لا يعمل اسم الفاعل دون الاضافة فلعلك المراد مصارع البلد وكرم العصر فيما لم يعتمد وايضا شرط وجوب عمل اسم الفاعل ان يكون بمعنى الحال والاستقبال واذا كان بمعنى الاستمرار فعمله جائز فلعلك المثال لان يمعنى الماضي والا وقد يقال اضافة الصفة الى المعمول دائرة الى اعتبار المتكلم فان قصد تعلق الفاعل بالمعمول واضافة لفظية وان قصد تقييده بحرف من حروف مشترك في الاضافة فمعنوية فيحمل اسم الفاعل والمفعول بمعاني في المرفوع والمنصوب بالظرفية والمصدرية من غير اشتراط زمان واما اشتراط الزمان للعمل المنقول به وغيره مما لم يذكر سابقا وهذا غاية اسما

في اسم ما نسب اليه حقيقة او صورة. قوله لكن المشتمل عليه اعم منه ومما هو شبيه به مبني على ان
يراد بالمشتمل على ذات العلاقة لا على العلاقة من حيث انها علاقة او الاشتمال اعم حقيقة او
صورة. وفيه انه ينتقض تعريف المجرور بمثل غلام في غير مجرور ويمكن ان يدفع بان المراد
بالمنسوب بعلاقة المضاف اليه ما كان حاصله عرف الجر حقيقة او حكما وان اعم منه ما اشتمل
على المضاف اليه ليس اولى بتقدير ان لا يقتص المضاف اليه باعرفه به كما يقتضيه كلامه
الوصل ومذهب في ذلك مذهب سيبويه وكانه اختاره ليصح قولهم والجر على المضاف
اليه بتقدير الا كان بلا تكلف فالتقدير اي التقدير المخصوص وهو تقدير الحرف
يراد او الا فالتقدير غير مشروط بهذا الشرط نحو صمت يوم الجمعة وضربته تاديبا والادو
والارادة شرطها في مثلي في اريد بتجريد الاسلام الذي لازم هنا ولم يرد ان
الواجب ان يقول بحذف اعني تنوينه والاولى ان يحمل من قبيل تضمن الاسلام تنوينه
او ما قام مقامه وهذا في الاكثر فلا ينتقض بحسن الوجه لان الخفة في الاضافة فيه بحذف متعلق
المضاف اليه ولا ينتقض بكم رجل وحواج بيت الله لان المراد بحذف التنوين لاجل
الاضافة كونه بحيث يجب حذف تنوينه لاجلها لو كان فيه تنوين ولا يلزم صحة اضافة العلم
الى زيد لان العلم ليس بحيث لو كان فيه تنوين ليسقط بسبب الاضافة لانه لو كان فيه
تنوين لسقط لاجل اللام التعريف او التخصيص او التخفيف كلمة او هنا لمنع الخلو
اذ التخفيف لازم في الكل ثم المتبادر من هذا التعريف ما قال المصنف ولا يمكن اولى
التعريف بان المراد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اعم من التقدير حقيقة او حكما لانها
يتبين في المضاف يتبادر منه ان نسبة المنسوبة الى مفاد الاضافة فيها افادت
في المضاف ويتجه عليه ان اللفظية ايضا افادت في المضاف هو الخفة فالاولى ان
يقال نسبة المنسوبة الى المفاد وكذا اللفظية فان الاضافة الاولى تفيد تعيينا او
تخصيصا في المضاف والثانية لا تفيد الا تخفيفا في لفظ المضاف فقط الاولى
في المضاف والثانية في اللفظ علامتها ان يكون ... علامتها ليصح الحمل والمشهور
العام في شيء يقدر ولكن بقدر العلة اجزل في كما لا يخفى كاسم الفاعل والمفعول

حاشية ٧

المنسوب ومعنى المضاف الصادق عليه وعلى غيره. شرطها ان يكون المضاف اليه
الى ذكر هذا الشرط لانه اذا صدق المضاف اليه على المضاف وعلى غيره لا محالة تصدق
المضاف على بعض المضاف اليه لامتناع اضافة الاخص مطلقا والحاصل اي حاصل الشان
في هذا المقام واما اسد وليث واسد ان اريد بالمساواة في تقسيم اقسام النسب
هو الظاهر لا يصح التمثيل بالاسد والليث لترادفهما وان اريد المساواة في الاستعمال
فان يصح استعمال احدهما كما يصح استعمال الاخر لا يلائم المقابلة بالاعم والاخص
المباين الا اذا حمل على ما يليه بها ملزم بكلمات كثيرة فان كان المضاف اليه اصله
المضاف اشارة الى انه يجب ان يقيد عبارة المص فيما عدا جنس المضاف ان يكون اصله
للمضاف وكذا قوله في جنس المضاف بوصف كونه اصله فيه نظر لان الاضافة
اللامية لا يحسن في رجال وليس المضاف اليه اصله للمضاف ويشكل بانه رجل مطلقا
لانه لا يصح حمل اضافته لامية ولا بيانية لانه لا يصح بانه هي رجل يعني رجال
الا ان يقال المراد برجل الجنس والتنوين للوحدة الجنسية اي بانه هي هذا الجنس
فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك الانسب ان هذه الا صاحبات
بيانية واظهارها من بيانها ليس من التكلف الا ان ائمة العربية جعلوها لامية ولا يظهر
ما ادعاه اليه وكذا كل رجل الا الظاهر فيه ان يكون الاضافة بمعنى من اي كل هو رجل ويصح حمل
المفرد على كل ... انه متعدد لانه مساو للمتعدد على سبيل البدل قلت لم يكن لما كان
الاضافة بمعنى في الى هذا الكلام ظاهرا اوقع اول من وقع فيه قلة التدبر وتبعه كثيرون
لمنعهم ربقة التقليد من التفكر والتحقيق ما ادانا اليه التمسك بحبل التوفيق وهو انه
كثيرا ما يتوهم طرف الحدث مترك العامل فيسند اليه ايضا لهذا التوهم ضرب بالاضافة اليه
اليوم كضرب زيد فكمن بمعنى اللام وليس هذا الوجه جاريا في نحو حاتم قضية فانه
اي ضرب واقع في اليوم الظاهر في اليوم فيما هو اصل ضرب اليوم في ضرب في اليوم
متعلق بالضرب وليس صفة الضرب بتقدير واقع في اليوم اي تعريف المضاف مع
المضاف اليه المعرفة قول المص ونقيد تعريفا مع المعرفة ظاهر تعريفه حدوث في الاضافة

فى المتن وصل اضافة اسم الفاعل او اسم المفعول اما هى الى المرفوع السببى لا غير فيقال زيد
ضارب بطنه وموقب خداه لا الى غيره كما فى زيد ضارب ... دار ... الا تخصيصا لا
ولا تخصيصا اصلا انه يجوز انما يفيد تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا ولا يجوز لا يفيد الا
لا تعريفا ولا تخصيصا فالاولى ان يقول اى يفيد تخفيفا فى اللفظ لا تعريفا ولا تخصيصا
فى اللفظ لا فى المعنى اشار الى فائدة لذكر قوله فى اللفظ وفيه بحث لان احدهما ان المحلى
يوصف بالجنسية والثقل وثانيهما انه يحمل الحصر بظاهر مضافا الى حسنة المعنى اى لا يفيد
الا تخفيفا فى اللفظ لا فى المعنى فله يفيد انه لا يفيد تعريفا ولا تخصيصا فالاولى ان ذكر
اللفظ للاشارة الى وجه التسمية ارتب منه وان كان يفيد اطلاق الاول بان يقال لو قال
لا يفيد الا تخفيفا لتبادر الذهن الى تخفيف المضاف على ما سبق افادة الاضافة المعنوية
التعريف والتخصيص فصيح بقوله فى اللفظ اى فى لفظ المتكلم سواء كان مضافا او مضافا
اليه للتعميم كان اصل العامل فله ... لا يخفى عليك ان هذا الوجه لا يتم الا على مذهب من لا
يجوز العامل فله ... انه لا تخفيف المضاف اليه الا بحذف حرف متحرك بحرف ساكن
لانه جاء حرف التعريف فى المضاف اليه بعد حذف الضمير واضيف العامل
اليه قيل بعد جعل شبيها بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى موصوفها اذ الرافع فى الصفة
نعت المرفوع على النصب ... المنصوب فراعوا الاضافة اللفظية مثل ما روعى
فى الاضافة المعنوية من امتناع اضافة الصفة الى موصوفها لان اللفظية فرع المعنوية
قلت ولذا التزم الاضافة الصفة ... مرفوعها لئلا يلزم ... مرفوع ويتفرع على
هذا ان لا يكون لما اضيف اليه الصفة محل رفع والمراد ان المشار اليه ... الا
ان هذه العبارة اما يذكر للبناء لاحق على سابق واثبات سابق لاحق ولا يثبت المجموع فيها
بما ذكره او لانه عدم افادة التخصيص ويمكن ان يقال عدم افادة التعريف يستلزم عدم
افادة التخصيص لان معنى واحدا فى الاضافة يوجب التعريف والتخصيص اما باعتبار
الايجاب يتفاوت المضاف اليه فى التعريف والنكارة فلذلك يرد انه لا دخل
ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص مع عرفت وفيه ما هو الاحق بالاعتبار ...

ومن جهة انها تفيد تخفيفا الاولى ان يقال من جهة انها لا تفيد تعريفا وتفيد تخفيفا الذى
الضارب زيد والضارب زيد فى الجواز والامتناع اذ لو افادت التعريف لتساويا
الامتناع ولو لم تفد التخفيف لتساويا فى الجواز وعلى هذا كان الانسب تقديم ما قبل
لان افادة التعريف والتخصيص وتقديم المتفرع على المصحح اولى من تقديم المتفرع على
المذكور ضمنا ويعارضه ان النفى مقدم على الاثبات فالترتيب المذكور فى الاستدلال
مرعى فيها فعل المصنف واما ما وقع فى الشعر الاعشى الحشى اسم لخمسة عشر شاعرا الجمعة
عشر شاعرا وتفصيله فى القاموس وضعف الاولى ان يكون من التضعيف بمعنى تضعيفه
فلم يكن موثوقا به ليستدل به وجه لا يتوجه مصادرة لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد
يعنى امتناع الضارب زيد متفرع بحث ينبغى ان يرد به ما يخالفه وان كان قول الاعشى
فله يمكن ان يرد بقول الاعشى وجه لا يرتب المصادرة اللهم الا ان يقال اشار الى
ضعفه الواضع لوضوح كمال بعده عن العبارة ويقول وضعف الواهب المائة الهجان
احتمال الجزء كونه من تتمة الاستدلال على قوله ولا تفيد الا تخفيفا فى اللفظ وكذا انطباقه
فاعرفه بالتأمل فانه يحتمل النصب حمله على المحل فيه ضعف لان مدار الاستدلال
على نقل الموثوق به الجر ولولا ... يحمل المائة الهجان النصب على المفعولية فله يحتاج الى دعوى
نصبا لعبد حمله على المحل او من قبيل الثلثة الاثواب وجه يكون وجها احرا لضعف
البيت وعبدها اى راعيها اى اضافة العبد الى المائة مزيد مدح الممدوح
يهب عبد ايعهد مائة من الابل الحديثات النتاج مع اطفالها وهذا اعز من المائة
المائة كثيرا ما يوجد على مثل هذا العبد يستوى فيه الجمع والواحد قيل اى يشترك
فيهما كالفلك واما لانه فاسد عطف على قوله اما لانه توهم عند شرح قوله فلا
للغراء لا ستغناء التخفيف لزوال التنوين اللهم لا يكفى فى اثبات استغناء التخفيف
لابد من ضميمة استغناء بحذف من المضاف اليه لانه صاحبه كما فى الحسن الوجه حمله على
الوجه المحا ... الحسن الوجه اما فالحمل على الوجه المجاد فى الحسن والوجه المجاد فيه الاضافة
لانه لو قيل بالرفع كان قبيحا ولو نصب وان كان مع النصب احسن ايضا كالاتيح الحبر احسن

شبهه على تكلف التشبيه بالمفعولية الخ كذا قيل وفيه نظر لانه قد سبق من هذا القائل
ان اضافة الصفة ايضا الى الفاعل تشبيها بالمفعول به يلزم اضافة الصفة الى الموصوف قوله ١
فلا وجه ان الجارية الحسن الوجه وجاءت الا انه حمل هنا على ما هو مناسب له وهو تفسير ظاهر
اطلق المصنف العبارة ولا يخفى ما في قوله على الوجه الجارية الحسن الوجه الحسن يعني سبق
وانما هكذا في بعض الشروح والمشهور انه لم يقل الا بالمفعولية وفي الرضي ان الفاعل الا صاحبه
المازني والمبرد في احد قوليه والزمخشري يعني قال اية قول من قال بجعل تقدير المضاف
لان الجواز هو قول يمكن ظرفية الاقوال ويكون من الاقوال لا من القائلين والاظهر ان
يعني عند اي عند من قال فانه لا يحتاج جوازه الى جعل اسما ليس قاعدة قوله فيمن قال
والاظهر انه اشارة الى رد قياس المبرد على الضاربك من وجه اخر وهو منع كونه مضافا
اي بمجموليته على ضاربك فانه عند القائل المفعول كما نقل عن قوله حمله على المجاز وما اخر التاويل
الى ها الحق ما قيل الانسان تشتق من النسيان ويحتمل هنا ان يكون معمولا له اي انما جاز عند من قال ٣
قال كذا احد من ضرا عنا بحذف تنوينها متعلق بقوله لم يحمل لا بقوله مضافا فظهر ان الباء
الصادق ولم يحملوا الضارب زيد على الاصل بجهة انه لو لم يحمل الضارب زيد على ضاربك زيد
فان النسبة بين الضارب زيد وضارب زيد كالنسبة بين الضاربك وضاربك وكان
منشأ هذا الاشتباه عدم التامل الموجب للاشتباه والا كيف يشتبه مثله على الفضلاء
المماثلين فان اضافة ضاربك حصل بها التخفيف في المضاف والمضاف اليه والضاربك
ان لم يشارك في تخفيف المضاف يشارك في تخفيف المضاف اليه بخلاف الضارب زيد
ضارب زيد ويتضح من هذا انه يمكن حمل الضاربك على الجارية الحسن الوجه لمشاركتهما في
تخفيف المضاف اليه بالاضافة بمعنى انه لما حصل في الضاربك التخفيف لا حاجة فيه الى
الحمل الا ان يقال لم يحصل التخفيف بشيء بل يبدل المتصل بالمنفصل فالحق ان التخفيف بالحذف عذف ٣
لان كل من هيئتي التركيب الوصفي والاضافي بمعنى اخر لا تقوم مقام الاخرى فبحث لان
لكل من هيئتي الاضافة وتركيب الصفة محمولها معنى اخر وقد قام هيئة الاضافة في الاضافة
اللفظية مقام هيئة مركب بالعامل للمعمول وانما يهما ان يكون الوصف بمعنى فاد العامل قوله ٢

فانما معناه منظور اليه بمنزلة الصفات الغالبة من ان المادة منه الوصف الجامع فخرج الذات
المعتبرة في الجامع من كمال الانعام الى نوع تعيين يمكن من قبيل اضافة احد المتباينين وما يقتضي
منه التعجب ويعرف شعبان البر ان كان المتعجب كتبه في هذا المقام من هو جاهل من العلم
والادب وحاصله ان اضافة المسجد الى الجامع من قبيل اضافة العام الى الخاص وكذا سائر
سائر الامثلة يمكن تلك الاضافة كاضافة طور سيناء وصلوة الوتر ويقال الكرز وهو
جانب الغربي لصلوة الساعة الاولى وهي اول ساعة بعد زوال الشمس او اول ساعة
فرض فيها الصلوة وبقلة الحمقاء في الصحاح الحبة واحد حب الحنطة ونحوها والحبة
بالكسر بذور الصحراء مما ليس بقوت مثله وانما وصفوا بالحمقى لانها تنبت في مجاري السيول
ومواطئ الاقدام وسل جرد قطيفة كتب الحاشية جرد ريشه از كهنكي فرسوده ك
حتى صار كالاسم غير صفة فيه انه يستعمل بدون الموصوف فان الصفات لا بد لها
من موصوف مذكورا ومقدر ووجه ضبرة قد صاحبه انه تقصد به ذات الجرح قطع البطن
عن الوصف فلم يطلب موصوفا والجبة في القاموس والصحاح الجبة بحصن الانسان
نحو احص من الاعيان ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص لان المراد
بالمماثلة في العموم ان يكون مدلولاهما كليين يتحد افرادهما سواء كانا مترادفين او متباينين
وبالمماثلة في الخصوص ان يكون مدلولاهما شخصا واحدا او الاخص الاوضح ولا يضاف احد
المترادفين او المتساويين الى الاخر ويعني انه لا يقتصر عليه بل يعم اليه انه لا يضاف الاخص
الى الاعم وكانه اقتصر على ما ذكر لانه وقع في التفسير ما يوهم وقوعه من نحو كل الدراهم وعين الشيء و
سعيد كرز وذات قصة يمكن ذكر الاسد واضافة اللبث اليه لعوالا يلتبس
ذكر المضاف اليه فائدة بخلاف المضاف اليه ما لا ضافة اللفظية ولا في الاضافة
لا تخفيف لها او حذف المضاف اليه اخف بخلاف اضافة العام الى الخاص حمل
قوله بخلاف متعلقا بقوله لعدم الفائدة ويحتمل ان يتعلق بلا يلبس اي الاسم الحاصل كلب
واسد بخلاف كل الدراهم وعين الشيء فان الكل الشيء فيه مماثل الدراهم والعين مماثل للشيء
الشيء في عموم الاضافة فان المضاف يعم شاملا للتعريف وغيره والاسناد مقود

سوا الي   واما اذا كان الجنس فيهما حما بزيل الحماء صحح عبد الله عنه ونسي الله عنه والحماء
اما جاء من جهل الشي شامله لغير الموجود في الخارج كما هو اللغة فان الشي في اللغة ما يصح ان
عنه من قال الشي هو الموجود في الخارج عند جماعة فالمعنى اعم باله شبهه فقد بعد وتفصيل
ما يرد ل الحماء ان اللام الجنس اذا اريد الاشارة الى الطبيعة من حيث هي فالعبرة
لصدقه على فرد الطبيعة والطبيعة عليه فالطبيعة فانها لا تصدق على نفسها فان اريد
به الطبيعة في ضمن الفرد فالمعنى يصدق عليه وعلى الطبيعة من حيث هي   ورد على
توهم ولا يضاف اسم مال المضاف اليه في العموم وتوهم سعيد كرز فان سعيدا وكرزا
اسمان لشي واحد الترادف لا يخص هذا الحكم بل كان يتوجه على ترد وشرطه نوجد المضاف من
التعريف وكا يعقل المصور ... ثم اخرجها   فاجاب عنه بانه يتأول على احدهما
المدلول والاخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاني سعيد كرز فتنسبها في مدلول هو اللفظ
فجاد منه انه اريد بالسعيد مطلق المدلول وهو سعيد بل الطريق تنكير العلم ان يراد به المسمى
به لا مطلق المدلول اما اول سعيد كرز مسمى بسعيد هو المسمى بكرز والاظهر ان يراد بالكرز
مدلول دون اللفظ واول السعيد مسمى به مكثر من اضافة العام الى الخاص لا اضافة المدلول
الى اللفظ فاعرفه   ولم يقولوا كرز سعيد لان مقصدهم الاضافة التوضيح واللقب
اوضح من جهل الكرز اوضح اخص يجعل موضحا لا يجب ان يكون الموضح اوضح اذا الموضح يكفي   اللقب
ان يجعل المدلول باجتماعه اخرا وضح سواء كان اوضح او مساويا او دونه فلعلها من قبل
التوضيح ان قال كرز سعيد الا انه لم يرد الاستعمال الاعلى ما هو الاعم ولا بأس من حيث
القياس وكون اللقب اوضح انما يظهر اذا لم يكن مشتركا لكن الكرز مشترك في القاموس الكرز
اللئيم والحاذق وابن علقمة وابن وبرة وابن جابر وآخر غير منسوب صحابيون هذا و
الاظهر ان الكرز هنا لقبا هو لا من بعض الحاذق لا من بعض اللئيم   ومن بقوله الحماء
احترزنه عن عرف الصرفيين ولذا لم يقيد شان المحقق بحمهم اذ ليس لعموم فيه عرف
واعلم ان ابقاء الاصل في تقدم تنوعه اشعار بان الاصل الصحيح كرز قوله
ونحن للساكنين طرق ان السكون هو الاصل فيما بل   او حكما الا انما الاستعمال الحكم الا

الى
الابتداء بها   لمشاكلة ياء المتكلم لان مشاكلها حركة الكسرة فيما بعد التزم الياء
هي اختها   مثل مسلمي اذا اضيف الى ياء المتكلم لو كان الغرض تعليل التمثيل كان الظ
ان يقال لانه اذا اضيف ولو كان تقييده لا لطلب اذا جوابا ينبغي ان يقول وصار
الرفع   سلمى بالعطف ولا يجعل جزاء لاذا وكذا قوله مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت
داوه ياء   وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها عسرا
قال الشارح الرضي وذلك الايجاب معام الجزم الالتباس انما المراد يبقى الضمة كما في
جمع الوجه اصل الصيغة ابقي الضمة لئلا يلتبس بفعل يفعل   وفتحت الياء اي ياء المتكلم
في الصور الثلث للساكنين قال الشيخ الرضي وقراءة محياي وممات بسكون الياء عند
النحويين ضعيف   واختير الفتح لخفتها الظ ان احسا بالفتحة لانها الحركة التي
كانت للياء   واما الاسماء الستة التي من البحث فيها هذا عن الاستثناء من قوله
فان كان اخره الفا ثبتت وان كان ياء ادغمت وان كان واوا قلبت ياء وادغمت فان
اخر هذه الاسماء الحروف الثلثة في الاحوال الثلث فاستثناء لبيان حكمها اذ عودة
الاستثناء من اضافة الاسم الصحيح لانها لحذف اعجازها اشباه اسماء صحيحة ان
بعضها الشبه كالاسماء الصحيحة وهو في واخي وابي على ما اجازه المبرد ويحتج انه يجوز ان
تعرض لحو اخي وابي وفي والتعرض بالباقي عار عن الفائدة   فاخي وابي قدم الاخ
لانه ابعد عن خلاف المبرد وادرج في هذا الحكم كيف ولم يستعمل اخي التشديد واما اجاز
المبرد حمله على ما ورد من ابي كما صرح به الشارح وسهم من قال قدم الاخ كتقدمه في قوله ٣
يوم يفر المرء من اخيه وامه وابيه وانا اقتضى منه العجب واداء العجب من كل العجب
برد لام الفعل فيهما وهي الواو في الواو في حال الرفع وفي حال الجر الياء فقياس قول المبرد
قوله ٣   وان تقول في حال النصب اباي واخاي واني مالك ذو المجاز زيد اذ قيل خطاب للموت
كتبت الحاشية اول قدر الهلاك اوالمجاز   وقد اري قدر اي قضاء ذو المجاز اسم سوق
في وبعض اداري اطن انتهى واري بصيغة المجهول   واجاب المصنفان ذلك على العامل
الجها انه يجوز ان يكون مختصا بضرورة الشعر   ويقول اي امراة فايما جمل صيغة غائبة

اذا اضيف الاسماء الستة الى الياء
يجب ان يثبت الاحكام المذكورة والكون
الثلث
ع

مع ان المبادر من اثباته في عبارة المصنف صيغة الخطاب دفعا لما يتجه ان الصواب
وتستولق واحترازا اعني نقيد ما قيل انه حصى منه حذف مضاف اي حم ذوي جر ولو قال المصنف
لكان اوضح وهي الحركات الثلث لكن مما يشبه الحركات الاعرابية وضمير انقصع منها
عائد الى ضمير المذكور لتمييل لرفع في مقام توضيح النعت واذا قطعت قيل اخ مدايحث عن
المضاف ذكر تعريفا وتمثال ترتيب الفاصلة الفصاحة هكذا ادلو وعصا ويد وجار لغة
ادنى منها كسواء وهو واصل عند الفراء ذوي كغلى وعند غيره كفرس وكايخص
المضمر بالذكر كان ما ذكره مقتضيا الاختصاص به المتكلم بالذكر في مقام النفي لان ثبوت بعض الاحكام
اما كان ما لا اضافة اليه فلما اراد الاشمل كان المناسب اداء هو المشمول كالكامل كتب
الحاشية الكامل بابن الكفيرا انتهى وهو اسم عسب الاصل عله في التابع تجمع ابعه ان
الفاعلة الوصفية ليضاهي على فواعل وجمع تانيث الاسم التابع لانها كلها تابعة لانها لو كانت جمع
تابعة تمال لكل ثانية اعراب سابقها وعمل جنس الاقسام التابعة دون التابع والمراد بها
توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام الاسم اي حقيقة او حكما
فلا يشكل بالجمل الوصفية والجمل التي هي معطوفات على ما لا اعراب فلا ينتقض هذا
بنحو ان وضرب ضرب في ضرب ضرب زيد لانه زيد ضرب ضرب قائم والاحتياج
الى تفصيل لمعرف بمثل ان وضرب من التوابع والدليل عليه قول المصنف فيما بعد ويجري
في التاكيد اللفظي في الالفاظ كلها وادعى ان جعل التاكيد كالمعطوف اعم من التابع اعني
من جعل التابع اعم كل ثان اي متاخر او دفع ما يورد على التعريف من الثالث فصاعدا
ولذلك فرعنا ان جعل التابع على المتاخر واعتباره ثانيا في الرتبة لا اضافة الى مسبوق
لانه الذكر والصفة الثانية في المرتبة الثانية من الموصوف وان كان ثانيا
الذكر او الكلام ما طلق دفع الاول وآخره الى الثاني وبعد تصريحه بان المراد الثانوية
في الرتبة لا يتوجه الاشكال بالتابع المتقدم فمن قال اشكل عليك ورحمة الله السلام
الا ان يراد المسبوق او المتاخر بحسب الرتبة فقد غفل ولا يذهب الميل كان المصنف نبه بقوله
كل ثان باعراب سابقه على ان المراد بالثاني المسبوق حيث لم يقل باعراب اوله وبنحو بقوله

نقول المراد الثاني باعراب سابقه والباء للظرفية فيتناول الثالث والرابع في الذكر
لان كلا ثان في الاعراب اي بجنس اعراب سابقه ضرورة ان الاعراب الواحد بالشخص
لا يمكن ان يجري على كلمتين ثانيهما من جهة واحدة بخصيصة سل ما في زيد العالم الاديب الاجل
ان ما ذكره لا نظر فيه الصفة الى المادحة والذامة والتي للترحم او التاكيد فان القصد ليس
الى نسبة الفعل الى الشيء وما يعدل الى المتبوع وذكر التابع للمدح او التاكيد وكذا الا في
في التاكيد وعطف البيان وبعض المعطوفات واورد عليه نحو قرات الكتاب جزءا
جزءا فان الجزء الثاني باعراب سابقه من جهة واحدة بخصيصة هي الحالية التامة بالمجموع
وليس بوارد لانه ليس ثانيا في الرتبة بل كل جزء مستقل الاعراب من غير تأخر عن الآخر
في الرتبة ومن قال باعراب سابقه يعني بجنس اعراب سابقه اخرجه لانه تصيب اعراب
بنفسه لان اعرابهما واحد بالشخص نقصد المتكلم طرحه على نعت اي بكلام لا يتجاوز
فيه على ان حمل قوله باعراب سابقه على بجنس اعراب سابقه يحمل اعم مما هو بعين اعراب سابقه
ولا يحمل فيما بعد به يشمل التوابع المؤخرات كانت هذه الامور او مقدمات لان المراد
الثانوية في الرتبة على ما عرفت اعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف الاعراب
التعريف هنا التابع في الاعراب ولم يكن شامله التابع حركة المنادي وتابع حركة اسم لا
لها في محلها ولم يرض بادخالها الى هذا الباب ثم ان لفظة كل هنا ليست موضعها
لان التعريف اما بكثر الجنس بالجنس لا الافراد وبالافراد وايضا لا يصدق على التابع انه كل
ثان فذكر كل في صحة الحمل ما خطاءه من سوابع الزمان فالمحدود بالحقيقة التابع لا
ولم تقل ان لفظ التوابع ليست في موضعه لانه ليس حدا بل على ان المرفوعات ونظائرها
هذا باب التوابع والمعرف هو المحذوف اي هو كل ثان ثم استدرك على الشارح بان ذكر التوابع
ايضا ليس محلا بقصد اي بمستدرك لكن لما ادخل عليه كل يعني لفظة تفيد زايد التشبيه كلم
بها وتسامح التعريف بها دال لفظ المحدود فيها هذه الكلمة مستغنى عنه كما لا
يخفى على من لحظ اولى باساليب ودقائق التراكيب على ما يليقه البحر عن وجه المال الصافي
الى الساحل من بيان الاعاجيب النعت قدمه لكونه اشد متابعة واكثر استعمالا النعت

واو فرناية حتى يدل على انه في متبوعه اورد عليه الوصف بحال المتعلق نحو مررت برجل حسن غلامه فانه لا يدل على انه في متبوعه بل على سببي في متعلق متبوعه واشار الشارح بما بعد الى دفعه بان الوصف بحال المتعلق بناء الوصف بحال لاعتباره يحصل بسبب المتعلق لا انه يوصف بحاله فانه بالمتعلق مجازا في دلالته على معنى في المتبوع وهذا بعيد عن العبارة وحله المحقق لان الوصف في المثال المذكور هو حسن وهو يدل على حاله بالنسبة الى المتعلق لا على حاله اعتباره فانه بالمتبوع والحق ان مثال حسن وان يدل باعتبار اسناده الى ما هو على حال قائم بالمتعلق وبهذا الاعتبار مثال لاالوصف بحال المتعلق لكنه يدل باعتبار تركيبه مع المتبوع على معنى في المتبوع وهو كونه بحيث حسن غلامه اي يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه لا يذهب عليك ان المجيء زيد وعلم والمجيء زيد علم وجاءني القوم كلهم خرجت بهذا القيد عن التعريف لان دلالة على حصول صفة في زيد ليست بهيئة تركيبه مع زيد بل لاضافته الى ضميره وكذا دلالة كلهم على الشمول في القوم ليست بهيئة تركيبه بل لاضافة الكل الى ضميره فله فائدة لقوله مطلقا ولا تتم ما ذكره في بيان فائدته اه ولا له مطلقة حمل مطلقا صفة الدلالة ولا يساعده العبارة لانه يحتاج الى تركيب مطلقا الا ان يقال لم يستقيد بابتغاء المقصد او بابتغاء ما لا يدل له في الدلالة على معنى بالتابع فان دلالة التابع في هذه الامثلة على حصوله في المتبوع اما في خصوص مادتها وكلية المجيء القوم كلهم بنظر لان تركيب التاكيد مع المتبوع يفيد تقرير الشمول طولا ولا دلالة على حصول الشمول في متبوعه لم يعرف به الشمول الذي يدل عليه المتبوع وفائدته اراده الفرق بين النعت والخبر فان كلا منهما دال على معنى في شيء يعني لعل الغرض من الوصف الاعلام بحصول المعنى في نفس المتبوع الى غير ذلك فهذه وظيفة نحوية لا يباينه كما توهم واما كون وظيفة بيانية لو كان الغرض بيان المزايا الى يجب ان يقصد المتكلم بالتركيب زائدة على اصل المعنى هذا والفرق بين التخصيص والتوضيح بحروه اصطلاح نحوي فان الاول تقليل الاشتراك في النكرات والثاني رفع الاحتمال في المعارف وكونه غايتا للتخصيص او التوضيح مستفاد من تقييد ما يعادلهما بالفائدة كما استفاد من حرف التعليل وقال كان

البحاة
كان غالب مواد الصفة هذا حاصل كلام المصنف في شرحه قال الشيخ الرضي اعلم ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه مررت برجل اسد دون مررت برجل اسد جاء زيد اسد اما لاوا اعترض على الفرقة وهو مدفوع بان بناء الفرق على مساعدة الاستعمال في احدهما دون الاخر ولم يكن هذا اعتراضا عطف الجليل على جلي فاي وكما لم يكن ايا دفع صحته نظر الاظهار ان ترك ما في قوله ولم يكن من سهو الناسخ رده بناء الرد على انه لا داعي الى اشتراط الاشتقاق ولا موجب للتاويل بالمشتق لا معناه ولا بناء وليس بناء الرد على الامثلة التي ذكرها حتى يجمعه ما قيل انه لا يجب ان اكثر ما ذكره لا يصلح دالا الا ان كونه تبيانا باعتبار انه في قوة المشتق ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره الاوضح الاخصر ولا فرق بين المشتق وغيره في صحته وقوعه صفة عدم الفرق مطلقا لان المشتق لغلبته راجح على غيره اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق في التركيب فالمراد الوضع الاستعمال سواء كان مجازيا او وضعيا وغرض المعنى من مثل ما تم قصده والغرض ما يترتب وجوده عليه ويقصد به هذا الترتيب سواء كان وجوده العقلي او الخارجي وجود المعنى في العقل غرض من وضع النعت في التركيب والتنبيه على ان الغرض باعتبار الوجود العقلي لل الشارح لعرض الدلالة على المعنى لا لتعذر الدلالة على تحقيقه انه لا حاجة الى التعذر الذي لا يساعده فاعدة التعذر وبهذا تبين ان جعل الغرض من باب الايجاز الكلام اما اولى في المتبوع فالاولى ان يبدل بذلك لان الوضع لغرض المعنى لا يجب ان يكون للمتبوع فان يتغير موضع لغرض المعنى فيه اما في مبتدا او ذي حال او موصوف الى غير ذلك مثل مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية بحسب الراي او ضبطها على ما في القاموس اي اذا اضيف الى النكرة موصوفة فالمراد بمثل هذا التركيب في ذلك وقوله وفي مثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فانه يصح ان يقع نعتا برد عليه انه ليس في هذا التركيب شيء يمكن ان يجعل موصوفا حتى يظهر ان عدم الصحة من جانب اي رجل فالاولى ان يقال وفي مثل مررت بعبد ربه اي رجل لا يدل على هذا المعنى فانه يصح ان يقع نعتا وفي المواضع التي لا يدل على هذا المعنى الى الفرد اي ولا لتقصوده ويوصف النكرة اي النكرة وما في حكمها من ذي لام يقصد به

الا كونه ايا

بعدم صحة الوقوع لانه لا يجمع عدم الفرق

[illegible] اذا اضيف الى النكرة موصوفة [illegible]

مبهم كما في قوله امر على اللئيم يسبني واشار الى وجه تخصيص الجملة بالنكرة بقوله في حكم
النكرة وفيه نظر لان الجملة في حكم النكرة لكونها لافادة نسبة مجهولة كالنكرة التي هي لافادة
فرد مجهول واذا جعلت صفة يجب ان تكون معلومة للمخاطب فيتعين موصوفه عند المخاطب
ما يعرفه من النسبة ولذا قيل الاخبار بعد العلم بها اوصاف الا ان يكتفي في كونها في حكم
النكرة بانها موضوعة لافادة نسبة مجهولة واستعمالها في النسبة المعلومة طارئ
على وضعها وقوله لا المعرفة اشارة الى ان قوله النكرة احتراز عن المعرفة لكن ينبغي ان يعلم
انه يحترز عنها لانها لا يوصف بالجملة اصله عبارة المصنف واصح لان الانشائية
لا تقع صفة الا بتاويل بعيد فقيد التاويل بالبعيد لان التاويل يشترك بينها وبين
الجمل الخبرية اذا الجمل التي لها محل من الاعراب تاويل بمفرد يشترك فيها كما هو المشهور و
محصل ما ذكره ان التقييد بالخبرية اشارة الى انحطاط الوصف بالجمل الانشائية عن درجة
الاعتبار لاحتياجها الى تاويل بعيد لا لعدم وقوعها والاولى ان يقال التقييد لان
الانشائية لا تقع صفة وكل ما يوهم صورة الصفة فهو عند التحقيق معمول الصفة و
معمولها اي مقول في حقه اضربه فان قلت هناك تاويل يقرب من تاويل الجمل
الخبرية بان يقال رجل اضربه اي رجل مطلوب ضربه بمعنى من الحذف فهو احق
بالاعتبار وبالدرجة الانشائية قلت كانهم لم يلتفتوا اليه لاختصاص الوصف
بالانشائية بالجمل المحكية فلا يقال رجل اضربه الا اذا امر بضربه ولو كان المعنى على التاويل
الذي ذكرته لجاز استعماله في مقام الامر بضربه وقد صرح بعض الحواشي بتخصيصه بالجملة
المحكية اي مستحق لان يؤمر بضربه ظاهره انه تاويل للمعمول المحذوف بانه عبارة عن
استحقاق القول في حقه لا انه قيل ذلك ولا حاجة اليه لانه لما خص بالجمل المحكية يصدق القول
على حقيقته صحيح بلا شبهة الا ان يقال لم يرد ان المحذوف ليس على حقيقته بل اراد التنبيه
على انه لا يوصف بتلك الجمل المحكية الا في مقام اطلاقها والاستحقاق لان يؤمر بان يفعل لاجله
فتامل واذا لم يكن فيه الضمير الرابط يكون اجنبية عرفا فلا يكون صفة ولم يحترز عن
ذلك في الخبر الجملة واكتفى بما يفهم من تمام الضمير لان توجه المخاطب الى الخبر فوق توجهه الى الصفة

الخبرية بل لانه لا يوصف بالجملة

مشترك

ولكن

ای بادی النظر والتزم الضمير احترازا عن ان يظنها المخاطب اجنبية عرفا لا لكونها صفة د م

الصفة فليس هنا مظنة الغفلة على انه لا يظهر الا بمزيد توجه ولذا بالغوا في رابط الحال اقصى فوق
المبالغة في رابط الخبر وبما حققنا اندفع ما قيل من انه في الملازمة مناقشة لجواز حصول
الربط بغير الضمير كما في خبر المبتدا ويوصف بحال الموصوف سواء كان مفردا او
جملة وكذا حد له على الاخر البحث من بيان كونه جملة في قوله يقع في التنكير يحتاج الى تاويل والمراد
بحال الموصوف ما هو حاله لا لا وله نحو زيد الحسن من قبيل الوصف بحال الموصوف وان
ليس الحسن الا وجهه وكذا المراد بالوصف بحال المتعلق ما هو حاله لا لغير الموصوف بحسب
دلالة التركيب وان كان قائما به نحو زيد الحسن نفسه او ذاته فانه من قبيل الوصف بحال
المتعلق ان الحسن قائم بزيد فاعرف حال قوله بحال قائم به يعني بصفة اعتبارية يحصل
بسبب متعلقه الى لما اشكل عليه الوصف بحال المتعلق اذ النعت تابع يدل على معنى في متبوعه
وليس حال المتعلق في المتبوع اول قوله بحال متعلقه بما ذكر ولم ينبه ان لا يكون النعت صفة
حال في رجل حسن غلامه الحسن بل هو ما دل عليه اي كان يحسن غلامه ولا يخفى ان هذا الوصف
تابع للموصوف في الامور المعتبرة كالوصف للموصوف بل لزم ان يكون حالا في رجل كان يحسن
غلامه وصفا بحال المتعلق لانه وصف بصفة اعتبارية تحصل بسبب المتعلق فالوجه
ان يقال يعني قوله ويوصف بحال المتعلق انه يوصف بلفظ يدل على معنى قائم بالمتعلق ويجري
على اعراب التابع ويجعل نعتا وتكلف في صدق التعريف عليه بانه يدل بعد وصفه على معنى
اعتباري حاصل بالقياس اليه في متبوعه والتنكير جوز الكوفيون وصف النكرة مطلقا
بالمعرفة والاخفش وصف النكرة المخصوصة بها والافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث الا اذا كان مصدرا فانه يستوي فيه جميع هذه الامور نحو رجل عدل ورجال عدل
وامراة عدل او افعل التفضيل من فانه يلزمه مذكر لا غير او افعل التفضيل المضاف للزيادة على
من اضيف اليه او فعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامراة صبور او فعيل بمعنى مفعول كرجل جريح
وامراة جريح وما في الشرح في هذا المقام سهو بين وقع من هفوة الاقلام فان قلت اذا
تطرق التعلق وجدت الاول وهو الوصف الى فيه بحث لان الالف التي تلحق التثنية في الفعل
تشمل الفاعل والفعل مفرد كما كان والالف التي تلحق الصفة علامة تثنيتها والضمير فيها مستكن واما

المشتري

بقوله

ان تثنيتها باعتبار تثنية فاعلها دون موصوفها ثم الحق انها الموصوف كيف ولا يوجب
تثنية الفاعل تثنية المسند اليه تشبيهه في موضع ويوجب تثنية الموصوف تشبيهه
نحوها في هذان الرجلان ثم تحقق كون الوصف تابعا للموصوف مطلقا تابعا للموصوف
في الجنسية النوعية ايضا انه لا تظهر في الوصف بالجملة ان يضربان في رجلان يضربان لانه
بل الحق ضمير الفاعل المفصل صيغة التثنية الا ان يقال اراد المتابعة حقيقة او صورة
او يقال الجملة التي وقعت صفة ما وله مزيد مطابق حسن قام رجل قاعد غلمانه ولو لم
يكن كالفعل وكان تابعا للموصوف لوجب قام رجل قاعدون غلمانه واسع قاعدة غلمانه و
ضعف قام رجل قاعدون غلمانه ولو لم يكن كالفعل لامتنع فافهم والحاق علامة
كالحق فتح اللام ويجوز في غير حسن ولا ضعيف قعود غلمانه لانه لا يخرج بذلك عن
كونه كالفعل عدم الحاق علامة التثنية والجمع في تمام الاسناد الى الظاهر ولو
لم يكن كالفعل لامتنع مررت برجل قعود غلمانه لوجوب متابعته لموصوفه احتج فيه
فاعلان في الظاهر الا ان يخرج الاولى تركه الظاهر ليتصل الاستثناء به كلفه وليله يجوز ان
جعل الاسم الظاهر بعد الضمير بدلا ليس فيه ان الظاهر يكون الظاهر اجتماع فاعلين او جعل
الفعل خبرا مقدما على المبتدأ الاولى او يجعل الجملة خبرا ما ذكره كذا ذكر العلامة التفتازاني
في المطول ان اجراء احوال المسند اليه كثيرا ما يطلقون الفعل على الفعل مع ضميره المتصل
فلا حاجة لها الى التوضيح فيه ان اعرف المعارف الذي هو في الحقيقة ضمير المتكلم
الواحد ومن البين ان ضميرا للمتكلم الغير والمخاطب ليسا في مرتبته فلو سلم عدم حاجة
الى التوضيح لمرتبة في الوضوح فلا يلزم عدم حاجة المتكلم الغير والمخاطب ليس مرتبة
المتكلم الواحد فالاولى ان يقال لا حاجة للواحد المتكلم الى التوضيح وحمل عليه باقي الضمائر
وحمل عليهما ضمير الغائب واما نحو الكسائي وصفه مما تقول ثم لا اله الا
العزيز الحكيم وحمل مثله على البدل ويمكن ان يقال هو من اسماء الله ثم هو فيه اسم علم
لو جعل الضمير علما فتامل لانه ليس في المضمر معنى الوصفية اورد عليه ان الضمير الراجع
الى مفهوم المشتق منه معنى الوصفية ويمكن ان يجاب عنه بانه نادر بالنسبة الى ما لا

فيه معنى الوصفية فحمل عليه وما قيل الاولى في التعليل ان الموصوف يجب ان يكون اعرف او مساويا
والضمير اعرف فلا يصح وصف غيره به تنبيه ان الشارح لم يترك هذا الاولى بل غرضه
من نقل ما في الرضي الاشارة الى هذا الوجه وبحثه يقول وضع الضمير الغائب للدلالة على
ما يقدم المرجع ووضع الصفة للدلالة على ما يقدر بالموصوف لم يجتمعا ثم المعرف باللام
الموصولات التي المضاف الى المعرفة وهم تبعوا ذلك لانه يجئ بعده المنادى والقياس ان يكون
مرتبة ضمير المخاطب لكن وصفه دون ضمير المخاطب يدل على انه انقص منه لم يوصف
ذو اللام الا بمثله اي ذي الاخرى او الموصول الا ان يراد بمثله مثله في درجة التعريف فيشمل
المضاف الى مثله فلا حاجة الى تردادها بالمضاف الى مثله الا ان يقال اراد عدم خروج المضاف
على مذهب من قال انه انقص من المضاف اليه ايضا واما ان يراد المماثلة كونه ذا اللام ويجب
ان يقال الاحضار الاوضح لم يوصف ذو اللام الا بذي اللام ويرد ايضا انه يوصف
ذو اللام بالموصول ايضا فتكلف ان المراد بمثله ولو صورة بالواسطة نحو جاءني الرجل
صاحب الفرس او بواسطة لا حاجة اليه على مذهب سيبويه لان تعريف المضاف مساو
تعريف المضاف اليه او انقص منه من قال انه انقص منه تمسك بجواز وصف المضاف الى
الضمير دونه وعلى هذا اشكل وجه ان لا يوصف المعرف باللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله لجواز ان
يوصف بالمضاف الى الاعرف منه لكنه اعرف من المعرف باللام اي باب اسم الاشارة
بذي اللام بما يشمل الذي واخواته قال الرضي لا يوصف اسم الاشارة الا بذي اللام والموصول
نحو هذا الرجل وهذا الذي قال كذا او هذا ذو قال كذا على اللغة الطائية هذا الكلام يرد الا
ان يراد هذا في قوله باب هذا خصوصه وبقوله باب هذا اسم الاشارة لان يراد بهذا
اسم الاشارة فتامل مع ان القياس يقتضي جواز وصفه الخ وعلى من اسماء الاشارة او بالمضاف
الى مثله بل رجل او رجل نصب بالعطف اي قصد نسبته المراد بالنسبة
التعلق والنسبة المقيدة ليشمل غلام زيد وعمرو جاءني فيشكل التعريف بجاءني زيد القائل
والعاقل لو جعل وصفا لا معطوفا كما سيجيء فيشكل بالمعطوف في قوله وانواعه رفع ونصب وجر
ان يقال النسبة المقصودة في هذا المقام نسبة البعض لان جعل الجمع خبرا يفيد بعض

كل منها فالمعطوف مقصود بهذه النسبة وقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم
من المقصود توضيحه انه ليس متعلقا بالمقصود والا لكان المعطوف نفسه مقصودا بالنسبة
وليس كذلك اذ المقصود بالنسبة نسبة المعطوف بل هو متعلق بالقصد المفهوم من المقصود
لانه عبارة عن قصد نسبة او نسبة شيء اليه وقوله المفهوم من المقصود احتمالات اي
المفهوم من لفظ المقصود او من المقصود منه قوله مقصود بالنسبة احتراز عن
غير البدل لانها اي غير البدل ليست كذلك لان نسبتها غير مقصودة كالمبدل
فادراج القصد ليس لقصد الاحتراز عن غير البدل بل لبيان المشترك بينه وبين البدل
فاعرف القصد ولا تمل واجيب اذ فهم هذا المعنى من كون العطف مقصودا بالنسبة
مع متبوعه بعيد جدا لانه يرد عليه ان بدل الغلط مقصود بالنسبة مع متبوعه بهذا المعنى
وبالجملة لا فرق في المعنى بين قولنا جاءني زيد بل حمار بجعل احدهما داخلا في مفهوم التعريف هنا
المعرف دون الآخر تحكم وتمام الحد ما ذكره جماعة وسما اوزاده لزيادة التوضيح ان يحتمل
يكون قوله يتوسط تروما في بيان حكم المعطوف بعد تعريفه سيما اذا اريد بالتوسط
في اللفظ كما هو المتبادر ويكون بيانا لعدم جواز حذف العاطف ولم يكتف لعدم
الاكتفاء نكات منها قصد زيادة التوضيح ومنها بيان ما يتصحح ايراد المعطوف ومنها
انه ما ان يعد الحروف العشرة فيطول واما ان يحيل في تعريفه المعطوف موقوفا الى معرفة
العشرة في قسم الحروف واما ما ذكره فيمكن معرفة المعطوف على الصفة نحو بإعدادهم
كيف ولو كان كذلك لا يستحق الرفع مرتين فاما ان يرفع الرفع الموجود كلا المقتضيين
اثر المقتضيين واما ان يتعدد الرفع لاحد المقتضيين واتصل به احد لان الحروف قد
تقع بين الصفات وكذا بين الابدال نحو قطع زيدا يده ورجل فرجل من حيث انه بدل
عن زيد يصدق عليه تعريف العطف وقيل لا يجوز الزمخشري يجوز عليه ان المراد
بتوسط احد الحروف العشرة احد ما ينفصل سيجيء الواو التي للتأكيد اللصوق ليس من
العشرة المعاني سيجيء ثلث لا خلاف في جواز دخولها بين المؤكد والمؤكد بمقتضى التعريف
يج وقيل من المعطوف من هذا الوجه والوجه الاول ان الوجه الاول احمل المعطوف

المعطوف على الصفة صفة من وجه ومعطوفا من وجه وهذا الوجه جعل صفة لا عطفا عند
ان يكون معطوفا بوجه اكد متصل بان تقول انا كذا تام وداع ما اذا لم يكن هناك داعي التأكيد
كيف يعطف على الضمير المتصل بحث يدل على عطف المفرد على المفرد الى عطف الجملة على الجملة
بينا ضربت وضرب زيد ولما كان التأكيد بمنفصل احتاج الى البيان لانه يحمل عدم التأكيد
على العطف وما غيره بحثه فالمثال لهذا السؤال ضربت انا وزيد وأحيانا على زيد ضرب هو
فيه لانه الداعي على الحكم بالتأكيد في زيد ضرب هو وفيه نظر اقبيل التأكيد المتصل المنفصل
لانه قد طال الكلام لوجود المنفصل هكذا في النسخ والاظهر بوجود الفصل او بطول
الكلام بالمنفصل وقوله فحسن الاختصار فيه ان طول الكلام حاصل لو اخر الفصل عن المعطوف
مع انه حين التأكيد فتعين التأكيد فانه اذا قيل ضربت انا وزيد اليوم يطول الكلام كطوله
اذا قيل ضربت انا اليوم وزيد فالوجه ان يقال يجوز العطف على ما هو كالجزء من الفعل
احترازا عن طول الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه واعلم ان مذهب البصريين منع
على ان المسئلة خلافية والتأكيد استحسانا لا واجب قطعا كما يفيده مقابلة الكوفيين جواز الترك
وما سبق في بحث المفعول معه من انه اذا لم يجز العطف تعين النصب مثل جئت وزيدا
حرفا كان او اسما قال الشيخ الرضي لا يعاد العامل الا على الا اذا لم يشكل انه لا يعطف لدوانه
جلب هذا الغرض كيس فانه لا يتصور الا بين اثنين فان التبس نحو فلا يكون غلام زيد و
زيد فلا بد من اعادة الاداة ان لم يكن قرينة دالة على المقصود والمجرور لا ينفصل من
ينقص بقوله ثم نجازيه من الله وتبوأهم من بيني من قبل ما جرم بدليل قولهم بيني وبينك
اذ بين لا يضاف الا الى متعدد فهذا انما يصح فيه لو لم يكن زيادة بين الا صورة العطف
على الضمير وليس الامر كذلك لشيوع مثل بين زيد وبين عمرو الا ان يقال هذا ايضا من قبيل
اعادة الجار من غير ضرورة كما في العطف على الضمير مستدلين بالاشعار ومنه
بعضه استدلالهم لكن لا انتصار استدلالهم على الاشعار او استدلوا بالقراءة العظمى
ايضا وهو قوله تساءلون به والارحام واجيب بحمل قوله والارحام قسما جار وفي
كلهم الخ فيه انه لا اشكال في جواز حاوي كلهم وجواز المجيء جاء ذلك لوجود الفصل بالاولى

عبارة كلهم زيدا او اعجبت جانك زيدا   وقوى الظاهر وتقوى   من الاحوال العارضة
له نظرا الى ما قبله الاولى نظرا الى غيره كما فى قوله وكذا المعطوف فى حكم المعطوف عليه فى
احوال عارضة له نظرا الى نفسه وغيره لان قولنا زيد هو العالم وعمرو وعمرو فيه فى حكم زيد
فى الاحوال العارضة له نظرا الى القائم من كونه مبتدا واجب التعريف محصورا فيه القائم
لضمير الفصل واعلم ان قوله وكذا المعطوف يحتمل ان يكون من تتمة تفسير عبارة المتن ويحتمل ان
يكون من تتمة مسئلة ذكرها الشارح لاستيفاء المسئلة والثانى اوجه لانه على الاول يكون اعتبارا
امور فى عبارة المصلاينهم ههنا من غير ضرورة ثم اعلم ان الشارح قد افرط فى التكلف فى
تصحيح كلام المتن كما ترى ولا يحتاج اليه لان معناه ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فى التركيب
مثلا استحقه المعطوف عليه يستحقه المعطوف فى جاءنى زيد وعبد الله يستحق المعطوف عليه
بعد كونه مضافا النصب مثل المعطوف وفى يا زيد والحارث يستحق المعطوف عليه
لو كان بنفسه لام التعريف من كل فيا فكذا المعطوف   كالاعراب الاعراب من الاحوال العارضة
نظرا الى العامل واما خصوص الاعراب من كونه بالحركة او الحرف فهو من الاحوال العارضة
نظرا الى نفسه وهو المراد فلا يرد ما قيل من كونه من الاحوال العارضة لا فى نفسه تامل
لان للعامل دخلا فيه نعم ما بلية الاعراب كذلك   نحو رب شاة وسخلتها بتقدير
التنكير لعدم قصد التعيين وان كان الضمير عبارة عن هذه الشاة المذكورة وقوله او نحوه
على نكارة الضمير يعنى ان الضمير راجع الى شاة لا الى الشاة المذكورة بعينها فهو غير له
سخلتها لا غير له سخلة هذه الشاة والظاهر ان يراد بالضمير ما قصد بالظاهر السابق
بعينه واما جعله عبارة عن السابق لا بعينه فشاذ ولذا قال على الشذوذ وهو اشذوذ فى
حمل الضمير على النكارة مع سبق المرجع واما الشذوذ الذى جعل جوابا ثانيا فهو شذوذ
عطف المضاف الى الضمير على مدخول رب وبهذا اندفع ما قيل اعلم انهم جعلوا الحمل على
نكارة الضمير جوابا والشذوذ جوابا اخر واندفع ايضا ما اعترض به من ان الضمير انما يكون
نكرة اذا لم يكن له مرجع لان الضمير اذا لم يرد به المذكور بعينه يكون نكرة ولم يحتج فى الجواب
الى ما قيل ان ذلك مبنى على ما ذهب اليه السيد الرضى من ان الضمائر الراجعة الى النكرات

النكرات المخصوصة نكرات مع انه يصح ان يحمل قوله على الشذوذ على وجه يكون جوابا ثانيا
فانه ما فى الباب ان يكون الاولى ح مقدم قوله اى رب شاة وسخلة شاة على قوله على الشذوذ وفى
س وهو ان الظاهر ان يحمل الحمل على نكارة الضمير وجها ثانيا لتقدم التنكير عليه لفظا
فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما والمبتدا هو عمرو ولقائل ان يقول لم يتعين لذلك لجواز ان يكون كان او نحوه
الرفع لكونه مبتدأ وراجعا الفاعل عمرو لان الصفة اذا اعتمدت على الاستفهام جاز رفعها الاسم الظاهر   ولقا
ئل ان يقول هذه القاعدة منتقضة اذ يحتمل ان يكون قول المص واما جاز جوابا لعدم منع جواز
ما عدا الرفع فيما زيد بقائم ولا ذاهب عمرو مستدعى جواز الذى يطير فيغضب زيد الذباب   و
بجوم اما جاز الذى يجعل الجواب هذا السؤال فيه احتمالات الاول منع كون الفاء للعطف والثانى
تخصيص كون المعطوف فى حكم المعطوف عليه بما اذا لم يكن بين المعطوف والمعطوف عليه سببية
لان المعطوف والمعطوف عليه يصيران ح بمنزلة امر واحد فيكفى رابط المعطوف عليه عن المعطوف
والثالث ان الفاء السببية يندرج فى الجملة الثانية رابطا لها بما ربط به المعطوف عليه
وهو ان الغضب بسبب طيرانه واما قوله ويمكن الجواب الخ فقد سبق الرابط ولا شتمالها
عليك ان كون الجملة الثانية مع الاولى بمنزلة جملة واحدة لا يتوقف على جعل الفاء السببية فلا
بد من رابط الجملة الثانية بما ربط به المعطوف عليه فيحصل ذلك من الفاء الفاء طلبه فان معناه
التعقيب مع تجعل الفاء السببية الثانية مع الاولى كواحدة لكن التعقيب لا ينفى
قوة فيغضب زيد عقيب طيرانه   بسببه الضمير راجع الى طيرانه اى فيغضب بسبب
طيرانه   اى اذا اوقع العطف يعنى قوله او اعطف مسندا الى مصدره من قبيل جعل
بين العمرو الزيدان وقوله على عاملين لشبهها بما عن العامل فى مصدر عطف اى عطفا مبنيا
على عاملين ولا يخفى انه بعيد جدا وانما قال بعض شارحى اللباب ابعد منه والمقح اكثر الشارحين
ماه بمنع ان يجاوز   مختلفين اى غير متحدين ما ذكره فى توجيه مختلفين فله يجب ان يمنع منه
والاولى ان لا يتكلف مثل وجه الوجه انه يدرك فى محل ان الوصف قد يذكر لبيان ان المقصود
يوصف الشى بوصف الجنس لبيان عموم الحكم وشمول الجنس ومنه قوله تعالى وما من دابة فى
الارض ولا طائر يطير بجناحيه فوصف عاملين بمختلفين للتصريح بالعموم ولا يبعد ان يقال احترز

من مثل ضرب واكرم زيد عمرا او بكر خالدا امان زيد وعمرو معمول لان العاملين هما ضرب واكرم على ما نقل عن الفراء انه على تشريك العاملين يجوز العطف عليها لان العطف على معمولي عاملين مختلفين بل متحدين في المعمول الكل من تحسيبني وتحسبني مع معموليه فكل منصوب وليس مرفوع على حذف المفعول الاول لتحسبني لانه لا يجوز الاقتصار على احد مفعولي باب علمت عند البصريين ونوقد مضارع التفعل حذف احدى تائيه والتوقد لازم ومتعد ومعنا لازم لعدم جواز حذف الفاعل من المجهول هذا وان كان يجب الظاهر لكنه ممن عند الجمهور يجب الحقيقة ودفع لما ذكره الفاضل الهندي ان في ترتب الجزاء على الشرط نظر لانه كيف يترتب على وقوع العطف لا يدل عليه اذا او المانع عدم الجواز وحقيق الجواب ان الواقع هو العطف بحسب الصورة والمرتب عدم الجواز بحسب الحقيقة والمآل وقيل او العطف يعني اذا اريد العطف فلا مانع من الترتب على الارادة ورد بان عدم الجواز لا يترتب من الارادة بل هو ثابت اريد او لا وهو مندفع بان عدم الجواز على الجزاء انتم مثاله والتقدير اذا اريد العطف على عاملين مختلفين فليجتنب منه لانه يلزم وعدم جواز ذلك العطف مخالف للفراء فانه يجوز في جميع المواد عند الجمهور ورد لما نقله المصنف عن قول شارح للفراء بيان المخالفة قبل تمام الحكم لانه انما يتم بالمستثنى فاجاب بان المستثنى متعلق بمجموع عدم الجواز مع المخالفة وهو مع كونه تكلفا حذو ما نقده عليه ايضا انه ينقض البيان لا منافاة عدم الجواز مع مخالفة الفراء في هذا التركيب فكون مستثنى لعدم الجواز بل مخالفة الفراء وان يخالفه سيبويه في عدم الجواز ومخالفة الفراء في جميع الصور الا في في الدار زيد والحجرة عمرو وله ففيه ما هو المقصود من عدم الجواز عند سيبويه مطلقا حتى ان يكون المقصود نفي مخالفة الفراء فيما عدا هذا التركيب واثباتها فيه اعلم ان الشيخ ابن الحاجب نقل المصنف ونقل المسئلة انه امر المتقدمون ومنهم الاخفش على انه جاز العطف الا فيما كان فصل بين العاطف والمعمول المجرور وهو المفهم الفراء وسيبويه منع مطلقا والمتأخرون لا يجوزون الا اذا تقدم المجرور في المعطوف والمعطوف عليه فعلى هذا خصوص المثال المستثنى في المعطوف والمعطوف عليه محفوظ فاحفظه التأكيد

فتامل

جاء الجوهر والواو فانه قيل كان البدل اشد مناسبة بالعطف فكان احق بالاتصال بالعطف قيل قد يراد به التأكيد اللفظي حرف العطف نحو والله ثم والله وكلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون ونحو لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة لكن لو اخر المعطوف عن سائر التوابع لكان يجب التوابع في بيانه كرجحت وقوعها في التراكيب وقد راعى في ذلك ذكر الفاصل الخمسة تبعية تحقق الظاهر ويحصل او في الشمول اي التأكيد ما يقرر امر المتبوع اي نسبته بين ذلك على ان ذكر او في الشمول بعد في النسبة ليس لحق الظهور ان جاء القوم كلهم ايضا يقرر المتبوع في النسبة ويفيد ان النسبة الى جميعه لا الى بعضه ومفاد التقدير ان يقرر امر المتبوع في النسبة شائع فيها منهم في النسبة المذكور ولعل الشمول هي يغني عن ذكر الشمول ونقول جاء في القوم كلهم اذا اريد تعيين العدد باعتبار النسبة فضافه العدد الى ضمير المتبوع وذلك من الثلثة وما فوقها ولا يوكد بها الا بعد ان يعرف المخاطب كمية العدد قيل ذكر التأكيد والا لكان تأكيد العلامات الوصفية نحو جاءني رجال ثلث فهذا هو الغرض اي تقرير امر المتبوع في النسبة او الشمول هو الغرض من جميع الفاظ التأكيد فالتعريف به جامع لجميع الافراد واذا عرفت هذا اي كونه جامعا لجميع الافراد فنقول اخرج المصنف الصفة والعطف لما نظهر ان التعريف جامع ومانع وقوله واذا وقعا توضيح متبوعها في بعض المواضع ليس الوضع لو تعرض التأكيد متبوعها لكان انت لفظي يختص بالمعارف الا المعارف الا ان المحكوم به وكذا المعنوي يختص بالمعارف مطلقا عند البصريين ونفسه وعينه منه عند الكوفيين او حكما نحو ضربت انت وضربت انا فان وذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا له ولفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلة فصدق به الفرق بين ضربت انت اجمع واكتع فان الاول في حكم التكرير لفظا لان المخالفة للضرورة بخلاف فانه اجمع واكتع ومنهم من لم يشترط لفرضه واعترض بعد لعدم الفرق بين ضربت انت واجمع واكتع اعلم ان من قال ان الضمير انت هو التأكيد وان ما عداه للتأكيد في ضربت انت واخواته تكرير اللفظ الاول حقيقة في الالفاظ كلها اعلم ان المؤكد اما مستقل يجوز الابتداء به والوقت عليه

او غير مستقل بنفسه المستقل ان كان في حرف واحد او كان مما يجب اتصاله باول نحو
من الكلم او باخر نوع منها لم يكرر الا بتكرار ما عاد في السعة نحو بك بك وضربت وان لم يكن في
في حرف واحد ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان ان زيدا قائم ولا يؤكد
ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي بل فيما عدا التاكيد اللفظي بكل واجمع وتوابعه فانه لا يؤكد
فيها التاكيد اللفظي بناء على الشمول المستفاد من كلها بالشمول للانواع لا لجميع الاشخاص ودفعه
وبعض نفسه وعينه وتقديره البا فيه نفسه وكذا اي اجمع لكن الجمهور على تقديم النفس
على العين والزمخشري في تقديم اجمع والمصنف يتبعه قيل لا يجمع هذه الكلمات الثلث
على هذا الوجه لذكرها بين الفاظ التوكيد لان التوكيد من الاسماء المعربة ومنه بعمله
ولهذا لم يذكرا المصنف حسن بين التاكيد والجواد درج هذه الالفاظ في التاكيد من باب
من المسامحة وعد غيرها من الاسماء الا انها معربات مستعملة في كلام العرب لا بد من ضبطها
في الصيانة عن الخطاء في كلام العرب ولهذا قال الشيخ الرضي التاكيد اللفظي على ضربين
احدهما ان يعيد الاول والثاني ان تقويه بموازنة مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعا
وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا او لا يكون له معنى اصلا بل ضم
الاول لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى وان لم يكن له حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن
قسن او يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبث الشر اي استخرجه واستنبطه
ما ذكره ان هو بناء تاكيد لفظي لانه ليس بتكرار اللفظ الاول كما ذكره الشارح اولت
الضرورة داعية اليه ويمكن ان يقال ان المصنف جعله صفة كما شعر ولا يخفى ان البعث اذا
جعل له معنى غير الاول فهو صفة لا تاكيد ويمكن استنباط مناسبات خفية لاستعمال كل
منها على خروج من النقصان وعلى تمام مناسب العموم المستلزم لتمام النسبة يعتبران
اي جملة ما يزيد لشمولها الواحد والاثنين والزيادة والمذكر والمؤنث انفسهما
بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث وهذا اصل في كل مضاف الى ضمير التثنية
الاتصال التام بين المضاف والمضاف اليه لكراهة اجتماع التثنيتين لكمال اتصالهما
لفظا ومعنى مثال نفساهما زيد وعمرو ونفسا هما وفي الثاني انفسا هما بل انفسهما باعتباره

مضاف الى ضمير المؤكد وقرينته المصنف على ترتيب الفاظ التاكيد اذا اجتمع م

باعتباره في الضمير في كله وجميعه وعامته كذا في تسهيل ابن المالك ويجي اجمع
لا ورد في الاجتماع عند الجمهور خلافا للمازني والمبرد كذا في الرضي واجمعون
في جمع المذكر اي العاقل او الجمع اي الجمع الذي يعمل في حكم الواحد وهو غير جمع المذكر السالم
جمع في جمع المؤنث وما في حكمه من جمع المذكر الغير العاقل وجوز الاندلسي في العاقل الغير
السالم ايضا ولا حاجة الى ذكر الافراد بل لا يصح ذكرها لانه يفيد جواز نحو الانسان
كله من غير ان يراد به الاناس فقد افسد من اصلح قول المصنف ذو اجزاء بافراد وما ذي متعدد
افراد او اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما مثل لا يكفي الافتراق الحسي بدون الافتراق
الحكمي فذكر حسا لغو وفيه نظر لان المصنف حكم بصحته في المفترق الحسي ولا يحصل الرد عليه
ائمة العربية بناء على انه يلغوا التاكيد بكل في المفترق حسا بدون الافتراق الحكمي لا يمكن دفعه
بان الافتراق حسا يوهم الافتراق في الحكم في بادي الراي فيحسن التاكيد بكل لهذا العذر خلاف
جاء زيد كله ومثل اختصم الزيدان كلاهما عند الجمهور لعدم صحة افتراق الزيدين حكما وجوزه الامام
المبرد وقيل هو خلاف القياس والسماع وفي مخالفة القياس نظر لان الافتراق حسا حسن
ذكر التاكيد لدفع ما توهمه الافتراق الحسي من الافتراق الحكمي مثل التابع في الحكم اكد ذلك
الضمير اولا كانه دل عليه المصنف لما لا يخفى انه لا وجه للفصل بين هذا الحكم وبين بيان النفس
والعين كما لا وجه للفصل بين قوله ولا يؤكد بكل واجمع وقوله واكتع واخواته مع شدة اتصال
اكتع واخواته باجمع وشدة اتصال هذا الحكم بالحكم السابق اذ يعلم منه ان الحكم السابق يشمل
اكتع واخواته ولهذا اقتصر فيه على ذكر اجمع واكتع واخواته اتباع لاجمع وظرائف الجمع من
الفاظ التاكيد وكيفية ترتيبه ان تقول فتامل ما عرفت البدل تابع مقصود بما نسب
الى المتبوع خرج من التعريف البدل من المنسوب نحو ضرب زيد اخوك والعبارة الصحيحة
البدل تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه ان يقصد النسبة اليه نسبة ما
نسب الى المتبوع لما كان من البين ان ليس البدل مقصودا بما نسب الى المتبوع اذ ليس المنسوب
وجاءني من جاءني زيد اخوك اخاك تكلف لتصحيح التعريف بان جعل معنى قصد نسبته بنسبة ما
نسب الى المتبوع وبعد فيه نظر لان نسبة المجيء الى الاخ ليست مقصودة بنسبته الى زيد

البدل

بل نسبته الى زيد مقصودة من ضم المسند الى زيد ونسبته الى الاخ ليست مقصودة
من ضمه اليه فلا بد من زيادة تحقيق وهو ان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة اليه
بدل الغلط فان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة الى التابع واللفظ بالمتبوع
او هاله نسبته من تقرير وتمكينه الذهن كما في التوكيد دونه اى دون المتبوع اى لا يكون
النسبة الى المتبوع مقصودة بضمير دونه راجع الى المتبوع وهو حال من المسند المقصود
اى متجاوزا عن المتبوع فى كونه مقصودا وقد غفل عما نبه عليه الشارح من حاله وظرف
لنسبة وهو حال من المستتر فيه اى متجاوزا عن المتبوع فانه لا يكون الحكم متجاوزا به الى
المتبوع فى انه نسب اليه والحاصل انه نسب الى المتبوع ولم ينسب المتبوع الى المتبوع ولا
محصول كما ترى بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا للنسبة الى التابع اى حقيقة او حكما كما
فى بدل الغلط فانه وان لم يجعل توطئة بل كان سبق لسان لكنه فى حكم التوطئة فانه فى حكم الساقط
وموجب التقرير والتمكين حق البدل وليس نسبته ما نسب اليه من عدم القيام
مقصودة بالنسبة الى زيد فيما قال النظار يقول على طبق ما ذكره شرح التعريف ان ليس
المقصود نسبة عدم القيام الى زيد فنسبته الى احد فى الكلام قلبه ليس ذا الى القلب
فى اشال هذا المقام بعيد عن القلب والحق وليس نسبته ما نسب اليه اى الى احد من عدم
القيام مقصودة بالنسبة اى بسبب النسبة الى زيد بان يكون القصد الى ذهاب تقرير
النسبة الى زيد او بالقياس الى زيد بان يكون قصدها باعتبار زيد وتقرير النسبة اليه
ولا يخفى عليك انه يندفع الاشكال عن تعريف البدل بمثل ما سمعته فى تعريف العطف من ان
يعنى كونه مقصودا بالنسبة دونه ان يكون ذكر المتبوع توطئة لذكره وكانه قصد الى النسبة
على طريق اخرى التاكيد اى بدل هو كل المبدل لا يخفى ان المركبات الاضافية الاعلام
صارت اسماء فلا قسام الادبية كعبد الله ما ان عطف البعض على الكل من قبيل العطف
على جزء الاسم ليستفاد منه اسم القسم الثانى وهكذا انه اخرى وهذه مسامحة فى كلام المصنف
ولا يكاد يعتذر عنه ببيان ان الاضافة الاولى بيانيه وفى الاخرى لامية لا دخل
له بدفعه بيان ما هو اصل فى الاضافة لا مما المراد فى المقام فله تشكل انه كيف يعطف

على المضاف اليه الاضافة اللامية على المضاف اليه الاضافة البيانية وما اجيب
به عنه من ان الاضافة فى الاولى ايضا لامية مشهور من ان المقام ليس مقام الاضافة
اللامية وكذا ما اجيب من ان بين الجزئين المقدر والمذكور فرقا فليعطف المجرور
المقدرة على المجرور من المقدرة وان لا يجوز عطفه على المجرور من المذكورة او لا يحصل
ل اما اشتمال البدل على المبدل منه الخروج منه نحو اعجبنى زيد حاده فانه لا
لاحدهما على الاخر كما انه جمل وجه التسمية اكثريا غير مطرد فى جميع الافراد المشهور
المبدل منه على البدل باعتبار تشوقه الى البدل وكونه الا عليه اجمالا بحيث يبقى سامع المبدل
منه منتظرا لذكر البدل هذا وجه يحتمل مطرد علمه فيما ذكره الشارح فانه كلام ظاهر فيه
مطرد ومن قال يجب ان يحمل كلام الشارح على خلاف منه وضعه لا يحتمل ويدل الغلط اى بدل
من الغلط حمل الغلط مصدر اراد الاول جعل غير المستقيم وحمل الاضافة اضافة الى
المبدل منه يكون الملابسة توهمه اذ هو الشارح فى اضافة البدل لم يكن حمل الاضافة فى الاقسام
الثلثة ايضا من هذا القبيل بدونه التطرح بناء على حواصلها فصله من المتن
نقول بدل الكل مثلا بدل من كل المبدل منه فهو كما ان الثانى بدل منه فالبيان الاول الجرى
فالبيان الثانى فلم يبق من المتروك له بدل فاحق به من التابع بدل ان جمع ما ترك من المبدل
منه يكون بدل الكل وبدل البعض بدل عن بعض ما قصد بالمبدل منه اجمالا فاما اذا قيل
زيد فقصد به زيد بنسبة الفعل اليه اجمالا لافصل بدءا الا لبدء المبين اجمالا لا
المبين تفصيلا فيفصل البدل بدلا عن اجماله فهو بدل البعض اذ هو البدل من المبدل منه
به عوض ولم يجد شيئا من المبدل منه سوى البدل بدلا وبدل الاشتمال بدل عما اشتمل عليه المتروك
ولم يعين المتروك بدلا عن الواحد البدل بما اشتمل عليه المتروك فهو داخل ولا يتجه
بدل الكل ما شيخ غيره فانه لمن الانقياد ولا يبدل الكلمات الله ولا يستاد كما انه كما
من سواء فالاول مدلوله مدلول الاول اشتمل مدلوله لا بد من ان يدل الاول الثانى غير
الاول وفى مثل هذا المقام يوفى بالفاظها دالمغايرة يعنى متحدان دالا ان الاول يحمد
مفهوما اجمالا لانه لا يلزم اتحاد مفهوميهما كما فى قولك نحو زيد ضربته اياه وكثيرا ما لا يكون

وقوله وان احتملا مفهوما مشيرا الى انهما قد يتحدان ووجه عدم تعرض اتحادهما مفهوما وفد
واخوك انما ذكر لعله وجه التمثيل والثانى جزءه اى جزء المبدل منه لم يرد ان الضمير
راجع الى المبدل منه المعلوم فى المقام لانه راجع الى الاول فى قوله مدلوله مدلول الاول الى ان
يبين الاول قوله والثانى جزءه بعدد والثانى مدلوله جزءه وليس من عطف الثانى على
الاول وعطف جزءه على مدلوله الاول كما هو الظاهر والا لكان عطفا على عاملين مختلفين بدون
ما هو شرط جوازه عند المص بحيث يوجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملك
اجمالا اذا دقة يحقق عبارة المص لا بد منه لاخراج بدل الغلط كما اشار اليه بقوله بحيث
صرحت بذا علامة بغيرهما الاول والاوضح تركيبا الملابسة والقول بان
بينهما ملابسة غيرهما عن نظرت الى القمر فكرة ثم فيه ان النسبة الى المبدل
لا يوجب النسبة الى البدل لكن يكون ما لا لعدم الاشتمال وكذا المثال الاخر
قلت اذا لم يكن نسبة الملك ثم وعلم المخاطب ذلك يكون الاسناد الى القمر موجبا للاسناد
الى فلكه اجمالا لو كذا اذا سئل عن المتكلم هذا التركيب هل رايت ربح الاسد فقال نعم
رايت ووجه الاسد كان المخاطب منتظرا لذكر البدل والرابع ان تقصد اليه بعد
ان غلطت بغيره فيه نظر لان القصد الى البدل اصل الغلط وانما ذكر خلاف ما تقصد
بالقصد او النسيان او سبق اللسان فكانه اريد ان تقصد الى البدل من حيث انه
بدل بمعنى ان تقصد الى الابدال بعد ما غلطت بغيره فافهم ولم تقل بعد ان غلطت بالاول
تفننا اى نعت بدل المعرفة واجب قال الشيخ الرضى هذا ليس الا فى بدل الكل
بل عنده اى على بدل الكل ايضا يتعين ما اذا اشتمل على فائدة فاتها المبدل منه نحو قوله
بالواد المقدس طوى اى مقدس مرتين لئلا يكون المقصود انقص هذا وجه
مطرد فى الكل فقيل باطراده ولم يخص بدل الكل كما فعل المص وقال فى بدل البعض والاشتمال
انه لا بد فيهما من ضمير يرجع الى المبدل منه تخصص البدل اما بالاضافة اليه او بوصفه
به هذا ولا يخفى عليك ان الوصف غير لازم لان الاضافة ايضا كالوصف حاز لنقصانه
النكارة الا ان يقال لم يساعد النقل بمعنى العقل فلذا خصه نحو الزيدون لقيتهم اثنيهم

اياهم قال الشيخ ان هذا المثال تاكيد كيف وهو مثل اسكن انت وزوجك الجنة وانتوا
انه تاكيد قال الفاضل الهندى لا يبعد ان يقال لو قصد اسناد الفعل الى المنفصل
ذكر المتصل توطئة فالضمير الثانى بدل ولو قصد اسناد الفعل الى الاول وذكر الثانى
من غير توطئة كان تاكيدا ودرايت رنيس عينا لا غرنيبا مسودا اى وقوله
ان كان حى اى كذب مقال عين فاجر قال اللهم صدق صدق الظ نقول لان خبر افعال
المقاربة لا يكون الا مضارعا وعليه النظير الثانى مفعولى المشارك ان هلنا بمعنى
المصير لتغير التركيب بين الجمل وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبنى على
الاطلاق اى هذا الحد للاسم المبنى كما هو الظ بعد قوله اى الاسم المبنى فهذا تمام لو
كان معرفة معنى الاصل موقوفا على معرفة المبنى والاصل لكنه لم لانه يمكن معرفته عما يعنيه
فيما بعد من غير توقف على معرفة مفهوم المركب الاضافى اذ لو لم يعرفها يعنى لو
لم يعرف ماهية المبنى لكان اى تعريف الاسم المبنى تعريفا للمبنى بالمبنى فيلزم تعريف الشئ
هذا الحاصل كلامه وفيه نظر لان لزوم تعريف الشئ بنفسه لو سلم انما يلزم لو كان تعريفا
للاسم المبنى مطلقا لا تعريف الخاص بالعام ولا محذور فيه نعم لو كان تعريف المبنى المطلق يلزم
ان لا يكون ما سالح وح مبنى الاصل لانه لا يناسب مبنى الاصل معنى الاصل وهو الحروف
والفعل الماضى لم يبين مفهوم المركب الاضافى والكيفية تعيين ما يصدق عليه لانه سبق
معرفة مفهومه فى تعريف المعرب فوله ولا حاجة الى تعيد الامر بقوله يعنى اللام اذ
الامر عرف البحاث اللام والمراد بالمشابهة المنفية فى تعريف المعرب هو هذه
المناسبة الاولى هو المناسبة فافهم او غيرهما وهو الاشارة الحسية فكذا
ههنا لئلا يخلو الحكم كما يتبادر الى الوهم ويمكن جعلها تتمة الحكم ايضا بان يراد بما ناسب
مبنى الاصل ما ناسب مناسبة موجبة للبناء وبما وقع غير مركب ما يكون سبب بنائه عدم
التركيب ولا خفاء فى ان سبب بناء هؤلاء غير مركب ليس عدم التركيب بل المناسبة
ومن قال انه ليس للشك حينئذ فى التعريف فقد بعد عن السوق فان قلت يخرج من
التعريف غاق صوت الغراب فان الاصوات ليست من الاسم المبنى لانها ليست موضوعا

ظلت كلمات فصلة عن كونها اسماء وانما ذكرت فيما بين المبنيات لمزيد مناسبتها لها
اما بالتقدم بمفهومه وجودي لشرفه او نقول التركيب المرتب بمقتضى الاعراب
والمناسبة بالبناء والمبنى متقدم على التركيب المانع شرفا وفي المبنى المناسبة مقتضى للبناء
في حال التركيب وعدمه بخلاف عدم التركيب فهو احرى بالتقديم او نقول قدم بحث المعرب
لبيان اقسامه بعد التركيب للاهتمام به ثم وقدم بحث المبنى لبيان اقسامه بعد المناسبة
لاقسامه وعدم التركيب للاهتمام فيه بالمناسبة اكثر تأمل   من حيث حركات اواخره
لا من حيث انسمائها فانه لا يقال للمبني الضم ولا الفتح ولا الكسر بل المضموم والمفتوح والمكسور
ولا مطلقا لان يا زيدا انما مبني على الالف ويا زيدون على الواو ولا دخل فيه الياء ولا اعراب
لهذه الحروف ضم وفتح وكسر   والمراد ان الحركات البنائية لا نعبر عنها الا بهذه في والسكات
ان المراد ما لقب ما يعبر به عن شيء جرى على اللغة لا قسم العلم كما هو مصطلح الصناعة وانما التعبير
بها عنها لا بخصوصها لاشتراكها من الحركات الاعرابية والبنائية وغيرهما   وحكمه ان
يوخر عن تقسيم المبني الا انه قدمه لان عدم جعل تعريفا للمبني فنبه على انه حكم الذي لا يعرف
الا بعد معرفته فعقب تعريفه بقوله وحكمه تنبيها على وجه العدول هذا وفيه نظر لان حكم
حكم المبني مطلقا ليس كذلك بل حكم ما ناسب مبني الاصل منه واما الذي بناؤه لعدم التركيب فحكمه
ان لا يختلف آخره باختلاف العوامل   وبعض الظروف اما قال بعض الظروف ولم يقل بعض
الموصولات لان اي شيء معربة وهذا اقلها ولئلا يتوهم انه على مذهب من جعل اللذان
واللتان معربين لكن ينبغي ان يقول وبعض المركبات لان المركبات قسمان قسم مبني
من خمسة عشر وقسم معرب وهو بعلبك قيل وينبغي ان يقول وبعض الكنايات ليخرج بعض كم وكذا
هذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية فيه لا يشكل حصر المبني في هذه الثمانية بما
الشرطية والاستفهامية والصفة والتامة ومن باقسامها سوى الموصولة لان المراد
بالموصولات ليس مجرد الموصول بل هو باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية موصولة
كانت او غيرها ولا يشكل ايضا بنزال التي هي في الامر لان المراد باسماء الافعال ليس
مجرد اسم الفعل بل باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية ولا يشكل ايضا بخمسة في خمسة عشر ونحو

وبعلبك فانه ينبغي ان لا يدخل في اقسام المبني لان المركبات باب في بيان طائفة من الاسماء
المبنية ولا يقتصر على بيان المركبات ولا يشكل بخمسة عشر وان لم تدخلها هكذا في بعض الشروح
المضمر ما وضع لمتكلم المشهور عند النحاة وضع هذه العبارة لمفهوم المتكلم والمخاطب والغائب
والتحقيق وضعها لجزئيات معينة لهذه المفهومات والتحقيق بهذا الاستعمال كما تكلف الشارح
لاخراجها فقد ما انتبك وكن من الشاكرين وعلى طريقة النحاة ينبغي ان يحمل التعريف على ان المراد
ما وضع ليستعمل في متكلم بعينه او مخاطب او غائب كذلك وبهذا يخرج لفظ المتكلم والمخاطب
هذا وليس بمتكلم لا زيد تكلم وعلى التوجيه لا بد من حمل متكلم واخويه على الاستغراق العموم
والنكرة في سياق الاثبات للعموم والمراد بكلما اسم فانه بمقتضى التعريف عرف الخطاب
ويخرج بهذا القيد لفظ اي بقيد الوضع بكونه لاحد الامور الثلثة ولهذا اورد القيد ولم
يرد ان الغرض منه اخراجهما فقط لانه يخرج جميع الاسماء الظاهرة الغير الموصوفة بما
وصف به الغائب بل انهما يخرجان فلا يرد النقض بهما وقوله فان الاسماء الظاهرة مثال
ليصحح خروجهما بمنع انهما داخلان في الغائب ووجه الصحة انهما موضوعان للغائب مطلقا
فيخرجان بهذا القيد المستعمل على الغائب المعين والمراد انه يخرج بهذا القيد كل ما
المتكلم اما الثاني فظاهر واما الاول فانه للمتلفظ واما انه المخاطب فحتى لان المخاطب موضوع
من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب اولا بمعنى المخاطب الا انه يتوجه اليه الخطاب
الا ان يراد يتوجه اليه الخطاب به ولفظ المخاطب لم يوضع لمخاطب يتوجه اليه الخطاب
بلفظ المخاطب بخلاف انت فالاخصر الاوضح ان يقال من حيث انه مخاطب هذا ونحو
من قال ويخرج ما يتعلق بالتوجيه الثاني واما خروجهما بالتوجيه الاول فلان المراد بالمتكلم و
المخاطب ذاتا ما ولفظاهما موضوعان لمفهومهما لا لذاتيهما وقيد الحيثية لاخراج زيد
اذا عبر به المتكلم عن نفسه ونص عليه حال المخاطب وهذا اولى من جعله كيف ولا
لاخراج زيد المذكور الى قوله يحكي عن نفسه في تعبيد المتكلم واياك وان يحمل كلام الشارح
على ما ذكره هذا القائل بشاهد ان القائل من تلامذته فلعله سمع منه لان سماعه الباب اصدق
قوله وحمل المسطح على ما هو الصحيح البق او تقدير اصل ضرب فلانه زيد جعل المقدم وتقديره المقدم

لفظا لكن يقدر الاتيان به منه لسائر الاقسام نعم يجى انه شاع مقابلة لفظا بقوله
تقدير الجمل تقدير اخته ملتبس محل البيان من حيث المعنى لا من حيث اللفظ اراد
ما لا ذكر من حيث اللفظ ان يكون المعنى مقصودا اما للفظ باستعماله فيه والا بمعنى اللفظ
باعتبار انه مدلول اللفظ مذكور لفظا فكانه متقدم من حيث المعنى اى كان لفظ العدل
متقدم من اجل المعنى ويقدر به فضمير كانه للفظ العدل وقوله من حيث المعنى متعلق والا
ينبغى ان يقول فكانه متقدم من حيث اللفظ فكانه تقدم ذكره معنى الظ فكانه يتقدم
ذكره لفظا فاما جاء فى ضمير الشان لا يقع الحصر كما لا يخفى ولو كان راجعا الى ما لا يجى
كان قوله لانه اما جى به من غير ان يتقدم ذكره مستدركا وكان العبارة المحررة فاما جاء
فى ضمير الشان قصدا اليه والضمير الراجع الى المتقدم الحكمى من تكرير السطير الله اقتران
من الضمير قبل الذكر او حذف الفاعل كما فى تنازع الفعلين وهو مرفوع ومنصوب
وبجود الاحصر الاوضح والاول مرفوع ومنصوب ومجرور والثانى مرفوع ومنصوب
الاول ضربت وضربت فقال الاولى ان يقول ضربت ويضرب الى ضربن ويضربن ليكون
افراد المضمر المرفوع المتصل سوى الثلث اشار الى بيان الضماير المتصلة بانها واردة
على التصريف المعلوم فى الصرف فى صيغة الماضى والمستقبل وغيرهما لكن اراد التنبيه
على ان الضمير المرفوع قد يكون فاعلا وقد يكون مفعولا وقوله ويعلم هذا القياس المجهول
بنية لطا انه لا يجهل المتشبهين وهما بدل من المستترة المتشبهين بدل البعض
من الكل واشاره الى ان كلها الى لله ساقطا لا لمد الحكم فلا يلزم عدم دخول ما بعدها فى الحكم
واما بدا اما المتكلم الصريحون بيدون بما غاب لبعده من اللواحق ثم يراعون اسلوب
الدرجة لان ضمير المتكلم اعرف المعارف ثم الاعرف من ضميرى المتكلم الواحد
من ان اجاعا ملكه او كرته الكتاب وقال شارحه الغاب اى اجاعا من البصريين
والا فالغرا جعل الضميرات بكالها قى الكوفيون ذهبوا الى انه التاء تضارعيه
وان جاء كما تحرفه اخر الكلم المشبهة فانت من علم ان الفاعل المستتر هو
المحذوف وهو الذى هو منساب المصدر وقال الا ان النحاة لا يطلقون المحذوف كراهة

الاستتار ثم

كراهة لحذف الفاعل وهذا الكلام ظاهره ما يحقق ما سبق فى اول الشرح وبلفتاتة لطف
الله بها ان المحقق منه يفعل عنه ان كنت من اهل التوفيق خاصة فى القاموس الخاصة ضد
العامة وهو ها لمن فاعل مستترا ومن المبتدأ او التاء التابعة اى طائفة خاصة وفى الهندى
التاء للمبالغة او الخاصة مصدر كالعاقبة والتقدير خص خصوصا والجملة معترضة هذا
وكما ان يجعل الجملة حالا لا يقدر به قد خص خصوصا اذا لم يكن مسندا الى الظ لا حاجة
الى هذا القيد لان الكلام فى بيان استتار المرفوع المتصل حيثما كان ولا يكون المسند الى
الظ الا فى بيان وجود المرفوع المتصل حتى يحتاج الى تقييد الماضى الغائب هذا التقييد
عليه نظائره مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا واحدا او فوق الواحد لانه اخصر واوضح
لانه لا يطلق فى العرف المعنى على اثنين بل على اللفظ المخصوص فالصحيح انه لو شرح الشيخ مثنى
او مجموعا والاوفق بالمشهور تفسير مطلقا بوحده اوضح الغير وهذا ارشد الى ان مطلقا هنا
من المتكلم لا ظرف زمان اى زمانا ما مطلقا ولا منصوبا بقوله يستتر بمصدرا كان او حالا او
ظرفا وفى الصفة مطلقا الفرق بين الصفة كما يشعر به قوله سواء كان اسم الفاعل
والا لوجب ان يقال مطلقة ولا من الضمير المرفوع كما يشعر به قوله سواء كان اى الضمير مفردا
اه لا سواء كان الصفة والا لوجب ان يقال سواء كانت مفردة او مثنى او مجموعة مذكرة
او مؤنثة لانه لا يصح قوله سواء كانت اسم الفاعل بل ظرفا اى زمانا ما مطلقا سواء كان ذلك بان
كون الصفة اسم فاعل او غيره وسواء كان زمان كون المرفوع المتصل مفردا او غيره متعلق
كانت الجار بيان لمطلقا بمعنى زمانا ما مطلقا بحسب المعنى ظرفا كانت هنا به لا يستتر الضمائر تغيرت
لكانه سهو من الناسخ فيما اى الالف والواو فى الصفة حرف التثنية والجمع الظاهر ما
التثنية والجمع لا علامة بتثنيه ان اللام فى قوله الا التعدد المتصل للتعليل لا للوقت لانه
علم انه للتعليل فمعنى انكر لا يعدل عنه وفيه تعرض لمن جوز ههنا على السواء وذلك اى
تعدد المتصل المتقدم قبل تنفصل فاصل لانه لا يستعمل الا جزء وقد المصدر ونولا فام م
داخل المتصل لغرض وهو رفع الالتباس اذ لو استتر لم يعلم انه المخاطب او الغائب او
المتكلم ومنه فصل المعمول الثانى اذا النفرع المعمول الاول بالاتصال واما اذا لم يلتبس فلا تصل

لانه يحصل الالتباس دون الضمير والحاصل انه او تثنية او مجموعا مذكرا او مؤنثا متعلق بعد الواحد او فوق الواحد

لانه يعود عليه الحرف وان لا يلتبس بضمير المحذوف ح

تغيرت

في باب اعطيت والانفصال في باب علمت اولى ومنه تصل الضمير بعدا ما فانه يجب عند
الالتباس وعند عدم الالتباس لا يجب شهد به شرح المفتاح واما ثم الثاني لو وجد فاعل المصدر
الضمير غير مضاف اليه المصدر او النفصل الواقع لغرض لا حاجة الى تقدير الفاعل
فظرف ولا يدعو اليه الغرض بل يصح تعلقه بالنفصل كما يصح تعلقه بما قدره من غير فصل
او حذفه فاعله يعني ان يراد حذف فاعله ويراد لو حذفناه لم يخرج من الاتصال كقولك
زيدا ضربته فانه في تقدير ضربت زيدا لم يخرج الضمير بحذف فاعله عن الاتصال او
جزئه الضمير مرفوع لا يقال الاولى بل يجب او منصوب لانه يختص بضمير انه فانه مرفوع
المحل كما انه منصوب المحل لانا نقول المراد بالمرفوع ما هو ضمير مرفوع في اصطلاح باب المضمر
او يكون اي يكون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك الضمير صفة جرت المراد بالجريان
ان يكون نعتا او حالا او صلة او خبرا ولو قال او بكونه صفة لم يخط من هي له لكان اسهل
اقام اسم فيه فان قلت لا حاجة الى قوله او يكونه صفة جرت على غير من هي له بعد قوله او الفصل
لغرض لان الفصل فيه لرفع الالتباس قلت عند الفصل فيما لا يلتبس ايضا فهذا اظهر وجه
باختيار التمثيل بما لا التباس فيه واما قال صفة لان الفعل الجاري على غير من هو له لا
فيه الضمير المتصل لا اتفاق على انه في الرفع لانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر
الاولى انه جعل انفصال الضمير على رجوعه الى ما هو خلاف الظاهر وجه المناسبة لجعل
الانفصال علامة ان خلاف الظاهر اولى بما هو خلاف الظاهر والاحسن ان المقام يقتضي
الاتيان بالظاهر في مقام الالتباس بالضمير فيه محل الظاهر فكما لا يتصل الظاهر لا يتصل الضمير
ولا يخفى عليك ان مقتضى ما جعل جوابه ما ذكرنا اما قال من هي له لا لما هي له لا اختفاء
في ان الاولى الضمير ما هي له من النكتة لا يسمن ولا يغني من جوع مع ان كثر العلماء اهملوا
في جريان الصفة عليهم ثم اذا الاصل بما هو الاكثر احترازا عما اذا ساوى نحو اعطاكما
ايا فقال سيبويه ان كانا غايبين جاز الاتصال وهو عربي لكن الانفصال اكثر وان لم
يكونا غايبين او هكذا فالمبرد قياسا على الغايب للتحرز عن تقدم احد المتساويين
من غير مرجح فيلزم ترجيح الاول في ضربه اياه لكونه فاعله في الاصل وفي اعطيته اياه لكونه

لكونه فاعله في المعنى لا الاحتراز عن التقدم بلا مرجح في بادي الراي والترجيح لما ذكر المحوج الى
ضرب من التامل وحكى سيبويه عن ثقات الانفصال الا ان هذا الاتصال انما حكاه عن
النحاة لا عن العرب وحكاية سيبويه عن النحاة دون العرب مع كمال تتبعه دليل ضعفه كما صرح
فقال انما هو شيء قاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف غير موضعها واستجاده المبرد
النحاة وان شئت اوردته منفصلة قال الرضي الاولى ان في مفعولي اعطيت الانفصال
وفي ثاني مفعولي علمت الاتصال ورعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة المعمول
المتصل من رعاية العامل اشارة الى جهتي الاولوية احدهما الاشارة بذكر الاصل الى الترجيح بالاصالة
وثانيهما الاشارة بذكر المشابهة بالمعمول الى ترجيح الخبرية لان الخبر حقيقة والمعمول
تشبيه والاكثر لولا انت الى عسيت الى اخرهما فكثرا اختصر لعله يوهم انه يجب
استعمالهما معا ولما دفع هذا الوهم جمعهما في قوله وهما لولاك وعساك الى اخرهما لعدم
خوف الالتباس المقصود تعبيره لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري ولو
الي ما هو المتعارف في التعريف لكان اولى ومنه تعبير مع نوت كالمواقفة الهام خروج
ضمير المتكلم عن الحكم اليان لولا هذا المقام حرف جر كانه جعله حكم حرف الجر
نحو لا عليه فانه في معنى اللام التعليلية كان قوله لولاك لكان كذا اي بعض لم يكن كذا الوجود ك
فهنا ايضا الاخفش تصرف في الضمير والتصرف فيه لكونه معمولا اولى لان المعمول
محل التصرف وكذا لكونه متاخرا الان التاولى بالمتاخر اولى عند الحاجة ونون الوقاية
مع الياء نون الوقاية فيستحق الياء حين لا زم حال من ضمير الظرف وقوله وانت
النون اليه وقوله وبعادته لينال وقوله وعكسها لعل حمل معطوفات على الحال او قوله
بعادته مستثنى من المجرور كذا عكسها لعلي او قرينته على ان المراد بالخواسان ما عدا ليت
لعل يلي اخر الماضي عن الكسر المختصة بالاسم التي هي اخت الجر وهي كسر تكون
اخر الكلم لا مطلق الكسر وكذا لم يتحاش عن كسر نون الوقاية مع ان الحرف ايضا تحاشى ان
يصان عن اخت الكسر لانها لكونها على حرف واحد ليس كسرها اخت الجر ومن هنا ظهر انه
لو قال ليبقى الماضي عن الكسر لم يتم وان ذكر الاخير ما لا يحتاج اليه ولهذا سميت نون

الوقاية اي نون هي سبب الوقاية او نون هي للوقاية ثم تامل بخلاف كسرة تضربين
لا خفاء في الوسط حكما لشدة امتزاج ياء الضمير فيه لانه فاعل بخلاف ياء المتكلم لانه مشترك
ولكون علامة الاعراب بعد الياء المتاخرة وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا
وقبل الحق لعروضها لا يخفى ان العروض مشترك بينه وبين ما قبل الياء ويسوى ما تلتها
بالجر فالاولى الاعراض عنه والتمسك بانه كالسكون حيث لم يعد معها الحروف لالتقاء الساكنين
وليت لا تخييره ليت ولعل لانه عبارة عن مساواة الامرين بخلاف الاختيار
فالاولى اختيار ان ليت ولعل مستثنيان عنها تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما
الا وعلى لعل عن الغاتها ويتوسط بين المبتدا والخبر فيه تجريد او تاكيد لان بين المبتدا
والخبر ان لا تقع بينهما فصل قبل العوامل اي اللفظية لانها المبادر ولا حاجة اليه
الا انه ذكر توطية لقوله وبعدها وجاز ان لا يكونا بعد العوامل مبتدا وخبرا لكن يصح التعبير
عنهما بالمبتدا والخبر حقيقة لان المبتدا والخبر ليسا مشتغلين بموجب اتصاف ما قصد
بهما بمفهومهما حين تعلق الحكم بهما وليس التركيب من قبيل رايت هذا الشاب شابا او
صباه لانه تعلق بالمشتق وجمع بين الحقيقة والمجاز او من قبيل عموم المجاز بعيد عن الصحة
والجواز مطابق للمبتدا ولا يصح ان يجعل مطابقا للخبر كما يكون الضمير ولا يصح كون
ضمير المرفوع على ما هو ما اشتمل فصله على تقدير كون المرفوع مبتداه لمن تمسك به دعوى انه
قد يطابق الخبر فقد سهى فوقع انه قبل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف فاراد بان الفصل
وجد لا يكون فيه اختلاف ادونه على صيغة ضمير مرفوع منفصل متفق وان اختلف كونه ضميرا
وبعدكونه ضميرا في كونه ضميرا مرفوعا كما ستعرف وفيه ان قوله صيغة ضمير مرفوع تبادر
منه انه ليس بضمير مرفوع فليس مشكلا من الحج واما امتنعنا فما حسناه للتنبيه على وجهه عنده
مع هذا المرفوع فصله الاولى مع صيغة هذا المرفوع فصله وكان الشارح تسامح
لظهور المراد وذلك التوسط ليفصل اشارة الى ان قوله ليفصل متعلق بقوله يتوسط
لا بقوله يسمى فصله وذلك لان اللام المقدر بعدها ان لام كي ومعناها السببية بما قبلها لما
بعدها والسبب لنفصله من كون المبتدا نعتا او خبرا التوسط لا التسمية لان الفصل

من تمسك به كونه بمعنى فيه حقيقة يكون في التركيب حقيقة تقدير فعل والقول بانه من الجمع بين الحقيقة والمجاز

الاصل
انما يحتاج اليه فيما اذا كان المبتدا على اصله وهو التعريف ولما لم يحتج الى الفصل فيما هو
بين المبتدا والخبر النكرة حمل عليه ما احتيج اليه من المبتدا النكرة فلم يتوسط بينه وبين
خبره ضمير الفصل او افعل من كذا وفعله مضارعا عند الزجاج تمسكا بقوله ثم وبكر
اولئك هو يبور ورد بانه يحتمل كونه مبتدا او تاكيدا كما في انه هو ابكى واضحك وزيف
بان تاكيده الظاهر بالضمير لم يعهد ولا يخفى انه كلام على السند الاخص انتصب على مثال
افعل من كذا او فعل متصلا لان الدخول فيه مع الاستغناء عن الفصل كل استغناء يكثر فيه
ايضاح الغير بطريق الاولى وبعض العرب يجعله مبتدا اي يستعمل بحيث يحكم بجعله
بكونه مبتدا لو كان معنى الجعل مبتدا الحكم بكونه مبتدا احتاج الى هذا التوجيه لان
شيئا متصفا بمفهوم شيء لا يتوقف على معرفة مفهوم ذلك الشيء وجه الرفع تغير الرفع
الرفع يعني الخبرية لتغيبه بما سبق وسيقدم قبل الجملة اي الخبرية الاسمية او الفعلية
ايضا بشرط ان يدخل عليها نواسخ المبتدا والخبر حتى لا يبقى الابتداء ولا يبعد ان
تعاد في الكلام ويتم معتمدا من غير سبق مقتضى صيغة التقدم ان يكون هناك متاخر فهو اخرجه
في هذا التوجيه عن متعين وجعل الجعل لحوه ان لا يسبق عليه المرجع وهذا خروج عن مقتضى التقدم بل
الجعل عن مضاف اليه للتقدم وهو معنى هذا التركيب فقد اخرج التركيب ايضا عن مقتضاه
وله يعني انه في غاية البعد وان سماه بعض الناس وجها وجيها وقوله وذلك يجب المتقدم
اعم من ان يكون قبل الجملة او لا يشعر ان التقييد بقوله قبل الجملة لاخراج المتقدم عن الاسمية
لانه محترز عن متقدم لم يسبق عليه مرجع ليس قبل الجملة لعدم ما عرفته عنه ان هناك كما عرفت
عنه وهو ضمير نعم رجلا وضمير ربه رجلا ولا يبعد ان يقال اراد بقوله قبل الجملة كونه قبله
بلا فصل ذكر ليعلم به عدم جواز الفصل بين ضمير الشان والجملة بحمر الضمير او على معترضة
قبل الجملة اي قبل هذا المخصص من الكلام حمل الجملة لمخصص تعمل الجملة بعده لمخصص به يفسر ان
رد اعلام قال وضع الظاهر موضع الضمير لان تفسيره الضمير بالجملة فيما هو الشان كما
من مطابقة التعريف ولا يخفى ان ما قبل هو من ما ارتكبه تقديره واختار احسن التدبير
ما بعده او الكلام العبرة فيها هو شان وجه حسنه انه المسموع واما ما نقيضه اوليه بالفصل من غير

ضمير الشان

كثر العدة فيها مونثا لجوديا من قال عن السماع كاخمسة الرخ والظان توله يسح ضمير
الشان والقصه جملة معترضة بين الموصوف والصفة اعنى قوله تفسيرا له فايده
وقل للتنبيه في هذا الحكم لا يستقيم الدخول في القاعدة اى يكون له دخل فيها وعلية لسوقها
ال يكفى ان يكون لتقييد الضمير الغايب وتعيينه وايضا ملزم استدراك قوله اى
بنعت لانه قاعدة اخرى حميه لوجوب تفسيره بعد الجملة دون امر اخر من مفرد او حرف
تفسيره اعلم انه يجوز ذكر الضمير من غير سبق مرجع اذا تعين المرجع من غير حاجة الى تفسير
يصح ان يكون ضمير الشان منه باعتبار انه راجع الى الشان او القصه لتعينه في المقام
ما بعده خبرا عنها لا تفسيرا للضمير واثبات انه يرجع الى الشان المتعين في المقام و
ذكر في الابهام فشرح وشروط القاعد فعلى هذا الوجه يحمل التقدم على ما ذكرنا استحق القاعدة
بقولنا الشان هو زيد قائم لما راى ان توجيهه السابق لقوله متقدم بعيد ايده بقوله انا
القاعدة عليه اذ لولاه لاستحقت هذا القول ووجه الاستحقاق انه لا يجب تفسير هذا
الضمير بالجملة بل يصح بالمفرد بان يقال الشان هو قيام زيد ولا يخفى عليك ان هذا التركيب مشتمل
على حذف مستغنى عنه بجود هو زيد قائم مثاله مما لا ينافى القاعدة وان كان متصلا يكون مستترا
وبارزا فالاولى عدم الفصل بين هذا المنفصل والمتصل بالمنفصل فان كان عاملا معنويا
اثبات حق المنفصل وهذا ان يقال ان كان معنويا او حرفا وهو مرفوع كان منفصلا و
الا فان كان مرفوعا يكون مستترا او الا بارزا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة يريد
عمدة لا دليل عليها لا استعماله لما بعد او الا فالمبتدا مع كونه عمدة يحذف ومثال اى
مثال الحذف الضعيف ان من يدخل الكنيسة وانما جعل اسم ان ضمير الشان لان كلم ان
لا يدخل على كلم المجازاة كتب السابع رحمه الله في الحاشية الكنيسة معبد النصارى الجاذر
جمع جوذر وهو ولد البقرة الوحشية فالوجه كونه مستترا لازم ظلمى حذفه حذف ضمير
مراد به دليل عليه لان التزام حذفه جعل حذفه جادة لاجل الشان وظرفيا واضحا مع ان ان
المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فيه بحث لان ان المفتوحة كمة وان المكسورة
كم تامل وهو ذا اى اسماء الاشارة ذا حال كونها ثابتة ان ذا ليس خبرا بل الجز المجموع فليس ذا

ذا فما مثاله للتثنية لا يصح جعل ذا حالا لان العامل هو المجموع من حيث المجموع قد يرد لا بد النقص
لكان لتوجيه التفصيل وقيل خبر مبتدا محذوف اى هي خمسة ان هذان لساحران على احد
الوجوه فانها ان فيها بمعنى نعم واما لفظ ضمير الشان محذوف هكذا نقل عنه في الحاشية ويرد الوجه الثانى ان لام الابتداء لا يدخل على خبر المبتدا والثالث ان حذف ضمير ضعيف ولهُ الحاصل
تغلب الالف والياء اى الالف من ذا والياء من ذى ما لا ظهر له الياء بوصل الياء
من الاشباع او من ابدال الالف بالهاء والياء بها ولا يخفى من لغاته اى لا يورد على صورة
والاملة متغيرة في المعنى من اللفظ بما يوضع لمعنى ولو كان شئ لم يكن في لغة مشهورة تعين
المعرفة لا يخفى الابعد التنكير واذا كان مقصودا الكتابة الياء لان هذا الالف المجهول
اصلها ولذا اكتب فيه الواو قبلها بلفظ اولى في حرف جر ولا يكتب الالف الممدودة اذا اتصل
كاف الخطاب ولا يظن انها يكتب بالياء في اوليك لان المكتوب فيه هو كذا الحرف فحوله الس في
الحقيقة مما يصح من فوايد كلمة الحروف التنبيه على انها الف في الحقيقة منه على ما يوهم سندها الا
وكتابته كحروف الكلام اتصل وبتصل مالك يوهم عدم جواز الفصل فيها وذا مع انه يكلم انا
وانتم وهو واخواتها كثير ومنه قوله ها انتم اولاء لا مساع دعوى الظهور فيها
قيل يمتنع وقوع الظهور ضمير افعل وتفعل ونفعل لكونها اسما ومنه ان ضمير افعل مثله ليس من
مقولة الصوت واللفظ عليه فيما نحن فيه ما ترى وقيل الدليل على حرفيتها انه غير مستعمل
ويجئ ذلك انت بسكون التاء ونحو ذلك انت ولا يبعد ان يقال لا يكون في التركيب اسم لا محل
له من الاعراب بسكون الكاف في ذاك حرفا وهي اى حروف الخطاب خمسة لتذكير مع
وهي حروف الخطاب والجرف يذكر ويونث ولو اعتبرنا بتثنيته ها وقال وهي خمس لكان فيه
تقريب بوفيه حروف الخطاب لانه راعى المناسبة بقوله خمسة مضروبة في
جعل قوله خمسة في خمسة لاقادة ضرب الخمسة في الخمسة وحفظ العبارة وعمل ان يكون المراد
وهي خمسة موجودة في خمسة من اسم الاشارة فيكون خمسة وعشرين واما ظنا من انواع
في يرتقى ما يتصل به حرف الخطاب له علامات الى ست فله يرد ان ما عدا الوجه سبعة و
ذلك البعيد وذاك للمتوسط لاستعمال الكاف الا المتوسط او البعيد واللام للتنصيص على البعيد

ولما راى المصنف يقول فيه على ان حكم هذا استند الى تتبعه ومشاهدة الاستعمال
ويويد ما ذكره انه لم ينقل وهي ذا المذكر القريب ولا يبعد ان يحمل ذلك اشارة الى كلمة
ذلك بعد ان كل ذلك مشار اليه متوسط يستحق ذاك على سبيل التشبيه بالمكان سواء
كان الغير زمانا نحو هنالك الولاية لله الواحد القهار او غيره وقوله واما ما عدا الشان الى
وجه يخص تخصيص الاختصاص بالمكان بهذه الالفاظ وهو ان غيرها من اسماء الاشارة تستعمل حقيقته
في المكان وغيره وهذه ليس بما عداها فرق اخر اذا استعملت في المكان وهو ان هذه الالفاظ
لا يكون الا ظرفا والمستعمل في المكان ما عداها لا يلزم ان يكون ظرفا او لا يصير جزءا
ما او كان تم من الافعال الناقصة تبين تفسير الكلام في القول في الافعال الناقصة القول
الثانى انه لا حصر فيها والاول انه يحصر فيما ضبط وفيما عدا اما الخبرية بعد مرفوع منصوب
افعال تامة لا يمكن من الاحوال فالمنصوب بعدها احوال وقدم ما هو الراجح في البيان الا انه
جعل المنصوب ظاهرا ولا يبعد ولو جعل حالا لكان اوفق بما ذكره في محله وجعل بعد كونه
فعله ناقصا يجئ ظاهر وهو ظرف والظاهر انه يجئ كان وجعل الجزء التام يجئ الجزء الاول والاولى الناقص
جزء الجز وهذا انما يتم لو كان المبتدا او الخبر او المفعول مجموع الصلة والموصول وليس كذلك بل هو
الموصول والصلة تفسيرا له ولا نصيب له من اعراب الموصول في قوله الا بصلة الا تعارا مما لا الا
ما خوذ اسعارا على هذا ينبغى ان يسلك بيانه ما اشتهر في امثال لا يتم الدليل لا يتم البيان من ان البيان
تام دون التمام والتركيب كناية من نقص البيان والدليل فالمعنى هنا ما لا يكون جزءا الا مع صلة وقال
ان يقول يمكن ان يعرف الصلة لا مما ان تعريف الصلة يصدق على الشروط لله سماء الشرطية نحو من يضرب
اضربه وما يفعلوا الى غير ذلك لا ما يقول من ان قولنا من تضرب مفعول تضرب فهو جزء بدون صلة
وبعد اعرضنا من قال لم يعبان يحمل الصلة على الاصطلاح حتى لا يلزم نقض الحدود الشرطية فقد سهى
سهوا بينا وذكر الفاضل انه ما خوذ في مفهوم الصلة فالاخوات تكلف ومع ذلك يلزم ان يكون ذكر
ما لا يتم جزءا الغوا لدخوله في مفهوم الصلة ولما كانت الصلة هى ليس المقصود تعريف الصلة كاسم
في المسبوقه يرد ان التعريف غير مانع جنسها بقوله وصلته اى صلة ما لا يتم جزءا الا بها جملة خبرية
وضمير له لكان اوضح واخصر ادوما وشاما لا حاجة الى هذا التاويل لان اسم الفاعل والمفعول مع

الموصول ما لا يتم جزءا الا م ٧١

مع مرفوعيهما كيان ما ان خبر ان والعايد ضمير لا غير ضمير يرتبط الالكي في التسهيل العايد
الى المبتدا او الموصول فالحق ان المراد بالضمير او شبه وما يشوب مناب وصلة الالف واللام اى
اسم فاعل مع ما يتعلق به من الفاعل والمفعول وغيرهما وكذا اسم المفعول يريد ان صلته من بين الجمل هذه الجملة
فالتعريض بما السلف لعام يدخله تعريف الصلة وان الصلة لمعرفة ما هو الاصل لاختصاص الالف واللام
ببعض الجمل وهي اسم الفاعل مع فاعله او اسم المفعول مع مرفوعه والاولى ان يقول وصلة الالف و
اللام فقط اسم فاعل او مفعول لا غير ولا يجوز ان يكون صلتها صفة مشبهة ولا اسم تفضيل لانها
لبعدهما عن الفعل لعدم الدلالة على الحدوث لا سيما ولان بالفعل بانه يصير ان يجئ الجملة وهي اى
الموصولات يجئ المرجع ما خوذ من السياق واى اى مضافا الى معرفة لفظا او تقديرا يجئ
وفرعيه وكذا قوله وانه يعني التي بدلية وفرعيه المنسوب الى يجي فالفة احدى
الياء بين العاد اخرى عوض فتحذف احدى الياءات وذا بعد ما حوت الكوفيون كونه ذا مع
اسماء الاشارة موصولة بعد ما الاستفهامية كانت او لا ولم يجوز البصريون الا في ذا
بشرط كونه بعد ما ومن الاستفهاميتين اذا لم يكن زايدا كما في قوله من ذا الذي يقرض الله
قرضا حسنا اى من الذي فان ذا زايدة او بعده موصوله والعايد المفعول سوى
الالف واللام فانه لا يجوز حذفه لخفاء موصوليتها والضمير احد دلائل موصوليتها
الا اذا كان فاعله يقتضى التقييد المفعول لا خراج الفاعل يرد ان الحذف لا يختص بل يعم
المجرور والمرفوع ايضا ولا يخفى ان عذر التقييد ضعيف والاولى ان الحذف فيه اكثر
فلذا خصه وحذف المرفوع اذا كان مبتدا يجوز بشرط ان لا يكون الخبر جملة ولا ظرفا او ان
يكون بعده اى او يطول الصلة كقوله وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله طالت
الصلة بالعطف عليه وحذف المجرور بشرط ان يجر بحرف جر متعين يطلبه الصلة او باضافة
صفة ناصبة له تقديرا نحو الذي انا ضارب زيدا اى ضاربه باب الاخبار بالذي
تقييد الاخبار به لانه اول ما يعرف المتعلم من الموصولات ولانه جرى العادة بالتمرين
والاخبار فيها دون كل من الموصولات تقول من ضربته زيد وما فعلته خير وقوله اوما بالقوم
مشار به يريد به الالف واللام فيجئ المراد بالذي الذي وفروعها فقد يلزم ان يخبر بالذات

شاله ولكان قد رجح في قوله اوما تقوم مقامه وقوله فيما يجل ما فيه التعلم لا يتصاحب مع العلم
فاعرفه بعد ما تهم طريقة الاخبار يشعر ان من التعلم كان يستعمل طريق الاخبار
وذا فيد لازم لان الامور الاخبار يجوز ان يكون قبل التعلم فيتذكر بنيه مسئلة تصدر
الذي ووضع الضمير موضع المخبر عنه واخر المخبر عنه فانه من فروع المسائل النحوية وليس
من مواضعها فهم في هذا الباب تامل اي باستعمال الذي او بما يعبر عنه بالذي فانها صلة
الاخبار صدرها هذا يشعر ان يكون من مواضع وجوب تقدم المبتدأ اذا ان يكون موصولا
ولم يذكره موضعه في شيء من كتب النحو فلعلهم ارادوا التصدر على ما هو الاصل في باب
المبتدأ اي في موضع ما هو مخبر عنه الذي يريد ان التعبير المخبر عنه باعتبار ما يؤول وكل
ان يريد كلمة من التعليل اي المخبر عن جهته وبسببه واخرته اي المخبر عنه عن الضمير
اعتبر التاخير بالنسبة الى الضمير والا اعتباره مقابله للتصدير بكونه بالنسبة الى الجملة
ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول منها يشعر لانه بان لكذا في الاخبار عن زيد في المثال المذكور
اخذ اسم الفاعل او المفعول فنقول الضارب انا زيد او نقول المضروب زيد سعد ومحمد بالتعليل
على ما صرح به الشارح من شرط الجملة الفعلية ولذا اي بيع انه ليس هذا بتعليل المسائل كالسين
وسوف وحرف النفي بحث لان السين يفيد التاخير كان صيغة المستقبل تفيد ذلك وصيغة
الماضي التقدم فاد الماضي لو اسوت ما يفوت السين وسوف فانه يعز الزمان ولانه يجوز ان يجد
من الفعل المنفي اسم الفاعل المعدول فيما له الاخبار عن زيد في لم يقم زيد الله قام زيد فان فيه
ان يقع الاخبار عن زيد في زيد قام بالالف واللام لتقول القائم زيد فلما القائم الجزء الجملة
الاولى مزدوا الذي فيه القائم جملة وسيد من الفعل لانه يصح قيام احدهما مقام الاخر ووضع عائد
الموصول موضعه هذا عند التفصيل اي ان وضع الضمير موضع المخبر عنه وجعله الموصول لا
اربعة فاحفظها تسهل عليك استنتاج جميع ما ذكره في ضمير الشان قبل الانثى في ضمير المبهم
المصدر العامل الاحضر الا او فر العامل والفاعل الاولى وما يجب تنكيره فاعرفه بذلك
تميز او ما الاسمية عطف على الموصول وبيان انه ليس ما عطف الموصولات وكذا ماذكر في
الراية عليه ما ليس بموصولة بانه بين ما لا طي وبيه بوصف ماعطان ما الموصولة مشترك بين

بين المعنى الاستفهامية والموصوفة ايضا ولما لم يقع عطف الموصول الى استيفاء معنى الكلمات استغنى عن وضع
لها وقس عليه بان فعال فعلى اسم الفعل في باب اسماء الافعال فانها انما كان ذكرها باذكر الم
فيه انها قد يكون مصدرية وقد يكون زائدة ايضا استفهامية باقية على معنى الاستفهام
او مستعار فيجيء من معاني المناسب للاستفهام كالتحقير والتعظيم والتعجب والانكار وقد
حذف النحاة حرف الجر والمضاف اذا لم يكن مع ما ان ما قاطيل ربما نكره العوض
قيل ربما جاز ان يكون ما كافة في المضاف الجاة اختاره الكوفيون موصوفة لئلا يلزم حذف
الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه يجيء من الامر وذلك قليل الا بشرط فقد هنا او الاو
انه قال ان النحاة اختاروه لاستغنائه عن تكلف من حذف المبني وتضمن كلمه بما يستند
كلمة من او الحكم بزيادة من او جعلها للتبعيض والمنادون منه بعد كلما لا يعينه و
تامة قيل اي غير محتاجة الى صلة او صفة فلا او موصوف وقوله او تامة يجيء شيء صفة
لما ذكر تنصيصا على اختيار مذهب ابي علي دون سيبويه ولكان يحمله سائر المعاني
ما سوى الموصولة وتحصل الفائدة السابقة ضمنا وصفة نحو اضرب ضربا ما اي ضربا
اي ضرب كان او ضربا حقيرا او عظيما او نوع ضرب فان التوصيف بما اما للتعميم او التعظيم
او التحقير او النوعية وتتفاوت معانيها بحسب المقامات واختار المصنف كونها صفة اسمية
لا حرفية كالزم البعض ومن لم يقل ومن الاسمية احترازا عن الحرفية الزائدة لعدم
المبالاة فيها اذ لم يتبعها البصرية الا في التام ردها اي علاجتها ومن المباحث المهمة
التي لا ينبغي ان يدعيه الناظر في هذا المقام ان من وجوهها لذوي العلم ولا يقع على ما لا يعلم الا
تغليبا وما لما لا يعلم الا قليلا ولصفة العالم فتقول ما زيد في السؤال عن صفته وللمجهول ماهية
وحقيقته ومنه صفة الشيء وموقعه الاصل بانه نسبة الى لفظه او الحرف زاد في شاني تصور
اريد به نسبه مقال لفظا ولا تلتبس الحروف بها او نقول انه منسوب الى ما هو على تقدير
جعل الكلمتين كلمة كذا في الرضي والموصوفة نحو يا ايها الرجل حيث الرضي كونها معرفة
كالذي او اجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة وهي مرتبة لا الاتفاق وهذا نقض المص بقوله
وحدها على رد اعراب اللذان وذو والطائية وقد صح الشارح رحمه الله بما نصه مجمل

وقوله قد جعل جملة فعلية حالية متعلق بالامر ومن جعلها صفة الامر يتاول بالمنكر كذا
ح

حيث ٣

فقضا بما هو المتفق فانهم الا اذا حذف صدر صلتها وكانت مضافة ويكون الصدر مبتدا فيبنى على الضم وسيبويه يجيز اعرابها ايضا فان لم يكن مضافة فالاعراب ثم قرأ بالضم عند بعض من قرأ ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد فمنهم من جعلها استفهاميا وجعل الجملة صفة شيعة بتقدير مقول فيهم ايهم اشد وفيما اذا اضيفت وجهان ذا الاخير موصولة لوارادة الابتداء ومن الاستفهامية من والاولى فيما اذا هو او من واو ضمير ذلك الزيادة ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذي واما قولك من ذا فان ذا فيه اسم اشارة كما في قوله تعالى من هذا الذي فان ما البتة لا يدخل الا على اسم الاشارة والمقصود من بيان الوجهين ما اذا اضيف الا ان اثبات ذا موصولة في الاحتمال وليس ثبوتها يحكم بجوار الحكم بزيادتها فكان فاوجه رفع الخبر فلا يحمل صفة حتى يحذف العائد الى المبتدا وان كان قليلا واما فالمراد اضيف احترازا عن مثلها اذا كان فان الرفع فيه لازم وجعل الشارح رفع بعد موصوفا على المرفوع ولكان يحتمل فعله مجهولا ما كان اى اسم كان الذي اى اسماء التي كان من يحتمل التمام والنقصان والصرورة والزيادة ولا يخفى ان الشارح ومن جنس اسماء الافعال ان لا يكون لها اعراب كالماضي والامر وقيل هي مرفوعة المحل بالابتداء فهو مبتدا فاعله سد مسد الخبر كما في قولنا اقائم زيد وهذا هو الذي اختاره المص في ايضاح المفصل وان قال في بيان المبتدا في هذا الكتاب وقيل هي مصادر منصوبة بافعال محذوفة وقيل تقدير الفعل كونها اسم فعل نحو رويد زيدا اى امهل مثال لما هو بمعنى الامر او لما هو بمعنى المتعدي ليكون هيهات مثالا لما هو بمعنى الماضي اللازم او لما هو اسم فعل وغير اسم فعل ولما اسم فعل فقط او لما استعمل منه الاصل ولما لم يستعمل منه قط ورويد اما تصغير مخفف الارواد بمعنى الرفق واما تصغير رود بالضم بمعنى الرفق عدي الى المفعول لتضمنه معنى الامهال او جعل معناه التقى في الحاشية التقى الحاضر وفى القاموس التقى الماضى من اللوم وفعال بمعنى الامر المشتق من الثلاثى بمعنى من الثلاثى فى صفة الامر ومقدر المشتق ومقدر الكلمة اعرف ويصح ان يكون حالا من ضمير يعني الامر اى كائنا من الثلاثى ولا يخفى ان كونه قياسا لا يقتضى ان يجئ من كل لفظ فى كلام العرب بل يقتضى ان لا يجب التوقف فى اخذه

لا غير ويحتمل من ذا الذى ان يكون زائدة وان يكون اسم اشارة

اسماء الافعال

على السماع فلك ان تاخذ فعال من كل فعل وان لم يسمعه من العرب فيكون فعال قياسا يقتضى ان يصح ان تاخذ قوام من قام وان لم تجئ فلا ينافى كونه قياسا عدم سماع قوام فيجئ فى الحاشية ان المراد بكونه قياسا ان ينبا وذكرناه على الكثير قياسا غير موقوف على السماع الا ان دراسة قرقار فيجى صوت من التصويت وهو ما ادى به على اولئك الصبيان بالقرقر وهى لعبة لهم قال المبرد قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية صوت الصبيان فيلزم منه ان الحكاية لا تنعدل كما صوتين ليقال قرقار وعرعار وفيه ان معناه امر بحكاية صوت الرعد وحكاية صوت الصبيان فى مقام اللعب بهذه اللعبة واعلم ان قوله فانهم اتفقوا على انه لم يات الا دراسة اسم الفعل بمعنى الامر لم يوجد من الرباعى الا دراسة الا ان فعال بمعنى الامر لم يات الا دراسة فعال بمعنى الامر لم يات من الرباعى وما ذكر من قرقار وعرعار ليس فعال كالاغنى ولم يترك الى الآن دليل قاطع على تعريفه وقال ان من كان مذهبه ان جميع اوزان فعال امر او صفة او مصدر او علم مونثة فاذا سمى بها مذكر وجب عدم انصرافها ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة وهذا منهم دليل على ترددهم فى كونها مونثة وحال كونه صفة لمونث اى فعال الصفة المذكر وجميعها استعمل من دون موصوف وهى التي الاينة للنداء سماعا نحو يا فساق وانما غير لازمة دونى على ضربين احدهما ما صار علم جنس غالب كحياد للمنية وهذا الاصل لكل باب الجيداى يحدث ثم اختصت الغلبة لجنس المنايا والضرب الثانى ما بقى على وصفيتها نحو قطاط اى قاطع كافيه كيف والاصل كل من ولا يعرف ان لا يخرج عن النوع الذى داك الشئ بيرد عليه ان نحو عدل عن لمكنه وقسمه ليست جامعا اسما بل لفظا مركبا خرج من التركيب الى الاسمية الا ان يقال المراد ان الاصل ان لا يخرج من نوع اصلا او نوع ما لم يكن منه اصل على الله عيان موتنا حال من ضمير يبني ونسوت مستغنى عن التعبد ضمير الى الفعال المتعدى له فيحتاج الى ما قيل العامل فيه ما استقاد من قوله حرب وينبى اى يختلف فيه والا لاجتمع على معمول واحد عاملان او احتيج الى الحذف معمول احدهما كما عرفت فى باب التنازع وقوله مونثا صفة علما وذكره للتنبيه الخ فان قلت لا ظهار اجعل من قطام اذا سمى به مذكر فانه ليس علما مونثا قلت هو علم مونث لان ارادته الثلثة لا يخرج بتسميته

فافهم

مذكر من التانيث بقى ان الاظهار احترازا عن ذاب اذا جعل علما لمذكر ولا يخفى ان مثال علما مونثا لا عيان مستغنى عن ذاب اذا جعل علما لمونث لانه لا يجئ انما قال الا ان يقال المراد بكونه علما قاصدا وضعه من غير نقل من غير العلم ويجئ من كلام الشارح ايضا ان تقدمونا الشيئ تامل كقطام وغلاب حمام امراة فالكرم موافقون الحجازيين فى بنائه والتميم لا يجر بين ذوات الراء وغيرها بل يحكون اعراب الكل بحذف ان اللام صرفة فهم معرب فى بنى كلهم الا ما اخر ذوات الراء فانه ليس معرب فى تميم كلهم بل عند اكثرهم وجه الاكثر ان الراء حرف امحاء وجه بجوم ذكره الفاضل الهندى واوضح الشارح والمشهور فى كتبهم وجه اخر وهو ان الامالة فى ذوات الراء مستحسنة والمصح ذكره ما تقدم اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان بل على لفظ العرب اما لزجر او دعاء او غير ذلك من تسكين البهيمة او حمل على الشرب او الاناخة كادا الطشت على الاناخة البعير لا اسماء التركيب فيها فهو داخل فيه قولا او وقع غير مركب والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي عليها من غير نقلها على سبيل الحكاية قال الفاضل الهندى لا يخرج اسم الصوت وهو بمنزلة قوله وهي هذا الاعتبار ليست باسماء ولو وجد ان ذكره الفاضل وهو انه لا يعتد ويخرج من التسمية فيقال قال زيد غاق بنصر الصمان يتساوى احدهما فى الوجه الاول منظر لان المقصود من الصوت احضاره هذا انما يحكم على الحضار ويطلب منه ما هو الغرض من صدور كما هو فى الانفاظ وهل كل تقدير غير صوت وليس اسماء لا يقال يراد انه اسم حكاية فى احكام الاسماء بعينها الاسم حقيقة او حكما لانا نقول الاصوات مطلقا اسماء حكمية ولذا اعدنا منها من الاسم المبنى وكذا انما لا يلزم من عدم اسمائها الى تسمية هذا الاعتبار ان لا يكون الاصوات معترضة مطلقا حيث لا يخرج منها هذا الاعتبار ويكون اسماؤه بغير هذا الاعتبار والحق ان المراد بالاصوات وكذا كل قسم من اقسام المبنى ما يشمل المراد به نفسه او المستعمل لما هو الغرض منه والا لكان بيان المبنيات فى الكتب النحوية ناقصا ونعريف الاصوات يشمل كلها باعتبار الحكاية بها لانه يصدق على الحكاية صوت او صوت به للبهائم بعض شأنه الاول ان لا يعمل ذكر البهائم للتمثيل حتى يشمل الطيور وغيرها بل يعمل التعليل التمثيل ليشمل دواعي اخرى للتصويت به من نعت بها وتسكين وتهيج او حث

الاصوات

نوع

وجه

حيث تعريف يشمل القسم الاول ايضا بكلف واحد لا يد فقد لغيره هو لا هذا القسم وانما به الشارح اقتفاء للفاضل الهندى فهو على ما تراه فدع ما كدر وخذ ما صفى ثم قيل ذكر لا يليق بهذا التسبيان قاله الفاضل الهندى بحاصله وكانه اراد ان المتعلق بالغير كما فى تصويت النعام فان الصوت يلقى الى البهيمة كما فى حكاية الصوت فانه لا احتياج الغير وكل الصوت او مركب مع الغير لانه لا تفهم الغير لانها لا تزول متعلق بالغير كونه للتعجب فانه تلفظ به بمقتضى الطبع من غير نظر الى الغير فانه بالبعد من التركيب مع الغير فدائم لكن ما هو اقرب الى الغير معربا فاهو ابعد منه يطلق الاولى ان لا يكون من بابه فيه ان بعد من الاعراب لا يوجب او لو بقاءها في المبنى لجواز سقوطها عن درجة الاعتبار بحيث لا يكون مختصا بالاسماء المبنية ايضا المركبات اى المركبات المعدودة من المبنيات يشير هذا به هذه بان جعل اللام للعهد فحمل كل اسم ما علمها ما لا يصح فانه يصح التعريف على صحة الحمل وجعلها بتقدير هذا الباب المركبات وجعل كل اسم تعريفا للمحذوف اى المركب كل اسم لا لام حمل التعريف اخرانه للمذكورات على ما هو ظاهر كلام المص وبيان الشارح وجعل اللام للجنس ويبطل لجميعه لا يلزم بجعل نظائرها معهودات هذه العبارة من المصود عنه الحمل المذكورات على الاجناس المعهودة وركل اسم صح على المركب ولم يصرحه بما هو اعم اعتمادا على تعيينه بالقرينة كما فى اخواته لان القرينة يخصصه الاسم المبنى لانه فى قسم الاسم المبنى فالمركب المحدود هنا اعم من الاسم المبنى الا ان يقال تبطل حرب وهذا استنباطا ذكره الرضى انه مما تنطق نفسه من ان قوله اسم عنه يحتاج اليه كما فى مثل لانه فى قسم الاسماء على ان الفعام توليا كل ما هو من كلمتين عدم صحة جعلها قسما من الاسم بدعوى ان الصحيح تقول كل اسم فالمثل يفيد انه لا يصح وصف المركبات بالمعدودة من المبنيات الا ان يراد بالمعدود من المبنى اعم من المعدود بنفسه او جزؤه فافهم من كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين الما وجد من هذه الاقسام التركيب من اسمين حقيقة نحو بعلبك او حكما نحو سيبويه والاسم والفعل نحو بخت نصر فانه مركب من بخت بالضم وهو معرب بوخت بمعنى الابن ونصر وجد عنده صنم اسمه نصر فنسب اليه خرب بيت المقدس على ما فى القاموس ونصر بالتفعيل ليس بينهما نسبة اضافة لا في الحال ولا قبل التركيب ردا لبيان الرضى حيث قال ان ليس بينهما نسبة مثل البعلبة ووجه الرد انه عدول عن عموم العبارة بلا داع لكنه ليس بذاك لان الاسم مستغن عن

لا يونثه

المركبات

المحدود المعدود ثم

نوع

الوصف والتقييد باستثناء النسبة في الحال إذ لا حاجة إلى التقييد باستثناء النسبة قبل الإضافة
على العموم بوجوب اعتبار ما لا يحتاج إليه في التعريف ثم تولد مثل التركيب أحسن من تولد مثل التعليق لشمول
خمسة عشر ولا يخفى أنه يخرج بهذا القيد نحو خمسة عشر إذا أريد نحو خمسة عشر خمسة عشر وثلث
ثلث مما تضمن الثاني منه معنى حرف عطف كالفاء أو حرف جر كما في ثلث ثلث فالأولى أن يقول
في التعليل لأن من جزئيه قبل التركيب مثل نسبة العطف وهذا النوع مما يمكن أن يقال بعضه
على وجه فيخرج نحو خمسة ليس بمتعدد ولا يشعر على ما استفادي من كلامه لا لكان تعيينه حسب معنى مشتر م
العطف لكن يرد أن ما ذكر يتقول والأحسن ليس إلا تعيين النسبة على وجه يخرج منها نحو الف
فلم يكن من الصعوبة في شيء ثم تعيينه لما ذكره الفاضل الهندي حيث قال أي لا نسبة إسناد
ولا إضافة ولا عمل ولا إفادة معنى فيخرج نحو تأبط شرا وعبد الله والنجم ويزيد ليس على وجه يخرج
نحو خمسة عشر والأحسن أن يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة لا يرد عليه أنه لو كان
هيئة خمسة عشر موضوعة لبيان معنى العطف فالنسبة مفهومة من ظاهر الهيئة والأفلا [illegible]
النسبة أصلا لأن ظاهر الهيئة ولا باطنها فإنه حاصل لهذا التوجيه فضلا عن أن يكون أحسن
من كل وجه وجيه والجواب أن هيئة خمسة عشر لا تدل إلا على نسبة بين خمسة وعشر إلى بيت
عشر ومناسب إلى الخمسة مثله ولزم من ذلك نسبة من خمسة وعشر بالعطف على أن خمسة عشر
كبعلبك مركب من خمسة وعشر تركيب الحروف بتحصيل الاسم ٧١ إن الفرق بينهما أن خمسة عشر
منسوب مناسب خمسة وعشر بهذا الاعتبار وجعل متضمنا لمعنى الحرف وجعل مبنيا لهذا المناسب
بالحرف بخلاف بعلبك هذا هو التحقيق الذي أفاده الموفق ولهذا يظهر جعل خمسة عشر من
الاسم المبني بلا تسامح فاغتنمه وإن كان مخالفا لما هو المشهور من الجمهور فإن الحق بعد ظهوره
كل الظهور أحق من غيره وإن كان ثابتا على صفحات السنين والشهور وأما أورد
مثالين ليعلم أن البناء لم يحصل مدار البناء كون الجزئين عددين حتى ينبه على أن صيغة
الفاعل المشتق من العدد في حكم ما على تضمن معنى الحرف وإن لم يكن شيء من جزئيه عددا
نحو ثلث ثلث فالأولى أن يقال أورد مثالين أحدهما لتضمن الحرف في نفس التركيب والآخر
لتضمنه في أصله وجوابه أن المراد بصيغة الفاعل إلى حاصل الجواب أن المراد تضمن

تضمن الثاني فإنه من تضمن الثاني في الحال أو في الأصل كحادي عشر في الأصل أحد عشر إلا أنه غير
الأحد إلى الحادي فيعني العطف وإن لم يوجد في المغير إليه لكنه موجود في المغير عنه والأولى
أن يعني العطف موجود في حادي عشر لكن العشر معطوف على واحد تضمنه الحادي لا على الحادي
إذ المعنى على ذات له الواحد والعشر في كلام الرضي الذي هو أصل الجواب الذي ذكره الشارح
بعد تنقيحه واختصاره يدل على ما ذكرنا حيث قال عطف الثاني لفظا في تلك الصورة على
الحادي الذي غير إليه الأحد وهو معطوف من حيث المعنى على العدد المنسوب كما أن الفاعل
نحو عدد معطوف على عدد لا متعدد على متعدد ولا عدد إلى متعدد ولا يستحيل ذلك كما أن
لكن المعطوف عليه في الحقيقة مدلول المعطوف عليه ظاهرا منه عبارته والإعراب الثاني
فيه مسامحة والمعنى أجرى الإعراب على الثاني والأفالمعرب بالإعراب الجاري على المركب هو مجموع
المركب لا الجزء الثاني وقول الشارح إن لم يكن قبل التركيب مبنيا تقييد للحكم ليوافق ما هو الأشهر
والأولى والأفقد نقل الرضي جواز إعراب الجزء الثاني المبني بعد التركيب كما هو ظاهر عبارة المص
في هذا المقام وفي بحث غير المنصرف والأولى أن كان قابلا للإعراب مكان قوله إن لم يكن
مبنيا مثل التركيب لأن كل اسم مبني قبل التركيب عند المص في الأفصح أي إعراب الثاني
مع الصرف وبناء الأول إنما هو أفصح اللغات كما في عبارة المتن يكثر اللغات [illegible] الا
فالواضح عنها ليس إلا ترجيح بناء الأول وإعراب الثاني على غيره لا ترجيح بناء الأول ومنع صرف الثاني
على غيره وتوجيه ما ذكره جعل قوله كبعلبك تقييد الإعراب الثاني لا غير له بحث جمع كناية
وهي في اللغة والاصطلاح وفي القاموس كنى به عن كذا يكني ويكنو كناية تكلم بما يستدل به عليه
وإن تكلم بشيء ويريد غيره أو بلفظ يجاذبه جانبا حقيقة ومجاز ولا كل ما يكنى به أو كنيت
معرب كهن كناية عن الفرج أو عن القبيح الذي يستهجن ذكره وهلان وهلة [illegible] وكثير من
هذا الباب كالمضمر الغائب ومن وما ولا كل بعض لا فرق بينه وبين كل ما يكنى به والصواب
ولا بعض مبهم وكان السهو من الناسخ ولذلك لم يقل بعض الكنايات [illegible] ما وجه الاصطلاح
في الكنايات دون الظروف لكونها موضوعة وضع الحروف أي وضعت ثنائية وشبيه
هذا الأسم اسما ناقصا في القاموس كم اسم ناقص مبني على السكون مؤلفة من كاف التشبيه وما

الكنايات

قصرت وأسكنت وهي للاستفهام وينصب ما بعده وتميز الخبر بخفض ما بعده كرب وقد
يرفع يقول كم رجل كريم أتاني هذا وقد لوح من كلامه وجه اختلافهما الاستفهامية وآخر لبنائها
الخبرية فتأمل وجاء كذا كناية عن غير العدد نحو خرجت كذا كناية عن يوم السبت أو غيره
إنما يجوز عطف على يوم السبت وهو موقع عطف على نحو فإنه تقول كيت وكيت أيضا في القاموس بحق
كيت وكيت ويكسر آخرهما أي كذا وكذا والتاء فيهما هاء في الأصل هذا أو تفصيل القصة
الأصل كية وذية على وزن فعلة حذفت اللام وأبدل منها تاء التأنيث كما في بنت ومن العرب
من يستعملهما على الأصل والوقف عليهما بالهاء ولا يكونان إلا مكررين كذا في الرضي وبيت
جواز بنائهما على الضم أيضا ولزوم استعمالهما مكررين بواو العطف وإنما بنيا لأن
كل واحد منهما كلمة واقعة إلى لا يخفى أنه هذا الوجه لا يتصور من شيء من معنى المبني لأن فيه الأصل شاء
ولا مما وقع غير مركب ولا نظائر يرد عليك واحد بعد واحد فإنه تفصيل [illegible] والثاني
مخطي عن أخواتها لأنها في الأصل معرب والكثرة فيه إعراب والنون سواء جعل السوت مبدل
لام الكلمة فصار كأنه مبني على السكون ويحتمل أن لا يقول المص بنائه لأنه لو جعل كأحد
الطرفين لكان محكيا أي حكاية حجة فإن قيل جعل كالوسط أيضا يحكم فإنما الوسط لا يشارك
شيئا من الطرفين في كونه طرفا ويتميز عنهما بكونه وسطا فإنه يحكم فإنه حاجة في إخراجه عن الحكم
إلى ما قاله الفاضل الهندي أنه أكثر ولا إلى ما ذكره الرضي أن السائل في الأغلب لا يعرف النظ
والكثرة لجعلها على الدرجة الوسطى أولى والأوجه أن يقال ينصب مميز كم لأنه جعل مميز كم الاست
الخبرية كالطرفين في الحكم فلو جعل مميز كم الاستفهامية مثلها أو مثل أحدهما لالتبس بكم الخبرية
الاستفهامية بجعل كالوسط مفردا ولم يعكس لأن كم الخبرية متقدمة على الاستفهامية لكون
الاستفهام فرع الخبر كالطرفين لأن الطرف متقدم على الوسط لكن جوز الزمخشري أن تجمل م
يكون كم مدار ولقول الرضي ولا دليل على جواز كتاب من كتب هذا الفن بأنه [illegible] قال الزمخشري
في تفسير الآية وهما يرده ما ذكره قبيل هذا الكلام أنه يجوز جر مميز الاستفهامية المجرور بحرف
الجر نحو على كم جذع بني بيتك وبكم رجل مررت والجر بقصد تطابق كم ومميزه جرا والجر عند
الزجاج بسبب إضافة كم إلى مميزه كما في الخبرية وعند النحاة هو مجرور بمن مقدرة وجوز

يجوز إضمار لقصد التطابق هذا ولهذا عرفت وجه صحة قوله وكم الاستفهامية مميزها منصوب
مفرد من غير استثناء بكم رجل مررت لأنه داخل في قوله ويدخل من بينهما والخبرية أيضا يدل قوله
على الإنشاء هذا أولى مما ذكره الفاضل الهندي أن الخبرية تتضمن إلى الإنشاء التقليل
تطويل المسافة بلا فائدة ويجب أن يعلم أن كون كم لإنشاء التكثير كون رب لإنشاء التقليل
لا يخرجان كلاهما فيما أحدهما عن الخبرية لأن الإنشاء راجع إلى استكثار المتكلم واستقلاله
متعلق الحكم الخبري لو قال وكلاهما [illegible] فعل إذ في تذكير كلاهما تذكير لأن تأنيث كم كما
شاع في ألسنة النحاة بتأويلها بتأويل الكلمة نحو كم الاستفهامية وما يلي كم الاستفهامية
والنظر إلى تذكير [illegible] بتأويل كلاهما عن النوعين كما ترى ولو لم يقل بتأويل ما لفظ كلا
هذين اللفظين أو الاسمين أي كل واحد منهما إشارة إلى وجه إفراد الخبر [illegible] وجه أن
كلا مفرد اللفظ [illegible] ووجه لطيف [illegible] وهو أنه ينبه أن كليهما واحد بالذات و
التعدد اعتباري وذكر كلا مما [illegible] التعدد دليله يتوهم [illegible] والإعراب أحد
اعتباري كم فكلما بعده فعل أو شبه فعل [illegible] أن المراد بالفعل ما بعده وشبهه ليشمل نحو كم
يوما أنت سائر وكم رجلا أنت ضارب ومتعلق ضميره التمييز غير مشتغل عنه
فهو من المشتغل لضميره المتعلق في بعضها بضميره فهو قاصر [illegible]
المشتغل من المعنى [illegible] الصالح للاشتغال به المعرض عنه بالاشتغال بغيره [illegible] وكم جاءك م
من كم بضميره [illegible] على قوله فإن كان بعده فعل غير مشتغل عنه [illegible]
جاء وكم لا يخفى عليك أن المراد من غير المشتغل عنه [illegible] وإن كان يصح المفهوم
منه ومن غير الصالح للاشتغال به فإنه [illegible] نظرا إلى المعنى المراد [illegible] الأوضح الأخصر فإن كان
بعده فعل مشتغل به وعلى لا يكن [illegible] الاعتراض الذي [illegible] الرضي [illegible]
بكم يوم ضربت لأنه ليس منصوبا على حسب اقتضاء فعل [illegible] فإنه [illegible] منصوبات كثيرة وليس
إلا على الظرفية فأجاب الشارح بأن اقتضاء [illegible] ليس إلا الظرفية [illegible]
نحو كم رجلا ضربت في المفعول به قال الرضي وليس [illegible] انتصابها إلا مفعولا [illegible] ظرفا أو مصدرا
أو خبرا كان نحو كم كان مالك [illegible] مفعولا [illegible] نحو كم ظننت مالك وإنما [illegible] الفعل وشبهه

ام ابهم من ان يكون ملفوظا او مقدرا بدليل ان قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته الا انه فاضل الهندي مبلدا اعله في قوله والا فمرفوع اي يجوز رفعه وحمل قوله منصوبا على وجوب النصب يرد ما ذكره الرضى ان كم رجلا ضربت يجوز رفعه لكنه ضعيف وكلما تبلد ام مثل وكلما لمضاف او حرف جر انه اختصر واوضح لينبه على ان تقدم المضاف والجار عليها لا ينافي اقتضائها صدر الكلام نحو من ابوك نظير لانه اي منقض بمثل لقاعدة كم رجل صحبك فانه متعين كم هاهنا للخبرية لان النكرة لا تكون مبتدأ المعرفة لا اتفاق من قاعدة اصل من اخوك ورددت برجل افضل منه ابوه كان كم هاهنا منصوب المحل او لاحكمه ذكره الرضى وهو يرجح لان المرفوع محله ليس كم الى الجملة الظرفية وهي الثانية عن الخبر اي مثل كم في باقي الوجوه الاربعة الاعرابية جعل المشار اليه بكذا كم قوله نكل ما بعده وكذا ان يجعل المشار اليه من قوله وهما صدر الكلام الى هنا والمراد من الوجوه الاربعة في كل اسم استفهام وشرط اولا الشارح بان المراد انه يأتي ملك الوجوه في جميع الاسماء وجعل التأويل في التشبيه فقال بعد قوله وكذا كان مثل كم في بعض تلك الوجوه او جميعها اسماء الشرط والاستفهام ولا يخفى ان في قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط حزازة لانه لابد ان يراد جميع اسماء الشرط وما في اسماء الاستفهام واذا كانا شرطيتين فكذلك يأتي فيهما تلك الوجوه الثلثة واذا كان اسم الشرط مبتدأ فخبر ارىعه مذاهب خبره اما الشرط والجزاء او الشرط فقط او اسم الشرط مبتدأ لا خبر له وفي بعضها وفي مثل غير كم محمد ويوم يبني قوله وقد يحذف مبيناهما والتمييز ولولا ذكر التمييز هنا لكان الظاهر وقد يحذف المميز اي ما هو مميز باعتبار بعض الوجوه والاظهر ان المراد ما هو مميز باعتبار اللفظ فان ملك الاوجه الثلثة في غير هذا التركيب ذكر التمييز نصبا وجرا وحذفه فلا حاجة الى حمل التمييز على التمييز في بعض الاوجه ظاهر ان يكون الوجوه او بعد ذكره نصبا وجرا وحذفه كذلك فلا عسر حملها لمثله فكان الاولى ان يقول هذا احق قوله وقد يحذف في مثل كم مالك وكم ضربت لبيان تأخر الفرع عن الاصل فيه هذا التوجيه مع التعجيل في التمييز يحمل على التمييز في بعض الوجوه وفوات حسن الترتيب فالاولى ان يقال المراد بالاوجه الثلثة نصب محمد وجر الافراد وجر الجمعية والمراد بقوله وقد يحذف مثل حيثكم عندك اجريه وحالة فانه الذي سبق انما يكون اشارة الى ثلثة اوجه اخر باعتبار

وهذه ثلثة اوجه باعتبار المعنى او الجزاء فقط

[illegible]

باعتبار التمييز المحذوف ويكون نحو كم مالك وكم ضربت مثل الحذوف منه التمييز ومبينا لاحتماله المحذوف المصدر كما في كم ضربت والمفعول كما في كم مالك مثال ملا حاجة الى ذكر البعض هاهنا يعني حذف لان اللام يغني عنه فلا يكون ذكره وذكرا لما لا حاجة اليه ولكان يقول حذف لا يعلم كون بعض الظروف اسما كاسماء الاشارة ما اي ظرف جعل باب الظرف بقرينة قوله الظروف ويمكن ان يجعله على عمومه اشارة الى ان من الظروف ما هو باب المبني ما قطع عن الاضافة كل وجه في سبق ان من الاضافة كما في عوض من المضاف اليه شيء فانه كانه لا قطع فيدخل في الظروف ما اجرى مجراه لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هي اليه لان غاية الكلام كان ما نسبي يجب ان يكون المنسوب اليه او غاية الكلام فيما قصد اضافته يجب ان يكون المضاف اليه فلما حذف فصرت غايات اي ما حذف منه عوض صرت غايات واما ما عوض عنه المضاف اليه كل وبعض واذا فالغاية هو المضاف اليه بعد لانه لوجود العوض كانه مذكور او الغاية العوض وشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه من حيث اعتبار ظهور الاضافة المرجح بجانب الاعراب عليه في حال الاضافة فان الله احتاج فيه مع ما ولبس المضاف الى الجملة ظهور الاضافة لعدم ظهور اثرها في المضاف اليه اي لعدم ظهور المضاف اليه الذي هو في الحقيقة مضمون الجملة وما له من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة وهي على ما ضبطه الرضى بأذكاها ام واسفل ودون واول ومن عل وعلو ودون في تبل دون ما هو معموم الاول في قوله ولا تقاس عليها ما بمعنا اقتضاه ما ليس بمعناها ما اي سفل مدخله كذا في القاموس الكاد اعضا من باب علم او منع علما في القاموس تشبيها بغيرية كثرة الاستعمال وعدم تعريفها بالاضافة الا عجب ان يقال لان حسب بمعنى لا غير او لا فرق بين ان يقال جاء زيد حسب وبين ان يقال جاء زيد لا غير والحق ان هذا الوجه وليت شعري انه لم يجعل حسب مناسبا للغايات في الابهام لانه لا يعلم انه لا يعرف كغير ومنها اذ الحكم ببناء اذا استعمل الا من غير شاهد الاستعمال يناسب في الحكم ببنائها على اساس بناء اما سائر كلها في موجب البناء فكيف بناء او ان وانى وكيف كان عدم التنوين فيها بسبب البناء والعامل في الظروف المتضمنة معنى الشرط سوى اذا هو الشرط عند الاكثرين في اذا

بان يكون المحذوف في بعض الظروف

الجزاء عند الاكثرين والرضى رجح قولهم فيما سوى اذا واختار التفصيل في اذا بان جزاء القصد في الشرط قائلا القول قولهم وان جرد عن الظرفية كالعامل ما هو في موقع الجزاء وفيها اي في اذا في الشرط وهو ترتيب مضمون جملة على الاخرى لكن فرق بين تضمن اذ او سائر اسماء الشرط من ونظائرها فان اذا جرد عما يحدثه معنى الشرط ولا عبرة به فيها ولذا جاء جزاؤها الاسمية بغير فاء واذا اكمونه قوله واذا هم يقنطون وقوله والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون ونحن جعلنا الشرطية اسمية على سبيل الشذوذ نحو قوله اذا الخصم ارى مائل الراس انكب ولا يعمل في المضارع الواقع بعدها والمصنف اشار الى ضمنه معنى الشرط فيها بقوله وفيها معنى الشرط فلذلك اي ولكون معنى الشرط فيها الاولى ان يراد بقوله ولذلك ولكون معنى الشرط فيها غير قوي تكا به عليه بقوله وفيها معنى الشرط اختير بعدها الفعل ولم يجب كما في من واخواتها والذي يستفاد من الرضى ان مجيء الاسم بعدها اشار ذكا بمعناك عليه من حيثية مجاز بالضم والمد يعني من حديث ومنع واما تيد البغاء بالضم والمد لان البغاة كالتصرية بلا شيء من الحدين بمعنى اخذه بغتة والمراد بلزوم المبتدا عليه ووقوعه بعدها هذا بعيد وقيل لزوم المبتدا في غير باب الاخبار على شريطة التفسير وقوله زمان وقوع السبع او كان منقول فيه لما جاءت لا منقول به والاما من اذا ظرفية وقد سبق انه قال الرضى اللام اعتبط اذا جرد عن معنى الظرفية ولا ينبغي ان يتوهم انه اراد ان عدم تمامها ظرفية لا يقع في المقام لا فاعدت من الظروف المبنية فلا بد لها من الظرفية لان ومنه قد عدا شيخ الرضى من ان عند الجمهور ومعنى المستقبل كقوله ثم سوف تعلمون اذ الاغلال في اعناقهم وذلك لتنزيل المستقبل منزلة الماضي لكونه من اخبار من عنده المستقبل كالماضي قال وايضا يمكن مع كونه في الاية للمستقبل لجواز ان يكون المطلق الوقت كانه قيل فسوف يعلمون زمان الاغلال في اعناقهم فهم كونه مستقبلا بقرينة فسوف تعلمون وتدعى للمفاجات نحو خرجت فاذا زيد قائم في الرضى والاغلب مجيء اذ في جواب حينئذ اذا في جواب بينا ولا يجيء بعد اذ المفاجاة في غير جواب بينا وبينما نحو قولك كنت واقفا اذ جاء عمرو ودق الباب وجاء بعد اذ واذا الكائنتين للمفاجاة ويختص الاول

الا الفعل الماضي وبعد اذا المفاجاة الا الاسمية وقد اذ للمفاجاة

الاولى بالفعلية والثانية بالاسمية انما قالوا لانه سيهما من الزمانية اي حال كونها استفهام وشرط كانه حمل استفهاما حالا لا يتصفها بانها بمعنى شرط فيدل ما في استفهام لا ان الا مما حاد الاظهر ان المصحح على طرفا يدل عليه قوله وهي للزمان فيهما وقد جاء اي زيد بمعنى كيف واني الفتال الحف بين قال الرضى يجيء اني بمعنى كيف نحو اني يوفكون وبمعنى من قوله انى شئتم على الاوجه الثلثة ولا يجيء بمعنى من وكيف الا وبعده فعل والمشهور مع الهمزة النون وقد جاء كسرها فيقال ومن هذه العبارة ان يجيء كسرها يجيء بمعنى كسرها الدين كذلك قال الرضى وكسر همزة لغة سليم وقال الاندلسي وكسر نونه لغة منهم واختلف في اصله قيل هو ان زيد فيه ما وادغم النون في الياء والمجرى اصل الذهب حيث ذكره في باب النون وقيل اصله اي ان حذف الهمزة وزيد فيه الياء ومضى بانه لم يجيء الآن حاليا عن اللام وقد يجيء اي مضافا الى المفرد المعرفة وزيت الاول اي اين المكان وانا اي الزمان يعني اول المدة يعني مذ ومنذ اول المدة وانما يختص اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما بقرينة سبق ذلك الفعل فلا يرد انه يبنى ان يقول يعني اول زمان الفعل المتقدم ولا يحتاج في دفعه الى ان اللام للعهد او عوض عن المضاف اليه اي مدة ذلك الفعل ولا يحتاج بقوله اول المدة الى زمان العمل المتقدم لانه ليس مراد المصنف اي اول زمان عدم رؤيته الضمير كضمير رؤيته ولعل الناسخ على على المص ان النظام اولى كما يتوهم المفرد اي الاسم المفرد لا المثنى والمجموع لو اريد المفرد مقابل المجموع لم يعلم انه لا يجيء مجازا سمه مذ قبل اللام اذا الملحق نحو الملحق به في شبهه ينبغي ان يراد المفرد الواحد كما في قوله تعالى سيأتي وتقول في المفرد في المتعدد اي تتبع بعدهما الزمان الواحد المشترط عدد منه العبرة لمقصود بعدده او حكما نحو ما رايته مذ يومان او لان الزمان المفرد صاحبا فيهما دفع لما يفهم من كلام الرضى انه لا يختص بعدهما المفرد بل يكون المثنى بما وبل يا هو ام من المفرد حقيقة او حكما وقد اخذ هذا التأويل من تقييد المحشي مثنى بقوله ما دام يكن المقصود عدده ولم يتصرف الهندي في المفرد وحمل المثال المذكور على المثنى الذي المقصود عدده وقوله ما دام لا ملاحظة هذا ان الا ان امرا واحدا لا يحكم عليهما بانه المدة حتى الا ان يجعل بان يجعل ملاحظة اليومين امرا واحدا اي ادم فانه يتحد ملاحظة احدى اليومين بعض امرا

قال الرضى

واد عم الياء في الياء وضلوا اصله اي ان حذف الهمزة

مذ يومان

[illegible]

واحدا وليس كذلك نقول منذ ان اليومان لوحظ بعنوان زمان المصاحبة الا انه حين بالمعنى
ليتميز انه اى زمان المصاحبة لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة الا ظهر ان يقول
يوم تعيين فيه يوم من يوم الملاقاة اى الزمان الذى قصد بيانه حال كونه ملتبسا بالعدد
جعل الياء نوعا لعدد المصاحبة وقطعه عن المقصود الذى يطلب حمله الباء لما ان الرضى
انه لو لم يا ول هذا لكان العبارة يلبسها المقصود به العدد وقت المراد بالعدد اسم العدد
جعله مقصودا لكون مقصودا به سان اللفظ وانما كان المعنى كونه مقصودا او احاد
المقصود بالعدد على العدد ليشمل المثنى والمجموع والمفرد المقيد بالوحدة نحو ما رايته
من يوم ومذ يومان ومذ ايام لكونها ليست اعدادا لكنها يفيد المقصود بالعدد من حيث الاحاد
وقد يقع بعدهما المصدر لانما لا يقع بعدهما احد هذه الامور بتقدير زمان مضاف
اول المدة ينبغى ان يحمل من تتمة احواله ولا ينفصل منها بيان المعنى التالى لانا نقول نحو ما رايته
منذ سافرت ان اريد زمان حدوث السفر فهو اول المدة وان اريد زمان السفر فهو
الا فهو جميع المدة اى جميع مدة عدم الرؤية جميع زمان سفرك او الفعل الاولى
الجمل لنعلم ان الزمان المقدر مضاف الى الجمل لا الى مجرد الفعل كما يوهمه عبارته او ان
ما كتب على هذه الصورة ولا يخفى انه يوجب ان نقرأ ما كتب على هذه الصورة ولا يشك عاقل
ان عبارة الكتاب ليس كذلك ما المعنى ما قيل ان الكتاب عن كراد الكتابة يفيد انما التشديد و
الحقيقة فانه كثيرا ما يفعله المصنفون فيقدر زمان مضاف نحو زمان او ساعة
او وقت او يوم او ليل لو ساعدهما القرينة فلهذا انكر الزمان ولم يعل فيقدر الزمان
المضاف ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدا في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة
يمكن دفع الفساد الثانى بحمله على جميع مدة زمان ما رايته فيه ويرد عليه ايضا انه يلزم
اخبر المبتدا فيما كان معرفة نحو ما رايته مذ يوم الجمعة ويدفع بما ذكر من الجواب والله
ثم اعلم بالصواب لذى بالالف المقصورة وهو مبنى عند فلان وجه الحكم ببنائها الجمود مع ما
بعض الحروف لدنه عدم المواقعة فى المعنى اذ لدن بمعنى من عند فهو متضمن لمعنى من فلذا
ولا يرد عدم الجهة لبناء من لدن لانه يكفى الجهة البناء كون لدن معنى لدن على اللفظ ما هو

اراد انه مع عبارته ان المتعلم
او محققه ما ول الكتاب بالاستعمالها
على لا زم معناها اى ما كتب على
هذه الصورة
م

على انه لا يوجب دخول علية من عدم تضمنه لمعناه لجواز ان يكون الدخول للتاكيد ولدى بضم
اللام منها ثمانى لغات لا يحتمل بيان الكتاب الا سبعة منها بما بقى من بيان الشارح من
لدن بكسر الدال الا ان يقال كانه اكتفى المصنف في البيان بتقييد الدال بالفتح والكسر معا ولم
يذكر لدن بضم الدال بالتقييد ان يقيد الدال بالحركات حيث يما ليه يتوقف التقييد ايضا
على اصالة لدن بضم الدال ولا يخفى ان الانسب ذكر لدن بفتح الدال ثم لدن بضم الدال ثم لدن
بضم اللام ثم لدن بفتحها فتدبر ما في شرح الشارح الانسب وكلها بمعنى عند لدن بمعنى لغاتها
بمعنى من عند ولدى بمعنى عند على ما في الرضى وغيره ولا يقال المال لدى زيد او لدن
زيد لم يعتبر كلامهم على هذا اى لدن وانما ذكره في لدى وعنده من بعض السبت
سكون الحاء السحر الاعلى والسحر قبيل الصبح كذا في القاموس هذا ولذلك حذف عنها
وبعث هذا اذا كان نصب غدوة قبل الحذف لما اذا كان الحذف قبل فيما لا بثبت نونها
بنون التنوين لا انها ثبت تارة ويحذف تارة لكونه مقطوعا عن الاضافة هذا ينبغى
استدراك ذكره بعد ذكر الغايات بدليل اعراب المضاف اليه الدليل عند محكم الجواز
ان يكون ما يرى منصوبا مفتوحا بالبناء لان عوض عنها منونا او يحيث مكسورا او مفتوحا
بعده عن كونه مقطوعا عن الاضافة لان نظائره لا يكون منصوبا المعرفة والنكرة اى هذا
باب بيان المعرفة والنكرة اى بيانها معرفة لا انها لكثرة ذكرهما فيما سبق معهودتان وكان
كثرة احتياج المباحث المتقدمة اليهما داعية الى تقديمهما على باب المنصرف وغير المنصرف
الا انه اخرهما لتوقف معرفة بعض اقسام المعرفة على مباحث المبنى الى هذا المقام وضع
جزئى الوضع الجزئى ما لوحظ فيه الموضوع له الجزئى بعينه ووضع وضعا خاصا والوضع
الكلى ما لوحظ فيه الموضوع له الكلى بنفسه او الموضوع له بعنوان اعم كما يقال لوحظ كل مشار اليه
بعنوان المشار اليه ووضع له بعينه اسم الاشارة ووضع وضعا عاما لا لاول وضع عام الموضوع
عام والثانى وضع عام الموضوع له خاص يشتمل بعينه اى بذاته المتعينة وهذا انما هو
لوجاء المعين بها الذات المتعينة ولا يساعده اللغة اذ ما يناسب هذا المقام من معانيه
ذات الشئ او نفس الشئ كما في قولهم جاء زيد نفسه وجاء زيد عينه وجه البناء زائدة على ما صرحوا

المعرف

ان عينه بذاته المتعينة م

به يكون المعنى المعرفة ما وضع لشئ بعينه لا لامر متعلق به وهو يصح تناول كل لفظ موضوع اذ ما من موضع
لشئ الا وهو وضع لذلك الشئ بنفسه لكن شاع فيما بينهم تفسير قولهم بعينه في امثال هذا المقام
بالمتعين فلا يبعد ان يكون من مواضعات الادب وان لم يصرحوا به المعلوم للمتكلم
والمخاطب لا اعتداد بعلم المتكلم في التعريف ولذلك قال حقيقة التعريف الاشارة
الى ما يعرفه المخاطب وقوله بعينه يخرج به النكرة ينبغى بعد النكرة التى كانت معرفة
نكرت بالتاويل وهو مما جعل الرضى مبنى هذا التعريف فعدل عنه الى ما لا يحتمل المقام
ولا يبعد ان يقال الحاق النكرة عليه عوض لما انه في حكم النكرة ويعامل به معاملتها
وانما دبر ترتيبها فى الذكر الى ترتيبها حسب المرتبة فى ذلك الهندى وليس هذا كان
المبهمات منها ما يساوى ذا اللام والمضاف الى احدها ينبغى منه ما يساوى المعرف
باللام ومنه ما يفوقه فالوضع كلى والموضوع له جزئى متحقق كان ينبغى الاكتفاء
بالجزئى لان المحقق ان الموضوع له جزئى اضافى فربما يكون كليا ومما ينبغى ان يعلم ان
الوضع الكلى للموضوع له الجزئى مما قال به بعض محققى المتاخرين والقدماء لم يعرفوا ما
فى المضمر حمل بمعنى قوله بعينه لافادته بعينه وقال الواضع وضع المضمر مثلا
لمفهوم كلى ليستعمل فى جزئى من جزئياته وشرط ان لا يستعمل فى مفهومه الكلى فمفهوم الكلى
مهجور فى الاستعمال واللام فى قوله ليس صلة الوضع بل غرضه والشارح لما راى الكتاب ينطبق
عبارته على ما هو الحق شرحه به تعليما لما هو الحق ولم يلتفت الى ما قصده به من حيث
مفهوميته ومعهوديته يتبادر منه سابق كلامه المعهودية فى ذهن المتكلم والمخاطب
والمحقق بما عرفت فلا تفتش ولكن من المذكرين ويشكل تصويره العلم الشخصى بالذى
تصور الذات بعينه ووضع بازائه لفظ الله فان لم يقع تصوره ثم لغيره بشخصه فلا
يمكن وضعه ان كان الواضع غيره وان كان اياه فلا يمكن معرفة وضعه لغيره من ترتب
فائدة الوضع العلم وهو فهم الشخص بعينه ويشكل بوضع الاباء الاعلام لابنائهم فى غيبة
الابناء قبل رؤيتهم وبوضع العلم للشخص مع انه يتبدل تشخصاته من اول العمر الى اخره يوما
فيوما فلم يتصور منه علم بشخصه حين وضع العلم للشخص فانه موضوع لتشخصاته المبدلة من

خصوصه م

من اول العمر الى اخره فلم يكن تصوره بخصوصه الذى وضع اللفظ لهذا الخصوص عرف
باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية او العهدية الذهنية من فروع الجنسية
كما حققناه لكنه اول الكتاب فتقسيمها الى الجنسية والاستغراقية تقسيم الشئ الى نفسه
وقسيمه وكذا الى العهدية والجنسية في وجه والحكم فى ليس من امر اخصاص في المعرف
بدل من اللام فى سقط ما ذكره فى قوله ومن خواصه دخول اللام انه لو قال دخول حرف
التعريف لكان شاملا للميم الا انه لم يذكر الميم لعدم شهرته لانه اذا لم يكن حرف تعريف بل
بدلا منه فلا يشمل حرف التعريف ايضا كما لا يشمل الحرف المبدل من اللام فى قولك
الرحمن الصمد الرحيم الى غير ذلك ولم يذكره لرجوعه الى ذى اللام وهو مذكور فى
المتون وكانه لم يكن فى نسخته او هناك سهو كاتب وكان اصلا ولم يذكره المتقدمون
لرجوعه الى ذى اللام على ما في الهندى ووجه كونه في الاصل يا ايها الرجل فحذف والا ظهر
ما فى الرضى ومن لم يعده من النحويين فلكونه فرع المضمر لان تعريفه لوقوعه موقع كاف
الخطاب ولا يستلزم صحة الاضافة لا يخفى انه تكلف جدا والمنادى وصحة الاضافة
الى كل من الخمسة ولهذا اجمل الهندى المرجع الامور الاربعة هو وان كان بعيدا لغة
اللفظ لكنه ما دعوا التكلف وكانه عبارة المتقدمين الذين لم يذكروا النداء ولم يسبق
على كلامهم هذه الاربعة فلما زاد المصنف وردت هذه العبارة بعده احتمل الضمير
ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ المثل او الغير او الشبه فهو
مستثنى من هذا الحكم فقوله هو مستثنى من هذا الحكم جزاء اذا او الشرطية جزاء ان ولو قال المص
وما عرف باللام او النداء او الاضافة لكان اخصر واتم ولا يبعد ان يحمل المضاف
مصدرا ميميا فى معنى الاضافة معطوفا على اللام فيكون معنى وما عرف بالاضافة
كان هذا ينبغى ان يلاحظ اخص من العلم فلها مراتب ثلاثة مترتبة فى العموم قد عرفتها
فاحفظها لانه ان صدر بالاب او الام ابو كذا في كتب النحو لكن قال صاحب القاموس
ابو الشاهية لكراهة لقب ابى اسحق اسمعيل بن سويد لا كنيته ووهم الجوهرى
هذا فاحفظه فانه بديع احترز عن المعارف كلها لوقوعها وضع موضوع احديه بعد اخذ

بيانه ان اللام مختص في اللام العهدية
والجنسية والاستغراقية م

نكاته

لكان اخصر واوضح ليله يخرج الاعلام المشتركة لانقول قد خرج بقوله غير متناول
غيره الاعلام المشتركة بقوله بوضع واحد ليدخل لا ليله يخرج لانا نقول لمن المذكور في
الحد عدم التناول المطلق بل المقيد فله يخرج به الاعلام المشتركة فافهم اراد التنبيه على
ترتيب اصنافها فيما ذكر فيه هذا الترتيب ليشعر بان لا ترتيب فيما بين اصناف المبهمات
وسيصرح به وقد عرفت ان اسم الاشارة اعرف من الموصول او بان لا ترتيب بين
اصناف المضاف الى احدها بل تعريف المضاف بحسب تعريف المضاف اليه
كما سيصرح به فالاولى ان يقول اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما ذكر فيه هذا الترتيب
ويحتاج الى التنبيه ثم المضمر المخاطب لمن وجه كون المضمر المخاطب اعرف من النداء
ظاهرا الا ان عمل تعريفه لكونه في الاصل معرفا بالله ثم لكنها احاد الاشياء متعددة
كانت تلك الاحاد او مجتمعة اشارة الى جواب ذكره الهندي عن اشكال الرضي
حيث قال يخرج عنا الواحد والاثنان لانهما وان وضعا للكمية لكن لم يوضعا لكمية الاحاد
بل لكمية الواحد والاثنين ومحصل الجواب ان واحدا وضع لكمية احاد الاشياء متعددة
متفرقة لا مجتمعة ونحن نقول قد خص الرضي في بحث التعريف باللام ان الجمع المحلى باللام
يشمل كل واحد واحد وكل اثنين اثنين وكل جماعة جماعة فلا يصح استثناء الجماعة عنه
نقول جاء العلماء الا واحدا او اثنين او جماعة فانه في معنى جاء في كل واحد من العلماء وكل
اثنين وكل جماعة منها فلا اشكال ومما حققه الرضي ان الكمية كمية اي الصيغة المسؤولة
الى كم وهو العدد المعين الذي يجاب به عن كم فان كم للسؤال عن معين يخرج المجموع عن
العدد في الالوف والمات ودخل رجل ورجلان على تقدير دخول واحد واثنين
فاخرج رجله ورجلان باداة ما وضع لكمية الشيء بحسب ورجل ورجلان وضعا للماهية
ولكنيتها كما ذكره الشارح هذا وفي كون كم سؤالا عن العدد المعين بحث كيف ولا
يصح الجواب عن كم رجلة عندك بقولك الوف او مات الا ان يقال هذا ليس جوابا صحيحا
عن السؤال بكم بل اعتراف بعدم العلم بما سئل عنه وبيان ما سئل عنه بعدد الاستقصاء
ولا اشكال بالتنوين لان ما عبارة عن الاسم ولا يتوهمن ان كم ليس مخصوصا بالسؤال عن العدد

والمضاف المستغرق كما في العلماء الله ثم احاد الاشياء ويعني كل واحد واحد وكل اثنين اثنين وكل جماعة ثم

العدد والا لم يكن المساحة كمية لان ذلك من التباس الكم الحكمي بالكم اللغوي فالا
في المعدودات اي احادها كل واحد واحد منها جعل الاحاد اجزاء المعدودات فيلغو ذكرها
ويمكن ان يقول لكمية الاشياء فينبغي ان يقال المراد بالاحاد الوحدات القائمة بها لا
واسم العدد موضوع لكمية وحدات الاشياء لا لكميتها وان لم يكونا عند بعض الحساب
من العدد اي لم يكن شيء منهما عند بعض الحساب من العدد اما الواحد فليس بعدد عند احد
الحساب لان العدد نصف مجموع حاشيتيه عند بعض وبعضهم اسقط الوحدة من الزوج الاول
فقال اذا لم يكن الفرد الاول عددا ينبغي ان لا يكون الزوج الاول ايضا عددا اي اصلين
اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث لم يعمل المؤنث في الواحد والا
من الاصول ولقد احسن لانه من الفروع الحاصلة بالحاق تاء التانيث او الفرد وكذا
اجعلنا فرقا الى العشر منها لانه يتفرع منها باسقاط علامة التانيث فتلك اصول
فرع وقد اشار اليه المصنف حيث قال واحد الى عشرة فصدق الواحد والعشرة الاصول
لكن يجب على الشارح ان يقول كذلك الى عشرة صح الاصول انه عشرة كلمة انما يصح لو لم يجعل
لفظ البضع من اسماء العدد او جعل وادخل اصول اسماء العدد وهو العدد المبهم قال الرضي البضع
بكسر الباء وبعض العرب يفتحها ما بين الثلث الى العشر تقول بضعة رجال وبضع نسوة
وبضعة عشر رجلا وبضع عشرة امراة اذا لم يتصد التعيين قال الجوهري اذا جاوزت لفظ
العشر ذهب البضع فلا يقول بضع وعشرون والمشهور جواز استعماله في جميع العقود
هذا الكلام او امتزاجا لجعل عشرة جعل الرضي من العطف لانه في الاصل بالعطف
والشارح اثر رعاية الحال على رعاية الاصل لكن الصواب او تضمينا لكان امتزاجا
تقول واحد واثنان في الوحدة واحدا اما لان الواحد بذاته لا يحمل الصوت مضافا
لذاته واما لانه من الانواع المتكررة والراجح هو الثاني واليه اشار الرضي حيث قال
فالواحد بمعنى المنفرد اي العدد المنفرد ويستعمل في المعدود وكسائر الفاظ العدد فيقال
رجل واحد وقوم واحدون اثنان وثنتان التاء في اثنتان للتانيث كما في ابنتان
واللام بالمحذوف وفي ثنتان بدل من ذلك اللام كما انه في بنتان بدل من اللام التي هي الواو

السعة

اصلان بنو

اي لام المحذوف هو اللام الواو

وابدال التاء من الياء قليل ومن الواو كثير احد عشر الاحد اصله وحد على وزن
حسن فتشبيهه من وحد يحد فلبث واوه الفا على سبيل الشذوذ عند الجمع وفي احدى
كذلك عند غير المازني واما عنده فقلب الواو المكسورة في الاول قياس كالمضموم ولا
يستعمل احد ولا احدى الا في التيف ومضافين نحو احدهم واحديهن ولا يستعمل واحد
وواحدة في التيف الا قليلا ولما غير الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب
اما والتصريح بقوله ثم بالعطف لفظا ما تقدم عطف العقود على الزائد عليها بصريح بصورة
العطف فقال ثم بالعطف ليشار ونبه بكمال الصورة ولهذا لم يصرح في ما نه والف بصورة
العطف بل اجلها بمحل العطف قوله ثم بالعطف على ما تقدم على العطف المطلق الاعم
من عطف الاكثر على الاقل او العكس هذا على طبق ما ذكره الشارح تابعا لما في الحواشي
الهندية اما على ما ذكره الرضي من ان عطف الاقل على الاكثر هنا يزيد الكل والعكس اكثر فلا يتم
هذه النكتة يقول مائة وواحد او واحدة قوله او واحدة عطف على قوله واحد
وقوله ومائة واثنان او اثنتان عطف على قوله مائة وواحد او واحدة واياك ان تجعل
قوله ومائة عطفا على واحدة وتجعل واحدة ومائة عطفا على مائة وواحد فيكون غير شامل
لعطف الاقل على الاكثر لا نرى ان فيه تفويت المناسبة بين مائة وواحد اذا المناسب
لواحد ومائة تقدم قوله فيما بعد ويجوز ان يعكس العطف الكل على طبق ما في الحواشي الهندية
لانه يوهم ان عطف الاقل على الاكثر ارجح على ما لا يخفى على الذائق فما بين طعوم السياق
سلك السياق واعلم ان مائة مثنية كسدرة حذف لامها فلزمها التاء عوضا منها كما في عزة
وبة ولا جهاها يا كما حكى الاخفش مئيا يعني مائة وانما يكتب مائة بالالف بعد الميم
لا يشتبه بصورة منه خطا والحق التثنية المفرد دون الجمع كما في بعد كرب
مثال التاقي بالتركيب لا بجواز الاسكان بالنسبة فان الاسكان في معد يكرب واجب صحح
به الرضي قال الشارح الرضي نبه بذلك على ان ما يجاد من عبارة المصنف لا يرتضيه
فان المتبادر منه ان حذف الياء مع الكسر غير شاذ في واقع من غير شذوذ وعليه نحوه
ما في الشرح المنسوب الى المصنف لما فرغ من بيان حال اسماء العدد شرع في بيان حال

احد وعشرون احدى وعشرون بحذف اخرى سوى ما ذكر ثم مراد اراد التنبيه على ان المراد بقوله ثم

فيما يلي اي لانه يوهم ان عطف الاقل على الاكثر ارجح من عطف الاكثر على الاقل ويجوز ان يعكس العطف الكل ثم

حال مميزاتها بوهم ذلك ان الباب معقود لبيان حال اسماء العدد وبيان مميزاتها فاذا
الظاهر انه معقود لبيان اسماء العدد وبيان مميزها راجع الى بيان احوال اسماء العدد كما ان
المراد من المعدد راجع الى بيان احوال اسماء العدد والمرجح في ذلك لمعرفة النطقة الضابطة
مخفوض اي مجرور باضافة العدد اليه لا غير وذلك اذا كان المميز مجموعا لفظا ومجرورا بكلمة من
الاكثر اذا كان مجموعا معنى بان كان اسم جمع نحو رهط ونفر الراء ويحرك فانه قوم الرجل وقبيلته
ومن ثلثة او سبعة الى عشرة او ما دون العشرة وما فيهم امراة كذا في القاموس او اسم جنس
كالتمر والعسل ونحوه جمعا صحيحا واذا لم يكن للتمييز الا جمع فلا يوفق بها وان لم يكن الا جمع
فكذلك وان كان له كلاهما فالاولى ان يوتي بجمع القلة ليطابق العدد المعدود وان لم يكن له
جمع التكسير يوتى بجمع المؤنث السالم كقولك ثلث عورات وقد جاء قوله سبع سنبلات
مع وجود سنابل احدهما في صورة جمع المذكر السالم اما قال له صورة جمع المذكر السالم
ولم يقل له صورة جمع المؤنث السالم لانه اختلف فيما بين قال الاخفش هو نعلين كمسلين
فهو عنده كاسم الجمع وقال بعضهم هو فعيل كعصي ابدل الياء الاخيرة نونا ولا يجوز
اضافة العدد الى جمع المذكر السالم وقد نبه بذلك على ان قول المصنف وكان قياسها مائات
او مئين غير مستقيم والقياس مئات لا غير فاله نعمانها صار منصوبا صار فصلها
افراد لكثرة الفصل علامة التطفيلة وتخصيص هذا الوجه انما الجمع عند ثلث مفردات لا يحاد
مضا عدا الوجه الفصل صارت الكلام كشيء فاريد تقليلها لان استعمال جمع ما يعرف
الاعداد موضوع لا يقال ثلث مات رجل كما يقال ثلثه الاف رجل هذا الوجه اما لو
لم يجز مات رجل من غير اضافة عدد اليها لكنه جاء ثلثمائة رجل قال الرضي وان لم يكن تضافا اليها
ثلث واحد اتجمعت واضيفت الى المفرد ايضا نحو مات رجل مخفوض مفرد وقد جمع نحو
مائة رجال وهو مفرد منصوب على اذا اشبه الصفة مائتين عاما فقد ذهب الفاء والنقاوة
واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر به عنه مذكرا بالعقول او من الصفات بطرفين بالعقول
في الرضي الا انه ذكر الرضي سابقا ما يوجب تخصيصه حيث قال ونحو ثلثة واخواتها اذا
اضيفت الى ما يجب تاء ما سواء كان مميزها مذكرا او مؤنثا نحو ثلث رجل او امراة

وبيان المميز راجع الى بيان احوال اسماء العدد ثم

وجب اثبات التاء سواء كان مميزه الآلاف م

واذا اضيفت الى الآلاف مذكرا او مونثا نحو ثلثة الاف رجل او امراة لان مميزها
المائة والالاف مذكر كلاهما واما قال واذا كان المعدود مذكرا ولم يقل واذا كان
المميز مذكرا ليشمل الحكم ثلثة اشخاص واشخاصا ثلثة او رد عليه ان هذا الحكم حقه ان
يذكر عند بيان التذكير والتانيث لا بعد بيان المائة والالف لعدم اختصاصها بها ذكرا
وتانيثا * فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا للفظ جعله
الرضي الاقيس الاكثر   حيث ان مميز الواحد مستغنى عنه باشارته الى نص الافتقار
لجواز افادته التاكيد كما في اله واحد والهين اثنين   لم لا يجوز ان تكون مميزه الا
اثنا رجل ووقع ما في الشعر ثنتا حنظل وهي اسانيد الملح الذي ذكره الرضي نحو واحد
رجال واثنا رجال فاعرف   لما التزموا الجمعية في مميز سائر الاحاد الا
ان قال لما التزموا الموافقة بين المميز والعدد في سائر الاحاد في الدلالة على المعدد
ينبغي ان تعتبر في الاثنين ايضا فانهم   وسوابقه الحوالة الهندية وسوابقه كانت فقد جمع
بذكرانه الى ان نقول صيغة الخطاب وتحمل العسه بارجاع المستكن الى العرب اي
يقول العرب ويرجح ما اختاره قوله وان شئت قلت حادي احد عشر فتعرب الاول
وسوابقه المتزج باعتبار حال اي مرتبة لا يخفى ان التصيير انما هو من الاحوال
فلا يحسن مقابلته بالحال وفسر الحال بالمرتبة لانه لو قصد باعتبار حاله يحصل انه واحد من
تلك المعدود من غير بيان مرتبته كما قال واحد الثلثة او الاربعة وواحد منها ولا
يسبق اللفظ الاول ولا الثاني الى عشرة ذلك   او نوقه مركبات لا يتبين اشتقاق
اسم الفاعل من اول جزء تلك المركبات وسنذكر لك وجهه   حكم اسماء الفاعل
التذكير والتانيث وكذا اي عدم الحاجة الى التمييز   ومن ثمه اي من اجل افادة
الاعتبارين الاول اي ان المراد ومن اجل ان الاول يجيء ما قام به الفعل وهو التصيير
من عدد اقل الى مرتبة العدد المشتق هو منه لجواز اضافته ما اليه اضيف الى ما هو اقل
منه مرتبة واقتصر على اجراء الفعل منه اذ ما يؤدي معنى فعليا لا بد ان يشتق من فعل وذلك
من اثنين الى عشرة فانه جاء من تلك التسعة الفعل على حد ضرب يعني التصيير الا في ما لا

فاعتبره في حادي عشر واحد عشر ونظائره او اعتذا اسم الفاعل م

لا سيما حرف حلق فانه جاء فيه حذو فتح ايضا ولم يجئ ما دون اثنين لا ساعده عليه وما فوق
العشر لا ساعده استقرا بخلاف الثاني فانه اعتبار حال ولم يسمع فيه نحو امام على صورة
لا ينبغي اشتقاقه من نفس العدد وصح اضافته الى مثله وما فوقه لانه يجيء واحد في
مرتبة خاصة من ذلك العدد   ثالث اثنين بالاضافة والتنوين والاول هنا اكثر على
سائر اسماء الفاعل فان الاضافة والنصب فيها سيان وبأن اول الثاني اكثر لان الرضي
اي عددا يساوي عدده اي العدد الماخوذ منه فالاضافة لا دنى ملابسة وعبارة ان يقول
فالاضافة الى عدد لان الاثنين بعينه عدد احد منه الثاني لا مثل ذلك العدد   والا لزم
جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة نحو ارادة المبدا او المنتهى من عاشر العشرة ايضا
في المرتبة العاشرة كل منهما عاشر عشرة فينبغي ان يقول والا لزم جواز ارادة الواحد الثاني
او الثالث مثلا   فتعرب الجزء الاول ويظهر الفرق بين الاعراب والبناء في اللفظ
فيما لعله آخره حرف علة او ما آخره حرف علة حال النصب فانه في البناء ساكن الاخر وفي
الاعراب ساكن الآخر ايضا الا في حال النصب   المونث ما فيه اي يخرج من تعريف المونث
المونثات الصيغية كحذام وما والتي وانت ويدخل في تعريف المذكر ولو خص التعريف
بالمونث بالعلامة وما بيانه التعريف حتى يبان الاحكام لا نقيص مخصوصة بالمونثات
بالعلامة مع عدم اختصاصها ولزم اطلاقها المذكر على هذه الصيغ   وعلامته اي علامة
التانيث التاء وان لم يجئ التانيث فانها في لا رابعة عرضي فصلها وحذفها ال
هذا المقام   او ممدودة كحمراء لا يخفى ان الالف التي تبدل قبل الهمزة وعلامة التانيث
الهمزة اجماعا وان اختلف انها منقلبة من الالف المقصورة او اصلية ففي قوله والالف
ممدودة نظر الا ان يحمل وصف الالف لها بممدودة وضاعا الى المتعلق اي الالف الممدود
ما قبلها وتعريف علامة التانيث بالتاء والالف مقصورة او ممدودة مستفيض بحذف التاء وفي
وكساء ونحوه الحروف بما هو التانيث فيستلزم الدور كما عرفته وفي قوله علامة التانيث التاء
رد على الكوفيين حيث جعلوا علامته الهاء والتاء مغيرة عنها والبصريون على ان العلامة هي
التاء والهاء مغيرة لها   وكريمة حيث الحيوان احترز بقوله جنس الحيوان عن النخلة فانها انثى

المذكر والمونث

ذكرا فانه يوصف النخلة بالانثى وليس في مقابلها حقيقي   واذا اسند الفعل اليه متصل كما هو الاصل
يجيء بيانه وقيد به متصل من العبارة لاصالته ولا يبعد ان يقال المتبادر من الفعل ايضا
المتصرف فلا يرد نعم المرأة ونعمت المرأة   فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو قامت اليوم القوم   اليوم ١
زيد لرفع الالتباس الظاهر وجوب الاثبات مقيد بما اذا لم يكن قرينة تدل على التانيث
فلا يجب قامت اليوم زيد الكريمة واعلم انه يجب ان يستثنى من قوله وانت بالخيار
الجمع بالخيار على المذكر بالتاء نحو طلحة فانه مونث غير حقيقي ولا خيار فيه بل يجب تذكير
الفعل ولا تانيث لتانيث علم المذكر الا في جمع الصرف والجمع بالالف والتاء ويجب ان
يستثنى ايضا اسم جنس اريد به مذكر من افراده فانه يجب ترك التاء فيه عند ابن السكيت
ليعلم ان المسند اليه مذكر من افراده وهذا اتم استدلال ابي حنيفة بالقران على ان نملة سليمان
كانت انثى وهو من مشكلات النحو فاعرفه واعلم ان الضمير المنفصل في حكم الظاهر لا يستعمله
نحو زيد هند زيد ضاربه هي ذكره الرضي وقد يطلق الظاهر على ما يشمل الضمير المنفصل كما في
تعريف الثاني من المبتدا فانه يشمل نحو انا قائم وانت   فانه لو كان جمع المذكر السالم المسند اليه
يجب ان يستثنى عنه نون فانه لم يعتبر ان فيه جمل كالمكسر نحو جاءت بنون قال الله تعالى آمنت
به بنو اسرائيل وكذا المجموعات بالواو والنون التي حقها ان تجمع بالالف والتاء كارضون
وسنون وثبون كذا حققه الرضي   غير المونث الحقيقي ليشمل المذكر فالاولى تفسير قوله   غير المونث الحقيقي ١
غير الحقيقي مونث غير الحقيقي لا المونث الحقيقي   وكونه جمع المذكر السالم الظاهر غير العاقل
فقائل   اي اخر مفرده مقدر المضاف لا يخفى انه يصدق على سلون وسليمات فقد
يبدل الحد اقعد من اشكال باشكال   قولنا لو احتاج الى كسر الشبيه بجموع المفرد والا
او الياء والنون لم يكن سليما للتشبيه اذ لم يوجد المسلم مع تلك اللواحق لاجل النون
مقدرة لان النون في حال الاضافة كالتنوين فكما لا يقدر التنوين معها لا يقدر النون
والا لا يصدق التعريف الا على مسلم لم يكن جامعا لعدم صدقه على شيء من افراده ولا مانعا
لصدقه على المفرد   ولو اكتفى بظهور المراد لا يستغنى عن هذه التكلفات لعل المراد ان
المراد الظاهر من هذه العبارة في اخره الف او ياء ونون لحقهات فاعرفه   لانه على تقدير سلمه

تسليمه هذا ان ما اجمعوا عليه من كسر علامة التثنية الالف او الياء وكسر النون عوضا عن الحركة
او التنوين في المفرد وما ذكره على تقدير التسليم فانه انسحا فيه وكيف لا والغرض من الحاق
الالف او الياء والنون الدلالة عن مجرد الحاق الالف او الياء   اي مع مفرده هذا يوهم
تقدير المفرد في التعريف   تحت جنس الموضوع له كل مثل اسدين يجيء شجاعين فانهما ليسا
تحت جنس الموضوع له الاسد بل تحت جنس المراد بالاسد وكذلك الابوان على ما بينه فان
التثنية باعتبار ارادة المسمى بالاب وهو ليس موضوعا له الاب فينبغي ان يقال باعتبار دخوله
تحت المراد به ولا يبعد ان يراد بالموضوع له الاعم من الموضوع له حقيقة او حكما والمعنى المجازي
حكما ويحمل ما ذكره في العمرين والابوين كما شاع عنه   لو اريد بقوله مثلا ما بالنسبة الوحدة
والجنس جميعا لا يستغني عن قوله من جنسه هذا الكلام الهندي وتبعه الشارح وليس بذاك
لان هذه الارادة بعيدة بالنظر الى ما ذكره تعريف الجمع حيث قال ليدل على ان معه اكثر منه
من جنسه فان الناظر فيه لا يفهم من قوله مثله الا ما يقابل الاكثر وبهذا ظهر ضعف احتمال
المماثلة في اللفظ كما ذكره الهندي   وهو ما في اخره الف ممدودة احترز بقوله مقصورة عن
المقصورة كحمراء فانها ممدودة ونقول لا زيادة من الف زائدة في الوقف فانه لا يصير زيد بعدها
مقصورا العدم لزومها لاختصاصها بحال الوقف   ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود يعني
اخذ من القصر بمعنى خلاف المد والتوجيه الاخر بالنظر الى اخذه من القصر بمعنى الحبس وكل
ان يحمل من القصر بمعنى خلاف الطول فان الممدود طويل بالنسبة الى المقصور قال في
الكرماني فهو قصير وقصر كعنب جمعه قصرا كل ذلك من القاموس   او حكما فان كان مجهول
الاصل ولم يمل كالى وانه المسمى بها في الالف في الاسماء العريقة البناء كمتى وعلى والى واذا فلها
عدم الاصل ومجهول الاصل ما هو في اسم متمكن لم يعرف اصلها كذا حققه الرضي فحمل الى على
مجهول الاصل محل نظر وينبغي ان يقول ولم يمل او اميل وكان لا مالته سبب غير انقلابه عن الالف
من الياء فان الرضي شرط في قلب عدم الاصل ومجهوله ياء ان تكون ما يمنح فيه الامالة ولم يكن
هناك سبب للامالة غير انقلابه الالف عن الياء   فان كان مجهول الاصل او عدمه
وقد اميل لا بد من قيد آخر وهو ان لا تكون لامالته سبب سوى كون الالف منقلبة عن الياء

كما عرفت كقراء بضم القاف وتشديد الراء الجيد القراءة او المتنسك من قرأ اذا تنسك هذا سهو في القاموس القراء كرمان الحسن القراءة جمعه قراءون ولا يكسر وكرتاب الناسك المتعبد كالقارئ والمتقري جمعه قراءون وقرارئ لكنا قد تصفحنا كتب اللغات كالمفصل والمصباح واللباب كتب الحاشية فبعبارة المفصل هكذا ربما في آخره همزة اما ان سبقتها الف او لا فالتي سبقتها الف على اربعة اضرب اصلية كقراء ومنقلبة عن حرف اصلي كرداء وكساء وزائدة في حكم الاصلي كعلباء ومنقلبة عن الف تأنيث كحمراء فهذه الاخيرة تقلب واوا لا غير كحمراوان والباقية البواقي ان لا تقلب وقد اجيز القلب ايضا وعبارة المصباح هكذا اما الممدودة فان كانت للتأنيث قلبت همزتها واوا والا لم تقلب سواء كانت اصلية كقراء او منقلبة عن حرف اصلي ككساء او عن جار مجرى الاصلي وهو ان يكون للالحاق كعلباء وقد رخص في القلب وعبارة اللباب توافق ما في المتن هذا كلامه والعلباء عصب العنق كذا في الصحاح غير ما وقع في شرح الرضي من انه قد تقلب المدة من اصل يا او مدة لو لا تقاس عليه فالكساء ملحق في بيان القاعدة هذا القلب لا يكون الشواذ الخارجة عن القاعدة ان لا يحذف عن اخر المثنى اي آخر مفرد المثنى فلا يقال قولوا ان الالف لانه في حشو والاولى ان يقول ان لا يحذف عن المثنى المجموع

(حاشية) ما دل اي اسم دل لا يخفى ان مسلمين ليس باسم لانه ليس كلمة بل هو كسيبويه فالمراد بالاسم ما من الاسم حقيقة او حكما وعدم الشذوذ الامتزاج على احاد اي احاد بالجملة يتوهم ان استعمالها في هذا التعريف كاستعمالها في تعريف اسماء العدد في اي من الاحاد جل او متفرقة طائفة او اثنين شيء او واحد او احدا فيدخل فيه قولنا ما دل على احاد نحو رجل ورجلين هذا ولو اجرى الاحاد مجراه في تعريف اسم العدد يخرج المفرد بقولنا حروف مفرده لكن يتبع التثنية بحروف مفرده اي بحروف هي مادة المفرد اي وماده له ايضا او الدلالة بحروف المفرد يعني المدخلة بحروف المفرد فيه لا الاستقلال اذ الهيئة ايضا لها مدخل في الدلالة كما لا يخفى والمراد بحروف مفرده اعم من حروف مفرده المحقق كما في رجال ومن حروف مفرده المقدر كما في نسوة فانه تعدد لها مفرد لم يوجد في الاستعمال وهو نساء

على وزن علام فان فعلا من الاوزان المشهورة يجيء لمفرد على فعال واما ما في الحواشي الهندية من ان المراد بالاحاد ما هو اعم من الاحاد حقيقة كرجال او اعتبارا كالنسوة في جمع امرأة فليس بشيء اذ ما يحتج ويتصف به احاد حقيقة واما المتفاوت من المجموع في حصول المفرد وتعدده ثم لا يخفى ان المراد بالمفرد هنا ما ليس بمثنى ولا مجموع فالتعريف به دوري تقول بالتعريف لمطابقة لها وجنس يشمل المجموع واسماء الاجناس اي المتبادر من الدلالة المطابقية فيخرج بقولنا ما دل اسماء الاجناس كرهط ونفر قد سبق تفسير الرهط والنفر جمع الناس او ما دون العشرة كذا في القاموس نحو تمر ما الفارق بينه وبين واحده التاء خصه هو تمر باسم جنس له واحد من لفظه تمييزه يقول على الاصح واما اسم جنس لا واحد له من لفظه فليس بجمع بالاتفاق كما سنذكره وانه الاصح عند ان يقيده نحو ركب فانه واحد من لفظه فان اسم جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس جمع بالاتفاق كما سنذكره ايضا ولكن ان تريد بنحو تمر مطلق اسم الجنس وبنحو ركب مطلق اسم الجمع وتقيده بقوله على الاصح لان السلب الكلي ايضا احتماله في نحو تمر وركب جمع عند البعض لكن ما ذكر من التوجيه اصح واعذب ولكن ان يحمل تقييده نحو تمر واطلاقه نحو ركب اشارة الى الوجهين ولا يذهب عليك انه لا بد من تقييد تعريف المجموع بقولنا على الاصح ليصح تفريع قوله نحو تمر وركب ليس بجمع على الاصح عليه كجامل هو جمع جمل وباقر اسم جمع بقر على ما في القاموس وكأنه اراد بقوله جمع جمل اسم الجمع او تكلم في الموضعين على المذهبين فالجمع الصحيح المذكر الاظهر ان قوله المذكر يشتمل مضاف اي جمع المذكر يرشدك اليه قوله فالصحيح المذكر حيث اصل الصحيح المذكر فالاولى تفسير قوله المذكر بقولنا جمع المذكر الصحيح اي آخر مفرده فيه انه يصدق على رجلين ومسلمات ياء ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاض فان قلت كيف يصدق في شأن الياء المقدرة قوله حذفت قلت يحتمل ان يخص الياء المذكورة قلت يعود الى الياء المحذوفة بعد السكون لالحاق واو الجمع او ياء ثم تحذف لالتقاء الساكنين فلانه جمع وعنها وليت على هذا فالذي كان مثل لان هذا الحذف السابق التقاء الساكنين من الياء والسكون وهذا الحذف بعد الالحاق التقاء الساكنين من الياء وعلامة الجمع وان كان اخره اي اخر الاسم الذي اي جعل ضميرا كان لاخر الاسم ولك ان تجعل لله ثم وقوله حذفت الالف دون

سعض ٢

وكذا

حذف بالضمير الراجع الى الآخر يدل عليه اي الفا مقصورة ملفوظة او مقدرة وفيه المصطفى ان الالف والياء اعم من المذكورة والمقدرة حيث شمل مصطفين دون القاضين ومصطفون دون المصطفون فتأمل وشرطه اي شرط اسم اريد جمعه جمع ضمير شرطه الى اسم اريد جمعه والظاهر رجوعه الى الجمع لئلا يلزم ترك الضمير قوله فذكر علم يعقل لانه في تأويل لكونه مذكرا يعقل كما سنشير اليه وصحة كونه ليس الى الجمع بل الى ما اريد جمعه فالمصنف شرح شرط التذكير انه سيغنى عنه بجعل الكلام في جمع المذكر اما التذكير فالوجه عن كون الكلام في المذكر واما التنبيه الثاني للزوم ان جمع المذكر يجرد تسمية كتسمية اسود بابيض قال الرضي هذا ان عدد ان ما رد ان لا يرد قطعا عروفا بالاشتباه وقال الهندي فائدة الشرط اما جاء وصفا المذكر دون نفسه كأنه قال شرط ما جمع بالواو والنون ان يكون مذكرا خاصا ونحن نقول جمع المذكر السالم شامل لسنين وارضين وثبين وقلت فيما مفرده مؤنث وكيف لا وهم قد صرحوا ان جمع المذكر السالم في بيان الاعراب كاضم الوو وعشرون مثله فلو لم يندرج في جمع المذكر السالم الملحقات به كاضم الوو وعشرون واخواتها فلم سيغنى بجعل الكلام في جمع المذكر عن اشتراط التذكير مذكرا اي مكونه مذكرا اشار به الى دفع اعتراض الرضي حيث قال قوله وشرطه ان كان اسما فذكر علم يعقل عبارة ركيكة وذلك لانه لا يجوز كون شرطه مبتدأ وما بعده من الشرط والجزاء خبرا الا ان قوله فمذكر يعني فهو مذكر والضمير راجع الى الاسم فيبقى الخبر الجملة بلا عائد الى المبتدأ ولم يكن لهذا الكلام معنى كما لا يخفى على الناظر الى المعنى بل المعنى الصحيح شرطه ان يكون مذكرا علما يعقل ان كان اسما فالجزاء اعترض فيه الشرط وفيه محذورات ثلاثة الاول دخول الفاء في خبر مبتدأ لم يتضمن معنى الشرط وهو ضعيف على مذهب الاخفش وثانيها حمل المذكر والعلم بمعنى الكون مذكرا او الكون علما وليس في العبارة ما يحملهما مصدرين والثالث الفاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر ورد الاجوز في السعة ولم يلتفت الى ما اجاب به الرضي من حمل الشرط والجزاء خبر القول شرطه يتقدر بقوله فمذكر علم يعقل بقولنا فهو موصول مذكر علم يعقل فالضمير راجع الى المبتدأ لانه حكم الرضي نفسه بما يسبق وكان

وكان وجه التعسف مع ما فيه من التكلف انه حذف العائد المرفوع مع انه صرح الرضي بمنعه في غير خبر المبتدأ وما اشار اليه من الجواب هو ان مذكر بمعنى كونه مذكرا وهو خبر شرطه المقدر ولم يلتفت الى ما رد به الرضي من انه ليس في العبارة ما يحمل مصدرا لانه يندفع بتقدير الحيثية اي فمذكر علم من حيث انه مذكر علم يؤول الى كونه مذكرا علما بقي انه لزم الفاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر في السعة وكأنه لم يلتفت اليه لانه يرى الهندي اختصاصه بالشعر فانه هل سمع من الهندي لما ادعاه الرضي من غير سند موثوق به يعقل من حيث مسماه اشار الى ان المذكر العلم هو اللفظ فوصفه بالعقل وصف له بحال مدلوله نحو اعوج للفرس في القاموس اعوج ملك لام فرس لبني هلال ينسب اليه الاعوجيات كان لكنده فاخذته سليم ثم صار الى بني هلال او صار اليهم من بني آكل المرار وفرس لغني ابن اعصر هذا كلامه واراد بالمذكر ان يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة الى اجاب به عما ذكره الرضي انه كان عليه ان يقول بدل قوله فمذكر مجرد عن التاء ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو سلمى وودقاء علمي رجلين ولا يخفى ان الجواب ضعيف صفته من الصفات غير علم لا فائدة في قوله غير علم الشرط الاول كونه مذكرا يعقل جعل التذكير والعقل شرطا واحدا اعدها ايضا شرطان تابعة لما ذكره الهندي ان مناط الفائدة الوصف دون كونه مذكرا لانه سيغني عنه بكون الكلام في جمع المذكر وقد عرفت ما فيه ولا يخفى ان المراد بالمذكر هنا ايضا يجب ان يكون ما اريد بالمذكر سابقا والا لكان الكلام مختلفا انه لو اكتفى من التذكير هنا بالتجرد عن التاء لزم صحة جمع حمراء مثله بالواو والنون واستدراك قوله ولا يكون تأنيث اي مذكر غير مستوي صيغة الصيغة اشار الى ان الجمع بالواو والنون في صيغة لا يستوي فيها المذكر والمؤنث الصيغة ولا يكون الفرق بين المذكر والمؤنث بمجرد التاء بل يكون بالصيغة خلاف الاصل لشابهتها بالاسم ان الشائع فيه الفرق بين المذكر والمؤنث بنفس اللفظ او الاشتراك فيهما كالبعير والاتان والجمل والناقة والانسان والفرس كما ذكر الرضي فالاولى ان يعلل عدم جمع مثل احمر وسكران بالواو والنون بانهما كالاسماء في عدم استواء المذكر والمؤنث في الصيغة ووجه امتناع التفصيل بالواو والنون بانه يجبر نقصان

حيث استعمله المظهر للفرق بينه وبين فعله ن وبعله ترعهم منه جوازجمع امثال ان ذلك
بالواو والنون ولم يرض به الرضي وقال من قال به فقد قاس من غير مساعدة السماع الشرط
الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه اي في هذه الصيغة وقبل الوصف قال
الرضي هذه العبارة احسن من العبارة السابقة لان ضمير ان لا يكون عايد الى الوصف المذكر
بكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر مستويا في ذلك الوصف مع المونث ولا معنى لهذا
الكلام فكيف يستوي الشي في نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا فيه المذكر مع المونث لكان
استقنا وواجاب الهندي بان ضمير ان لا يكون عايد الى المذكر لا الى الوصف فلم يلزم
ذكر من وجه السخافة فالسابع مثل العبارة على ما اجاب به الهندي ولم يلتفت الى سبعة
الرضي الشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكر ملتبسا بتاء التانيث يغني عنه اشتراط
التذكير وعدم المساواة فان العلة يستوي فيه المذكر والمونث وتحذف نونه
اي نون الجمع بالاضافة اي يجب حذف نونه بالاضافة انما حذف نونه كنون المثنى لتعصي
الصلة كما في قوله الحافظوا عورة العشيرة وقيل لام ساكنة اختيارا كاجاء في الشواذ
انكم لذايقوا العذاب فليس بواجب وقد شذ نحو سنين من وجهين احدهما انه قد
لا تحذف نونه بالاضافة فتعود عليه من بعد ما ان سنينه وثانيهما انه وهذا اعلام لا يحه ان
حق بيان الشذوذ ان يقدم على بيان حذف النون لانه لا يتعلق ذلك الا بما قبل ذكر حذف النون
ولا يتعلق بحذف النون وان لم يكن له مذكر جمع بالواو والنون لا وجه لتقييد كلام
المتن بما قيد بل المراد انه ان لم يكن لمفرده مذكر اصلا لان ما يكون له مذكر لم يجمع بالواو
والنون فقد علم حكمه من قوله فان يكن مذكرا جمع بالواو والنون فان لا يكن مجردا
اي مجردا عن تاء التانيث الملفوظة والاخصر ان يكون بالهاء تغيرنا واحده
من حيث نفسه وامور الداخلة فيه كما هو المتبادر وفيه ان التغير في التعريف محمول
على ما هو المتبادر ما لا يمكن حاول نحو فلك اذ التغير الاعتباري خارج عن المتبادر والا
يقال لا خروج عن المتبادر والا الضرورة داعية بالنظر الى التغير الاعتباري دون التغير باعتبار
الامور الله حتى يرد على المتبادر في الاول دون الثاني وقيل ان تغير نحو ازل ايضا باعتبار الامور

الامور الله حقه من زيادة الالف وسكون الفاء الا ان يقال لا يتكرر في الاول الى التغير باعتبار
الله حتى يكون فيه التغير باعتبار الامور الداخلة حيث عرض للفاء السكون وصيرورته حرفا
ثانيا بعد ان كان اولا او الفصل بينه وبين الراء بعد ان كان متصلا به والفرق بين التكسير
بالتغير والتصحيح باختصاص التكسير التغير باعتبار الامور الداخلة وهو المعتبر في تعريفه
الاوجه ان يقال المراد تغيير غير الحاق الواو او الياء والنون والالف والتاء ثم نقول
لا حاجة الى التكلف لان اخراج جمع السالم تغيير مفرده بغير اخره لا بغير صيغته لان
يبطل لا يغير الصيغة بقوله ما يغير بناء واحده اي صيغته لاخراج الجمع السالم حيث لم يغير
صيغته وان تغير بشيء اخر جمع القلة افعل الخ قال الرضي هذه الاوزان للقلة اذا
جاء للمفرد دون كثرة واما اذا اقتصر جمع التكسير فيها للقلة والكثرة وكذا اما عدا السبعة للكثرة
اذا لم يحضر فيه الجمع والا فهو مشترك كاجادل ومصانع اسم الحدث اي اسم يدل على
الحدث كالضرب او نضمنا كالجلسة والجلسة يعني بالحدث معنى قايما بغيره ليس المعنى
القايم بغيره مطلقا حدثا اذ ليس الالوان حدثا اذ السواد معنى سيان ليس حدثا بل معنى
سيانه بودن فهو المعنى القايم بغيره من حيث قايم بغيره فكذا احسن المقال والمراد بجريانه على
الفعل اي جريانه اسم الحدث على الفعل بجريان اسم الفاعل لان معناه هو اذن للفعل
وعلامة جريان الصفة على موصوفها فان معناه جعل موصوفا صاحبها اي مبتدا او
ذا حال او موصولا او متبوعا لها وكل من الثلثة اصطلاح مشهور في محله فله غرابة
في التعريف وان كان الاحسن مفعولا مطلقا ان اراد جوازه وقوعهما فله اختصاص
لهما بل يجري في الاولين ايضا اذ لا ضير في المفعول المطلق وان اراد وجوب وقوعهما
يرد قوله تعالى ويل للمطففين فتامل سماع اي سماعي لم يرد انه بالنسبة يحذف وفيه اذ لم
يثبت حد فعله لم ادار انه يعني السماعي يجوز او حذف مضاف اي ذو سماع اذ لم يكن
مفعولا مطلقا يعني حقيقة واما المفعول المطلق المجازي نحو ضربت ضرب الامير اللص
يفعل نص عليه الرضي ولا يعدم محمول عليه هذا الكلام المجاز توهما المنهم الرضي
الظروف وهو يعتد به لتوسعهم فيها فلزم اجماع التشنيعين اعترض على الرضي

لان جمع السالم

الحمل

فليضمر فيه الفاعل المثنى والمجموع كما يضمر في اسم الفعل والظرف فلزم اجماع الشنيعين
الجمع واجاب عنه الهندي بان القول بالاستتار في اسم الفعل والظرف مما نبه الاستاد
في الذي ينوبان عنه والاظهر الاقتصار ان يقال لما كان يحذف فاعله فلوا اضمر فيه لالتبس الحذف
ويجوز اضافته الى الفاعل وهو اقوى المصادر في العمل لا المنون كما صرح به الرضي
واذا اضيف المصدر الى معموله الاول جعل تابع ذلك المعمول تابعا للفظ وجاز تابعا
لمحله ايضا عند الاكثر فان كان المصدر مفعولا مطلقا اي غير مقام الفعل تعريفه
ما سبق قال الرضي المشهور خلافه انه في المفعول المطلق المحذوف الفعل مطلقا سواء
كان المحذوف جائزا او واجبا اي يجوز فيه وجهان ذهب الى كل وجه نحوي ونسب الى
الثاني سيبويه والى الاول السيرافي لكن ذهب سيبويه الى انه يعمل لنيابة عن الفعل لا للتاويل
بان مع الفعل نحو تقدم معمول المفعول المطلق عليه صرح به الرضي وقيل على المصدر
المصدرية وعلى البدلية وقد عرفت ان على البدلية لا المصدرية فهذا التوجيه ليس بوجيه
واما فصل من قسمي المصدر الذي لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه يعني هذه الاحكام
مشترك بين قسمي المصدر فينبغي ان يؤخرها فاجاب بانه ذكره عقيب القسم الاول
الاشعار كان تنبيها على ان لها مزيد اختصاص بالقسم الاول وفيه ما عرفت من ان امتناع تقدم
المعمول عليه بالقسم الاول من فعل اي حدث اما ان يريد بالحدث ما سبق في تعريف المصدر
ويكون الحكم بالاشتقاق من الفعل من قبيل اجراء حال اللفظ على المعنى لشدة الملابسة بينهما
واما ان يريد المصدر لان سيبويه يسمي المصدر فعله وحدثا وحدثانا والثاني يوافق تفسير
الرضي الفعل مع التجوز في قوله لمن قام به اذ القائم بالشخص صفة المعنى اسند الى اللفظ
قال الرضي والدليل على انه لم يرد بالفعل نحو ضرب ويضرب وان كان مذهب السيرافي ان
اسم الفاعل والمفعول يشتقان من الفعل والفعل من المصدر ان الضمير في قوله لمن قام به
الى الفعل والقائم هو الحدث هذا كلامه فان قلت اسناد القيام الى اللفظ مجاز فليكن
ذلك الاسناد المجازي الى لفظ مثل ضرب ويضرب لانه صيغة مثله ولا دلالة في رجوع ضمير
قام الى الفعل على عدم ارادة مثل ضرب ويضرب قلت شاع فيما بينهم اسناد حال المعنى

المعنى المطابق الى اللفظ وبالعكس دون المعنى التضمني او الالتزامي موضوعا ذكرنا الا انه
لمن قام به ينبه على ان لام الجارة صلة قوله اشتق بتضمينه معنى الوضع ولو كان يحمله للتعليل
لاجل اعادة من قام به الفعل يستغنى عن التضمين اي لذات ما قام بالفعل هذا ايضا
يغني عن قوله اي الفعل وقد اشار الى ان المراد بمن اعم من العقلاء واشار الى وجه صحته
المشار اليه بقوله لكان اولى بقوله ولعله قصد التغليب فينبغي ان يعلم ان المراد بمن قام به
من قام به الفعل مع الفعل وقيام به اذ اسم الفاعل للجميع لا لمجرد من قام به الفعل وهو المتبادر
من عبارة من قام به الفعل اعترض الرضي بانه خرج من هذا القيد عن التعريف مثل ومضارب
عمرو او مقرب من زيد في ومتبعد عنه ومجتمع مع فلان من هذه الاحداث نسب لا يقوم باحد
المنتسبين معينا دون الاخر ويمكن دفعه بان معنى المضارب ليس المتصف بالضرب
بل المتصف بضرب متعلق بشخص يصدر عنه ضرب متعلق بفاعل الضرب الاول وهو معنى باب
المفاعلة لحدث مشترك بين الاثنين فالمضارب مشتق من مصدر هو المضاربة لمن
قام به المضاربة اي ضرب متعلق بمضروب يصدر عنه ضرب متعلق بضاربه وكذلك الاقتراب
معناه القرب من شخص هو ايضا متصف بقرب من الشخص الاول لكل منهما مقترب بمعنى
قام قرب به متعلق لمن قام به قرب من هذا الشخص واما قوله لا يقوم باحد المنتسبين
معينا دون الاخر فله معنى له اذ الحدث لا بد ان يقوم بمعين ولا معنى للقيام به لا على التعيين
ثم لا تعيين النسبة الى احدهما معينا في الواحد منهما يجب ان يكون منسوبا اليه لا على التعيين
فقوله هذا من قبيل اشتباه النسبة بالانتساب واما ما اجاب الهندي من ان القيام
في هذه الاحداث اعتباري والقيام المذكور في التعريف اعم من الاعتباري والحقيقي فليس
بشيء لان اطلاق المضارب مثله ليس باعتبار قيام الضربين بالفاعل فتامل مآله المعنى
سيرجعه اي المصدر او التعريف وان يكون من قام به قيام المعنى الموضوع له فيه بحث لانه
يخرج عنه اسم الفاعل المشتق من باب المفاعلة نحو طاولته فطلته طولا فانا طايل اي ذو غلبة
بالطول فهو لمن قام به الحدث مع زيادة الا ان يقال انه مشتق من الطول بمعنى الغلبة
فيه ولو يجوز انه لم يعثر عليه كلامهم لظ كلامهم ان اشتقاق الفعل واسم الفاعل

الا

المغالبة

للطلبة والرضي صرح في تحقيق تعريف اسم التفضيل بان طايل الزيادة في المشتق منه
هي جعل التعريف منتقضا به واسنده اخراج اسم التفضيل الى قوله على الحدوث
يرد عليهم ما اورده ان اسم التفضيل قد يكون للثبوت وقد يكون للحدوث صرح به الفاضل
فلا يخرج به اسم التفضيل داساً وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل يشبه
ايراد احد مما انه جعل احكام المثنى والمجموع ايضا مثل اسم الفاعل وذلك لا يتوقف
قائل بانه لم يعمل المثنى والمجموع من اسم الفاعل وما بينهما انه قال وما وضع منه للمبالغة فصيح
مادة اح لتنظمه ان صيغ المبالغة من افراد اسم الفاعل وتنبيه الشارح لله من التاتي تكلف
في تطبيقه على ما ذكره هنا بما اخرجه يخرج التعريف كما سترى على وزن فاعل وقد
المصدر به يتى لكن الثلاثى فلم تقولوا اسم المفعل ولا المستفعل بحمل اسم الفاعل يجئ اسم
لو يزيد اختصاص هذه الهيئة وفيه نظر لانه وان كان وجها معقولا لكن لنا شاهد
على ان قصدهم ليس الى ذلك بل قصدهم باسم الفاعل الى اسم موضوع لذات قام به الفعل وليس
المفعل والمستفعل وغيرهما هذا المعنى والشاهد انهم سموا اخوات اسم الفاعل بالاسم
المضاف الى المدلول لا الى الوزن كاسم الآلة واسم الزمان واسم المكان واسم التفضيل — الموزون
وقيل لم يكن اسم الفاعل من الثلاثى في المجرد على زنة الفاعل هو القياس وقد يأتى على وزن المفعول
كقوله تعالى وكان وعده مأتيا وقال الرضي والاولى ان المأتي في الآية بمعنى المفعول من اتيت
الامر فعلته فهو بمنزلة قوله في الآية الاخرى وكان وعده مفعولا او على تقدير حمل ان يكون المراد
وكان اهل وعده مأتيا بوعده فحمل اهل الوعد في كونهم مأتيا بالموعد بمنزلة الوعد المبيع المعاده
عن نفسه فاسند المأتي الى الوعد قيل فان الصيغة من وظائف التصريف وقع في النحو
استطرادا اقول فان الصيغة كالتعريف تصور وتعيين لموضوع الاحكام النحوية
بشرط معنى الحال والاستقبال قال الرضي وظاهر كلام النحاة انه يشترط معنى الحال والاستقبال
ايضا اذا وقع بعد حرف النفي والاستفهام والاولى انه لا يشترط ذلك لتقوية معنى الفعل
فيه بسبب الحرفين كما لا يشترط ذلك فيه اذا دخله اللام هذا كلامه اقول اما قال كلام
النحاة لان الظاهر عطف قولهم او الحرف او ما على صاحبه ويحتمل ان يحمل عطفا على معنى الحال

الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه او بشرط الحرف او ما فان دخلت اللام الموصول ش
قيد اللام بالموصولة احترازا عن لام التعريف فانه اذا دخل اسم الفاعل لا يتغير شرط
من شرايط العمل صرح به الرضي ولا يخفى ان قوله فان دخلت اللام استثناء في المعنى من قوله
شرط معنى الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه فان اللام الموصولة داخل في الصاحب
وقد دل ما سبق انه لا يكفي الاعتماد على الصاحب فاستثني منه اللام لانه يكفي الاعتماد
ومما لا بد من معرفته في هذا المقام ان اسم الفاعل والمصدر المتعديين الى المفعول
بانفسهما يقويان باللام ويسمى لام التقوية في عمله نحو علم وعرف وردى وجهل في اسم الفاعل — قدم
من هذه الافعال لكن التعدي بالباء الجواز زيادتها واما افعالها ايضا فعال علمت بان زيدا قائم — التقوى ٤
ولا تقوى الفعل باللام الا اذا قدم مفعوله فقال لزيد ضربت كذا قاله الرضي كفعال
وضروب ومضراب هذه الاوزان الثلثة يعمل ما قبلها من النحويين البصريين وعليم — امثلة
وحذر فعلهما مذهب سيبويه لا غير ومن اعمل صيغ المبالغة من قال لا يشترط في عملها
زمان الحال والاستقبال بل هي كالصفة المشبهة وما فيه من معنى المبالغة مناسب
ما فات من المشابهة اللفظية فيه ان معنى المبالغة كالزيادة التفضيلية يحمل الاسم بعيدا
عن مشابهة الفعل فكيف يكون جابر النقصان المشابهة اللفظية لعدم تطرق الى — فعل ٣
صيغته المدح اي لا يخفى ما ذكره بوجه على جمع المكسر الا ان يعتبر معه قصد اطراد الباب
قال الرضي اما المثنى وجمع السلامة فظاهر لبقاء صيغة الواحد التي بها كان اسم الفاعل
مشابها للفعل واما جمع المكسر فلكونه فرع الواحد مع العمل فمعمول نصبه على
المفعولية فيه اطلاق في العمل غير مستقيم ولا بد من تقييده بالنصب على المفعولية اذ لا يعمل
مع علاوة الفاعل لان حذفه لا يستطاع لان الصلة تذكر المفعول وكان اطلاقه في العمل تحمل
توريح التعريف بحمل اللام الموصول لا يفيد اسم الفاعل تعريفا ولا يعرضنا النوع
لام التعريف ولعدم تنبيه عليه الرضي حيث قال يصح التعريف دخول اللام لكن بعد تنبيه
فتنبه — اسم المفعول — اسم المفعول المفعول به تقدير المفعول به على الحذف والايصال اذ المفعول
هو الحدث وما وقع عليه الحدث مفعول به واما على ما ذكره المصنف في اسم الفاعل اذ اضافه

الاسم الى الهيئة التي هي الاكثر في باب اسم الفاعل فلا حاجة الى الحذف والايصال
وكانه الذي جرى على ما قال لمن وقع عليه يشكل بخروج مضروب في قولنا يوم الجمعة مضروب
فيه والتاديب مضروب له الا ان يقال الاستعمال على خلاف الوضع تنزيل الظرف
السبب منزلة المفعول في العمل اي على النصب قال الرضي على الرفع لا يتوقف على اشتراط
واشتراط على ما هو الزائد ابن قال الرضي لست من الكلام المتاخرين كابن علي ومن بعده
صرحوا به وجعلوه كاسم الفاعل ولو اكتفى بقوله وامره في العمل كامر اسم الفاعل لكفى لان الاشتراط
ايضا من امره في العمل واما قيد الامر بالعمل والاشتراط ليخرج حذف النون مع العمل في
التعريف عنهما ما اشتق من فعل لازم كان الظاهر ان يشتق من الفعل المتعدي الثلاثي — المشبهة
ايضا نحو علم الله لكنه يعني الصفات الثابتة المشبهة لفظا الا انه لما كان المتعدي
غالبا ما دام ملصقا بالثبوت احيانا وجعل لفظ اسم الفاعل عازا على معنى الثبوت
اي المقابل للحدوث على تفسير المص ومطلق الثبوت المشترك بين الحادث والمستمر
المجرد عن الحدوث والاستمرار على تحقيق الرضي يخرج عنه نحو ضامر اذ لا يقدم
به على انها الصفة الفاعل وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل او الصيغة الفاعل
الذي هو ميزان اسم الفاعل ويرد على التوجيه الاول حذف شطر الاسم ان صيغة
~~الصفة او لصيغة الفاعل الذي هو ميزان اسم الفاعل ويرد على التوجيه الاول من غير~~ — المشبهة ٣
الثلاثى في المجرد على وزن اسم الفاعل صرح به ابن مالك في التسهيل وانه جى على وزن اسم الفاعل
للمبالغة الا ان لا يعمل صيغة المبالغة اسم فاعل اي كاينة على قدره يرد عليه انه في الالوان
والعيوب الظاهرة فما سيبه على وزن افعل وانه في الثلاثى المزيد فيه والرباعي على وزن
اسم الفاعل الا ان يقال يحمل ان يكون مع ذلك غير الثلاثى في سماعه لان لا يكون بجنسها من غير الثلاثى
قياسيا لم يكن مقصود الحكم ما يسمع ويعمل عمل فعلها مطلقا اي من غير اشتراط زمان لان
احتماله لعدم دلالة المعنى الا ان يقال بنيه على انها لا ينفك عن الاعتماد واعلم انه يزيد عملها
على عمل فعلها فانها تنصب الشبيه بالمفعول دون فعلها وعلى كل من التقديرين معمولها اما
مضاف او متلبس باللام او هذه ما نعة الخلو لاجتماع اللام والاضافة في زيد حسن الضارب

الضارب الغلام مجلوف اخرته فاضافة لله تنصال الحصر ويجيء ان يراد بمعمولها معمولها اللفظي
ليدخل زيد الحسن ما هو نصب ده فلزم كذب قوله ذو فيه فاله ضمير منها ويجيء ان
يراد بالمضاف المضاف الى الضمير بلا واسطة او بواسطة ليدخل زيد الحسن وجه غلام
بالاضافة في المجرد عن الاضافة فله يخرج عن الحصر وزيد الحسن وجه غلام بالرفع في الصحيح
والمعمولة كل واحد منها مرفوع قال الرضي لم تنقسم اقساما واعراب بشبهها الا انه في — اسئول
مباحث النعت اقول ليس الغرض من بيان اعراب معمولها استيفاء اعرابها بل بيانه الا
ضابطة التبع والحسن بمنزلة على اعرابه فلذا بين اعراب معمولها دون اعرابها و
حسن وجه عطف على حسن الوجه وفيه ان صورة الخط لا يصلح الا الوجه فانه
لا بد في صورة النصب من اثبات الالف كذا في حواشي كتاب الشارح وهذا انما يتجه
لو كان مراد المص الامثلة الملفوظة بصورة الخط اما لو كان مراده الاعمال الاقسام الثلثة
لمعمول الصفة من حيث الاعراب فله اما ان منها ممتنعان اي بالاتفاق كما صرح
الرضي بقرينته واختلف في حسن وجه وفيه بحث لان امتناع الحسن وجه معلل بعدم
افادة الاضافة التخفيف وهو عند الفراء يفيد التخفيف باعتبار عدم الاضافة على اللام
كما في قولنا الضارب زيد احدهما الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير — الكثر ٢
الموصوف هذا يصدق على قولنا الزيدان الحسنا وجههما مع انه لا يتحقق وجه الا
وهو عدم التخفيف فيجيء ان يكون من مسائل حسن وجه ويكون مختلفا فيه لا اسما على ضمير
زايد على قدر الحاجة فلا باس ان ينقص الحسن بزيادة الضمير فيكون زيد حسن وجهه بعض الوجه
احسن من زيد حسن وجه مثل حسن وجه ابيه الا ان يقال المراد ضمير لا فائدة فيه الا الربط كما
في حسن وجهه ولذا لم يحكم بكون زيد ضرب احسن من زيد ضرب ابيه ومن زيد ضرب ابنه
داره لان ما سوى ضمير ضرب ليس للربط بل لتعيين الاب وموضع الضرب ومالا
ضمير فيه مع انه لم يسمع نعم الرجل زيد فالعرق بينه وبين زيد الحسن الوجه يرجع الوجه
وهما سيان في الاستعمال على التعريف العهدي النايب عن الضمير في الربط الا ان يقال
لا يمكن الربط في نعم الرجل بالضمير فاكتفى فيه بالعهد بخلاف الحسن الوجه لكن مع ذلك

ان تفاوت البعض فى الحسن الوجه والحسن وجه لان معموله ح فاعل لها فلو كان فيها
ضمير يلزم تعدد الفاعل وفيه بحث لانه يجوز ان يكون المعمول بدلا ويصح ان يقال يلزم تعدد
او التباس البدل بالفاعل معنيها ضمير الموصوف التباس يقتضى فيه منصباه وهو انه
ان كان الجر للاضافة الى الفاعل لا يكون فيها ضمير وان كان للاضافة الى التميز او الشبيه
يكون فيها ضمير الا انه خولف القياس لان الاضافة الى المرفوع الذى هو عين الصفة
كاضافة الشئ الى نفسه فجعل المرفوع حين الاضافة منصوبا باعتبار الضمير فى الصفة و
كالمفعول الذى هو فى الغائب اخف فلزم حين الجر اعتبار الضمير فى الصفة كحين النصب فيقال
فى تركيب الزيدان الحسن وجههما لزم الزيدان الحسنا وجهيهما بالجر فتونث
الصفة حمل يونث على صيغة الخطاب والمفعول نحو وقالوا لا داعى اليه بل الاتيان بالتاء
حمل صيغة مجهول مسندة الى ضمير الصفة سل الصفة فيما ذكر من رفع المعمول ونصبه
وجره من غير اشتراط زمان الحال والاستقبال صرح به الرضى وكذلك شبل الصفة
المنسوب وهذا المنسوب ايضا من الاسماء الجامدة التى اجريت مجرى الصفات المشبهة
نحو شمس الوجه اى حسن الوجه وهو قليل كذا فى الرضى الموصوف فاعله الفعل او وقع
عليه صلة الموصوف اما محذوف اى موصوف بالفعل او الزيادة ولا يخفى ان المتبادر
من الموصوف بالشئ ما قام به الشئ لا ما وقع عليه الشئ فالتعميم لا يناسب الا على تقدير حمل
صلة الموصوف الزيادة والاولى ان يقال المتصف بزيادة على غيره اذ معنى افعل
بالزيادة سواء وصف بها او لا والمراد بغيره غيرها سواء كان المغايرة حقيقة او اعتبارية
كما فى قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا فى اصل ذلك الفعل يعنى ان الجار والمجرور محذوف
والتقدير زيادة على غيره فيه والاحتياج الى التقدير ليخرج زائد عن التعريف ما يشتق
لموصوف بزيادة على غيره لكن لا لاخذ المشتق منه ولا فائدة لا ادراج لفظ الاصل والمراد
بالزيادة فى اصل ذلك الفعل اعم من ان يكون ذلك الفعل او لم يكن لكن يكون الزيادة على
تقدير ثبوته كما فى زيد افقه من الحمار وقوله الموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان
والالة لان المراد بالموصوف لا حاجة الى حمل الموصوف على ذلك لان اسماء الزمان والمكان

المكان والالة ما وضع لزمان او مكان او الة موصوف بل لزمان او مكان او الة المضاف وقوله
يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ولا يخفى ذكر التعريف بما ما لم يتعرض لخروج صيغة
المبالغة ولو حمل كلامه على مذهب من جعل اسم الفاعل شاملا لها لمنع خروجه لانه موضوع للموصوف
بالزيادة الا ان يقال لم يوضع للموصوف بالزيادة على الغير ولم يعتبر اضافة زيادته الى
الغير ولذا اوجب ذكر المفضل عليه فى اسم التفضيل دونها اذا لم يكن المراد الزيادة المطلقة
اى التفضيل على جميع ما عداه اذ لا ذكر المفضل عليه لاستغناء عن الذكر بالفهم وهو اى
اسم التفضيل من حيث صيغته قدر بعض البعض حمل افعل على اسم التفضيل والاولى حذف
المضاف محل وهو بتقديره وصيغته لانه الجادة وفعلى للمونث لا وجه لهذا لا لاجل
تتميم كلام المتن لان لاشتقتين وجمعين ايضا فيه حل فيه خير وشر لكونهما فى الاصل اخير
واشر بل هو دى وشر على مقتضى قوله وفعلى للمونث وتحقيقه ان افعل لا يكون لجمع الا مود
وقد يكون للمذكر وفعلى للمونث والتثنية للتثنية والجمع للجمع وخير وشر بمعنى اخير واشر
لا فيما بمعنى اخير واشر المستعملين ومن شرطه ان يبنى اى اسم التفضيل من حدث ثلاثى
قيد الثلاثى بالحدث تغريبه التعريف ليخرج عوادى وارجل من اليد والرجل فانه لم
يثبت واحنك الشاتين بمعنى اكلهما من الحنك واول لانها شاذان وعند الرضى لا اخراج
هذه الامور بقوله ح ما منه فعل وقال لا بد من قيد اخر وهو تمام الفعل لعدم افعل التفضيل
من الافعال الناقصة وكونه متصرفا لعدمه من نعم وبئس وكونه غير لازم للنفى لعدمه من ما بنى تكلم
اى ما تكلم وكونه قابلا للزيادة والنقصان فلا يقال الشمس اليوم اغرب منها من امس لو
اشتقاق الافعل تصرف فى الفعل فلا يجامع عدم التصرف والموصوف بزيادة فى الفعل فله
يشتق من فعل خصص بالنفى حد لا حدث لانه يخالف فعليه ان فعله النفى وهو له بما يتسع زيادة
فيه والمشتق للموصوف بزيادة على غيره لا يمكن الا ما يجرى فيه الزيادة والنقصان وكون الافعال
الناقصة مما يجرى فيه مدلولاتها الزيادة والنقصان محل نظر ليس بلون ولا عيب يعنى انه
مقول ولا اجل لانه لا يشتق من اليلع يعنى كلام الحاجبين هذا مصطلح للتفضيل بل الصفة قال
الكوفيون يجوز بناء البياض والسواد الذى هما اصل الالوان وقال البصريون ما جاء منهما

شاذ ومنه قوله صفى وصف الكوثر ماؤه ابيض من اللبن وعور فى القاموس العود
كالعرس ذهاب حس احد العينين فان قصد غيره اى غير الثلاثى المجرد اللام للعهد اى
غير الثلاثى المجرد المعهود الذى ما ليس بلون ولا عيب فلا يرد ان مرجع الضمير ليس مجرد الثلاثى
المجرد بل اخص منه فعنه شاذ من حمق ابن هبنقة قد تكرر من الشارح ان هبنقة
اخذه سهوا من الهندى هبنقة من غير ابن وقال القاموس فى القاف الهبنق كعلبس الاحمق
وهبنقة لقب ذى الودعات يزيد بن ثروان يحمله لقبا لا كنية وقال فى العين الودع
ويحرك جمع ودعات خرز بيض تخرج من البحر بيضاء شقها كشق النواة تعلق لدفع العين
وذات الودع محركة الاوثان وسفينة نوح صلوات الله عليه وسلامه والكعبة شرفها
الله تعالى لانه كان يعلق الودع فى ستورها وذو الودعات هبنقة يزيد بن ثروان يضرب
بحمقه المثل والصحاح وافقه وزاد انه احد بنى قيس بن ثعلبة وكان يضرب به المثل فى الحمق
قال الشاعر عش بجد وكن هبنقة هذا وقد شنع الشارح رحمه الله تشنيعا شنيعا على
الهندى وذلك كان منه امرا بديعا ولا يخفى بمثله مثل مثله وقد اخذ كثيرا من فوائد
شرحه هذا فى حواشيه والعجب منه انه ليس بما نقل الهندى موضعا لكثيف وقد كتب فيه
بنه اشارة الى القدح فيه كما هو دابه ويستعمل اى اسم التفضيل على احد طرقه او جه اذا
لم يستعمل بدونها كما فى اخر او احماكا فى الدنيا والجلى اسما للخطة العظمى او لم يخرج عن
صيغته او اخرج عن معنى غير مستعمل كما فى رجل اخر واعلم ان الاصل من تلك الاستعمالات هو الا
بالمعنى الاول واما قوله بالاكثر منهم حصى الخ وقيل اللام زائدة والاقرب
ان يقال ان اللام التفضيلية للعهد فلا مانع لا جماع لام الجنس من ومع ذلك قليل هربا
من صورة اجتماع ما لا يجوز اجتماعهما ولا يجوز نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل
عليه ومع العلم بالمفضل عليه الحذف مع الافعل الذى هو خبر غالب مع غيره قليل ويجوز
ان يقال انه يشبه ان المحذوف هو المضاف اليه اى اكبر كل شئ او زد عليه انه لا بد ح
من تعويض المضاف اليه واجيب بانه لم يعوض لان المضاف غير منصرف فنا في للتنوين
وينتقض بالتنوين فى جوار عند من جعله تنوين العوض على انه لا مانع من البناء على الضم كما فى

فى قبل واعلم انه ربما يجئ بعد اسم التفضيل ما هو فى صورة المفضل عليه من وليس بمفضل عليه لعدم
صحة قصد التفضيل وعدم صحة قصد المشاركة مع المفضل عليه فى اصل الفعل معنى نحو زيد افضل
من عمرو او تقدير انحو زيد اعلم من الحار نحو زيد اكبر من الشعر فانه ليس القصد الى تكثير الشعر و
زيد وتفضيل زيد فى الكبر بل افعل التفضيل يخرج عن معناه التفضيلى الى التجاوز والتباعد
الذى يلزمه فان التفضيل يستلزم بعد المفضل عن المفضل عليه فكانه قال زيد متباعد من الشعر و
نحوه استعمال اسم التفضيل عاريا عن الوجوه الثلاثة بمعنى اسم الفاعل قياسا عند المبرد و
سماعا عند غيره وهو الاصح ومنه قوله وهو اهون عليه اوليس فيه اهون عليه من شئ وما
كان فيه المعنى يلزمه صيغته افعل اكثرى المطابقة اجراء له مجرى الاغلب الذى هو الاصل
اى افضل من احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة استشكل حمل القصد على المعنى الذى
هو المقصود واجيب بوجوه احدها حمل احدهما بحذف المضاف اى قصد احدهما و
ثانيهما جعل ان يقصد بحذف الجار اى احدهما حاصل بان يقصد وثالثها جعل بحذوف المضاف
اى ذو ان يقصد والشارح اشار الى دفعه بقوله احدهما زيادة موصوف المقصود وكانه
حمل ان يقصد مصدرا مضافا الى الزيادة بحسب المال وجعل بمعنى المفعول وحمل الاضافة
بيانية ولا يخفى انه تكلف بل تعسف اما ردعه صحيح فظهر الاولى صحى ما عدا
المفضل الثاني شوم انه يصح قصد التفضيل اعتبارا يصح كان لان وضعه للتفضيل
الشئ على غيره لا يخفى ان هذا الوجه لا يفيد وجه لزوم الاضافة ولو الى غير المفضل عليه
كما فى القسم الثانى من الاضافة مطلقة ووجه صحة ان يكون على المضاف اليه وجه تعلم ان
الاطلاق فى معناه الاطلاق عن المضاف اليه وليس كذلك بل معناه الاطلاق عن قيد الزيادة على من
من سواه صرح به الرضى لا انه يشبه ان يكون المراد جمع من سواه الجمع حقيقة او عرفا بما عدا
عرفا قصد تفضيله عليه ومصاف للتوضيح اى لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه زاد قوله
وتخصيصه لان الاضافة اذا كانت الى النكرة للتخصيص وبينه انه لا حاجة الى ذكره لان
الاضافة للتوضيح يشمل التعريف والتخصيص ولا تقابل بين الاضافة للتخصيص والاضافة
للتوضيح اما التقابل بين الاضافة للتعريف والاضافة للتخصيص قوله نحو قولك بنياص الى

ونحو محمد افضل البشر حيث اراد انه افضل جميع المخلوقات ومن جنس البشر   ولا يعمل اسم
التفضيل في اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء في نفي العمل على عمومه يعني لا يعمل العمل في
مظهر الا في مظهر كذا اعانه ان العمل في هذا المظهر لا يتصور الا بالفاعلية   واما خص
المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط اطلق المضمر والرضي قيده بالمستتر فانه يجوز هند زيد
افضل منه وما ذكر من التعليل انما تم في المستتر كيف والمراد بعدم ظهور اثر العمل
المضمر انه لا يظهر وجود المضمر حتى يعرف اثر العمل فيه محله لا انه لا يظهر فيه لفظا اثر العمل
والا لجاز عليه سائر المبنيات   واما خص الفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء
كان مضمرا او مظهرا كما ستعرفه ولك ظهر لك انه ينبغي ان يراد بالمظهر الملفوظ مظهرا
كان او مضمرا بارزا او نظير قوله رافعة للظاهر في تعريف المبتدأ فانه يراد بالظاهر الملفوظ
ظاهرا كان او ضميرا بارزا ورد انه لا حاجة الى التخصيص بالفاعل لانه يصح الحكم بانه لا يعمل في معمول
الرفع بالفاعلية والنصب بكونه مفعولا به الا اذا كان فيه الا انه يعمل فيه بوصف المفعول
فقال انا اضرب منك لزيد وانا اعرف منك بزيد   وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية
لما ذكر من الدليل لا يختص بمنع عمل الرفع بالفاعلية بل يجري في منع عمل النصب بكونه مفعولا
به فله وجه لتخصيص الدعوى وقوله ولا سيما كان الاولى ترك اعادة اللام لانه
وجه واحد لعلم الرفع وليس وجها مستقلا كما يفيده اعادة اللام   الا اذا كان اسم التفضيل
صفة اي وصفا سببيا في اللفظ لشيء الاولى ان يقال اذا كان اسم التفضيل صفة سببية
لشيء او وصفا سببيا لشيء ولا يخفى لعدم الصفة وتفسيره بالوصف قال الرضي هذه
شروط فاعلها لفظا استخرجها لضعف لا شرط اصل عليه لا يعمل هذه
هذه الشروط لان يونس حكى عن ناس من العرب رفعه للفاعل بلا اعتبار تلك الشروط نحو
مررت برجل خير منه ابوه   وهو في المعنى صفة لمسبب قال الرضي الاشهر في اصطلاحهم
تسمية المتعلق سببا لا مسببا وقال الهندي اتى بغير المشهور للتنبيه على صحته وتحقيقه
ونحن نقول المسبب يجعل سببا ولهذا يقال للواجب مسبب الاسباب وجاعل
الاسباب اسبابا فان الاسباب مسببات وانما عدل عن السبب الى المسبب للتنبيه

على انه لا يلزم ان يكون في المعنى للسبب الواقع في الحكم ان يكون ما جعله المتكلم سببا صحيحا كان حقا
او سقيما   مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره على ما حمل قول المصنف ما رايت احدا
احسن في عينه الكحل اليوم منه في عينه اسس ينبغي ان يطلق المسبب ولا تعتبر غيره في قوله
باعتبار غيره بغير الاول بل بشيء بغير بعينه السابق بالاول   مفضل وكذا المسبب باعتبار
الاول الى اعترض الرضي بانه كيف يتعلق باعتبار الاول وقوله باعتبار الثاني مفضل وقيل اتسق
الى انه على انه لا يتعدى الفعل وشبهه بجر الى اسمين من نوع فلا يقال الجلسة الدار الهواء
وقبل الجلسة الدار في اليوم ثم لو صح جعل الثاني بدلا من الاول لصح كما يقال الجلسة الدار الحجر
فبدل البعض من الكل واجاب بان قوله باعتبار الاول حال من مرفوع مفضل وقوله باعتبار الثاني
حال من قوله على نفسه   باعتبار مسبب والمساواة بابها فاتمام المدح هذا البيان يقتضيها لا يكون المقصود منه
المدح وعلى اسم التفضيل المذكور لا يقتضي تمام المدح فباكثر الذي نسيا الزيادة في بيان افادة اصل
الفعل سواء كان على وجه المساواة او على وجه يكون دون حسن المفضل في المعنى وعلى هذا عرفت
ان المعتمد هو هذا الوجه دون الثاني لعدم اطراده في تركيب ليس فيه تمام المدح فافهم هذا الوجه
فان اصل نا نه يجري في الجميع وان لا يجري بعض ما ذكره الشارح ولا يتوقف عليه اصل البيان فتامل
ومنهما ان عمل احسن مثل مسلطا النفي على بعد اعني الزيادة ومعالا يخفى انه لا ينافي ذلك وجود من
التفضيل اولا ينبغي وجه لذكرها   فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيل الذي افان قلت
هذا السؤال لا يختص بزوال الزيادة التفضيلية الذي يتوجه بجواز زيادة التفضيل سواء كان يرجع
النفي الى الزيادة او بوجه اخر قلت ثم لكن يرد على اعادة الشارح عملا بالباء في قوله بالنفي يجب لا للسببية
في تتميم الوجهين السابقين   من احسن ومعموله فيه لم يفصل بين العامل ومعموله باجنبي
لان الفصل بين العامل والمعمول باجنبي لا يتبين اصل ومعمول الصفة على نحو زيد الكائن عمرو ضاربا
نقض عليه الرضي   ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل اشارة الى شبهة نقل عن المصنف انه لم يتقدم
منه على الكحل يجب لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول ولم يلتفت الى جواب نقل منه ونحوه انه لو قدم لزم
عود الضمير الى ما لم يذكر لانه رده الهندي بانه لا فساد في رجع الضمير الى ما لم يذكر لفظا وهو مذكور
رتبة كما في هذا المثال لان الكحل المؤخر لكونه مبتدأ متقدم رتبة واجاب بانه يلزم تعقيد

وكذلك رجع العامل مع ضعفه عليه ويمكن ان يحمل ما ذكره المصنف راجعا الى ما ذكر يعني يلزم رجع الضمير
الى ما لم يذكر لفظا ويكون فيه تعقيد ويمكن ان يحمل جوابه على رد ما ذكره المصنف فانظر الى
انه يكون التقصير الكلام على فوات المرام   ح انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة
الى هنا ذكره الهندي ووافقه الشارح وهو مما يقضي منه العجب لانه كيف يجاب به التدريج فيما
ذكر من وجه امثال العرب اسم التفضيل الصفة في العمل فان حاصل الوجه ان العرب كان يضطر
في امثاله وحاصل التدريج مع الاضطرار بانه كان يمكنهم تقديم منه فله توجه الدفع بانه لو قدم
لم يبق التركيب على ما هو المشهور واورد الرضي ايضا بان هذا الوجه يجري في الاثبات ايضا كان
يقال رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد واجاب الهندي بانه لم يسمع وهو
كالبيان من منه فله يلتفت اليه واجيب بانه في النفي لضعف معنى التفضيل فعمل العمل مع
الاضطرار بخلاف ما اذا كان التفضيل قويا فانه لا يعمل مع الاضطرار ايضا   وعلى كل
ما صح ما كان عليه مثل هذا النفي ان اصله ان يحمل عين زيد الى آخره على تقدير ذكر الرضي وتبعه الهندي
ستعرف ان المقصود تفضيل الكحل على الكحل لا تفضيل الكحل على العين ووجه الرد ان عمل اسم
التفضيل يختص بما اذا كان المفضل والمفضل عليه متغايرين بالاعتبار دون متغايرات بالذات
واما ان المقصود تفضيل الكحل على الكحل فله يوجب تقدير من كحل عين زيد فليكن النقد ومنه
عين زيد حذف مجرور من وجاء العين لظهور المعنى مع ذلك الحذف ويتجه عليه انه يوجب
اخراج التركيب الى ما لا نظير له في كلام العرب وهو حذف المجرور وابقاء الجار وحذف
كل في وابقاء مدخوله على ان توقف العمل على تغاير المفضل والمفضل عليه بالاعتبار دون
الحقيقة لم يظهر كونه كذلك بحسب المال والصورة فان يكون مرجع المعنى الى ذلك ولا يكون في
اللفظ مفضل ومفضل عليه متغايران بالذات بل لا يفهم المفضل والمفضل عليه الا بذكر
لفظ واحد وهناك الاشتمال الى الكحل المفضل عليه ايضا من ذكر الكحل المفضل فتامل   و
لو رفع لفظ العين الى المنتسب الى المص بناء على عدم صحته في كلام العرب وان لا مانع عنه
قياسا   وتقديره ما رايت عينا كائنا لعين زيد في اصل الكحل احسن منها الكحل
من عين زيد اسناد هذا الكلام الى ترتيب ما ذكر الرضي بوجه نادر وما ذكره هو ان يكون

كعين زيد مفعول رايت واحسن فيها الكحل بدل اشتمال بدل الكل من الكل لان المعنى ما رايت كعين زيد
ولا ارى فيها عليها وهي احسن فيها الكحل احسن فيها الكحل ولا شك انها خرجت في المطوقة الموصوفة عنها
على وضوح المعنى ولا نعوذ ان يكون احسن فيها صفته لقوله كعين زيد لانه يكون المعنى ما رايت عينا مثل
عين زيد في حسن الكحل فيها زايدا على عين زيد في حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشيء زايدا عليه
فكذلك لو وصف بها لزوا حدة فالشارح اشار الى انه لا مانع من حمل احسن صفة لقوله كعين زيد
اذا كان الكاف اسما الا انه لم يرض بكونها اسما لان الظاهر كونها حرفا فيصلح احسن صفة له
محذوف لان الناقض منتف قم انما يحمل المماثلة يعني المماثلة في اصل الكحل الا في الفضل في
حسنه وانما يحمل المماثلة على المماثلة في الفضل ولزم منه المقصود على الوجه الابلغ وكان
اللزوم على الوجه الابلغ مبني على انه لو كان عين مثل عين زيد في الفضل على جميع ما عداها لزم
التناقض وهو المماثلة التي تمنع التركيب فيكون المعنى نرضا فيكون ابلغ واعلم ان الظاهر من عبارة
المص ان بين التركيبين الاخصر فرقا بان لا يتعين في رايت رجلا احسن في عينه الكحل
من عين زيد هذا التركيب بل يجوز ان يقال ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في
عين زيد بخلاف ما اذا ادخل ذكر العين فانه يتعين ان يقال ما رايت كعين زيد احسن فيها
الكحل ولا يصح ان يقال ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل منه في عين زيد لانه لم يرد
في الاستعمالات في هذا التركيب المفضل عليه وما يتعلق به حيث قال فان قدمت ذكر
العين قلت ولم يقل فلك ان تقول كما قال سابقا ولك ان تحمل هذا قوله فان قدمت الى
انك ان قدمت ذكر العين وجب ان تنصب احسن وليس لك ان ترفعه بناء على انه
فصل بالاجنبي وليس هذا حسن مع اتحاد المفضل والمفضل عليه اذ لم يذكر هناك مفضل عليه
هو عين المفضل لانه وان لم يذكر لكنه متقدم حقيقة لا احسن هنا ان نظر الى معنى الكلام
لانه كان في تمام بيان الاختصار دوما ذكره اوجز تمام والاحسن ان يقال منه بعد ذكر
المثال والتمثيل بالشعر على جواز حذف الموصوف وذكره   ام جامعة الركبان تعني لفرح
بنية على ذلك ليقع منه ما سيأتي من عمله سابقا صفة ذكانا لان اسم الجمع لا يعرب باسناد المسند
صغيرة ولا حاجة صفته على ان الجمع   وشاد بالسري واتحاد الحال من الراية على ان يكون صفة

مصدر محذوف اي اخوف خوفا سارياً الى الهلاك على انه حال ضعيف لان حقه التقدم على
المستخرج فلذا لم يلتفت اليه   قوله اي اناس من رؤية البصر او من رؤية القلب وهناك
احتمال ثالث ايضاً بحسب المعنى وهو جعل ادرى مجهولا اي لا اظن وفي الظن ايضاً من معنى الرؤية
البصرية والعلمية تبصر واعلم   واد منسوب الى السباع لكثرتها فيها المراد بالسباع
اما حقيقتها او شرار الناس وقطاع الطريق   والحال اي لا ادري حال الواو حالية
وقيل اعتراضية وما ذكره اظهر واما قال ولا ادري ومقتضى السياق ان يقول لم يعيد
ما رأى ولا يرى قط لانه لو رأى شيئاً لم يثبت منه الحكم بانه لا يرى قط فتأمل   فلما
وصل النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة اي هو بصدد بيان الاقسام على
طريقة واحدة ومما يدل على انه بذلك الصدد انه ذكر بعد تعريف الفعل بعض خواصه
كما فعل ذلك في قسم الاسم والله تعالى اعلم   اي نفس ما دل فيه الكلمة جنس ما دل والكلمة
في التفسير اشارة معرفة وجه تذكير الضمير وهو انه باعتبار لفظ ما دل دون معناه.   اعلم
ان الفعل مشتمل على ثلثة معان هذا هو المشهور فيما بين القوم والمحققون انه مشتمل على اربعة
معان رابعها يفيد الحدوث او النسبة بالزمان وهو ايضاً في حرف غير مستقل   ولا
ان النسبة الى فاعل ما في حرف اختلف في ان في الفعل النسبة الى فاعل ما او الى فاعل معين
ولا شك انها على الثاني في حرف لا يفهم ما لم يضم الى الفعل ذكر الفاعل وعلى الاول ايضاً مستقل
يستقل بسقل فاعل ما اجمالا وهو مستفهم من غير ذكره وبهذا التحقيق انه يمكن حمل المعنى في تعريف
النفعل على المطابقي على تقدير كون معناه النسبة الى فاعل ما   ولما وصف ذلك المعنى بالا
بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدوث لانه بعد اخراج النسبة عن كونها مرادة بتعيينه
نفسه لم يبق الا الحدوث والزمان فلما خرج الزمان عن كونه مراداً بتقييد الاقتران بالزمان
تعين ان يكون المراد به الحدوث   فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي بل انه المتبادر عند
اطلاق المعنى كما صرح به المحقق الرازي في موجهات شرح الرسالة الشمسية ولا ينبغي
لانه لا يصح اراده في تعريف الاسم والحرف وعدم صحة اراده الا المراد في ظاهر هذا
فتعين ان يكون المراد الاعم   وقولنا وضعاً اسماء الافعال لان جميعها منقول بعاملة

الفعل

فيكون في نفسه ومعنى لفظ الابتداء
فان معناه مستقل بسقل اجمالا
مستفهم من غير ذكره
م

عن معانيها الحكم
مثال جميعها ليس داخلا في الامرين بل جامع له مرين وانما الداخل كل واحد فلك الحكم على الجمع
على الجمع قد يكون على سبيل اخذ افراد كل جزء جزء نحو جاءني الرجال اي كل واحد وكذا جاءني
جمع الرجال   الافعال المنسلخة عن الزمان وكذا الافعال المنسلخة عن الحدث مثل
به لان الافعال الناقصة في اصل الوضع منسلخات عن الحدث صرح به بعض المحققين
في العنوان الثانية   او لتقليل الفعل فان قلت المراد بالفعل الحدث اذ لا معنى
لتقليل الفعل الاصطلاحي او حقيقته فلم يصح قوله وشيء من ذلك لا يحصل الا في الفعل قلت
كأنه اراد بالفعل الاصطلاحي واراد بقوله لتقليل الفعل تقليل مدلول الفعل الا ان
الظاهر ان يقول وشيء من ذلك لا يحصل الا فيه بالضمير فتأمل   لولا ان الاولى على الا
الترتيب في التاكيد صرح به المحقق التفتازاني في شرح التلخيص   لانها انما وضعت اولا لان
السين لم يعض الشيء اعلانه   وانما خص به لحوق تاء التانيث اي الساكنة ولهذا اصح قوله
الصفات استغنت عنها الا   ولحوق تاء فعلت الاخصر ان يقول لحوق نحو تاء فعلت
وفعلت وفعلتِ ليشمل هو قوله تاء التانيث ساكنة والاولى ان يشرح نحو تاء فعلت الضمير البارز
المرفوع مطلقا ولا خصوصية المتحرك لاختصاص البارز المرفوع المتصل مطلقا بالفعل كالاسم
على بيان الشارح   اي بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة ولانه صار عرفا في
مثل هذا المقام   قبليته ذاتية تكون من اجزاء الزمان التقدم بين اجزاء الزمان زماني
وهو التقدم الذي لا يجامع فيه المتقدم المتاخر وهو بالذات بين اجزاء الزمان وبالعرض
بين الامور الواقعة فيها والتقدم انما هو بين العلة التامة والمعلول وتحقيقه على اجزاء
عاطب آخر ولزوم ان يكون للزمان زمان انما يندفع لو كان منشأه التنافي التقدم بحسب الذات
المتقدم بالزمان لكن منشأه ان قبل لازم الظرفية فهو متعلق بحدث وقع صفة لزمان فيكون
المعنى دال على زمان واقع في زمان متقدم على زمانك فيلزم ان يكون للزمان زمان ولا يندفع
الشبهة الا بتبديل لفظ قبل بلفظ متقدم بان يقال دال على زمان متقدم على زمانك   في
على الفعل اشار الى بيان بعض خواصه بعد تعريفه كما هو عادته   احد حروف نأيت في اوله الظ
في اوله   كوقوع الاسم مشتركاً بين المعاني المتعددة كالعين لا يخفى انه اي انه ايضاً يكون مشتركاً بكثير

بالذات م

اما

المضارع

باحد
تصاريف الاسم الا انه ليس كل ماض مشتركا على خلاف المضارع فان اشتراكه الذي بسبب زيادة
حروف نأيت دائمي فلذا قيد مشابهته باحد حروف نأيت ولو جعل مشابهته باحد
حروف نأيت لو توجه مشتركا بجعل فعل مثل انه مشترك بين الزمان بلا لمقصد بسبب زيادة
حرف لكان اشد مشابهة   فالوجه الرابع في البيان وتسمية حروف نأيت بل داعي
قاعدة تصريف الفعل فانه يبتدئ من المتكلم الواحد وينتهي الى الغائب   مذكراً كان
او مؤنثاً فالمتكلم للتغليب   اي المتكلم المفرد بحسب ترك المفرد لان المتكلم لا يكون الا
واحداً سواء تكلم بضربت او نضرب وانما وضعت ضربت للمفرد في انه ليس معه غيره
كما يدل عليه وضعه في نضرب لكونه من المفرد مع الافراد مع كونه من الغير واحدا كان
ذلك الغير او اكثر مذكراً كان او مؤنثاً او مختلطاً   وللمؤنث والمؤنثين غيبتاً
حال الا يمكن حمل غيبة مصدراً حقيقياً الا ان جعلها حالاً باب منطلق   ولو قال
المصدر والغائبة لكان اخصر واظهر   ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا دائماً يعرب
من المضارع صح ان يتعلق الى دفع ما يتخيل عبارة المتن انه يفيد ان عدم اعراب غيره
مقيد بوقت عدم اتصال نون التاكيد او نون جمع المؤنث وهو غلط لانه لا يعرب غيره
مطلقا وانه لا يفيد انه لا يعرب اذا اتصل به نون التاكيد او نون جمع مؤنث مع انه مقصود
بالبيان فعال اي لا البيان انه انما يعرب اذا لم يتصل به نون التاكيد او نون جمع مؤنث
بيانه ان قوله ولا يعرب من الفعل غيره في قوة انما يعرب المضارع يعني ما يعرب الا
المضارع فيكون اتصال الظرف به تقييد الحصر الاعراب فيه فيكون الشبهة على الحال
لحصر وقت اعرابه في وقت عدم الاتصال الخ يندفع الشبهة فالحق ان قوله اذا لم
يتصل متعلق بمعنى المادة وقيد لها اي لا يعرب مغاير في وقت عدم الاتصال فالقيد
لتعميم المعرب ليشمل المضارع المتصل باحدى النونين   واعرابه رفع ولا
يخفى على الفاعلية بل بمعنى ضمه او نون اقتضاها العامل لا يخفى انه ستعرف ان المعنى المقتضي للاعراب
لا يعني اوجب كون آخر الكلمة على هيئة مخصوصة فان اعراب الفعل ليس بمعنى قولنا الرفع
بمعنى فتحه او حذف نون اوجبها العامل وقولنا وجزم يعني سكون او حذف نون او حرف

العاشر

حرف اقتضاه العامل   فالصحيح عنه اي من المضارع المعرب وهو ما لم يتصل به نون التاكيد
ولا نون جمع مؤنث   وهو عند النحاة احتراز عما هو عند اهل التصريف وهو
مستعمل من التصريف وانما قال حرف الاخر ولم يقل لانه ليشمل نحو يحمر بلا شبهة   المجرد
من ضمير بارز نحو نضرب زيد وزيد يضرب مرفوع نحو تضرب ونضرب   متصل به نحو
نضرب وما نضرب الا هو فانه وان لم يجرد عن الضمير البارز لكنه مجرد عن الضمير
البارز المتصل والاشبه انه لا حاجة الى قوله متصل به فان في التجريد من الضمير انه
لا يتصل به دل عليه قوله والمتصل به ذلك فتأمل   للتثنية الا لا حاجة الى ذكر هذه
القيود لانه ليس ضميراً بارزاً مرفوعاً متصلاً الا للتثنية والجمع والمخاطب   والمؤنث
فيه ان الضمير البارز في الصحيح المعرب لا يكون الا مع المؤنث فالجمع المطلوب في هذا المقام
الى المذكر ولذلك صح قوله فيما بعد والمتصل به ذلك بالنون وحذفها اذ لو كان المتبادر
بذلك شاملاً لضمير جمع المؤنث لانتقض الحكم بجمع المؤنث   والسكون هنا الجزم لم
يقل وننطقاً كما يقدر ما خرج لان السكون لا يكون الا لنطقاً بلا حركة وهناك نظر لان الرفع قد يكون
بالضم تقديراً او كذلك النصب او فتحه على المضارع والجزم قد يكون بالسكون تقديراً اذا حرك
الجزوم للساكن نحو لم يضرب القوم   مثل يضرب مثال للصحيح المجرد من ضمير بارز مرفوع لا عراب
في الحالة واما المتبادر من كلام الشارح انه جعل مثالاً للاعراب قائمة بالحقيقة   والمضارع
المتصل به لا يخفى ان الظاهر من سياق كلام المصنف ان قوله والمتصل معطوف على المجرد وهو ما قابل
المتصل الصحيح لكن الصحيح معطوف على الصحيح المجرد لا على المجرد فيه الشارح عليه بقوله
المضارع المتصل ولو قال المضارع لكان ..... لان عوان الى حد لعبر ان الى الكلام واصحها
والمضارع المعتل الآخر المعتل عندهم ما قابل الصحيح عندهم وهو ما كان اخره حرف علة لكن
المتبادر من كلام الشارح ان المعتل لم يرد به الخاص   اسقط الحرف المناسب للحركات
حرف العلة المناسب للحركة في كونها ما قبل الساقط   هذا التوجيه لم يتعد والتوجيه في المضارع
يتعدى في المبتدأ حيث قالوا هو المجرد للاسناد لم يتم الاسناد اليه كما في قسم المسند اليه
من المبتدأ او اسناده اليه كما في قسم المسند من المبتدأ لانه يحتاج الى التقسيم المبتدأ دون

المضارع لان الاسم يتبدل معنا بدون التركيب مع الغير فهو مع هذا مجرد عن العامل وليس
بمعرب بخلاف المضارع فانه لا يستعمل بدون التركيب فلا يوجد التجرد فيه فهو مرفوع كما هو
المتبادر من عبارة المصنف من بيانه لاقسام المضارع انه لم يعمل الرافع ذا التجرد كيف وقد
قال فيما بان المنصوب منه وينتصب بان والجزم بان الجزم وينجزم بلم الى آخره اشتمل صاف
يرتفع بالتجرد عن الناصب والجازم مادة منه انه لم يعمل العامل التجرد واما قال ويرتفع اذا
تجرد لان عمل العامل انما يكون وقت التجرد لانه اذا عمل الناصب والجازم يمتنع وقوع الاسم موقعه
لان الاسم لا يدخل عليه ناصب الاسم ولا جازمه فيضم يضرب لا يصح ان يقال لم ضارب ولم
قتل ويرتفع بوقوعه موقع الاسم لان وقوعه موقع الاسم في كثير من المواضع فلا يمتاز به المرفوع
عن المنصوب والمجزوم والمقصود الاصلي في هذا المقام تمييز الاقسام الثلثة بعضها عن بعض لا بيان
العامل فيه وذلك مذهب الكوفيين اي اكثرهم اذ الكسائي منهم جعل العامل حروف المضارعة
كما في زيد يضرب لا نقول صحة الوقوع موقع الاسم مشترك بينه وبين الماضي لانا نقول
في الاصل فلا يرد نقضه العامل ابدل الالف نونا فيه انه لا مناسبة بين الالف
والنون الا ان يقال النون الخفيفة تبدل في الوقف الفا وكذا التنوين وقال الخليل اصل
لان يرد ان لا ان يضرب تقديره لا اضربك وهو ليس بكلام فلا فرق لن نضرب اولى لن
مركب من لا والنون الخفيفة التي حقها ان تلحق الفعل الا انه الحق به للتصريح بانها لتاكيد
النفي لا لتاكيد الفعل الذي هو بمنزلة الشرط في التاكيد فاعمل عمل النصب لكثرة الفعل
على حسنه بكثرة النون ولذا اختص لن من بين حروف النفي بما كيد النفي بعد هذا مع
ما ذكره الشارح في تفصيل الحروف الى تقدير بعد ان مرجوع في الى قبل اوانه فان الهمزة
سيفصلها فتحمل ما ذكره تمام تفصيل المص اذا لم يجئ بعد الظن مدا استمرار العلم
بمعنى الظن والمشهور انه لا يستعمل الا في اليقين ولو سلم فالمراد ليس لفظ العلم حتى يصح تقييده
بهذا بل ما يدل على اليقين سواء كان لفظ العلم او الروية او الوجدان او الظن الى غير ذلك
هي المخففة صيغة المتصل هنا الحصر هي المخففة لا غير وبه صار مقابلا لقوله والتي
بعد الظن وقوله من المثقلة متعلق بالاخذ اي المخففة المأخوذة من المثقلة فانها للرجاء والطمع

الطمع فلا مناسبة لكنا الداخل على الماضي ولا يبعد ان يقال هي الناصبة التعيينية خرجها
عن معنيها وضعها وهي اخف من المخففة الموجبة لحذف ضمير الشأن وقوله وليت
هذه لا كيف يحصل على غلبة الوقوع اي كثرة جانب الوقوع غالبا على عدمه ولعل المراد
بغلبة الوقوع كثرته كما هو المتبادر لا مويدا مطلقا كما قيل ولا مويدا في الدنيا كما قيل هو
الحق ليكونها جوابا وجزاء وهما لا يكونان الا في الاستقبال وفيه بحث لان جواب كلام
القائل لا يكون الا بعد كلامه ولا يجب ان يكون مستقبلا وكذا الجزاء لجواز ان يكون فيما مضى نحو قولك
في جواب من قال اسلمت صار جزاؤك ان عصمت ذلك وذلك ما لو جاز ان يقال اذن لضمنها
لا يقتصد ان يجعله الحال الذي هو جار مجرى الذي هو في الاصل واذا وقعت بعد الواو
والفاء حصص بيان هذا الحكم كنسبهم بالواقع بعد الواو والفاء وكانهم لم يجدوا وقوعها بعد
غيرهما من حروف العطف لانهم يحدوها ولم يجدوها اذا وجهين فقد بدا فالوجهان
جائزان جعل وجهان مبتدأ لا فاعله لان حذف الخبر اهون من حذف فاعل العامل لان
حذف العامل والمسند معا فالاول فان فيه حذف المسند لا غير لكن الاظهر النظر
الى السابق ان يكون تقديره فيها الوجهان الالغاء والاعمال وان كان بالنظر الى زمان
التكلم الاولى سواء كان او ترك المستقبل فقدر بمعنى كي السببية لا فائدة التعبيد كي السببية
سيما وقد مر بمعنى كي قبيل ذلك لكن تقييدا الى معنى انتهاء الغاية لكان هذا اشعر الى معنى مع قان
هي ايضا بمعنى انتهاء الغاية لم قال بمعنى الى ولم يقل ادا كان بمعنى كي لعل كأنه ادا انه لا يشترط
في هذا ان يكون مدخوله اخر جزء مما قبله او متصلا باخر جزء منه يحتمل ان يكون ماضيا
او حالا او استقبالا لا لا يحتمل الاستقبال كما لا يخفى كما تقول كنت سرت اسير
ذكر اسير مع ماض قبل المضارع لا يجعل المضارع حكاية حال ولا نوقف كون المضارع
حالا على ذكر اسير مع الماضي فيلزم جعل هذا المثال لحكاية الحال دون احد من الامثلة المذكورة
القابلة لذلك في كلام المص تحكم كانك كنت في زمان الدخول هيئته منه المبادرة الى
جعل حكاية الحال بمعنى حكاية اللفظ الدال على الحال وهو خلاف عبارة المص والاظهران المراد زمان
الحال المحكي هيئته هنا حال ان يعبر فيه في نظر السامع في معرض الحال لا افادة الاستقبال

فيه افادة الاستقبال حقيقة او بالنظر الى ما قبله وهو لا يناسب الحال الا ان يقال بتافي افادة
الحال فلا يصح ذكره في مقام افادته كانوا مع بعضهم وجه التوهم انهم يقولون اما حرف ابتداء
ويريدون لزوم المبتدأ بعدها ليحصل الاتصال المعنوي فلا يخالف هي وصفها بالكلية
لانها وضعت لافادة اتصال ما قبلها بما بعدها لفظا ومعنى عاطفة كانت او جارة مثل
مرض حتى لا يرجونه الآن يحتمل المثال الحال حقيقة او حكاية ولهذا اكتفى المصنف بجعله مثالا
للحال حقيقة على ان شأن التحقيق واصح نظرا الى الامر الاول فيه نظر لانه امتنع نظرا الى
الامرين لان كان سيري لا يصلح سببا للدخول لان السبب وقوع السير وكان سيري يحتمل
ان يكون تقديره كان سيري واقعا وان يكون تقديره كان سيري منتفيا الى غير ذلك فالم
يحتمل خبر كان لا يصلح للسببية فيحمل بما في الرفع بجواز اشتماله الشرط الاول لا لاشتراط شرط
صحة الناقص في الناقصة فلا خبر لا يخفى ان الخبر في صورة النصب ليس هو ادخلها
بل الفعل التام المقدر مثلها هي ملكك ان تقدر قرينة توقف صحته على ادخلها والرفع على
تقديره قوله ايهم عطف تقديرها ذلا يخفى بعده في نفسه وبالنظر الى سابقه لان قوله
ايهم حتى يدخلها عطف من غير تقدير الا انه دعاه اليه ما ذكروا انه اذا اعطف على
شيء بحرف متبديتشارك المعطوف المعطوف عليه في ذلك القيد لا محالة وانما اذا
عطف على ما قيد فالشرط كما يحتمل اي ما كان صنعه الله تعذيبهم الاولى ما كان تعذيبهم فعل
قائل والفاء التي تنصب المضارع بعدها تقدير ان تقدير ان جعل خبر الفاء
جل بحذف المبتدأ ولا ضرورة داعية اليه مع ذلك لا وجه للفاء في قوله فتقديره
ان والاولى ان تقدير الكلام والفاء ناصبة بشرطين احدهما السببية اي
قصد السببية وقد نبه عليه الشارح التي المستدعي جوابا وصفا للنفي بما
من كونه في معنى الانشاء وقد سبق منه موافقا لما اشتهر ان النصب بالفاء لوجوب
تقدير ان لتصير مفرد اتصح عطفه على المفرد المستنبط من الجملة الانشائية لان الفاء
عاطفة ولا يمكن العطف على الجملة لكونها خبرا وانشاء وهذا يدل على ان الفاء
هنا تبعد عن العطف لعدم الانشاء المستدعي للجواب فان الجواب لا يعطف بينهما

بينهما سابق ولا يخفى ان ما دل كلامه عليه من انه اذا لم يقصد السببية في ونحو فاكرمك
لا يصح النصب بعيد عليه انه يشكل في الرفع توجيه العطف الا ان يقال يكون من وضع الفعل
موضع المصدر كما في تسمع بالمعيدي خير من ان تراه والحق بالحجاز فاستريحا حمله
لضرورة الشعر ومع ذلك توجيه العطف بتأويل ما قبله كما سيجيء في نحو لا تدن من الاسد
والحاقي بالحجاز فالاستراحة ويمكن توجيهه بما يخرجه عن الضرورة وهو ان يحمل سار
والحق في الامر اي لا ترك ولا لحق فاستريحا وان الياء اكتفى هنا بتقدير متعلق
الظرف ولم يقدر المبتدأ ولقد احسن اي بشرط ان يكون بمعنى الى ان او الا ان الا ان
انه بعيد والاولى ان يراد انه تنتصب بعدها بتقدير ان بشرط ان يكون في التركيب معنى الى
ان يتعدد ان ليتم اللفظ الدال على معنى الى ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا قيد
الاسم بالصريح ليخرج نحو الجيء ان تضرب زيد فتشتم فانه لا تتعدد ان لجواز عطفه على هو
ان ونصبه بكلمة ان السابقة وفيه نظر لانه يشكل بالجيء الذي اسا ن وتعلم فانه يجب تقدير
ان فالاولى ان لا يقيد الاسم بالصريح ويمنع كون المعطوف عليه في الجيء ان تضرب زيد فتشتم
اسما بل المعطوف عليه هو الفعل والتأويل بالاسم متأخر عن العطف ويرد عليه انه كان
المناسب ذكر امرين ويمكن ان يجاب عنه بان العاطفة تقدير ان بعدها احدهما
انما تتميز عن بعضها الشرط والثاني اشتراك الجميع فيه تعدادا ولا المخصوص شرط ليضبط
وتفصيل بعضها شرطها ثم العدد ذكر المشتركات في الشرط مرة واحدة لعدم احتياجها
الى التفصيل ومع العاطفة او مع العاطفة مطلقا اذا قدر ان بعدها بالشرط المشترك
بين الكل بخلاف العاطفة المقدر ان بعدها بشرط مخصوص كما فصل في حتى واخواتها وهو
المتبادر من قوله والعاطفة لان هذه الحروف ذكرت بهذه العبارة حين بيان الشرط
المشترك بين الكل فتأمل ويجزم اي المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعمل في معنى
النهي اضاف اللام لانه نكرة قابلة للاضافة ولم يضف لا لا لانها لنفسها فلا يقبل الاضافة
وجعل الشارح قوله النهي صفة لا فاحتاج الى تقدير المعرفة والمشهور تقدير النهي
بالنكرة فالموافق بالمشهور ان يكون التقدير ولا المستعملة في النهي بجعل قوله في النهي حالا

الا ان الاتيان بالمعنى بتقدير المعرفة فاعل ادخل لان دعاية جانب المعنى اهم من دعاية جانب
اللفظ وكلم المجازات اي بعضها فان كيفما واذا ايضا من كلم المجازاة والجزوم بها
فعلان اي فلا يكثر كذلك كما ستعرف واي وهو ايضا ما يجزم المضارع مطلقا سواء كان
مع ما نحو قوله تعالى اياما تدعوا او بدونه مع كيفما واذا فشاذ في كيفما شذوذ اذ في
كونهما من كلم المجازاة فالجزم بهما شاذ ويختص اي ولما بالاستغراق ولا يبعد ان يشار
ذلك من ما كتب في الماضية فيكون تركيب لما من كلم وما وكان ذلك لكونها فاصلة
قوية بين العامل ومعموله فيه بحث لان ان في ان لم اضرب ليس عاملة في اضرب لا يحول
لم ومعموله واما يحول ان لم اضرب ولا النهي لا يصح اضافة العلم وكانه نكرة او قبل
النهي مرفوعا صفة لكل لا يصح لا الناهية لسببية الفعل الاول لا يخفى ان السببية
يمكن ان سببا لا يصح جعله سببا فالله تعالى ان يسر الكلام بافادة سببية الاول وسببية
الثاني كان المراد به جعله سببا جعله سببا في نظر المخاطب وذلك ليس الا بالافادة
فاذا ان المراد سببية الاول وكان الشايع ايضا ارادة هذا المعنى الا انه بعيد
عن التبيع من حيث انه يصح في الاول ابتداء الجزاء على الفعل اي قد يستعمل كذلك
وذلك اذا كان الاول سببا واما اذا كان ملزوما من غير سببية فليس الامر كذلك والا
ان المراد انه يصح الفعل الذي ما تعلق بهما شرطا وجزاء لان الشرط هو الجملة الاولى والجزاء الجملة
الثانية فافهم ويحقق ان حرف الشرط فيه تقليلا اي يحقق الثاني بعد وان لم
يحقق لفظا اما في ان ضربت ضربت فظاهر واما في ان خرجت لم اخرج فلا لان الجزم لم
لا بان الترتب لم وسببه معا لان ان دخل على لم اخرج لا على اخرج حتى يكون سببا في الطلب
ويتصور فيه التنازع وان كان مضارعا مثبتا يصح ان يقيد بغير الجزم بلام الامر
نحو ان يكرم زيد فليكرمك لانه يلزمه الفاء لعدم تاثير حرف الشرط فيه حتى يكون
مستقبلا بلام الامر وبمعنى الدعاء والنهي فانهما مستقبلان يحتمل قبل دخول ان
فلا تاثير فيهما حتى وكذا الاستفهام على ما سبق او طرحت عنه الفاء لعدم
تاثير اداة الشرط فيه حتى لانه صار مستقبلا على والاولى اصله ليله يقوم انه يحتم ٥٧

قوله فما استعمل فيه النهي وعام استعمل في شي هو لا اقسم هو كره وحده الكلمات يجزم فعله واحد اي يجزم بالاصالة فعلا واحدا والا فقد يتعدد ويجزم بالعطف نحو قول لا اضرب ويقتل م

[illegible] لافادة م

لان الطلب على متعين لقربه وسبقه كالامر او استفهام نحو ان لم يضربك زيد فاضربه
او مضارع منفي بما نحو ان يضربك فاضربه ووجه عدم تاثير حرف الشرط فيهما ان الاستفهام
يبقى على احتمال له وكتعقب الى المستقبل والمنفي بما يكون للحال من غير احتمال موضع الفاء
على ان الفاء واذا الاجتماعان ولذا لم تقل ويكفي باذا مع الجملة الاسمية مع انه اخص لاختصاصها
بها اي بالجملة الاسمية فالضمير راجع الى ما تضمنه اسمية الجملة تقديره وان التي يجزم بها المضارع
حال كونها مقدرة ان كانت مقدرة الى عبارته مشعر بانه جعل مقدرة في قول المصنف
مقدرة بعد الامر منصوبة على الحالية من صلة صفة ان وجعل قوله بعد الامر منصوبا بمقدرة
مقدرة خبرا لان كانت ولا ضرورة تدعو اليه والوجه ان مقدرة مرفوع خبر لان
اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا للاجابة في تقدير ان الى
اشتراط الصلاحية لانه يصح قصد السببية فان قصد السببية كان الكلام صادقا والا كان
كاذبا اراد على النكتة تقديره فانهم يطلقون اسم الماضي واسم المضارع على اقوى السواهد
على ارادة الصيغة انهم يقولون لهذا الامر الامر بالصيغة فتقول مثال الامر نحو وقولهم الامر
بالصيغة وفي بعض الشروح اما قال مثال الامر الامر المعروف بصيغة لا يحتمل ان يكون يعني المصدر
زيادة المثال لدفع توهم ارادة المصدر وهو بعيد على انه لا يندفع لانه يجوز مع ذلك ان يكون الامر
يعني المصدر اي صيغته للامر كما قال لام الامر في السنة الصرفيين يشمل الامر باللام وهو
الاصطلاح المشتهر فيما بين المحصلين على ان محل الامر عليه فزاد المثال ليكون قيدا للعبر
عنه بالامر بالصيغة صيغة يطلب بها فاسال الى قوله يطلب بها اخرج النهي والاستفهام
والامر باللام لان الطلب فيها باللام واداة الاستفهام ولاء النهي لا بالصيغة فالحكم
قوله يطلب بها الفعل شامل لكل امر لانه لا يصح ان المراد صيغة فعل لان الكلام في الفعل ثم
دخل اسماء الافعال في التعريف حتى يصح انه خرج بقوله بحذف حرف المضارعة وقوله صيغة
يطلب بها الفعل شامل لها لا بشعراته جعلها منزلة الجنس والقيود بعدها فصولا والاظهرات
منزلة الجنس ويطلب بها يخرج الماضي والمضارع وقوله الفعل يخرج النهي وقوله من الفاعل
احترازه عن فعل ما فيه وكذا قوله المخاطب احترازه عن الغايب والمتكلم وقوله بحذف حرف

[illegible] قوله

المضارعة احترازه عن مثل قوله لم يضربوا ومن مثل صه فانه عرفت ما فيه والحق انه ليس من
تتمة التعريف والتعريف قد تم بدونه بل هو شروع في كيفية اشتقاق الامر فالمعنى يحذف
حرف المضارعة او بحذف مضارع وفي الصورة حكم المجزوم اي حكم آخر المجزوم او
حكم حكم المجزوم في اسكان الصحيح الاخفاء في ان اسكان الصحيح وسقوط حرف العلة
حكم الآخر واما سقوط النون فليس حكم الآخر لان النون ليس آخر الامر الا ان يقال السند
الاسناد من الضمير المتصل والفعل والنون نزلت منزلة كلمة واحدة فنزل النون منزلة
الآخر فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة الذي يحذف بعد كسر آخره في حكم
المجزوم ان كان اي ولهذا لكي يصان زيادة الهمزة ولم يبن على الآخر فقول اسكن آخره
فلا حاجة اليه ومع ذلك فاخر ذلك مما في اخره نون او حرف علة اسكان الآخر
بل حذفه يصح ان يقول اسكن آخره او حذف والمراد بالرباعي ههنا اي في علم النحو
واما في علم الصرف فهو ما كان الحروف الاصول فيه اربعة فقول من المزيد فيه نظر لان
الرباعي لا يعنى المزيد فيه وقوله وانما هو من باب الافعال ايضا لا يتم لا استعانة بفاعل
وتفعيل الا ان يتكلف ويقال ان ضميره لا يعود الى الرباعي بل الى رباعي الذي بعده حرف
مضارعة ساكن وكذا قوله ههنا يعني في مضارع رباعي بعد حرف مضارعة ساكن ويقال
لئلا يلتبس بعد ضم الهمزة وحذف كالعين ويقال لئلا يلتبس بالمضارع على تقدير الفتح اي
مع الهمزة فقول ما ينادي امثلة اصل الى سهو من قلم الناسخ لان الكلام في ابطال فتح التاء
وكسرها على انه لا يطالب احد بانه لم يفتح الفاء او لم يكسر حتى يكون بيانه فايدة
الضم الا انه اذا فتحه اشتبه مع الهمزة التي هي احد المتكلم المعروف حال الوقف واذا
قيل اشتبه بكسر الهمزة لزم الخروج من الكسرة الى الضمة وهو ثقيل فيما سوى ساكن بعده
ضمة ليس بكسر الهمزة فيما سوى ساكن بعده ضمة بل فيما سوى امر من مضارع بعد حرف المضارعة
فيه ساكن بعده ضمة اوكلا فانها عبارة عن الوقت اي وقت سوى وقت يكون بعد الساكن
ضمة مثل ما يكون بعد الساكن بعد حرف المضارعة ضمة او على حذف مضاف اي
فاعل فعل لا يصح ان اضافة الفعل الى المفعول ايضا لا دني ملابسة بعد ما الفعل لم يزد

ساكن فيه بعد حرف المضارعة ضمة فضمة سواء الى صيغة الامر الذي من مضارع بعد م

[illegible]

يزد في الكلام الاستعمار وعلى ما ذكرنا ان اضافة الفعل ايضا الى ما لادنى ملابسة يتعين
له ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله الاولى الامر الذي لم يذكر
فاعله فيشمل اسم المفعول فيتم كون الاضافة بيانيه وكانه اراد بالفعل الفعل وشبهه
المسامحة الشايعة ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق في تعريف مفعول
ما لم يسم فاعله ولك ان تقول لم يذكره اعتمادا على اشتهاره انه لا يجوز حذف الفاعل
بدون اقامة المفعول مقامه وبضم الثالث في قوله خوف اللبس لا اختصار يقول
فان كان ماضيا كسر ما قبل آخره وضم كل متحرك قبله خوف اللبس يستغني عن قوله
بضم الثالث مع همزة الوصل والتاء الثاني لئلا يلتبس الذي بالامر صيغة
الغايب وجمعه مطلقا وصيغة واحده وقفا والاولى ترك التعليل وتفسير قوله
خوف اللبس هذا علة لقوله وبضم الثالث والثاني لكن تعليل ضم الاول ايضا
فانه لو اكتفي في ضرب بكسر ما قبل الآخر لتوهم انه صيغة معلوم من باب علم والتحرز
باب علم به شبهه فالاولى ان يقول المصنف فان كان ماضيا كسر ما قبل آخره وضم اوله مطلقا
والثالث مع همزة الوصل والتاء خوف اللبس اي ما يكون عينه فقط معتله ويكون ان
يقال اراد بالمعتل عينه ومن اللبس لا يستقل وهذا اصوب لانه يندفع به الاصوب وانما
خص بمثل العين بالذكر لمزيد غموض واختلاف في المبني للفاعل منه كما ذكر وبعينه ذكر المعتل العين
المبني للمفعول وان لم يكن فيه ما ذكرنا هذا الكلام وهو سهو من قلم الناسخ وصوابه واما خص معتل
العين بالذكر لمزيد غموض واختلاف في الماضي كما ذكر وبعينه ذكر مضارعه وان لم يكن فيه ما ذكر
المتعدي وغير المتعدي هو ان فيد ان ليس الفعل لا انسان فالمتعدي اعم من الفعل
وكذا غير المتعدي الا ان المتعدي مطلقا لا يمكن تعريفه بما يتوقف فهمه على متعلق فان المصدر
يتوقف فهمه على متعلق عن المفعول ولذا جاز حذف فاعله والمراد في ذلك ان النسبة
الى الفاعل والتعلق بالمفعول جزآن لمعنى الفعل وما سوى المصدر مما يشبهه منقول المصدر
المتعدي ما يشتق منه الفعل المتعدي فالمتعدي المطلق ما يتوقف فهمه على متعلق او يتوقف
فهم ما يشتق هو منه عليه وكانه لذلك قال المتعدي من الفعل فان التعلق سبب الفعل اقتضى

التام

المتعدي

[illegible]

الفاعل مقدر لعبارة سيما هذه العبارة ان المتعلق اسم فاعل هو الفعل بالمفعول هو المتعلق
بمفعول له بالحذف والايصال فاوقع في التعريف اسم مفعول الا ان يقال التعلق من الجانبين
فكما ان الفعل متعلق بالمفعول فالمفعول ايضا متعلق به فاوضح منه ان يقال الفعل هو المتعلق الذي
هو المفعول وهيئة الفاعل والمفعول يريد به الحال وهيئة الفاعل يرد بحث
ان المفعول الذي هو الحال هيئته ام من المفعول به فلا وجه لترك هيئة المفعول في هذا
المقام فان اللازم كالمتعدي في تعلق هيئة الفاعل والمفعول وغير المتعدي يصير متعديا
والمتعدي ايضا يصير لازما بنقل الانفعال نحو انقطع وبناء التفعلل نحو تدحرج او بالهمزة
المفاعلة نحو باشيته او سين الاستفعال نحو استخرجته هذا ان عند مشهور ان في باب
التعدية واما المشهور في الكتب هو الثلاث الآخر وكانهما كالاعتراف جوهر الحروف
ولا يصير فان بمعناه لا يجعل طالبا للمفعول ان يعدنا ان في الكلام هو مستقل بطلب المفعول
على خلاف الثلاث الاخر فان باشيته بمعناه صاحبته في المشي لم يتغير به المعنى بحيث
يطلب مفعولا لم يحدث في الكلام المصاحبة المستقلة طلبا للمفعول واستخرجته بمعناه
صيرته فارجا فاحدث السين معنى التصيير المستقل في التعدية بناء على الخروج [illegible]
فاعل ايهما غير الاول اعطى وهي جماعة كثيرة جمعها الى ستين وارجو ان اضبطها
واعمل رسالة لتنتفع به الطالبون كمفعول باب اعطيت جواز الاقتصار على احد
جواز كون [illegible] الفاعل ضميرين لشيء واحد [illegible] مثال اعطيتني واعلمتك والثاني والثالث
من مفعولها من بيانه لا تبعيضه ولذا [illegible] من مفعولها كمفعولي علمت وجوب ذكر
احدهما عند الآخر لا وجه لتخصيص بان المصدر [illegible] خصائص افعال باب علمت
ايضا فانه يتعلق علمت قبل اللام والاستفهام والنفي يقول علمت لزيد قائم او
اعمرو قائم او ما عمرو قائم وايضا يجوز كون المفعول الثاني الفاعل ضميرين لشيء واحد متقول
زيدا المتقي قاعدا كانهم ارادوا ان [illegible] اللغة باصطلاح المراد
والاصح اللغة الشك خلاف اليقين كما في القاموس تساوى الطرفين اي وقوع [illegible]
وعدم وقوعه لبيان ما هي عنه اي تلك الجمل من حيث الاسناد فانما شبيه عند الاطلاق [illegible]

ان المراد لبيان ما هي اي الجمل المذكورة عنه اي عبارة عنه فان علمت لبيان ان زيدا قائم مثله
عبارة عن معلوم [illegible] او هذا الكلام سواء كان في ذكره الشارح او في ذكرنا [illegible]
ان يجز هذه الافعال لبيان كيفية الجمل الاسمية ويجوز لدان الداخل على الجمل لبيان انه امر بمعنى
فلا يستفيد فواعلها فائدة تامة فلا يصح السكوت عليها لانه خلاف ما عليه الاستعمال الا ان
ان يقال في الكلام لبيان ما هي اي الافعال عنه اي عبارة عنه والمقصود من ذلك التنبيه على
انها ليست من نواسخ الجمل الاسمية بل مذكورة لبيان ما يتعلق به حاصل الفائدة لا الجمل المذكورة
كسائر دواخل الجمل فانهم تنصب الجزئين على انهما مفعول لها لفظ مفعولا او كما اراد
ان كلا منهما مفعولا لها ومن خصائصها انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر اي هذا هو الشايع
ومنه قد يقل على ما فصل الشارح اقول هذا يقتضي ان لا يصح على ضرب زيد اما يا وعلمت كل رجل
وشبهه في بعض الامثلة ان تقتصر على علمت وهو بعيد جدا فكانه اراد انه اذا ذكر احدهما
ذكر الآخر او ما يقوم مقامه لا يخلو في الحاشية اي لا يخلو جائز من علم زيد الملك مقاما
اذ قد وقع بما قبل ذلك الوشاية هذا او في العباب اي لا يخلو اذ لا علم زيد الملك مقاما
بالجملة جمل العذاب الاغرا وعن لم يجد في اللغة فلا نقول علمت وظننت لعدم الفائدة
هذا لا يوجب عدم جواز حذف المفعولين نسيا لعدم توقفنا فائدة على ذكر المفعولين
لان هناك جهات افادة اخر كان يقول فلان يعطي كثيرا او يعلم قليلا اي يقع النطق منه كثيرا ويقع
العلم قليلا او يقول لا يعلم زيدا الا لبراهين ولا يظن الا بالامارات او يقول لم ظننت
اليوم او علمت اليوم لا استقلال الجزئين الصالحين لان يكونا مبتدأ وخبرا او مفعولين
لها الفعل الزائد لا يظهر فائدة ووصل الجزئين ذكر الافادة في نفس الكلام بالتمام وكذا مسئلة
غير مقيدة بالتقديم الاول لانه كلام على تقدير مفعوليهما ايضا الا ان عمل الكلام اخص من الخلاف
بلا فرق للكلام المتم فلهذا ايد جواز المتقي والله جواز في صورة التقدم فانه لا يجوز فيه
ابطال العمل بلا واسطة كما هي هنا لان بواسطة نحو علمت غلام من انت فيه بحث لان
علمت واقع قبل الاستفهام بلا واسطة لان المضاف الى ما فيه الاستفهام وحرف الجر الداخل على
جزءها نسبه امتزاجا تاما بحيث يسري الاستفهام في المضاف وحرف الجر ويصير معا لهما ولذا

جاز تقديمهما على كل ما تضمن الاستفهام والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما
ان الالغاء جائز والتعليق واجب فيه بحث لانه لو كان الالغاء جائزا لكان في قولنا
جواز الالغاء استدراك وما صح ما تقدم من ان الالغاء واجب الصدر المتصل الالغاء
والتعليق بل اراد الفرق بين خصيصة الالغاء والتعليق وغاية ما يمكن ان يقال انه اراد
الفرق بين مفهوم الالغاء والتعليق بل اراد الفرق بين خصيصة الالغاء والتعليق
في هذا الباب ان الالغاء جائز ولذا ايد بالجواز والتعليق واجب ولذا لم يقيد بالجواز
بل ساق الكلام بحيث يفيد الوجوب فتدبر ورأى البصرية اي رأى بمعنى ابصر
والحلمية الحلم هو النوم والتداراني للاركاح [illegible] اي ابصرني حلمه في حدث
الرياح ويكون ارى بمعنى العلم ساغ فيكون ذو مفعول لا ثاني وعلى ما ذكره هي قال و
بعض افعال القلوب ما هو احسبت لا يصح الاستثناء من بعض افعال القلوب لا
متصلة ولا منفصلة فيجب حمله على البدل ثم انه لا فائدة في هذا البيان لكمال الظهور
من بيان المعنى وهي اما العلم او الظن فالمراد ما فوق الواحد واما قيد بذلك
لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض ولئلا يقال لا وجه لتخصيص بيان هذا البعض
من المعاني الاخر فان لكل منها معان آخر وحسبت بمعنى ابصرت واحسدت وهو
الذي به شقرة شقرة كذا في العباب يظنني متهم يظنن بمعنى المفعول افعال
ناقصة لا نهايتهم موضوعها كالافعال الغير الناقصة وقيل لنقصان مدلولها عن
مدلول التامة بالحدث الداخل في التامة دونها وفيه نظر لان افعال المدح لا يسمون
المدح والذم ناقصة مع نقصان مدلولها عن غيرها بالزمان وكذلك ان نقول سميت بها
لنقصان عددها بالنسبة الى الافعال التي تتم بمرفوعها وفيه ما فيه اي العدة
بها وصف لهذه الافعال هو تقرير الفاعل اعلم ان مدلول كان نسبة الصفة
فاعله والزمان والنسبة هو ثبوت الصفة للفاعل ووقت ثبوتها وهي التقرير الذي
هو صفة المتكلم ان كان مصدرا مبنيا للفاعل كما هو الظاهر ومعنى التقرير الذي هو صفة
للفاعل ان كان مبنيا للمفعول فاراد بثبوت الصفة للفاعل به مسامحة لا يليق مقام

التعريف لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة
لو كان عمدة لدخوله في الموضوع لمستلزما لكونه عمدة فيما وضع له لكان الزمان ايضا عمدة في هذه
الافعال ولو كان موجب كونه عمدة امرا آخر لا بد من بيانه حتى يتكلم عليه على ان كون كل من الصفة
والتقرير عمدة في التامة يستلزم خروجها عنه لانها وضعت لتقرير الفاعل على هذا المعنى الا ان
يقال المراد لا يكون العمدة فيها وضع له تقرير الفاعل على صفة فقط فلعلى ان العبارة لا تساعد
ولو جعل الموضوع له الاسناد الى تصحيح الحد بالتعريف في الافعال الناقصة
جعلها تحرج التقرير بدعوى خروج ما زاد على التقرير عن معناها او كونها قيودا له ولا يخفى انه يسمح
ايضا لا يكون تمام الموضوع له التقرير والتفسير على ان جعل الزمان خارجا من هذه الافعال
داخلة الافعال التامة تكلف وتحكم ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل للغرض
لا لصلة الوضع ولا شك ان جعل التقرير في النسبة محتاج الى تقدير الافادة لان الغرض
من وضع اللفظ افادة المعنى لا نفسه والاوجه عندي ان المراد بالتقرير ما اشتهر من بيان
فائدة التاكيد والافعال الناقصة موضوعات لغرض تقرير الفاعل على صفة وتاكيد اتصافه
بالصفة فانها موضوعات للنسبة وكيفية لحاق الزمان وغيره والعدم دخولها على الجمل
الاسمية الدالة على الزمان انما فائدته ان العمدة افادة التقرير على تقدير جعل اللام للغرض
ايضا لا بد من حمل قولنا وضع لتقرير الفاعل على ان العمدة تقرير الفاعل فظهر بما ذكرنا
ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد كما انه اشارة الى قيد ذكره المحقق الرضي بان المراد صفة
خارجة عن مدلولها بترك ذكره لتبادره من العبارة وقد تقضي كثرا النص بلفظ حفظه
في فعل لازم في فعل بلفظ معناه واحال على هذه الملة حفظه ولا ايرانه في مقام التشبيه
طريقان جعل الاصل بابا والمضمن بالافعال فيه تشبيه تم النسخة فهذا اشارة عشرين
ما فيهما عكس هذا كما ذكره الشارح بقوله باته وكالمة حالا لان لا صفتان كما توهم العبارة
وما دت بمعنى كانت في المفصل بمعنى صارت من العرادة وهو الفعل فان التركيب
حدث من الخوارج حين ارسل على ابن عباس رضي الله عنهم اليهم اي ما جاءت عقلنا
ما جنتك اي لم نجد عاقلا كما تريدنا ارهفت شفرته الصم السكر العظيم على ما في

القاموس لا يجاوزها، وقصد الموضع الذي استعمله العرب ولهذا جاء المصدر التركيبي
اللازم وما بينهما لكنه قال في بعض تصانيفه الحق جاء الاطراد فانه يقال جاء البيت
قعرين وقبله ضبط موضع استعمال قصد ان يكون الخبر كانه كذا على الجملة الاسمية
المركبة من المبتدا والخبر كانه احترز بقيد الجملة الاسمية المركبة عن مثل اقائم زيد
وما قام زيد فانهما جملتان اسميتان مركبتان من المبتدا والفاعل اي لاجل اعطاء
الخبر حكم معناه يعطي الاسم ايضا فصار زيد غنيا بعمل الخ مشتقه اليه وعمل دون مشتقه
ثبوتا ماضيا الاولى جعل ماضيا مفعولا فيه اي في زمان ماض وتنكيره لبيان انه ليس
لزمان معين من الماضي بها فقراليها المفادة التي لا يهتدى بها من التسمية في
الصلة لذو الفقر المكان الخالي يصف المطلق بسرعة سيرها بانها تترك قطا وكت
سوضا حارت قراها في بسرعة الى قراها كذا في الباب فان سوضها لم
يكن قراها قيل كونها سوضا ولو كان بمعناه نفيد هذا المعنى كذا في الباب هذا
ايضا عطف على قوله لثبوت الى اخره كونها غيرها ذهب صاحب الصحاح ومتابعه
لانه تختلف فيه معنى بعضهم انها تامة والجملة تشير ضمير سان منها فصح بانه
الموعد والاظهر انه عطف على كونها ناقصة والاول بيان لها باعتبار معناها والثاني
بيان لها باعتبار عدم ظهور عملها في جملة بعدها الاتفاق وان اختلف في كونها ناقصة
او تامة ولذا جمعها كونها تامة وزائدة لحاجة عدم ظهور العمل في جملة بعدها وكونه
ثم كن فيكون الاظهر ان يقول لمن كن في موقع الايجاد يجيء تبت وفي موقع حصل في موجودا
لئلا يجيء كن كذا احتمل ان يكون الجمع ناقصة وتكون في مقام الايجاد ايضا يجيء كن موجودا
وتكون زائدة معنى مختصة بلفظ كان بخلاف ما سبق فانها شاملة لجميع تصاريفها
قوله وما لك من نفي نحو لكن ابوسا استغناء من اجل تحول النفي في النفي الضمير وهو
وضمير تحول اليه اما لارادة المتعدد بالمتعدد او يجعل ابوسا وشدايد جمع وان
كان واحدا لتعدد الخبر قيل في اسمها فاعله فدفعت هذا الفاعل هو التنبيه
على وهو قوله ما وضع لتقرير الفاعل على صفته ولا يخفى ان هذا التنبيه ليس في موقعه لاختصاص

لاختصاصه بالاطلاق في بعض الافعال ويمكن ان يقال بهذا الكلام على التنبيه الفاعل على
ان الاصطلاح على التسمية الفاعل يجامع الاصطلاح على التسمية بالخبر وليس الخبر على
الاصطلاح من يسمي الاسم فيه فاعله يسمي اسم المفعول اسم يسمى فاعلا واسما الا انه يسمي الخبر
مفعولا وخبرا واعتبار الصلة حيث التامة معلوم فعلها جعله نادرا عن الوضع
انه ظاهر عبارة المص ما لا يستغني له اوتقديرا كقوله نحو للتعميم ما ولم يعطه او لم يشكل
الخ ويقدر الزمان قبل المصادر وكثر جعل تقدير الظرف هنا فرع تقدير وقوف المصادر
وكذلك سد وحذفه لان ما في ما دام صار ظاهر تقدير الزمان مشتغنى ذكر الزمان بعدوليس
الامر هذه المثابة بشئ من المصادر احتاج الى الكلام سوى ما دخل عليه لا يشترك
بينه وبين سائر الافعال الناقصة وقد نبه بقوله لانه ظرف على انه لابد لهذا الكلام من
الاسم الى ما بعده بنصب الظرف ويجوز تقدم اخبارها على اسمائها كان الامام الامام
ان تقول وامره كان حينا المبتدا اوجه لا يشكل عليه ما اورده الشارح ايضا فان اريد
بجواز التقدم نفي الضرورة من جانب وجوده وعدمه يمكن ان يجاب بهذا الشق ويراد انه يجوز
تقدم اخبارها على اسمائها يعني انها لا تمنع من هذا التقدم والموانع العارضة قد علم حكمها
فلا حاجة الى التعرض لها هنا نحو كان قائما زيد لكن لفظ ان هذا بمنزل على ما هو فيه اذ الكلام
في تقدم الخبر على الاسم وهذا المثال داخل في تقدم الخبر على نفس الفعل ثم هذا بحثه
قوله قسم يجوز وهي الافعال الناقصة لانه بسياق الكلام ان هي راجعة
الى الاخبار لا الا انه صرفه الى الافعال لا مضافا الى قوله وهي من كان الى ولح
اخواته ذلك وبهذا اندفع ما قيل كان وجه الدفع ان المراد بالخلاف عدم اجماع
الخالفين وما ذكره الخلاف والمراد بالخلاف من كون الخالفين من صرح بما ذكره رول
عليه قوله ان يكون هذا الخلاف واقعا من جانب لا من جانب الجمهور كما تنقص
باب المعاملة لتقديمه وحاصل الكلام ضعف جانب المخالفة في الخلاف فيما
الاجماع وعدم ضعف جانب الاختلاف لانه ليس فيه خلاف ما يرد ويمكن ان
اخوان لتمر ليس من الافعال المنفية احدهما ان المراد بالخلف فيه ما اختلف فيه النحاة

لا ما اختلف فيه النحاة فجعل المصنف اختلاف النحاة في ليس من قبيل اختلاف اللغات
في رفع الاختلاف بينهم علاقة نحاة لغة ابن كيسان فانه يخطئ في اللغة وما بينهما انه لم
يعرض المخالفون عند المص في ليس علاقة الافعال المنفية ما اي فعل اسناد اليه ان
التعريف لفعل المقاربة اذ التعريف للماهية دون الافراد فنقول افعال المقاربة بتقدير
هذا باب افعال المقاربة وما وضع خبر للعائد اي فعل المقاربة اي هو ما وضع على
طمع واشفاق يخرج عن تعريف افعال المقاربة عسى للاشفاق فيصح ان تقول رجاء او
اسما فان لا تقول عسى الاستثنائية موضع ان للخبر رجاء لا انا نقول قيد الحيثية مراد
وكيف لا وافعال المقاربة قد تكون لبعضها معنى لا تكون باعتباره منها لتضمنه انشاء الطمع
الرجاء او الاشفاق والانشاءات في الاغلب من معاني الحروف اما قال في الاغلب لان
امثال اضرب انشاء لكنها ما كثرت فانها مغلوبة للحروف الانشائية سعديه مضاف ايا
في جانب الاسم بزيد قائما في كلامهم من قولهم عسيت صائما وعسى الخبر اسم الفاعل
فالمضارع مع ان وان اسقط المنقول له اعتبار الاصل ورد ايضا نحو عسيت صائما
قوله وههنا احتمال اخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد
ولا يمنع تقدم الخبر لالتباس الاسم بفاعل الخبر كما في زيد قائم لان كون عسى طالبا للاسم مع اتصاله
الاضمار قبل الذكر يوجب كون زيد اسمه فلا يلتبس بالفاعل بخلاف زيد قائم نعم يتوقف صحة
هذا التوجيه على ثبوت عسى ان يخرجا الزيدان ويؤيده ايضا انه لو كان كذلك ليجيء ان يعود
عسى يخرج زيد بحذف ان مع ان واخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع ويتوقف صحة هذا
التوجيه على ان يثبت في الاستعمال عسى ان يخرجا الزيدان ولو كان الاستعمال عسى ان يخرج
الزيدان فلا سيما على مذهب البصريين من اختيار اعمال الثاني وقد يحذف ان عن الفعل
المضارع في الاستعمال الاول فالاولى ان يقول المص يقول عسى زيد ان يخرج وقد يحذف
ان وعسى ان يخرج زيد لعدم مشابهته قولك عسى ان يخرج زيد فقولك كاد زيد يخرج هذا
واضح على تقدير ان يكون زيد فاعل يخرج اما لو كان اسم عسى وان يخرج خبره او يكون اسم عسى ضمير
زيد كما جوزه فالمشابهة متحققة كما في الاستعمال الاول فيخبر عن دنو الخبر لحصوله

لحصوله باشرائه على الحصول للفاعل في الحال لا يظهر ذلك في قوله وما كادوا يفعلون وقوله
يكد من حب مية يبرح ان يستعمل مع عسى ذهب وانبطح او كسائر الافعال اي كما في
الافعال نفيه اي غير لم يكد وجعله اجد وقال عنيقة على وزن طلبة من الاسماء
العربية وفي كثير من النسخ عنبسة بزيادة النون بعد العين ولم يجد من الاسماء العربية
وفي المستقبل الاولى وفي المضارع وكانه لحصاء الحال اقتصر على الماضي والاستقبال
قوله وقد عرفت وجه التمسك به والجواب عنه لا يخفى على احد ان ما كادوا يفعلون لنفي القرب
مكان وجه قول من قال انه في الماضي للاثبات انما يفيد التقريب في الماضي اذا استعقب
انتفاء القرب الوجود فله تعالى ما كادوا يفعلون الا اذا كان فعله بعد ان كان بعيدا عن الفعل
ويؤيده انه قال وانما هو نفي ولا يجيء لا الا ان اثبات القرب يستلزم نفي الفعل في وجه التمسك
به تام والجواب عنه ضعيف وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة لا تقول لم
يكن ماض وكانه عنى ذو الرمة انما لفعله عن بعير اذا وسط الباب اعتراض الغاضريب
وهذا اسلم لكن لم يثبت مدعاه وهو مجموع الامرين لمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى
وفيه ان ما سبق يدل على انه جعل قوله وقيل يجري الماضي لله يثاب في المستقبل كالافعال دعوى
وجعل التمسك مشابهته وقد قدح في التمسك الاول فلا فائدة لهذا الكلام لا لا طائل فيه وقوله
لا يثبت مدعاه لمجرد ذلك ما لم يثبت مواخذة بيرقفا النطق فتقط وهي مثل عسى وكاد
في الاستعمال لا في المعنى وبعد عليه انه يوهم ان الاصل فيه استعمال بغير ان وكذا الاصل
استعماله بدون ان وهذا تناقض وجه النظر الى كثرة افراده يعني ميز لذكر الكاف المراد
للتشبيه على حال الفرد ولو قيل الجمع المضاف للاستغراق ميز لذكر كل ويكون النكتة فيه
بعينه ما ذكر لذكر كل لكان اقرب ولكن ان تقول جمع مع عدم كونه الا نوعين اشارة الى ان
فعل التعجب في الاصطلاح يعني ما وضع لانشاء التعجب سواء كان هذين او غيرهما الا انه لم يوجد
الا هذين وتفسيره بالنظر الى نوعي صيغته والتشبيه على ان الموجود من هذا المفهوم الامر
ليس الا النوعين وجمع الصيغة والجمع ايضا اي كما هو مفهوم في صيغ المدح ولا يشكل عليه الشكل
التعجب اليه اووا افعال شئت وشئت حرفا او مجهولا والمراد بالعشر الاصابع هذا

نعجب من حسن الرى فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء ويمكن ان يجاب بان المراد
ما وضع لانشاء التعجب نفس مصدر هذا الفعل وقاتله الله من شاعر ولا شك عن لسن
كذلك وراى لفعل التعجب او لما وضع الوجه هو الاول لان تعريف الشئ ليس فى الحكم عليه
لا للحكم على التعريف ما اشهى الطعام فى القاموس شهيه كرضيه احبه ورغب فيه
وما امقت الكذب فى القاموس مقته ابغضه وانما قيد التقدم والتاخير الاطلاق
خير من التقييد لانه يشكل لم فرقه قال الصنفين من غير حاجة الى ذكر التقدمات الجائزة
فى غيره او الممتنعة واما ما ذكره من الباعث عليه فيمتنع لان منع فعل التعجب من التقدم والتاخير
من خواصه وان كان معه مانع اخر واجب لا يخفى على الفطن ان شيئا من الجوابين شع
ليس بمسكن والماء البارد لا يحصل من هذه الموارد والاحسن ان يقال ان المراد انه
لا تقدم احسن على ما ولا يوخر ما عنه لمنع فعل التعجب عن هذا التصرف وان كان هناك
مانع اخر من تقدم احسن على كلمة ما فقط من باب شر اهر ذا ناب عند من جعل المعنى
شر عظيم اهر ذا ناب لا شر حقير فالمعنى شئ عظيم احسن زيدا لا امر جلى واما من جعل المعنى
شر اهر ذا ناب لا خير فلا يصح ان يكون ما احسن زيدا من قبيله لانه يكون المعنى ما احسن
شئ الا شئ فيلزم استثناء الشئ عن نفسه ولا يبعد ان يقال ما مبتدأ نكرة للتعجب فان
المعنى كل شئ احسن زيدا وهو مناسب لمقام التعجب جدا قال الشارح الرضى هو نوع
دامام لمنعت اليه الشيء لانه لم يكن احسن فعل التعجب بل يكون التعجب من فوايد الاسناد
فالقول بكونه فعل التعجب لا يلائم هذا التوجيه وبه اى بجوده واما عبر عنه به لان الباء
فى ذكره كانه لم يذكر او لانه لازم كالجزء من الفاعل ومفعول عند الاخفش ويويده جواز
حذفه كما جاء فى اسمع بهم وابصر وقال الفراء وتبعه الزمخشرى وهو مكى ان يقال الخطاب
للحسن والباء سببيه اى صر يا حسن حسنا بزيد لفظ اللقب اراد باللقب
التنزيل العلم المخصوص كما هو المتبادر فى اطلاق النحوى والاظهر ان المراد بافعال
المدح افعال وضع لانشاء مدح وذم كما هو فى نظايره ولا داعى الى ارادة المشهور والذم ٢
لفظ اللقب فى هذا المقام خاصة اى مميزا بنكرة منصوبة وصفا المنصوبة لمجرد

لمجرد التوضيح اذ التمييز اما منصوبا ومجرورها لا يحتمل الحال الا ان يراد الاحتراز عن
المجرور بمن كما فى قاتله الله من شاعر ولك ان تريد المنصوبة لا محله فاحترز به عن ما
يحسن ان يقال من النكرة ومن مانع التفصيل التوضيح فافهم وانما اتى بالتفصيل ردا
لمذهب ابى على وسيبويه لعام لام تعريف العهد اى العهد الذهنى كما هو نابث
ولا يخفى انه اذا كان زيد مبتدأ يبعد ان يكون اللام للعهد الذهنى لانه عبارة عن زيد
كذا وكذا الا يظهر على هذا التقدير كون الضمير فى نعم رجلا زيد مبهما فان الظاهر انه راجع
الى زيد ورجلا تمييز عن النسبة الا ان يقال انه ضمير مبهم لزوم اوراده فان قلت
نعم رجلا زيد ليس الضمير فى الضمير مميز فيه عن الرجل وصار الخبر موسطا
بالمبتدأ بهذا الاعتبار ولولا ان المخصوص قد تقدم على الجملة لكان الاستحسان
عطف بيان وهذا هو الموجب لكونه مبتدأ لانه لا يحسن تقديم التفسير على الابهام
مطابقة الفاعل اى مطابقة الفاعل فى ان الفاعل يحتمل ان يكون فاعله وان يكون
مفعولا وظنى ان الملتبس فى الفاعل شئ للفاعل كما اذا التبس فاعل الفعل بالمفعول
شئ المتقدم للفاعل حسنه اونا وبه لا يخفى التمييز المطابقة فى الحسن الغرى
فى المطابقة فى غيره ايضا فالانسب ما ذكره من حب الشئ او حبا ادا صار محبوبا
يريد انه فى حب لغتان نعم الحاء كما هو القياس وحب بضم الحاء بنقل الضمة الى الحاء
الادغام اذ اصل حب على وزن حسن وفى الصحاح بضم وعند صاحب القاموس حب
اسم بمعنى الحبيب فاعلا اى هو حبيب والعامل فى التمييز او الحال ما فى حبذا
من الفعلية الاولى من الفعل لان العامل هو حب لانه فعل وعلى هذا القياس العامل فى
التمييز فى نعم رجلا والظاهر ان العامل فى التمييز عن الذات المذكورة المبهم كما فى رطل زيتا
فالعامل كلمة ذا او الضمير المبهم كما فى ربه رجلا وان الراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص
فيه مصادرة لان المدعى ان ذا ذو الحال لا زيد وهو بعينه ان الراكب حال عن الفاعل
لا عن المخصوص فالصحيح فالراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص اى برجيها بالضم
مصدر رحب على وزن كرم وعلم ومعناه الاتساع كذا فى القاموس فى عدها من

كما فى بعض النسخ ٢

باب الحروف

حروف الجر سماع ولذا لم يجز واو القسم معها كما جاز مع الباء آت فرقا بين المعدود
مسامحة والمعدود حقيقة والاظهر انه اختار مذهب الكوفيين في تجويز واو القسم للتصريح
بانها جارة عنده ولذا لم يذكر الفاء وبل مع ان رب مضمر بعدهما ايضا ولا يضمر بدون حرف
الاحرف الثلثة الا شعرا ايضا الا شاذا كثيرا ما يطلقون الغاية فيه انه يلزم ان يخص
من الابتدائية بالافعال الاختيارية لما لها غرض ولا يصح قلبي الغدير من اول النهار الى
اخره والاحسن ان المراد بالغاية النهاية اي لا ابتداء له لا غاية ولا يستعمل ابتداء الا
لكل الامور الابدية واما تفسير الغاية بجميع المسافة فموجب ان يكثر استعماله في الزمان
مجازا الا ان يراد بالمسافة الحقيقية او التقديرية وعلى صحة وضع الموصول
موضعه لا تعال لا يصح وضع الموصول موضع من فقد كان من نظر انه جعلها بانه لا
لزم وصف النكرة بالمعرفة ويلزم جعل المفرد اي مثل ... لا نقول المراد وضع الموصول
موضعه ايراد مصطلح الموصول او هو وارد على الحكاية فالمراد بكونه في كلام
غير موجب كونه في الحال او في الاصل وعلى هذا المعنى ... من اية الجمل فان من اما
لله ابتداء من المكان او لله ابتداء من الزمان والى قد يكون لله انتهاء في غيرهما قال تعالى
حتاما كما قال اليه ومعه وليس اختصاصه بالظرفي بجرد كونه بمعنى الى ولا اصلبنكم في
جذوع النخل الجذع الساق والمصاحبة قد تعرف في التعبير عن المصاحبة تارة بمع
ومرة بالمصاحبة والالصاق يستلزم المصاحبة ... لجواز ان يكرر اشتراء القرب
في مكان قريب من المسجد ولا مصاحب به المسجد العرفي في الاشتراء والتعدية
المعنى مختصة بالباء وما وقع في عبارة الرضي ان تعدية الله ثم بحرف الجر الذي كالنائب
الذي في الوجه وغيره محصور بالباء وفي غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي سيما ما فيه
بدل على ان ما ذكر من غير تقييد بالسماع قياسي فاستعمال الباء لله قسما او الالصاق
لا يتوقف على السماع والاستعمال به وفعل التعدية مقصورة على السماع واللام لله اختصاص
ظاهر انه لله ثبات ليس والسعي من غيره وجرى عليه الفحول وذكر بعض المتأخرين ان معنى
الاختصاص يجمع المناسبة لا الحصر ولا يصح في ذلك لمجرد او كان اخاكم ايضا فبه اثبات

انه لا يبقى الاختصاص الاضافي وموارد استعمال اللام داعي الى صرف الاختصاص عن الظاهر
في الواو في القسم اصل في الباء في القسم مع ان الباء اصل تنبيها على انه كواو القسم لانها
مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة لا فرق بين رب وسائر حروف الجر في عدم
عن المعرفة لعدم حاجتها ولا عن غيرها لوجه بما بينه الرضي انه لا يحقق التقليل في المعرفة لانها
اما للكثرة فينافيه واما للواحد المعين فلا يجري فيه التقليل لانه اما يجري فيما فيه مظنة الكثرة
ولك ان تقول ان مجرور رب في التمييز عنها لانه للتقليل كما ان كم للتكثير فتبعه شابهه العدد
الطالب للتمييز هذا وجه وجيه وان خلا عنه بيانهم مستعمل في التكثير وبني لا شتراط
وصف مدخولها وان امتنع عنه وجه من التقليل ... حقيقي اي يحقق وان
اي واو رب في حكمها لانه اشار الى ان الاولى ان يقال واوها في حكمها ... لحوق ما الكافة
بالواو ودخولها على الضمير وقال ويدخل على نكرة موصوفة تنبيها على ان التنافر بينهما في مجرد
اختصاص الواو بالنكرة الموصوفة دون الضمير ودون الجمل لعدم لحوق ما الكافة بالواو فلا يصح
دخولها على الجمل وبلدة السلن كل جزء من الارض مستحيرا عامرا وغامرا والانيس المؤانس وكل
ما يؤنس به واليعفور ظبي لون التراب وعام وبضم الباء والحسنة في العيس الكرام الابل
البيض يخالطه بياضها شقرة كل ذلك من القاموس فلا يقدرون له سطوا عليه لان
ذلك تعسف ووجوب ادكانه التأويل سهل ذلك وعجيب من كونه تعسفا انما يكثر عند حذف
الفعل قوله عند حذف الفعل خبر يكثر وقوله لغير السؤال خبر ثان او لا يكثر الا عند حذف الفعل
ولا يكثر الا لغير السؤال وليس احدهما متعلقا بيكثر والاخر خبر النساء دال على انه مختص
الله تعالى من اضافة العام الى الخاص ولو قال مختصة بلفظ الله لكان اوضح وذلك لكثرة استعمالها
في القسم هي اكثر استعمالا لان اصلها في حذف فعل القسم لظهور الواو في القسم بخلاف الباء
لان الواو اكثر استعمالا او فيه نظر لان الباء مستعملة في السؤال وغيره ومع الظهور والمضمر وجه
ان الباء مع ان كثرة شائعة في القسم بخلاف الواو فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء اوجه
في الاختصاص لكن يرد انه لو قال الباء اعم من الواو لكفى وتلقى اي يجاب بما يتلقب كذا
اي التي اليك فجعل السائح قوله وتلقى القسم على انه يلقى الى القسم الجواب باللام الى جمل القسم

ولا يعقل مشاركتهما بالدخول على نكرة موصوفة وكان المقام يقتضي وان حكمها

الیه جوابه بجواز اقتصاره ویجاب القسم والاظهر ان المعنى انه یلی القسم الی المخاطب بجواب القسم
ساجوابه اوان او حرف النفی ای توسط القسم بین اجزاء الجملة التی الیها سایر اعترض وتقدم
فیما یدل علیه ما عمل بتقدم وحذف معمول اعترض والیه اشار الشارح اذا التقدیر لیس
مثله بالنصب وقوله على بعض الوجوه اشارة الى ان لهذا الکلام وجوها ولیس زیادة الکاف
الا فی وجه وهو ان یعنی مثل المثل کنایة عن نفی المثل اذ لو وجد المثل لکان للمثل مثل وهو
مثله لان المماثلة من الجانبین وهذا وجه لطیف للتحول بالقبول ووجوه من الکنایة
الح من الصریح وعدم الزیادة احق بالترجیح وفیه بحث وهو ان نفی مثل المثل لا یستلزم نفی
المثل لان الله لیس مثل مثله بل المثل المساوی له لیس فی صفحه کونه له اقوى منه فیها وبعد
عن الاصل والمثل بمنزلة الملحق بالمقارب ومنعها لا زیادة فیه لکاف بل الا
هو المثل فکان وجهه ان الحکم بزیادة الکاف هو الحکم بالزیادة قبل الحاجة بخلاف
الحکم بزیادة مثل ووجه الاول ان الحکم بزیادة الحرف اقرب من الحکم بزیادة الاسم سیما
اذا کان الحرف حرفا واحدا ووجهه ایضا ان الحکم بزیادة المثل یوجب دخول الکاف
على الضمیر والتقدیر قال الرضی اعلم انه اذا امکن فی حرف حمله على وجه عن اصله
کونه یمنع کل اخرى وزیادة انه یبقى على اصل معناه الموضوع هو له وتضمن فعل المعنى
یعنی من المعانی یستقیم به الکلام فهو الاولى بل هو الواجب فله یقول ان على یعنی من فی قوله تع
اذا اکتالوا على الناس ای بمعنى اکتالوا من الناس یحکموا فی الاکتیال وتسلطوا یضحکن عن
کالبرد المنهم البرد حب الغمام والانعام الذوبان شبه ثغرهن الله فی لعلوه الزب
بحباب الغمام الذایبات الحروف المشبهة بالفعل کان الانسب تقدیمها
على الحروف الجارة على طبق تقدیم المرفوع والمنصوب على المجرور الا انه راعى اصالة
حروف الجر فقدمها علیها وفرعیة هذه الحروف فان معانیها معانی الافعال مثل اکد
وشبهت لم یرد ان هذه الاحرف بمعنى الافعال الماضیة لان الظاهر انها لانشاء التاکید
والتشبیه والترجی والتمنی فی الحال فالتعبیر عن معانیها بالافعال الماضیة لانها
معنى الافعال المقصودة بها الانشاء والشایع استعمال الماضی فی الانشاء کصیغ العقود

اما التاکید منه لا زیادة فیه

قوله

الحروف المشبهة

العقود ای بمعنى انها على حذف المضاف کانه ارتکب حذف المضاف لحفظ
مائله ضمیری لها وعکسها ان الموح والانعکس رجوع ضمیر عکسها الى ما بقی بعد اشتغال
ان من هذه الحروف فان قلت ان ارید انها هذه الحروف صدر کلام وقعت فیه فان
کذلک وان ارید انها صدر الکلام المقصود لذاته فقد ذکر فی الموجب توجیه افی
الدلالة على قسم من الکلام لا توجب الا وقوعه فی صدر کلامه اذ لا یبکر مجیئه ابوه قائم
قلت ارید انها صدر الکلام سواء کان مقصودا لذاتها او لا وان ام ان وهو هنا
لیسا کلاما بل جملة منه افی لیست صدر کلام وقعت فیه ویلحقها ای هذه الحروف
ما الکافة فیلغی على الافصح مع العمل نحو لیتما وقس علیه غیره وبعضهم یجعلها الکافة اسما
کضمیر الشأن اسما لهذه الحروف والجملة خبرا والاصح انها حرف زایدة کما فی حال الافعال
لیتما وغیره بالاتفاق فلو قال فیلغی على الافصح والاصح لکان انفع کما وقع فی بعض النسخ ادیم
یشعر ان السماع ساعده الحمل وللعرف انه یختص بلیت فان المکسورة لا تغیر
الجملة قال الشارح الرضی فی تفصیل معانی الحروف الستة ولا یخفى علیک انه لسبب لان
وان تفتح فالاولى احد تفصیل ما یتعلق بهذه الحروف فی حکم المفرد حیث لا یستعمل على اسناد
تام یصح السکوت علیه فکسرت ان بنیة على ان کسرت مسندة الى ضمیر ان او على ان
معمول المحذوف ان فالمراد کسر هذه المادة فله لزم تحصیل الحاصل ای فی ابتداء
الکلام یحتمل ابتداء الکلام اول الکلام سواء کان وسط کلام المتکلم او لا ورد علیه حل
الشارح الرضی وحج بجعله علیه انه لا مقابل عنه وبین کونه بعد القول وبعد الموصول
بل بما تحت کونها فی ابتداء الکلام وقد نبه علیه شیخ کلام المتوحش او لذا
یکر بعد القول وبعد الموصول ابتداء کلام المتکلم المقابل بوسط کلامه وح تقابل کونه بعد
القول والموصول لانها وسط کلام المتکلم ولا یرد علیه الاعدم استیفاء مواضع الکسر
لان منها کونها فی اول جملة وقعت خبرا او حالا او جواب قسم والمراد بالقول ما یحکى
به لا القول بمعنى الاعتقاد فانه فی حکم العلم والظن حال کونها مع جملتها فاعلا به على
انه کلامه مسامحة لان ان لیس فاعله ومفعولا ولا مبتدا ولا مضافا الیه بل هی

قوله

جعلها احد هذه الاشياء ويحتمل ان يكون مراد المص كونها احد هذه الاشياء في المعنى فانها بمعنى الثبوت ويصح عندي انك قائم عندي ثبوت قيامك فالمبتداء في المعنى هو الثبوت الذي هو مدلول ان وكذا الثواني ومفعول ما لم يسم فاعله مندرج في الفاعل على اصطلاحه غير المص ومندرج في المفعول على اصطلاحه هو والمراد بالمفعول غير مفعول الفعل ومفعول باب علمت داخل في خبره لام الابتداء نحو علمت ان زيدا لقائم فانه يجب كسر ان فيها معمولة والقياس ان يستثنى من المضاف اليه الى ذكر المجرور بحرف الجر بحيث من انك قائم لانه داخل في المضاف اليه عند المص كما عرفت من تعريفه للمضاف اليه ثم نبيه ذكر المجرور بحرف الجر كما يشعر به كلام الرضي وقالوا لولا انك خص ذكر لولا ولو بالتعرض رد اعلى المخالف فان المبرد والكسائي ذهبا ان ما بعد لولا فاعل وزعم الكوفيون ان ما بعد حرف الشرط مبتداء وقد بعد الشيخ الرضي حيث جعل قوله وقالوا لولا انك جواب سوال مقدر وهو انه يجب بعد لولا جملة اسمية فيجب كسر ان لتكون الجملة اسمية لانه يرد عليه ضعف السوال لانه عرف سابقا ان خبر المبتداء بعد لولا محذوف قطعا وان الفتح لا يوجب الفعلية لا يساعده قوله ولو انك لانه لا سوال يدفعه نحو لو انك قائم صوابه لو انك قمت كما سيعرفه في بحث حروف الشرط فان قلت موضع مقدر ان الى ترجيح احدهما بعدم تكلف الحذف لا ثبات جواز الاخر فلا يرد انه كيف يجوز الفتح المحتاج الى الحذف مع ان يكرهه فاني اكره ونظائره مع صحة الكسر المستغني عن الحذف لانها اما مبتداء او خبر مبتداء اقتصر الرضي على الاول والثاني من زوائد الشارح وكان الرضي لم يلتفت اليه لا ستلزام الحذف قبل الحاجة لكن يصح كونه مبتداء بحث لانهم لما اوجبوا تقدم الخبر لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة فكيف يجوز حذفه وحذفه يوجب الالتباس كما لا يخفى وبالجملة قوله واكرامي ثابت لا يوهم تقدير الخبر مؤخرا وهو لا يجوز لان المقام مقام وجوب تقديم الخبر فان قلت خبر المبتداء ليس موضع المفرد لان الخبر يكون جملة ولذا لم يعد من مواقع المفرد كما عد المبتداء والمفعول قلت الخبر مطلقا لا يصح ان يكون جملة لكن اذا وقت

الواقع خبر المبتداء في مقام تعليل وجوب الفتح فاحسن فمن جملة اشباهه قولهم لا جرم انه ابناء واحد وما يحقق لكثرة استعماله وحنفاء اصله وحالة لا جرم قال الله تعالى لا جرم ان لهم النار فالفتح وغاب سائر الفتح فلذلك للكلام السابق عند الخليل وزائدة كما في لا اقسم عند الرضي لان تقديم جرم على القسم وجرم فعل ماض عند سيبويه والخليل وفسر سيبويه بمعنى حق مصدر بمعنى القطع كالرشد عند الفراء وروى فيه لا جرم على وزن الرشد فمعنى لا جرم ان لهم النار لا قطع من ان لهم النار فهو كلا بد بمعنى لا قطع لا انه صار بمعنى القسم للتأكيد الذي يستحق يجاب بما يجاب به القسم فقال لا جرم لا تينك ولا جرم انك قائم بالكسر والفتح بعده نظرا الى الاصل والكسر نظرا الى عارض التسمية وحكى الكوفيون فيه تغيرات اسقاط الميم وزيادة ذا بعد لا ذا الحالين وزيادة ان وذا قبل جرم وتبديل جيم ان بالعين فما يلحق به لا من ذا جرم ان زيدا قائم فاحفظه ومن جملة ما يتوهم انه اشباهه قيت كما انك قائم وليس من اشباهه لتعين الفتح لان ما زائدة عندكانه الرضي والمراد وما مع الكاف الجار تلبيه تشبيه بكان قال العطف على اسم ان الظاهر ان لم يرتبط بما قبله وكانه حفظ كتابه المتن واعرض من الربط واختلف عبارات النحاة فجعل بعضهم المعطوف عليه اسم ان و بعضهم مجموع الاسم وكلمة ان وجمع المص الاول وتبعه الرضي واوضحه حيث يكون جميع ملت تاويل الجملة لانه نائب مناب مفعولين وردنا ان مفعولي علمت في تاويل مفرد فكيف يوجب كون المفتوحة ما يتعلق بها نائبا من مفعوليه كونه في تاويل الجملة ولم يجوز السيرافي العطف على محل اسم ان المفتوحة اصله دون ان المفتوحة فلما لبعض النحاة حيث جوزوا العطف في المفتوحة مطلقا واما باقي التوابع فاسوى البدل كالمعطوف عند الجرمي والزجاج والفراء وقد يقدم عنها والكل من البدل ايضا والجواز هو القياس ولا انه لكونه اي لكون اسم ان مبنيا فجواز الافعال الشيخ الرضي الكسائي مع باقي الكوفيين والفراء حاكم بين الفريقين فقال ان كان اسم ان غير معرب لتطابق العطف على المحل لان كون شيء واحد خبر الاسمين متغايري الاعراب متغايرا ظاهرا مستنكر على ان كونه خبرا عن اسمين مختلفي الاعراب فاكثر ذلك المانع من الاستنكار وليس ما عدم الجواز في ان زيدا وعمرو قائمان حتى على انه يلزم اجتماع العاملين

على معمول واحد في اثر واحد لان العامل في خبران عنده ما كان قبل دخولها وما ذكره المص مسند الى المبرد والكسائي والكسائي لا يوافق كتب النحو هذا ولا يذهب عليك ان عبارة المص يوهم خلاف المقصود حيث قال خلافا للمبرد والكسائي في مثل انك وزيد ذاهبان لانه يشعر ايضا لا خلافهما في اشتراط البناء مطلقا بل في قسم من البناء وهو ان يكون المبني هو الضمير والاوضح تركه لينصرف الخلاف والمثال كلاهما الى الحكم ويكون في جواز العطف على محل اسمه كذلك خلافا لبعضهم وهو لا شك في المصح الاصح لاندراج الى ما قبل لا الى ما بعد ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها خلافا للفراء اذا فصل بينه اي بين الاسم اه وذلك الفصل لا يكون الا بظرف هو خبر ان كالمثال المذكور او ظرف متعلق بالخبر نحو ان في الدار لزيد اقائم ولا يدخل على الخبر الماضي المنصرف اذا لم يكن مع قد ولا يدخل على حرف النفي ولا على حرف الشرط ولا على جواب الشرط ولا على واو المصاحبة المغنية عن الخبر فلا يقال ان كل رجل لو ضيعته وقد يتكرر اللام في الخبر والمتعلق نحو ان زيدا لبك لراغب وهو قليل وقد يدخل على ان اذا قلت همزتها هاء فيقال لهنك قائم كذا في الرضي واختاروا اللام دون ان اي دخول العامل في المقدم لشرف العامل على ما ليس بعامل ولان العامل يستحق التقدم على معموله صح الرضي كما قلنا ويمكن ان يقال اختاروا تقديم ان لانه لو قدموا اللام لاوهم عملها والفعل ان لمؤاخاته بعض وجوه مشابهتها الفعل ولعدم لزومها واختصاصها بالاسم ويمكن ان يدرج في ببعض وجوه مشابهتها الفعل ولهذا لم يذكرها اي لكن الطالب الا الغاء او يذكر الاعمال صريحا ولم تقل ويجوز اعمالها اشعارا بانه في ضمن جواز الالغاء والكوفيون يوجبون الالغاء ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي هذا الابعد عن احسان طرد الباب كما هو ظاهر العبارة فلا يحسن مخالفة بطرد الباب اي من الافعال التي هي من دواخل المبتدأ والخبر لا غير ادرج لا غير بقرينة قوله خلافا للكوفيين في التعميم دفعا لما اعترض به الرضي على المص حيث قال قول المص ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدأ لكن اوجب عدم دخولها على الاسم وهو فاسد لا نقول المراد لا غير من الافعال اذ جواز دخولها على الاسم علم من

لعل يوجبه والاولى ان يقول واذا دخلت على الفعل وجب كونه من نواسخ الابتداء فقائل لا نقول قوله لا غير وان افاد وجوب دخولها على فعل من افعال المبتدأ ام

من بيان جوازا الالغاء والاعمال فانه لا يكون الا اذا دخل على الاسم واما قال من دواخل المبتدأ والخبر ولم يكتف بقوله من دواخل المبتدأ لئلا يتوهم اختصاصه بنحو لعل ان كان زيد لقائما دون ان كان قائما لزيد بالله ربك ان قتلت لمسلما وبقولهم ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه ويلزم دخول اللام على الجزء الاخير من افعال النواسخ لان لام الابتداء لا يدخل في الا النواسخ الا على الجزء الاخير منه فلا يجوز ان قائما يدخل على الخبر وعلى الاسم اذا فصل بينهما وعلى جنبهما وقيل ليس اللام الفارقة لام الابتداء والا لم يدخل في المثالين المذكورين واحسب ان دخول اللام في المثالين شاذ اعلم ان الكوفيين الكروا ان المخففة وقالوا انها نافية مطلقا واللام التي دخل لها بمعنى الا وردوه البصريون بان اللام لم يجئ بمعنى الا والالغاء على النوم لزيدا وتجعيه الرضي يجوز اختصاص بعض الاشياء ببعض المواضع كاختصاص لما بالاستثناء بعد النفي او بعد النهي ونحن نقول يبطل انكاران المخففة اعمالها في قولنا وان كلا لما ليوفينهم كما يبطل انكارهم اعمالها وضعف المفتوحة كالمكسورة في الكثرة او في كونه يقتضي كثرة الاستعمال والثقل وان كلا لما ليوفينهم لام ليوفينهم لام جواب القسم ولام لما اللام الفارقة دخلت على ما بعدها دفعا لكراهة اجتماع اللامين كذا في الرضي وصدر شرق اللون كان ثدياه حقان اشرق في اضاءة وتكرر في التدي وبكر خاص بالمرأة او عام وثوب والحقة بالضم وعاء من خشب والجمع حق كل ذلك في القاموس والحظ هنا وتقديره اي انه مثل حقان ولا يصح ان يكون تشبيهه بهما وال وجه لانها في معنى او لا وجه لحي الحقة في تشبيه الثدي او ليس حسن الثدي في كونها عظيمة فانه العظم لم ينقلها لفظا فيها ضمير شان مقدر عندهم كما في ان المخففة فان قلت لا وجه لتقدير الضمير لانه كان المخففة المكسورة في انها يلغى ويبطل عملها فلم ترجح شيء عليها بالاعمال في دفع تقدير في ضمير شان مقدر كما في ان المفتوحة المخففة قلت ان قد يعمل وقد لا يعمل وكان لا يعمل اصله اللغة الفصحى وهي المرادة بالاستعمال الافصح في تلك اللغة كخففة المفتوحة في انها لا يبطل اصله ويجوز ان يقال غير مقدر وسد الضمير لعدم الداعي اليه كما ذكر في ان المخففة المرافق لعبارة المتوحش قال يهتنا وخففت فيعمل في ضمير شان مقدر وهنا وخففت فيلغى على الافصح ولعبارته في بحث ضمير الشان حيث قال وحذفه منصوبا ضعيف الا مع ان اذا خففت

شبه عنيت المفتوحة المكسورة م

تثنية حق جمعا اذ جمع المكسر سوى ما على صيغة منتهى الجموع يصح ان يكسر م

فعلت كسرة الهمزة الى الكاف قال الرضى فيه نقل الحركة الى المتحرك وكل ان عنق مضموه
ما بعدها دالمقام مقام التاكيد والتحقيق لان السامع توهم خلاف مضمون الجملة فالسامع اعتقد
خلافه او تردد فيه ومعنى الاستدراك رفع التوهم الذي يتولد من كلام السابق فالسامع اي ان
تجعل السين للطلب لكنه لا يوافق ما في الصحاح حيث قال استدركت ما فات وتداركته بمعنى
فيكون لكن لله ستدراك انه تدارك ما فات المتكلم بايهام كلامه ما ليس بواقع بايراد كلام
واقع للتوهم واللفظي تذكر عمرو جاني زيد لكن عمرو لم يجئ هذا المثال ما ابتدئه الرضي و
احكم القرآن حيث وقع فيه وان ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون
فما قاله ما في القاموس لصحته حيث قال ولكن وتخفف حرف يتبعه بعد النفي
لله ستدراك والتحقيق ما لا التفات اليها وينبغي ان يعلم ان الكلامين المتغايرين لا يجب ان
تضاد انضادا حقيقيا لم يكن ما بينهما في الجملة كما في الآية المذكورة فان عدم الشكر لا ما
الافضال بل لا يناسبه اذ اللائق ان يشكروا فالجزاء ان منصوبان على المفعولية
لا وجه على هذا التخصيص اجازه ليت زيدا قائما الفراء لان اجازته نصب عليها لكن توجيهه
مختلف فعند الفراء منصوبان بمعنى ليت وعند الكسائي نصب لما بكان المقدرة وعند المحققين
بالحالية ما لا وجه ان الفراء يعلل نصبها بمعنى تمنيت ثم هذا ان مواقع وجوب حذفه كان عند
الكسائي ومواقع حذف عامل الحال وجوبا عند المحققين وشذ الجر بها اي بكلمة لعل كما
جاء في اللغة العقيلية على صيغة التصغير في القاموس عقيل كزبير ابو قبيلة واريح
الصوت دعوة دعاء ارفع رفعه لعل ابي المغوار في القاموس رجل مغوار بين
المغوار بكسرهما كثير الغارات او كان اشتهر ذلك الرجل بابي المغوار بالياء يجب
ان يحكي في الاحوال الثلث بالياء ومنه ما وقع في كتابه عليه السلام كتبه علي بن ابو طالب
والاولى حاجة الى التاويل لانه لا ينصرف للاستكال فيه ح انه لا يسند للاحد
البيت الواقع من قبيل المطلق في اللغة الا ما لذو لما كانت هذه الحروف تحيل
المعطوف الى المعطوف عليه او عمل العامل الى المعطوف كما ذهب بعض آخر الى انه
الى بعدها مقدرا الكسائي بعض النحاة وعليه انهم ما بعدها في حكم يعرى عليه فالاول

الاول الجامع من ان يكون مطلقا لافادة المعنى لا افادة الجمع لان موضوعها الجمع لانه ليس الا موضوع الواو وحده
من موضوعات البواقي وليس المراد اجتماع المعطوف اليه ولا اجتماعهما وكونهما معطوفين
الى النسبة لاستواء الجميع في ذلك وتولية الفعل الاولى فيه في الحكم ليشمل زيد وعمرو وانسانا
فقولك جاني زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل من كليهما قوله قولك مبتدا
لا خبره لان قوله اي حصل تفسير جاني زيد فهو منزلة عطف البيان لا الخبر واما وجه
تمثيل كلام الرضي خبر ثم فانه قال فقولك جاني زيد او عمرو اي حصل الفعل من احدهما دون الآخر
فالخبر قوله عطفت الى تفضيل الشارح وظن ما قبل قوله عطفت بانما واقتصر عليه والفاء
للترتيب اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة فان قلت يجعل الترتيب انما هو الى المعطوف على
سل المعطوف شاه بالترتيب يشتمل على معنى الجمع فلا حاجة الى حمل قوله للترتيب على معنى الجمع مع الترتيب
مع انه بعيد عن العبارة قلت الترتيب قد يكون بحسب المتكلم وقد يكون الترتيب في
الذكر فلا يستلزم الجمع واشار الى خلل عبارة المصنف قوله بغير مهلة وتنبيه على انه فات منه قيد
لا بد منه لا يقول منهم من منافيه مع قوله وثم مثلها بمهلة لانا نقول مليكون معناه الخاص
بالعام معروف بمهلة اعلم ان الفاء وثم قد يصلحان لتركيب واحد ان يكون المعطوف
امرا ممتدا الكان انتهاء مترا خيا عن المعطوف عليه وابتداء عقيبه بلا مهلة فلك ان تعطف
بالفاء نظرا الى اتصال ابتدائه بالمعطوف عليه وان تعطف بثم نظرا الى بعد انتهائه وتراخيه
عنه والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة من وجهين بل من ثلثة
اوجه ما ثبتها ما تقدم من ان المهلة في حتى اقل على دقائق على وزن العلة تدرج داخل
لمن ليس ذلك يظهر بكيفية كون اسم القاموس هكذا في بعض الشروح ذكر الرضي في بحث
الجارة انه لا يعرف في العاطفة كون المعطوف غير الجزء الاخير من الملة فقد نبه كما يتوهم
الشارح في هذا المقام تمسك بعض الشروح وقوله ومن هذا ظهر الرد على الجواب الضعيف
محل نظر لانه وان لا انفتح على تحقيق الرضي مسلك الجزء هكذا نقول عمت الناس حتى الصباح
فانه لا يصح دخول حتى العاطفة على الملة في المجرور ليس الملة في حكم الجزء لكن لا خلل في جعل الجزء
من الجزء حقيقة او حكما ولا استغناء عنه لانه قال الرضي في بحث الجارة ان ما بعد العاطفة

او نحو واوثم فرد اي حصل الفعل من كليهما على
جاني زيد او عمرو ٣

عن ان يكون جزءا مما قبلها نحو ضربت القوم حتى زيدا او كجزء فلا يجوز نحو ضربت الساعات
حتى عبيدهم على انه يمكن ان يقال لا يصح دخولها على الصباح عطفا على الليلة باعتبار انه
له في الجزء الاخير كما منعه الرضي ويصح باعتبار انه صار بمنزلة جزء الليل لكثرة خلطه
بالليل في النوم كما اجازه الهندي فلا منافاة بين نفي الرضي وتصحيح الهندي فاعرفه ثم ما
ذكره وجها لعدم دخولها على الملك في تكلف مستغنى عنه لانه اذا كان دخولها على
الجزء الاضعف او الاقوى لعينه بعطف الجزء على الكل المقتضي للمغايرة قوة او ضعفه
بحيث صار مغايرا لسائر الاجزاء خارجا عن الكل لا يصح ان يدخل على غير الجزء لان
عطف غير الجزء على الكل لا يفيد القوة والضعف لاحد الامرين اكتفي ابن المقام
هذا المقام بما قال بان هشام فلم نقل او الامور ولم نظير في هذا الكتاب قال الكلام فيما
تضمن كلمة او اما نوع التعلق اي غير معين عند المتكلم هذا في او للشك لما في
للتفصيل كما في التقسيمات واو لله بهام فهو لمعين عند المتكلم الا ان يقال الشارد بما
المعنى المشترك بين الثلثة وهي التفصيل والابهام لا يجري في ام وهذا اندفع ان في نفي
منهم انما او كقوله الكلام الامرين لانه لو سلم ان الكلام في المعنى المشترك بين الثلثة وهذا
غير ما في ام واما ما اجاب به عنه بانه يدفع الاشتباه لانه وان كان او فيه لاحد الامرين
بعينهما والعموم لزم من دخول النفي على احد الامرين بعينهما لكنه ليس لاحد الامرين بعينهما
عند المتكلم لانه لمجرد الاستفهام اي غير مستعمل بدونها لونه في اللغة بمعنى لو
يفارقه فالله ثم بمعنى غير المفارق ويستعمل كثيرا في كتب العربية بهذا المعنى وكذا الله ثم
المفارقة اما هو في اللازم المفارق بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين عند
المتكلم شبه بقوله عند المتكلم على ان المراد بالاستواء الاستواء في علم المتكلم وربما توهم ان الاقرب ان
يراد الاستواء في الاعراب او الاسناد ولا يستقيم لانه ينتقض بمثل اقام زيد ام قام
عمرو لطلب التعيين لا يشترط هذا في ام المتصلة لانه ينتقض بقوله سواء عليهم انذرتهم
ام لم تنذرهم فانه ليس لطلب التعيين او لا طلب الا ان يقال المراد انه في اصل وضعه كذلك
وهو مستعار للتسوية ولا يخفى انه تكلف يفضي الى تكلف اخر في قوله وكان جوابها بالتعيين

الم واختلف في تحقيق تركيب التسوية بعد النحاة الاكثر ان سواء خبر مبتدأ هو مضمون
ام لم تنذرهم اي سواء انذارك وعدم انذارك وبعض جعل سواء مبتدأ الا ان المضمون
وان كان معرفة لكنه مستور في صورة الفعل والاسم الصريح اولى بجعله مبتدأ من اسم
هو في صورة الفعل وبحث ان ام لا يفيد معنى الواو واجيب بان الهمزة وام لم يبقيا على حقيقتهما
بل استعيرا لله تسوية ولهذا لم يجز سواء علي اقمت او قعدت وقال الرضي
سواء خبر مبتدأ محذوف اي الامران سواء والجملة التي فيه مستويان لانه في الاصل
مصدر وقولك اقمت ام قعدت في معنى الشرط اي ان قمت او قعدت فالامران سيان
واستدل على اعتبار معنى الشرط واستفادة حرف الشك في التركيب لمعنى الهمزة وام التي للشرط
الذي هو الشك لكون الماضي فيه بمعنى المستقبل كما انه كذلك بعد ان وانه لا يصح بها الجملة
الاسمية بعد الهمزة ولزوم الماضي لان الماضي بمعنى لا يستعمل الا دليلا على اعتبار معنى الشرط
مستدلا بالمضارع تفويت للقرينة لان ما كان فصيحا لا يعد ضعيفا لا كلام
في عدم عده ضعيفا مطلقا انما في عدم عده بالاضافة الى الافصح فتنظر وقد يجاب
في كليهما انما اعتراض على المص بانه لا يختص الجواب في التعيين او تنبيه على ان مراده
بالحصر الحصر بالاضافة الى الجواب بنعم او لا ولذا اصرح بنفيه اذ قد يجاب بنفيهما
وبحث بقول الاجابة انما المسئول لا د السائل بالجواب بما يطلبه وبنفيهما يخطئه
في اعتقاده لا اجابة بسؤاله بالجواب بالتعيين دون نفي كليهما وجه الجواب الاول
ان يكفي سوله كان الجواب بالتعيين ولا يختص نعم ولا بل الا ان يقال لا شامل لنفي
كليهما فتامل والمنقطعة كبل للاضراب عن الاول وتستعمل الهمزة للشك في الثاني هذا
هو الاكثر وقد يجيء لمجرد الاضراب اذا كان ما بعدها مقطوعا به نحو قوله تعالى ام هل
تستوي الظلمات والنور واعترض على قولهم انها لابل ام شاء انه من عطف
الانشاء على الاخبار وهو مما اجمعوا على عدم صحته واجاب الهندي بانه استفهام
مستانف وفيه انه يلزم ان لا يكون ام المنقطعة من حروف العطف بل يكون حرف
استيناف والكلام على تقدير عدها من الحروف العاطفة واجاب بانها بمعنى بل العدول

ضينام

ام اما خبر منه اولا يبقى للاستفهام هنا او كان ما بعدها مشتملا على حرف الاستفهام نحو قوله

ليس كذلك اي غير ام شاء وقال بعض علماء انه يقول المنقطع الى المتصل وفيه ان
المنقطعة للاضراب والاستفهام سواء كان بالترديد كما قال فصل على معنى ام المتصلة
او بدونه كان يقتصر على اي شاء وعلى اي تقدير بينه وبين ام المتصلة بون بعيد وقد يجيء
بمعنى الاضراب نحو عطف الاشياء بل القصد وجملة عطف قصة على قصة سياق مقام الا — في الاخبار
وايضا نحو ذان بأو لي اي شاء تقولنا بل الشك والتردد تكثير اضرابا عن الاخبار عن
الشيء بالاخبار عن الشك والتردد فيه   ومن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية
لعطفها على اما الاولى هذا اي بعض عبارات الشارح اخذه من قول الاندلسي حيث قال العاطفة
كلا اما والواو لعطف احدهما على الاخرى يجعلهما كحرف واحد يعطف به ما بعد الثانية على
ما بعد الاولى ودعه على طريقة لما لم يكن اما الاولى للعطف كيف يصح عطف الثانية عليها لحرف
الجمع المفيد شركة المعطوف مع المعطوف عليه في حكم التركيب والمشهور ان الواو زائدة
لتاكيد العطف ودفع الالتباس مثلا العاطفة هي قبل الزاحها فيها دون لكن للزوميها
مصاحبة غير عاطفة بخلاف لكن   فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف بل للمعطوف ثبتا
بخلاف لكن العاطفة على المنفي فان الحكم الثابت لما قبل لا لا ثبت […] لا يجوز لا
للمعطوف عليه […] لا […] لا يكون لا […]   حروف التنبيه الظاهر من الحروف — حروف التنبيه
ليست حروف المعاني بل اصوات وضعت لغرض التنبيه فالاليق ان يجعل من قبيل حروف
الزيادة   تصدر بها الجمل كلها […] ولا يكون الا في صدر الكلام سوى ها المتصلة باسم الا
فانها تقع حيث يقع اسم الاشارة واما اذا انفصل منها وبين اسم الاشارة فهي في صدر الكلام
نحو قولنا ها انا ذا […] والاصل هو ذا […] وقد الفصل منها وبين اسم الاشارة بغير الضمير
المرفوع المنفصل كما سبق وبغير القسم نحو ها الله ذا […] ها لعمر الله ذا […] وفرق الصحاح
بين اما والا فقال اما تحقيق الكلام الذي يتلوه تقول اما ان زيدا عاقل يعني انه عاقل على
الحقيقة دون المجاز واما الا فحرف يفتتح به الكلام للتنبيه تقول الا ان زيدا قائم
كما تقول اعلم ان زيدا […] هذا كلامه […] منه علم ان اما يستعمل لمجرد التنبيه […]
الا تعمل ان بعد المكسورة فتامل   حروف النداء يا اعمها استعمالا لانها تستعمل للقريب — حروف النداء

القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد وكذا آ و آي وفي الصحاح ايا من حروف النداء ينادى بها
بها القريب والبعيد ولم يلتفت الى كلام النحاة اعلم ان يا لكثرة […] الاستعمال
الاستعمال […] يجوز حذفه […] ولا يحذف شيء من حروف النداء سواها ولا […] في اسم
الله […] والاسم المستغاث وايها وايتها الا […] ولا يندب الا […] وبواكذا في
القاموس   نعم فيه اربع لغات المشهورة فتح النون والعين والثانية كسر العين وهي — حروف الايجاب
كنانية والثالثة كسر النون والعين والرابعة نحو فتح النون وقلب العين المفتوحة
حاء كذا في الرضي   فلو قال احد […] زيد […] ليس لي عليك قال الفاضل الهندي ومنه ما ورد
في حديث الخثعمية من قولها […] بعد قوله لو كان على ابيك دين فقضيته اما كان يقبل
منك فقالت نعم فقال النبي عم […] الله احق فانه ايجاب للقبول لا تصديق للنفي و
اي اثبات بعد الاستفهام […] او لا يجاب […] من حروف الايجاب […] عن الاستفهام
[…] وجه […] على […]   ويلزمها القسم استعمل اللزوم على خلاف ما هو عادته
والا لكان تقول ويلزم القسم وتقول اي والله واي الله بحذف حرف القسم ونصب
الله الا اذا كان قبله كلمة ها التنبيه نحو اي ها الله ذا الا انه يجوز […] فيها ثلثة
الجار […] اي […] ثلثة اوجه حذفها وفتحها الساكن واثباتها ساكنة مع التقاء الساكنين
على غير حده لان المدة والمدغم في كلمة اجراء لهما مجرى كلمة واحدة كما فعل في ها الله وهذا
ايضا من خصايص لفظ الله   لمن قال اهو يضاف زيد […] جوى […] في القاموس
الجوى هوى باطن والحزن والحرقة وشدة الوجد وداء في الصدر […] المقام
حسن   وسمي كونها زايدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل […] لكن البيان كون
ان ولام الابتداء من حروف الزيادة ولذلك لم يكتف به الرضي وقال مع انها لم
المعاني وضعها الواضع لها لكنه لم يسند شيئا بخلاف ان ولام الابتداء والفاظ
التاكيد اسماء كانت او لا فانها باقية على ما وضعت له […] يفهم منه ان المعنى الذي — حروف الزيادة
الحروف الزوايد من عوارض الاستعمال   وقلت جواز زيادة ان مع ما المصدرية
وكذا الاسمية نحو قوله ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه وبعد الا التنبيه نحو الا ان قام

زيد وان بفتح الهمزة وسكون النون مزادة كما كثر ابنهم الكثرة من يتقيد ان المكسورة ما لقلة مع لما وكثرتها في مقابلة زيادة ان المكسورة لا الزيادة نعم لو التقسيم يلزم بظاهر كلامه ان تفهم الكثرة من تقييد زيادتها بالكاف بالقلة في الصحاح ان مد يكثر لصل لما نحو فلما ان جاء البشير وقد يكثر زائدة كقولك تم وما لهم ان لا يعذبهم الله بجعل الواقع بعد لما مقابلة للزائدة ووجهه خفي ووضع منه موضع لزيادة ان لم يذكره ويكون طبيب تعطو الى نا ضر السلم ويروى وارق السلم العطو التناول ورفع الرأس واليدين وظبي عطو مثله وكعدو تتطاول الى الشجرة لتتناول والناضر الشديد الخضرة والوارق الشجرة الخضراء كل ذلك في القاموس وقلت قبل قسم وان كثرت قبل القسم الذي جوابه نفي لله بد ال ان جوابه نفي نحو لا والله لا افعل في بيت لا احود سرعة وما شعرت الحود الهلكة ها و ذلك الغرفة هكذا ذكره الجوهري في الصحاح فتوهم الشارح ان الهلكة ح هالك كالطلبة جمع طالب نوع فيما وقع وانه العجاب فقال الحود جمع حائر قال الجوهري الهلكة الهلاك كذا في القاموس الحود بالضم الهلاك وجمع احود وفي شرح الابيات آخره بما فكرت اذا الصبح جن الكار والجود ويتعلق بشعرت ومعنى البيت ذلك الرجل العاشق سري في بيت الهالك وما علم انه سار دونها حتى اذا اضاء الصبح والمحى الكاشف عن الشمس علم ذلك لكن لا ينفعه ذلك هذا والمراد بما لا يكف الانصراف والانتساب اعلم ان ما الكافة عن العمل يصح ان يجعل من الحروف الزائدة وكذا ما في حيثما واذما لكن لم يجعلوا من الحروف الزائدة لان لها اثر في الكلام وهو كف ما يحتمه من العمل وتصحيح دخوله على الفعل في الكافة وكف حيث واذ عن الاضافة وتصحيح كونهما جازمين قال الرضي والجماعة لا يرون ما بعد الحرف تابعا معنويا كالتأكيد في الباء ورفع الاحتمال في لا الزائدة بعد العاطف على النفي وفي من الاستغراقية ويرون ما بعدها لفظيا لكونها ما نعا من زيادتها هذا كلامه ونحن نقول اذا لم يكن المعنى صحيحا بلا غيرها ان يترتب والصحيح سهل اذ لا يخفى ان الحرف الزائد ما لو حذف لا يفوت اصل المعنى لعدم توقف صحة عليه وما الكافة ليست كذلك اذ في انما زيد قائم يرتفع زيد لا يفهم ان المقصود تأكيد الحكم على زيد لولا كلمة ما بل ربما يعتقد دلالة انه حكم عليه بزيد

بزيد قائم وفي حيثما تضرب نحو تضرب لا يفهم معنى الكلام بدون ما وهو سببية الاول للثاني اذ لا يفيد حيث بدون ما تلك السببية وكذا في هذه الكلمات بخلاف الحروف

حروف التفسير

المبالغ التي لو حذفت لا تخل دلالة اللفظ في تفسير كل مبهم قال ابن مالك الغالب فيه ان يكون تفسير الغير ما في معنى القول اي يفعل متردد في معنى القول الا انه اشار الى توجيه طريقه المعنى للفظ بان المعنى طرف اعتباري يستعار له ادات الظرف ثم اعتبار اللفظ ظرفا للمعنى هو الشائع حتى قال الهندي انه على القلب لكن جعل القلب تنبيها لطرفية الاعتبارية حيث قال الظرفية اعتبارية او على القلب وفيه ان طرفية اللفظ للمعنى اعتبارية مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول نقول بخصيصه بما في معنى القول معناه مفعول ما في معنى القول لا انه تفسير نفس لفظ في القول الا انه جعل الشيخ الرضي ما في معنى القول في معنى القول الغير المصرح في جعل المقدر من مفعوله ما في معنى القول وهو بعيد عن العبارة ان اعبدوا الله تفسير للضمير به اشار الى وجه قوله فهي لا تفسير في الاكثر الا مفعولا مقدرا اي من او ر في الاكثر لانه قد يفسر مفعولا مذكورا والى رد من تمسك بالآية في انه تفسير مفعول القول الصريح وحاصله ان قوله ان اعبدوا الله تفسير لما امرتني لكن قال الرضي تقديره امرتني به امرتني بقوله اذ المأمور به لا يكون نفس اعبدوا الله بل قوله نا الضمير مفعول قول صريح مقدر لكن قال ان صريح القول المقدر كالفعل الملفوظ بالقول في عدم الظهور قال الرضي وينبغي ان يعلم ان ما بعد ان المفسرة للشيء من صلاتها جملة بل يتم الكلام بدونه ولا يحتاج اليه الا من جهة التفسير لتفهم المقدر فقوله تم وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين لبيان فيه مشرح لان قوله الحمد لله رب العالمين خبر المبتدأ المقدم هذا وينبغي ان يعمل من حروف التفسير الفاء في قوله الزائدة

حروف التحضيض

ما حلوا الآية على مذهب سيبويه او تقديرا نحو هلا زيدا ضربت قال الرضي اذا وقع الظرف بعدها فهو منصوب بفعل بعده لا بفعل مقدر بعدها للتوسع في الظروف نحو هلا يوم الجمعة زرتني يوم الجمعة منصوب بزرتني والهمزة اعم تصرفا اي التصرف فيها

حروف الاستفهام

جعل تصرفا بمراعى نسبة اعم الى فاعلها اى اعم تصرفا وجعل اضافة التصرف الى الضمير لادنى ملابسة لانه يحدث به التصرف فيه وذلك ان يحمل التصرف على الجزء اى الجزء تصرفها اعم من تصرف هل لانها يدخل فيه مواقع لا يدخل فيها هل وكلما يدخل بتصرفه في الكلام بنقل معنى الخبر الى الانشاء فاذا كان استعمالها اكثر كان تصرفها اعم ويصح ان يراد بالاعم الاعم من وجه لان لهل ايضا تصرفات ليست للهمزة قال الرضى وتختص هل باحكام دون الهمزة وهي كونها للتقرير في الاثبات نحو قوله تعالى هل ثوب الكفار اي لم ثوب وانها بمعنى النافي فيجاز ان يجيء بعدها الا قصدا الله عجاب كقوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان وان يدخل الباء المؤكدة للنفي في خبر المبتدأ الذي بعدها نحو هل زيد بقائم فاذا قال الهمزة على ثم والفاء والواو وعطفت هل على الجزء لعراقتها في التصدر لا تدخل عليها الفاء بل هي تدخل عليها ويدخل على هل قال الله تعالى فهل انتم مسلمون وقال الشاعر وهل انا الا من غزية ان غوت غويت وان ترشد غزية ارشد ويقرب منه انك تقول ان اكرمتك فهل تكرمني ولا تقول فانكرمني وتقول اسلم عليه ثم هل تلتفت الي والهمزة لا تجيء بعد ام وتجيء بعده هل وسائر كلم الاستفهام كذا في الرضى فاعلم ان هذه الصور ايضا من موجبات كثرة هل اعم تصرفا اعلم ان المشهور ان لو لامتناع الثاني لامتناع الاول ومن الاول منشاه وذهب المحقق التفتازاني الى ان لو موضوع لذلك وكانه خالفه لتكثر ادوات الشرط على نحو واحد في الوضع وما كان حصول مدرا في الماضي كان منتفيا فيه ان التقدير لا ينافي الوجود بل يعم الموجود والمعدوم كما حقق في محله فلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا هذا اذا استلزم انتفاء الملزوم انتفاء اللازم او يكون سببا وكلاهما ممنوعان وكثر انتفاء الاكرام سببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم منه بحث ومن هذا الاستعمال توهم المصنف ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني فقد صح المصنف تخطئتهم فقال الشرط سبب والجزاء مسبب والمسبب قد يكون اعم من السبب فلا يلزم من انتفاء السبب انتفاؤه ووافقه الرضى في الدعوى وزيف الدليل بان الشرط لا يحضر في السبب واستدل على دعواه بان الشرط ملزوم والجزاء لازم

جزاء الشرط

لازم والملزوم قد يكون اعم فلا يلزم من انتفاء الشرط انتفاؤه موضع منطلق اي في موضع يليق ان يقع فيه منطلق اراد ان يبين وجه انه بعد ان الواجب لو انك انطلقت كيف يصح ان يقال انطلقت وقع موضع منطلق توجيهه ان الموضع موضع منطلق نظرا الى اصالة افراد الخبر ويمكن توجيهه بان يحمل الخبر ماضيا العود لا الى لوطا ما ضويته وبان المراد موضع منطلق مثل قوله لو كان فلما انك منطلق اذا دخل عليه لو وجب وضع انطلقت موضع منطلق ونحوه لو انك منطلق سعد براس منطلق وبه اول بالاحاء في كلامهم من امثاله واعلم ان جواب لو اما ماض منفي بلم او فعل ماض دخل عليه لام مفتوحة ويحذف اللام قليلا الا اذا وقعت الجملة الشرط صلة او طال شرطها بذيوله فانه يكثر حذف اللام ح ولا يكون جملة اسمية خلافا للزمخشري واذا تقدم القسم اول الكلام اي في اول زمان التكلم بالكلام فصح ترك الى دفع الاعتراض الهندي انه لا يصح تركيبه تقدم كونه زمانا او لا مكانا بعينها ووجه الدفع ان اول اطراف زمان اضيف الى الكلام مسامحة والمعنى اول زمان التكلم بالكلام ولا يخفى ان المتبادر جعل اول الكلام مكانا فاذا اب الى الزمان تكلف سيما اذا كان معه ما يوجب التسامح والهندي صحح بتفسير التقدم في الدخول اي اذا تقدم القسم داخلا اول الكلام ويمكن ان يقول ان اول الكلام مكان تنزيلي لا حقيقي والمكان التنزيلي كالمبهم لعدم ظهور كونه مكانا كان المكان المبهم غير ظرف ينتصب تقديره بلا فيه واحترز به عن توسط القسم تقدم عن الشرط قال الرضي تقدم ما يطلب خبرا من مبتدأ لم يدخل عليه ناسخ او دخل وانما قال تقدم ان الاحتراز عن توسط تقدم الشرط نحو قوله على الشرط وعنه بحث لان الاحتراز عن جميع صور التوسط حصل بقوله اول الكلام لا بما له قوله على الشرط لان الكلام في الشرط فلا بد من ذكره اي لزم القسم جعل ضمير لزمه للقسم مع بعده دون الشرط مع قربه لان الكلام في القسم لكن قوله وكان الجواب للقسم دون ان يقول وكان الجواب له يدل على انه جعل ضمير لزمه لغير القسم فلم يضمر القسم في قوله وكان الجواب للقسم لئلا يتوهم عود الضمير الى ما عاد اليه ضمير لزمه لانه يلزم ان يكون مجيء وما وعدم مجيء وهو وقع دفعنا انه اذا كان الشرط ماضيا لم يجب جزم الجزاء فكيف يلزم كونه مجزوما وعدم مجزوم وجوابه ان يتكلف ويقال

اذ ادعى كونه مقدما ووجوب كونه غير مجزوم · وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط فيه
عبث لان الجواب لمجموع القسم وجوابه لا لمجرد الجواب على عكس ما اذا كان الجواب للقسم فان
جواب القسم يصح لمجموع الشرط والجزاء · فيكون باعتبار التقدم والجوار كليهما نشرا على
ترتيب اللف لان ترتيب الغير مقدم على جوار الغاء القسم في الذكر وفي قوله اما والله
ان تاتني آتك تقدم الغير مقدم على الغاء القسم لكنه في قوله وعلى المعنى الثاني مع ان السالم التقدم
غير الشرط وجوار اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقدم على غير ترتيب اللف وباعتبار
اعتبار الشرط على ترتيبه نظرا لان تقدم الغير كما انه مقدم على جوار الغاء القسم على المعنى
الاول يتقدم على جوار اعتبار الشرط على المعنى الثاني فيكون النشر على ترتيب اللف باعتبار التقدم
وجواز اعتبار الشرط كليهما وان يريد اللف الذي باعتبار مثالى اما والله وان اتيتني
والله اي فهو على المعنيين باعتبار التقدم على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الاول على غير ترتيبه
باعتبار الغاء القسم واعتباره وعلى المعنى الثاني على ترتيبه باعتبار اعتبار الشرط والغاء فكلامه
مما يجب عنه الناظر او يحمل نظره على الاحاطة بمقصوده الغامض وقد يلقى منه ما لا ينحو عليه
شيء وكان ما صلح بعض من اصلح كتابه لكونه محاذرا عنه هذا والاولى والانسب بسياق
الكلام جعل ضمير ان يعتبر الى القسم لانه في مقابلة وجوب اعتبار القسم على تقدير تقدمه
اول الكلام · وان اتيتني والله يحتمل العطف على قوله اما والله اي فيكون مثالا لتقدم الشرط
ويحتمل العطف على قوله والله ان تاتني فيكون حينئذ مثالا وتكريرا لا مثالا لما ذكرنا من الحلول المستفاد
من قوله يتقدم الشرط او غيره من تقدم الشرط والغير معا · واما اورد في هذا المثال
الشرط بصيغة الماضي اي نص على ما اشار اليه التسهيل المالكي · احلاف بين اعتباره
اي اعتبار اللف والنشر · او مقدرة كملفوظة في صدر الكلام مقدرة كملفوظة مطلقا
المقدرة في الصدر كملفوظة فيه والمقدرة وسطه كملفوظة فيه وجه لتخصيص البيان بالمقدر
اول الكلام · فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون اولى به قال الرضي وبعث
اما نحو ضربه الله اكرمك بالجزم اكرمك ان ضربتني اكرمك · فانه لو كان جزاء الشرط يلزم
الاتيان بالفاء لان هذا لا يجوز الا في الضرورة ولهذا ذهب قول من استغنى عن تقديره

تقدير القسم بتقدير الفاء · لكنه في لزوم الاتيان بالفاء نظر بل اللازم اما الفاء او اذا الا ان بعض
في قوله الاتيان بالفاء · فافهم واعلم انه قد يقع الشرط في مقام جزاء الشرط فاما ان يعتبر الشرط الجزاء
الثاني فيجعل مجموع الشرط جزاء ويدخل الفاء على اداة الشرط الجزائية واما ان يلغى فيجعل
للشرط كذا ذكره الرضي وقد يتقدم الجزاء على الشرط فيقدر مثله جزاء ويجعل المقدم دالا عليه
عند البصري ويجعل نفس جزاء عند الكوفي ويلزم مضي الشرط كذا في التسهيل · واما
للتفصيل قال الرضي وقد يحذف اما لكثرة الاستعمال وانما يطرد ذلك اذا كان بعد الفاء
امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او بمفسره ولا يقال زيدا فضربت ولا زيد فضربته
بتقدير اما هذا فما وقع في توجيه ما في اوائل الكتب من قولهم وبعد فان الاولى ان يقدر
اما من عدم تقدير التقدير كما يجيء · والحاكم بان كلمة اما للشرط لزوم الفاء في جوابها وسببية
الاول للثاني ولم يحكموا بكون اذ وحين للشرط مع انه يقال زيد حين لقيته فانا اكرمه واذ لقيته
فانا اكرمه ولا اذ شواهد كثيرة في القرآن لعدم لزومها بل جعله حين الاتيان بالفاء اجريت
جاريين مجرى الشرط وانما جاز دخول المستقبلة الظرف الماضوي وان امتنع وقوع
المستقبلة الماضية لان الغرض لزوم وقوع تلك الافعال المستقبلة كان مضي الازمنة الافعال
المستقبلة وقعت في الازمنة الماضية وصارت لازمة لها كل ذلك لقصد المبالغة · مما
سد مسدها اي حيث قام مقامها هذا هو الوجه دون الآخر لانه لا يصح التعويض عنها في حيث اما مطلقا
ما لم يكن من حيث الفاء فانه ما في حيز معمول للشرط كما اثبته المذهب الآخر وفي قوله جزء ما في
حيزها مطلقا اطلاقه فاعل ولا يجوز في اما زيد فمنطلق اما منطلق فزيد وفي اما يوم الجمعة فانك منطلق
اما انك فمنطلق يوم الجمعة · ومن امثلة سيبويه قال الرضي وبعد الجمهور ومنعه
المبرد واجازه المصنف · عل مطلقا حمل مطلقا صفة معمولا مطلقا وقد دعاه بعض معمولا مقدرا
ظرفا اوضح وابعد عن التكلف · واما تقديره على تقدير الرفع فيهما فكزيد اي وهذا القول
بانه لو كان معمول المحذوف مطلقا لجاز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفعهما على وجه الاخبار بتقدير
فعل واقع اي مهما ذكر على صيغة المجهول مع انه لا يجوز الا على تاويل موهوم هو تقدير العائد اي منطلق
فيه ولجاز نصب زيد في اما زيد فمنطلق بتقدير ناصب مع انه لا يجوز والشارح اختار تقدير

الكثير وجعل هذا الايراد ردا لتقدير الذكر ولا يخفى انه يرد على تقدير الكثير ايضا انه لو قال
رفع زيد في اما زيد فمنطلق بالكون المقدر لجاز الرفع في اما يوم الجمعة فزيد منطلق بالكون
المذكور اى مهما يكن يوم الجمعة فزيد منطلق اعلم ان مهما لكثيرة ما لا يستعمل سوى الزمان
صرح به المغني يعني مهما يكن يوم الجمعة ما يكن يوم الجمعة فيكن ضمير الى مهما لا بد منه ولا يصح
تقدير اما زيد يعني مهما يكن زيد لا شيئا ضمير بربط يكن زيد بمهما وكل اتقدير مهما
تذكر يوم الجمعة ومهما تذكر زيد الاعلى جعل ما بمعنى الوقت وتقدير العايد اى وقت تذكر
زيد فيه وح لا بد من تقدير عايد اليه والخبر ايضا تقولنا اما زيد فمنطلق تقديرنا
يكن زيد فيه فهو منطلق فيه وقد انكر كون مهما بمعنى الوقت الزمخشري في تفسير قوله مهما
تاتنا به من آية وقال هذا افتراء على لغة العرب لكن اثبته ابن مالك ووافقه الرضي و
نفيهما المغني بانه ليس فيما استشهد به ابن مالك شهادة لكونه محتملا وبالجملة بنيت الى النظر
في مهما هو المذهب الاول وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير
يذكر الى عدم جواز لله حمله في عدم الجواز بتقدير يذكر والاقتصار جواز بوجوها
تقدير العايد تقول لمن يقول لك تقول كلا اى هذا ارتدع للجبر وتنبيه للخبر
وقد يكون بمعنى حقا انى به المتكلم منكرا كقوله ثم واتخذوا من دون الله ليكون لهم
عزا كلا وقد جاء اى كلا بمعنى حقا وح يجوز ان يجاب بجواب القسم نحو كلا ان الانسان
ليطغى وان لا يجاب به نحو قوله ثم كلا بل تحبون العاجلة لانها مختصة بالاسم فلو لم
يتقدم لم يصح قوله نحو الفعل الماضي وهذا اتم مما قال الهندي احترز عن المتحركة لانها
لا تلحق تاء نيث المسند اليه بل تانيث نفس الاسم لانه ما يتطرق اليه المنع وانما لم يعد
تاء التانيث المتحركة من الحروف ولا علامة التثنية والجمع في الاسماء لانها جعلت
بالجملة جزءا لكل واحدة واما عدم عد علامة التثنية والجمع في الفعل فلانها اسماء
واشار الى علامتها حرونا ولذا ضعيفة نبها لبيان حكم تاء التانيث فافهم فتانيث
المسند اليه حقيقيا او بمنزلة كما في الجموع المعرفة بمنزلة المونث بالتاء فان كان اى
المسند اليه الى او المعنى فان كان تانيث المسند اليه ظاهرا غير حقيقي او المعنى فان كان المسند اليه

اليه المونث ظاهرا غير حقيقي اى فانت مخير بين الحاق تاء التانيث وتركه ای فهو
مخير اى الحاق تاء التانيث بغير فيه على الحذف والايصال والاولى جعل اسم مكان و
هذه المسئلة قد تعرضت الا انها ذكرت الى هذا الا نسخ فكثير ذكرها مستغنى عنه فالوجه ان
نقال المتبادر من قوله نحو الوجوب فاستغنى به لفظ الغير الجمع اى جمع المذكر والمونث
في مثل فاما الزيدان الى هي الضعف جزء الاسناد الى الظاهر لا مطلقا كما ادعاه عبارته ولو
جعل مرتبطا بقوله فان كان ظاهرا غير حقيقي فمخير لصار تقييدا لكن الاكثر ما فيه ان يتصف
يتقيد بكون الفاعل ظاهرا غير حقيقي وبفعل الماضي اى ادخلته نونا الحاق النون
ليس على ما ينبغي لانه ادخال النون الذي سمي تنوينا فاليه الصحاح نون الاسم تنوينا
والتنوين لا يكون الا في الاسماء سمي تنوينا به لانه يسمى اللاتقال الزيد المضروب
انا به ضرب زيد فليس التنوين ما به نون الشيء اى ادخال النون على الشيء بل هو النون
الداخل نون ساكنة اى بذاتها ان اداه لساكن بذاتها ما يكون ساكنا دائما يكون موجب
التحريك مثل نون من اخر المعرب نحو محسن وصاين كذلك وان اداه معها اخر فليست
هي ساكنة عليه فله يعرض الحركة العارضة الظاهرة فله يصح ارجاع الضمير الى تعريف
التنوين وكان مراده بذلك الضمير عبارة التعريف وهي شاملة نون من الى مكرا ذكر
الرضي وتبعه الشارح وظهر ان المراد نون هي كلمة الكلام في قسم الحرف مع ذلك
الشمول يتبع حركة الآخر اى آخر الكلمة حقيقة او حكما ليدخل فيه نون فاعلة وبصرة
واخ بل المراد بالاخر ما تنتهي اليه الكلمة فيشمل نون قاضي فان الضاد ليس اخر الكلمة حقيقة
ولا حكما بل الجزء سوى لكنه تنتهي به الكلمة لان المتبادر من متابعتها الاخر الى تبعت
في المتبادر منه لحوقه به من غير تخلل حرف فالوجه ان ادراج الحركة للتبعية على ان سقط
في الوقف باستثناء الى الحركة لا لتاكيد الفعل فيخرج نون التاكيد الخفيفة لو قال
قوله لا لتاكيد الفعل للتمكين او التنكير الى لا يستغنى عن تمثيله ولا يستقل التعريف بالنون
في ما دخل انطلق قد عرفت ما في الاستغناء وردته بما ذكر يوجب اخراج تبع حركة الاخر نون
التاكيد ايضا فهو الداخل ان مد خوله غير معتبر قال الرضي قبل مختصة بالصوت واسم

الفعل نحو سيبويه وصيه وقال في الصحاح تنوين صه للفرق بين الوصل والوقف فعندك الوصل
تنوين وقيل للفرق بين المعرفة والنكرة فمقتضى كلامه ثبوت قسم سادس للتنوين هو الفارق
بين الوصل والوقف اى اسكت السكوت الآن لا يمكن طلب الشيء في زمان الحال
والاستقبال طلبا لما قبل ايضا له اذا ما لم يفرغ الآمر عن امره ولا يفهم المخاطب لا يمكنه الاقدام
نحو لهم اى اسكت السكوت الآن مسامحة منا اى اسكت سكوتا متصلا بالآن قال
للعلة والناقد قال الزمخشري اى ما سمات ليست متمحضة للاتباع وجودا فمنع عن
تقدير الثاني ايضا قال الثاني ان اسمات حلا ينصرف وذلك التردد من اسباب حسن
الغناء فسمي تنوين الترنم لذلك لان الترنم حسن الغناء ومن لم تتنبه لما ذكره قال انه لان
تلك الترنم وعوض عن الالف عند التحقيق نون التنوين ولا وجه لحصول المد بالالف
ثم ابدلها التنوين بل الاظهر ان الحاق التنوين مغن عن تحصيلها لاستماع كما في قول
الشاعر هو دونه ترى ما في القاموس وتحريك بين المقول منه لضرورة الشعر والمخترق حركة
السراب واضطرابه والقاتم الغبار المرتفع والاعماق جمع عمق بالفتح وقد يضم اطراف
المفازة والخاوي الخالي والمخترق مهب الرياح والاشتباه الاعلام الباسي علامات
يعرف بها الطريق والواو في قوله وقاتم واو رب يريد رب مفازة مشتبه الاعلام
مشتبهة الاعلام سلكت واما التنوينات الاخر فباعتبار الوضع وبعضها ايضا
مثل اذ الظاهر ان تنوين العوض لغرض التعويض وتنوين المقابلة لغرض المقابلة وحصل
التنوين في الاخبار حذف المضاف اليه وفي الاخبار الجمع كالنون بعيد مثل قول المصنف وهي للتمكن
والتنكير والعوض والمقابلة والترنم ايضا مسامحة حيث ابرز العوض والمقابلة والترنم
في معرض الموضوع له وحيطا حذف الف ابن وما في بين ارباب الحديث انه يحذف من
العلم الموصوف بالابن المضاف الى الاب دون الجد فرقا بينهما لقلة قاعدة وضعوا
على خلاف قاعدة العربية وكذا ابن في الرضى وطاهر بن طاهر ويحيى بن
وضل بن ضل لانه يعبر به عمن لا يعرف ابوه اجراء له مجرى العلم وان كان لا يدخل فيه كل من
هذه الصفة هذا كلامه وفي القاموس طامر بن طامر لمن لا يعرف هو وابوه وضل بن

ضل بكسرهما وضمهما لا يعرف ابوه وهي بن بي كلاهما على وزن اي من ولد آدم ذهب في
الارض لما تفرق بنو ولده فلم يحس منه اثر الانه حذف همزتها لانها على حين كانت
لئلا يلتبس بنت مثل هذه هند ابنة عاصم فيه انه لا التباس لان تاء بنت مطولة بخلاف
تاء ابنة قال الوجه ان يقال لم يحذف الف ابنة لان طالب التخفيف يكفيه وجود بنت فاذا
استعمل ابنه لم يرد حذف الالف للتخفيف لانه لو كان طالبا للتخفيف لاستعمل بنتا نون
التاكيد خفيفة قدم الخفيفة لكونها بعضا من الثقيلة ومدلولها بعضا من مدلول لانها
والاصل في البناء السكون وكان يقول انه فرع المثقل بحذف نونها الثانية لان الاخير اولى
بالحذف ما لتأبد الحذف هو الساكن لكن هذا انما يتم على مذهب الكوفيين ان المخففة
فرع المثقلة واما على مذهب سيبويه من ان كلا منهما حرف براسه على ما نقله الرضى فلا
والف الخ اي الالف الفاصل الاولى الاكتفاء بالتفسير يختص اي نون التاكيد الخ
ان يختص حصرنا ان لنون التاكيد مستعمل لضميرها ومن جرى دجوعه الى القسم تاويل
كل واحد منهما نفذ بعد كل البعد ونافي الاختصاص ما ذكر كثيرا في مثل اما تفعلن ما لا او
ان يجاب بمثل ما يختص به وزاد الرضي التخصيص نحو اضربن يا محمد واضرب
بالتشديد يعني من بعد الفصل قولا اخرا بالخفيفة التشديد جمع مثال الاسلة لما
مال زيد ما يعوين الافتعال في مصباح النفي بانظرا ما دخلت النفي بالمشابهة النهي
قبل بحتها اي النفي بلا المتصل قياس عند ابن جني علاقات المنفصل وان هات قليله نحو لا
الدار يضربن زيد والمراد بالنفي ما يشمل الجحد قال سيبويه فدخل بعدم تشبيها لها بالنهي
في الجزم ولزمت اي نون التاكيد في مثبت القسم المثبت هو الجواب فهو من قبيل اضافة
الجواب الى القسم كما اشار اليه فادكر الهندي ان الاضافة من قبيل جرد قطيفة بعل نظر
ونقض الزوم بقوله ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون موجب نفس المثبت لان لا اصل
به طرف او ما دخله تقدم عليه اي الشرط المؤكد حرفه ما سواء كان التاكيد لازما كما في
واذا ما او جائزا كما في مهما وامّا وقد يؤكد جواب هذا الشرط ايضا لتدل على الواو المحذوفة
وفي لا تخشون لتدل على الكسر المحذوفة ان اشترط في الفعل الساكن

نون التاكيد

حد ان يكون الساكنان في كلمة واحدة وح لا بد من بيان جهة عدم حذف الالف في اضربان
اضربنان وسيعلم الجواب انه لا يرد في اشتراط ان يكون الساكنان في كلمة واحدة والمشددة
في التثنية والجمع المونث نزلت منزلة المتصل وهو الواحد المذكر كما كان الى وصيغها
المتكلم ايضا منزلة الاستثناء اى من الحكم بفتح ما قبلها وكان يقول ما قبلها مفتوح فيهما
ايضا لان الالف ليس حاجزا حصينا فكانها واقعة بعد الفتحة لا فاصلة ويحتمل ان يراد
بقوله ويقول في التثنية والجمع المونث اضربان واضربنان بيان انك تثبت الالف
فيما كيدهما بالنون المشددة لا ذكر المقصود الاستثناء فانه يعتبر التقاء الساكنين
على غير حده او لانه ينزل المخففة منزلة المشددة لكونها فرعها ومن المجوزين ذلك الالحاق
بكسر النون وعليه حمل قوله تعالى ولا تتبعان بالتخفيف ولم يجوز البصريون الالحاق مطلقا
للزوم التقاء الساكنين على غير حده وان كان فيه سهل لا اضربانّي بالحاق نون الوقاية وامران
يعان بادغام نون المخففة في نون المفعول لان المشددة ليس ح المدة في كلمة واحدة ولا منزلا
منزلتها بكونه في الكلمة الواحدة كما في المشددة والف التثنية وغرضه من هذا الكلام
بيان الافعال المعتلة الاخر هكذا قال الشارحون كلهم لكن غرضه لا يقتصر عليه بل من
غرضه الفرق بين التثنية وصيغتي الجمع والواحدة المونث حيث يجوز التقاء الساكنين
في التثنية دونهما بان التقاء الساكنين انما يجوز اذا كان المدة والمدغم من كلمة واحدة ويكون
المشددة متصلة بالمدة او كالمتصل لا منفصلة والنون المشددة مع الضمير البارز سوى
الف التثنية كالمنفصل واراد بالمتصل نحو با ومحابّ والف يحيى فانه متمم من
اعلال يا يحيى فما ذكره الرضي ان تشبيهها بضمير المتصل مطلقا لا يصح لان واو الجمع ويا
المخاطبة ايضا ضميران متصلان فالصحيح ان شبه بالف التثنية لا يتجه اصلا ولا حاجة
في دفعه الى ان المراد بالمتصل الف التثنية كما يشعر به بيان الشارح فيما بعد والغرض
من التشبيه بيان حال الاخر مع النون بتشبيهه بما عرف حاله من الاخر مع المتصل
الف التثنية كان او غيرها لا الحمل على المشبه به حتى يرد ما ذكره الرضي ان ثبوت حرف
العلة مع الف التثنية لا يستغني عن التعليل وليس لهذه علامة به حتى يستغني ان يحمل عليها

عليها نون التاكيد بل هما سيان في وجوه التعليل اما ما ورد لا يصح انه لا ينحصر في التمييز
لانه قد يكون حاليا عن الضمير نحو ليضربن زيد وبحث الامثلة وهيئته على وجه تصريفها
فانه مراعاة ترتيب المحمل عليها حفظا للمرتبة بما يدخل الفعل الى ولان السوت لا يوجد
بخلاف النون فهو اولى بالحفظ وايضا الكسر عقا لا بلام الفعل بادخاله على الاحق الاسم اولى
فيرد ما حذف متفرع على الحذف في حال الوقف اذ لا مجال للرد في الحذف للساكنين
الا ان يحمل الرد على الرد في الكتابة ايضا والمفتوح ما قبلها تقلب الفا ثانيا
الكتابة في الاخر على الوقف وفي الاول على الابتداء كما عرف في محله بوجوب ان لا
الخفيفة التي لم يقع ما قبلها ويكتب الفا اذا انفتح ما قبلها مكتابتها على
خلاف القياس اللهم اسكن نعمائك على قدر الاتك
اسالك ان يجعل هذا الادغام المشدد بغير احاتك
بحق افضل انبيائك في خزالي وموجبا لحزائك
خرائك وصل عليه بدوام رضائك
وصحابته

لمخدوم العامري

لو صادف نوح دمع عيني غرقا

لو حل بمهجتي خليل احترقا

لو حملت الجبال حزني لكنها

مالت وتدكدكت وخرت صعقا